المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة.

قد قام الطالب بإجراء التعديلات المطلوبة
قدر الاستطاعة
د. محمد سالم العميري
حماد حمد الحميد
فتحي أحمد مصطفى

ابن النحوية (ت ٧١٨هـ)

وحاشيته على كافية ابن الحاجب

دراسة وتحقيق.

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو.

١٠٤٠٤٤

إعداد:
الطالب / حسن محمد عبد الرحمن أحمد

١٨٢٠

إشراف:
الدكتور / فتحي أحمد مصطفى علي الدين

((المجلد الأول))

١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى الذين أستمد من صحبتهم زاداً للمسير في طريق الهدى والفلاح، واستشعر بوجودهم دنو بزوغ حياة إسلامية كريمة.

إلى الوجوه المضيئة.

والأيدي المتوضئة

والنفوس الزكية

والهمم العالية

إلى إخوتي في الله.

كلمة شكر ..

إلى أستاذي الفاضل الدكتور / فتحي أحمد مصطفى علي الدين المشرف على هذه الرسالة الذي طوق عنقي بجميل الإنسان، وبذل الكثير من وقته وعلمه خلال ساعات الإشراف وخارجها، وعاني معي قراءة المخطوط كلمة كلمة فعدّل، ووجه، وناقش، ونصح.

وإلى أستاذي الفاضل الدكتور / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين الذي فتح لي عقله وبيته، ولم يضن على هذا البحث برأي أو توجيه أو مصدر مخطوط أو مطبوع.

وإلى أستاذي الكريم الدكتور / محمود محمد الطناحي الذي ما فتئ يشجعني ويجيب على استفساراتي وأسئلتي.

وإلى الأستاذ الدكتور / عليان بن محمد الحازمي عميد كلية اللغة العربية السابق وإلى خلفه الدكتور / محمد بن مريسي الحارثي اللذين لقيت من شخصيهما الكريمين كل عون ومساعدة.

وإلى أخي الفاضل / يوسف بن محمد العامري.

إلى هؤلاء وغيرهم - أساتذة وزملاء - ممن مدّ لي يد العون والمساندة والتشجيع، سائلاً المولى العلي القدير أن يجزيهم جميعاً خير الجزاء وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم «يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم»

سورة الشعراء : الآيات ٨٨/٨٩

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

(أ)

الحمد لله حمد الشاكرين ، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين ، وعلى آله وأصحابه والتابعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد فإن أعداء الاسلام - وأشدّهم خطرا أولئك الذين تسموا باسمه ولبسوا لبوسه - لا يزالون يكيدون له المكائد ، ويدبرون له الدسائس منذ أن بزغ فجره وأشرق نوره ، وقد نجحت مكائدهم ودسائسهم وخططهم آخر الأمر في إسقاط الخلافة الإسلامية التي ظلت قائمة ما يربو على ثلاثة عشر قرنا من الزمان حصنا منيعا في وجه تلك الدسائس والمكائد حتى وهي في أضعف أوقاتها ، وبسقوط الخلافة الإسلامية تشتّت شمل العالم الإسلامي إلى دول وممالك متباينة المشارب والنزعات ، وسارع هؤلاء الأعداء الحاقدون بتوجيه سهم آخر إلى جسد هذه الأمة ، فظهرت في بلدان المسلمين دعوات خبيثة تولى كبرها المستشرقون وتلاميذهم ممن صنعت عقولهم خارج ديار الإسلام : فدعوة إلى نبذ الفصحى والتخلي عن ضوابطها وإحلال ما يسمى بالمستوى الثالث (١) من اللغة محلها ، ودعوة إلى إلغاء النحو العربي والتخلص من قواعده ، ودعوة إلى العامية .

وقد آتت بعض هذه الدعوات ثمارها ، وأثرت تأثيرا بيّنا في شباب المسلمين ليس أدلّ عليه من أن أكثرنا اليوم أصبح لا يحسن أن يتعامل مع نص قديم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

ولقد أثار هذا حفيظة الغيورين على الإسلام ولغته التي حملت أصوله ومبادئه وفكره وتراثه عبر القرون ، فظهرت مقابل تلك الدعوات الهادمة دعوة إلى البناء تنطلق من تراث هذه الأمة بتحقيقه ونشره وتقديمه للأجيال الشابة ربطا للحاضر بالماضي واستلهاما منه لبناء المستقبل .

والكتاب الذى أقدم له إنما هو أثر من آثار هذه الدعوة المباركة ، وقد دفعت إلى تحقيقه بأمرين :

أولهما : أنه يمثل تعليقات مهمة على مواضع بعينها من الكافية وشرحها لابن الحاجب استدراكا وتوضيحا وتمثيلا وتفصيلا .

---

(١) هو مستوى بين الفصحى والعامية .

وثانيهما : أن مصنفه نحوي بياني عرف معاصروه مكانته ، وأضفوا عليه ما يستحقه من الإشادة والتقدير .

وأبادر فأقول إن هذا الكتاب ليس هو أهمَّ مصنفات ابن النحوية ، فإنني إذا قررتُ ذلك فإنما أجحف بمؤلفه ، وأبخسه حقه ذلك أن للرجل كتبا أشاد بها القدماء ، وعزائي أنني حاولت واجتهدت واستنصحت ، ولم أعرف الكتب الأخرى إلا بعد أن قطعت شوطا بعيدا في التحقيق .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في قسمين : الدراسة ، والنص المحقق .

أما الدراسة فقد جاءت في بابين :

الباب الأول : ابن النحوية ، وفيه ستة فصول :

الفصل الأول : بيئته .
الفصل الثاني : اسمه وكنيته ومولده ونسبه وأسرته .
الفصل الثالث : شيوخه .
الفصل الرابع : مكانته العلمية وشعره وأخلاقه .
الفصل الخامس : تلاميذه .
الفصل السادس : وفاته وآثاره والنقل عنه .

الباب الثاني : شرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب ، وفيه سبعة فصول :

الفصل الأول : مادة الكتاب ومنهجه .
الفصل الثاني : أصول النحو في شرح ابن النحوية .
الفصل الثالث : مصادر الكتاب .
الفصل الرابع : شخصية ابن النحوية العلمية في شرحه .
الفصل الخامس : شواهد الكتاب .
الفصل السادس : بين شرح الكافية لابن النحوية وشرحها لابن جماعة .
الفصل السابع : عملي في التحقيق .

وبعد فهذا جهد متواضع في تحقيق الكتاب ودرسه لا أدعي فيه إضافة ، ولا أبرئه من عيب أو نقص ، وحسبي أنني أخلصت النية ، وبذلت الوسع والطاقة .. ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ (١) واغفر لنا ما أسأنا من جوار بيتك الكريم ، واجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

---

(١) سورة البقرة : من الآية الأخيرة .

القسم الأول:

الدراسة

الباب الأول

ابن النحوية

وفيه ستة فصول:

الفصل الأول: بيئته.

الفصل الثاني: اسمه وكنيته ومولده ونسبه وأسرته.

الفصل الثالث: شيوخه.

الفصل الرابع: مكانته العلمية وشعره وأخلاقه.

الفصل الخامس: تلاميذه.

الفصل السادس: وفاته وآثاره والنقل عنه.

الفصـــــل الأول

بيئتـــــه

عاش ابن النحوية في النصف الثاني من القرن السابع الهجرى ، وصدر القرن الثامن ، وهي الفترة التي شهدت مولد دولة المماليك في مصر وبسط نفوذها بعد ذلك على الشام والحجاز. (١)

ففي عام ثمان وأربعين وستمائة قامت دولة المماليك في مصـــر بعد مقتل توران شاه ابن الملك الصالح نجم الدين أيوب ، وتولى السلطنة عز الدين أيبك بعد أن تزوج من شجرة الدر أرملة الملك الصالح .

ولم يسلِّم الأيوبيون في بلاد الشام بحكم المماليك بالرغم من إعلان عز الدين أيبك ارتباطَ مصر بالخلافة العباسية وخطبته للمستعصم بالله ، وزحف الملك الناصر يوسف صاحب حلب نحو مصر ولكن عز الدين أيبك تمكن من رده ، ثم أصلح بينهما الخليفة المستعصم سنة إحدى وخمسين وستمائة على أن تكون مصر وجنوب فلسطين للمماليك ، وبقية بلاد الشـــام للأيوبيين ، حتى يتمكن الجميع من مواجهة خطر التتار .

وفي سنة ست وخمسين وستمائة سقطت بغداد بيد التتار ، وبدأوا يزحفون نحو الشام ، حتى وصلوا إلى دمشق فأسقطوها ، وهددوا السلطان المملوكي سيف الدين قطز الذى سار إليهم وهزمهم في عين جالوت سنة ثمان وخمسين وستمائة ، ثم قُتل قطز بيد الظاهر بيبرس الذى استولى على السلطنـــة ، واعترف باسم الخلافة الإسلامية من جديد ، وإن كانت خلافة ظاهريـــة ، فقد ظل تدبير الأمور بيد المماليك .

---

(١) ينظر في العصر المملوكي : البداية والنهاية لابن كثير : الجزء الرابع عشر ، التاريخ الاسلامي لمحمود شاكر : العهد المملوكي ، عصر الدول والإمارات للدكتور ، شوقي ضيف ، ومقدمة كتاب المرادى وكتابه توضيح مقاصد الألفية للدكتور علي عبود الساهي .

وبسط بيبرس نفوذه على بلاد الشام،إلا أن صاحب حماه الملك المنصور الأيوبي ،وكذا صاحب حمص ،أعلنا ولاءهما للظاهر بيبرس ،وبذلك ظلت حماه -موطن ابن النحوية- تحت حكم أيوبي " فقد ولاها قلاوون ابنه - أي ابن المنصور - تقي الدين ،واستولى عليها الناصر بن قلاوون سنة ثمان وتسعين وستمائة ،ثم ردها إلى الملك الصالح المؤيد أبي الفداء إسماعيل سنة عشر وسبعمائة وظلت معه حتى سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة ". (١)

وقد كانت لابن النحوية صلة طيبة بأخي الملك الصالح ،الأمير بدر الدين بن علي بن السلطان الملك المظفر ، وله عنده منزلة كبيرة . (٢)

ولقد رحل ابن النحوية إلى دمشق ،فقد كان في هذه المدينة سنة تسع وسبعين وستمائة (٣) ،ولعله قدم إليها أيام انجفال الناس من حلب وحماة وحمص إلى دمشق بسبب الخوف من التتار ،وذلك سنة سبعين وستمائة. (٤)

ولقد تميز العصر المملوكي ،إضافة إلى فتن التتار والصليبيين ، بالاضطرابات الداخلية بسبب ضعف السلاطين الذين تولوا أمر البلاد ، وكثرة خلع أو قتل هؤلاء السلاطين ، فكان السلطان من هؤلاء يحرص على أن يقوي مركزه بأكبر عدد من المماليك الذين يشتريهم من مال الدولة ، وفُرضت في بعض الأحيان إتاوات على التجارة التي تمر بالبلاد ،مما أضعف حركة التجارة وأدى الى نقمة الناس ،وزاد من نقمتهم تلك الإقطاعات التي كان يقطعها السلطان لكبار الأمراء ،في الوقت الذى كان الناس يئنون فيه من الفقر والجوع والقحط .

أما الحالة العلمية فقد كانت مزدهرة في هذا العصر غاية الازدهار ، وليس أدل على ذلك من كثرة العلماء ودور العلم والمكتبات ،ولعل هذا يعود إلى ما لقيه العلماء من السلاطين المماليك الذين ساروا على درب أسلافهم الأيوبيين في تشجيع العلم والعلماء وبناء المساجد والمدارس والرُّبُط .

---

(١) عصر الدول والامارات : ٥١٦ .
(٢) المقتفى جـ٢ لوحة ٢٧٧ .
(٣) معجم شيوخ الذهبي : ٢/ ٣٠٣ .
(٤) البداية والنهاية : ١٤/ ٢٧٦ .

وقد كان ابن النحوية مشاركا في الحركة العلمية في عصره ، وله صلات بمعاصريه من العلماء ،يدل على ذلك ما ذكره الصفدى من اللقاء الذى تم بين ابن النحوية وجلال الدين القزويني بالمدرسة العادلية في دمشق.(١)

---

(١) الوافي بالوفيات ٥/ ٢٣٥.

الفصل الثانـــــي

اسمه وكنيته ومولده ونسبه وأسرتـه

هو [(١)] محمد بن يعقوب بن إلياس ،بدر الدين أبو عبدالله [(٢)] الحموى ،الدمشقي [(٣)] ،المعروف بابن النحوية ،قال الصفدى : " ابن النحوية نسبة إلى النحو ". [(٤)]

---

(١) له ترجمة في :
- المقتفى في التاريخ للبرزالي جـ٢ لوحة ٢٧٧.
- معجم الشيوخ للذهبي : ٣٠٢/٢.
- الوافي بالوفيات للصفدى : ٢٣٥/٥.
- أعيان العصر وأعوان النصر للصفدى جـ١١ لوحة ٧٣.
- تذكرة النّبيه في أيام المنصور وبنيه لابن حبيب: ٩٧/٢.
- درة الأسلاك في دولة الأتراك لابن حبيب : لوحة ١٨٢.
- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة : ٢٨٧.
- الدرر الكامنة لابن حجر : ٥٧/٥.
- بغية الوعاة للسيوطي : ٢٧٢/٢.
- كشف الظنون لحاجي خليفة: ١٥٥ ، ١٧٦٣.
- هدية العارفين للبغدادى : ١٤٣/٢.
- الأعلام للزركلي : ١٤٦/٧.
- معجم المؤلفين لكحالة : ١١٧/١٢.

وينظر :
- تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من آيات القرآن : ٦٢.
- طبقات الشافعية للسبكي : ٢٩٣/٩.
- الأشباه والنظائر للسيوطي : ٥٤/٧.
- المنح الحميدة في شرح الفريدة للتبكتي : ٤٥٨.
- المدرسة النحوية في مصر والشام للدكتور عبد العال مكرم: ٥٥.
- ابن الناظم النحوى لعلى حمزة سعيد : ٥.

(٢) معجم شيوخ الذهبي : ٣٠٢/٢ ، درة الأسلاك لابن حبيب ، لوحة : ١٨٢، الدرر الكامنة : ٥٧/٥.

(٣) الدرر الكامنة : ٥٧/٥ ،بغية الوعاة : ٢٧٢/٢ .

(٤) أعيان العصر : جـ ١١ لوحة ٧٣.

أما مولده فقد قال الذهبي : " ولد سنة بضع وخمسين وستمائة "(١) وكذا نقله عنه ابن حجر (٢) ،وجاء في بغية الوعاة (٣) أنه ولد سنة تسع وخمسين وستمائة . والذى أرجحه أن كلمة " بضع " التي ذكرها الذهبي قد تحرفت عند السيوطي إلى " تسع " ، ويؤكد هذا الترجيح أن الذهبي تلميذ ابن النحوية ،ولم يذكر أحدٌ غيرُه ممن ترجم له تاريخا لمولده إلا ابنُ حجر ،وهو كما أسلفت قد نص على النقل عن الذهبي ،ويؤكده أيضا ما ذكره ابن حبيب من أن وفاته كانت عن نيف وستين سنة (٤) ،فلو كانت ولادتُه سنة تسع وخمسين وستمائة لكان عمره إذ ذاك تسعا وخمسين سنة. ولم تحدد المصادر مكان ولادته لكنها تنسبه إلى حماة ،وعلى هذا تترجح ولادتُه في هذه المدينة ،أو أنه انتقل إليها بعد ولادته بزمن يسير ،وأما نسبته بـ " الدمشقي " في بعض المصادر فقد رحل ابن النحوية إلى دمشق أيام التتار (٥) ، ثم عاد إلى حماة.

وأما أسرته فلم تشر المصادر التي بين أيدينا إلى شيء من أخبارها إلا ما يمكن أن يُستشف من هذه الكنية التي عُرف بها ،أعني ابن النحوية ، فالذى يظهر أن أمه كان لها معرفة بالنحو ، قال الصفدى : " تواصيفه وهو ابن النحوية والفرعُ فيه ما في الأصل وزيادة نحوية ". (٦)

وجاء في هامش بعض نسخ الدرر الكامنة (٧) لابن حجر أنه أخذ من أبيه ،فلعل لأبيه مشاركةً في العلم ،ولم أقف له على ترجمة .

---

(١) معجم الشيوخ : ٢/٣٠٢ .
(٢) الدرر الكامنة : ٥/٥٧ .
(٣) ٢/٢٧٢ .
(٤) درة الأسلاك : لوحة ١٨٢ .
(٥) معجم شيوخ الذهبي ٢/٣٠٣ .
(٦) أعيان العصر : جـ١١ لوحة ٧٣ .
(٧) ينظر الدرر : ٥/٥٧ هامش (١) .

الفصل الثالث

شيوخه

لا تسعفنا المصادر بشيء عن نشأة ابن النحوية الأولى في طلب العلم وتلقيه . ولم تحدد لنا هذه المصادرُ من شيوخه سوى شيخين ، وإن كان الذهبي قد ذكر في معجمه (١) بعد أن أورد شيخي ابن النحوية أنه أخذ عن جماعة غيرِهما ،وكذا ذكر ابن حجر في الدرر الكامنة (٢) .

وشيخا ابن النحوية اللذان صرحت بهما المصادر هما : نجم الدين ابن البارزى ،وجمالُ الدين بن واصل .

أما الأولُ فهو (٣) قاضي حماة ،وابنُ قاضيها ،وأبو قاضيها ، عبد الرحيم بنُ إبراهيم بن هبة الله بن المسلم بن هبة الله بن حسان ، القاضي نجم الدين الجُهَني الحموى الشافعي المعروف بابن البارِزى ، ولد بحماة سنة ثمان وستِمائة ،وتوفى سنة ثلاث وثمانين وستِمائة بتبوك وهو في طريقه إلى الحج ،فحُمل إلى المدينة ،ودُفن بالبقيع .

قال الذهبي : " كان بصيرا بالفقه والأصول والكلام والأدب، له شعر بديع ،وفيه ديانة متينه ،وصدق وتواضع " (٤).

وقال ابن تَغْرى بَرْدِى : " روى الحديثَ وبرع في الفقه والحديث والنحو والأدب والكلام والحكمة ،وصنّف في كثير من العلوم" (٥).

وقد ذكره ابنُ النحوية في كتابه : " إسفارالصباح عن ضوء المصباح " فقال : " وأنشدني شيخُنا قاضي القضاة نجم الدين عبدالرحيم بن البارزى -رحمه الله-لنفسه . . ." (٦)

---

(١) ٢/٣٠٢.

(٢) ٥/٥٧.

(٣) أخباره في : العبر : ٥/٣٤٣ ،فوات الوفيات : ٢/٣٠٦-٣٠٨، تذكرة النبيه : ١/٩٢-٩٤ ، طبقات الشافعية للسبكي : ٨/١٨٩، النجوم الزاهرة : ٧/٣٦٢.

(٤) العبر : ٥/٣٤٣.

(٥) النجوم الزاهرة : ٧/٣٦٢.

(٦) إسفارالصباح : لوحة ١٢٥ ،وينظر كذلك لوحة : ١٦٤.

وأما جمال الدين بن واصل (١) فهو قاضي القضاة أبو عبدالله محمد بن القاضي عماد الدين سالم بن نصرالله بن سالم بن واصل ، الحموى الشافعي ، ولد بحماه سنة أربع وستمائة ، وتوفى سنة سبع وتسعين وستمائة .

قال ابن حبيب : "كان عالما فاضلا ، إماما مبرِّزا في علوم كثيرة ، منفردا في زمانه ، كريما ، ذا حُرمة وافرة ، رحل الناس إليه وأخذوا عنه ، واستفادوا منه ، وله مصنفات حسنة ، ونظم جيد ". (٢)

وقد عده أكثر من ترجموا لابن النحوية في شيوخه . (٣)

ومن شيوخ ابن النحوية علىّ بن نَبْهان ، فقد ورد في معجم شيوخ الذهبي : "أنشدنا الشيخ بدرُ الدين بحماه ، أنشدني أبوالحسن علي بن محمود بن نبهان بدمشق في سنة تسع وسبعين وستمائة لنفسه ..." (٤)

وابن نبهان هذا هو (٥) علي بن محمود بن الحسن بن نبهان ، الشيخ علاء الدين أبوالحسن اليشكرى الرَّبَعي ، البغدادى الأصل ، القاهرى المولد ، الدمشقي الدار ، ولد سنة خمس وتسعين وخمسِمائة ، وتوفى سنة ثمانين وستمائة بدمشق . قال ابن تَغْرى بردى : " كانت له اليد الطُولى في علم الفلك ، وتفرد بحل الأزياج وعمل التقاويم ، وغلب ذلك عليه ، مع فضيلةٍ تامة في علم الأدب ، وجودة النظم ". (٦)

---

(١) أخباره في : الوافي بالوفيات : ٣/ ٨٥-٨٦ ، تذكرة النبيه : ١/ ٢٠٦-٢٠٧ ، النجوم الزاهرة : ٦/ ١١٣ ، الدليل الشافي على المنهل الصافي : ٦٢٢ ، بغية الوعاة : ١/ ١٠٨ - ١٠٩ ، شذرات الذهب : ٥/ ٤٣٨ .

(٢) تذكرة النبيه : ١/ ٢٠٦ .

(٣) ينظر : معجم شيوخ الذهبي : ٢/ ٣٠٢ ، تذكرة النبية : ٢/ ٩٧ ، درة الأسلاك : لوحة : ١٨٢ ، الدرر الكامنة : ٥/ ٥٧ ، بغية الوعاة : ٢/ ٢٧٣ .

(٤) معجم الشيوخ : ٢/ ٣٠٣ .

(٥) أخباره في : الوافي بالوفيات : ٣/ ٩٥ - ٩٨ ، النجوم الزاهرة : ٧/ ٣٥٠ - ٣٥١ ، شذرات الذهب : ٥/ ٣٦٧ .

(٦) النجوم الزاهرة : ٧/ ٣٥٠ .

ومن شيوخه أيضا : علي بنُ هبة الله الحموي ،فقد جاء في الدرر الكامنة (١) في ترجمة إبراهيم بن عبد الرحمن بن جماعة (٢) :

" ومن إنشاده عن محمد بن يعقوب بن إلياس المعروف بابن النحوية قال أنشدنا علي بنُ هبة الله الحموي . . ."

وقد مرت الإشارة (٣) إلى ما جاء في هامش بعض نسخ الدرر الكامنة من أن ابن النحوية أخذ عن أبيه .

---

(١) ٣٧/١ .

(٢) سيأتي التعريف به في تلاميذ ابن النحوية .

(٣) ينظر ص : ٧ فيما تقدم .

الفصل الرابـــع

مكانته العلمية وشعره وأخلاقــــه

تبوأ ابنُ النحوية مكانة علمية سامقة جعلت المترجمين لـــــه يصدِّرون ترجمته بالإمام العالم ، ويصفونه بالرئاسة والبراعة ، قال الذهبي : " الإمام البارع النحوى "(١) ، وقال " أنشدنا العلامة بدرُ الدين "(٢) ، وقال ابن حبيب : " فاضل كمل بدره ، وطلع فجره ، وعُلِم خيره ، وحسُن سُراه وسيرُه "(٣) .

وقد اشتهر ابنُ النحوية بالنحو والمعاني والبيان والبديع والأدب ، فبرز في هذه العلوم ، ودرّسها ، وصنّف فيها المصنفات ، قال الذهبي : " كان رأسا في العربية ، وفي علم البيان والبديع "(٤) ، وقال الصفدى : " كان أديبا لبيبا ، فاضلا أريبا ، حمى سَرْج النحو بحماه ، وشاد ركنه وحماه ، له يد في النحو طولى ، وذهن بلغ به من الغوامض طولا ، تواصيفه وهو ابن النحوية ، والفرع فيه ما في الأصل وزيادة نحوية "(٥) وقال ابن حبيب : " كان مطلعا على كلام العرب ، عارفا بالنحو والأدب ، ماهرا في البديع والبيان ، مشهورا بين الأكابر والأعيان "(٦) ، وبالإضافة إلـــى اشتهاره بهذه العلوم كانت له مشاركاتٌ في غيرها ،(٧) ولهذا كان مُصدّرا بجامع حماة الأعلى(٨) ، ولفقيها بالمدارس .(٩)

ولم يكن ابنُ النحوية شاعرا مطبوعا ، إلا أنه قد يقول البيت أو البيتين في مناسبة ما ، فمن ذلك ما كتبه ارتجالا على قصيدة أحضرها بعض شعراء العصر يمدح صاحبَ حماه :(١٠)

١٨٢

---

(١) معجم الشيوخ : ٢/ ٣٠٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٢/ ٣٠٣ .

(٣) درة الأسلاك : لوحة ١٨٢ .

(٤) معجم الشيوخ : ٢/ ٣٠٢ .

(٥) أعيان العصر : جـ١١ لوحة ٧٣ .

(٦) درة الأسلاك : لوحة ١٨٢ .

(٧) المقتفى : جـ٢ لوحة ٢٧٧ .

(٨) المقتفى : جـ٢ لوحة ٢٧٧ ، طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة : ٢٨٧ .

(٩) المقتفى : جـ٢ لوحة ٢٧٧ .

(١٠) الوافي بالوفيات : ٥/ ٢٣٥ ، الدرر الكامنة : ٥/ ٥٧ .

لا ينشدَنْ هذا القريضَ متيم ... خودا يحاذر من أليم صدودِها
فتملّه وتصدّه وتظنـــــه ... أن قد أغار على فريد عُقودها

قال الصفدى معلقا على هذين البيتين : " لا يقال إلا : (حاذرت كذا) ولا يقال : (إلا صد عنه) إلا أن يكون حمل ذلك على المعنى ، ويكون أراد : حاذرت بمعنى خفت ، وتصده بمعنى تجفوه وفي هذا مافيه ". (١)

أما أخلاقه فقد أشار اليها الذهبي بقوله : " كان خيِّرًا ، كيسـا متواضعا مقتصدا في لباسه وأموره ". (٢)

----

(١) الوافي بالوفيات : ٥/٢٣٥.

(٢) معجم الشيوخ : ٢/٣٠٢-٣٠٣.

الفصل الخامس

تلاميذه

لا بد لرجل كابن النحوية ،وهو صاحب مكانة علمية عرفها له معاصروه ومترجموه ،وذو مشاركات في علوم متعددة ،أن يكون له تلاميذ يفيدون من علمه وسعة ثقافته ،وهو ما حدث بالفعل ، فقد قال الذهبي : "أخذ عنه أئمة" (١) ، لكن المصادر التي ترجمت لابن النحوية لم تذكر لنا من تلاميذه إلا تلميذا واحدا هو (٢) علي بن داود بن يحيى بن كامل بن يحيى بن جُباره ،الشيخ نجم الدين أبوالحسن القُحْفازى الزبيرى القرشي الحنفي ،ولد سنة ثمان وستين وستمائة ،وتوفي بدمشق سنة خمس وأربعين وسبعمائة .

قال ابن شاكر : " كان شيخَ أهل دمشق في عصره خصوصا في العربية ،قرأ عليه الطلبة وانتفع به الجماعة ،وله النظم والنثر والكتابة المليحة الفائقة ". (٣)

وقال ابنُ حبيب : " كان إماما عالما ،بارعا في العربية والأصلين ، حسن الأخلاق والمحاضرة ،ولِي خَطابة الجامع السيفى تنكز الناصرى وغيرَها من الوظائف الدينية ،أفتى ودرّس وأفاد الطلبة ". (٤)

وقال السيوطي : " قال : ولم أُصنِّف شيئا لمؤاخذتي للمصنفين ، فكرهت أن أجعل نفسي غرضا لمن يأخذ عليّ ،غير أني جمعت منسكا للحج ". (٥)

وقد أخذ القُحْفازى عن ابن النحوية المعانيَ والبيان ،فقرأ عليه "ضوء المصباح " وشرحه "إسفار الصباح عن ضوء المصباح " ، (٦)

---

(١) معجم الشيوخ :٢/٢٠٢ .

(٢) أخباره في :معجم شيوخ الذهبي ٢/ ٢٥ ،الوافي: ٣/ ٢٣-٢٦ ، تذكرة النبيه ٣/ ٧٤- ٧٥ ،الدرر الكامنة ٣/ ١١٤-١١٨ ،الدليل الشافي : ٤٥٥ ، بغية الوعاة :٢/ ١٦٦ ،الدارس في تاريخ المدارس : ١/ ٥٤٧-٥٤٨ .

(٣) فوات الوفيات : ٣/ ٢٤ .

(٤) تذكرة النبية : ٣/ ٧٤ .

(٥) بغية الوعاة : ٢/ ١٦٦ .

(٦) الدرر الكامنة ٣/ ١١٧ ،بغية الوعاة :٢/ ١٦٦ .

وأود أن أنبه هنا على ما حدث من تحريف في " بغية الوعاة " للسيوطي حيث جاء في ترجمة ابن النحوية : " وكان بحماة ، ثم تحول إلى دمشق ، وأخذ عن النّجم القحفازى "(١) والصحيح "أخذ عنه" كما جاء في المصادر المتقدمة(٢) ، وكما ذكر السيوطي نفسُه في ترجمة نجمِ الدين القُحفازى.(٣)

ومن أخذ عن ابن النحوية مؤرخ الإسلام شمسُ الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله الذهبي(٤) ، المولود سنة ثلاث وسبعين وستِمائة في دمشق ، والمتوفى بها سنة ثمان وأربعين وسبعِمائة .

وقد ذكر الذهبي ابنَ النحوية في شيوخه ، فترجم له في معجمه(٥) قائلا : " الإمام البارع النحوى " و " أنشدني محمد بنُ يعقوب الأديب " و " وأنشدنا العلامةُ بدرُ الدين " و " أنشدنا الشيخُ بدر الدين " .

وهناك تلميذ ثالث لابن النحوية هو : إبراهيم(٦) بنُ عبد الرحمن ابن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي بن جماعة بن حازم بن صخر بن عبد الله الكناني الحموى الأصل ، المقدسي ، المولود سنة ستٍ أو ثمان وسبعمائة ، والمتوفى سنة أربع وستين وسبعمائة ببيت المقدس، فقد جاء في ترجمته في الدرر الكامنة : " ومن إنشاده عن محمد بنِ يعقوب ابن إلياس المعروف بابن النحوية ..."(٧)

----

(١) البغية : ٢٧٢/٢ .

(٢) معجم شيوخ الذهبي ٣٠٣/٢ ، طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبه : ٢٨٧ ، الدرر الكامنة : ٥٧/٥

(٣) بغية الوعاة ١٦٦/٢ .

(٤) أخباره في : الوافي بالوفيات : ٣١٥/٣ - ٣١٧ ، طبقات السبكي : ١٠٠/٩-١٢٣ ، تذكرة النبيه : ١٠٦/٣-١٠٧ ، غاية النهاية في طبقات القراء : ٧١/٢ ، الدرر الكامنة : ٤٣٦/٣-٤٢٧ ، الدارس في تاريخ المدارس : ٧٨/١-٧٩ .

(٥) معجم الشيوخ : ٣٠٢/٢-٣٠٣ .

(٦) أخباره في العقد الثمين للفاسي : ٢٣٠/٣ ، الدرر الكامنة ٣٦/١-٣٧ .

(٧) ٣٧/١ .

الفصل الســادس

وفاته وآثاره والنقل عنـــــــــه

أجمعت المصادر التي ترجمت لابن النحوية وذكرت وفاتَه أنه توفي في شهر صفر من سنة ثماني عشرة وسبعمائة ،وحدّد البِرْزالي - وهو أول من ترجم له فيما أعلم - أن وفاته كانت يوم الاثنين الحادى والعشرين من صفر (١) ،ويبدو أن ابن النحوية تعرَّض في آخرحياته لمرض عُضال أقعده عن التدريس والتأليف ،وهو ما يشعر به قول الصفدى : " ولم يزل على حاله إلى أن أصبح لَقىً بين يدى المنايا ، وتحكمت فيه الرزايا ، وتوفى رحمه الله تعالى " (٢) ،وكانت وفاته " بحماة ،ودفن هناك بمقابر الباب القبلي ،ووصل خبره إلى دمشق في ثاني ربيع الأول " (٣) .

أما آثاره فقد صنّف ابنُ النحوية في المعاني والبيان والنحو ، وهي مصنفات عرف القدماء فضلها فأشادوا بها ،وقُرِىء عليه بعضُها ،قال الصفدى : " وتصانيفه تشهد له بالتقدم ، وتحكم بأن مجده آمن من التهدم " (٤) .

ومصنفات ابن النحوية التي عرفتها هي :

١ - " ضوء المصباح " وهو مختصر لكتاب " المصباح " في المعاني والبيان لبدر الدين بن مالك ،وقد ذكر هذا الكتابَ أكثرُ من ترجموا لابن النحوية .

٢ - " إسفار الصباح عن ضوء المصباح " شَرَح به كتاب " ضوء المصباح " وهو شرحٌ حسن ذكره في كتب ابن النحوية أكثرُ من ترجموا له ، قال ابن قاضي شهبة : " وشرحه - أى ضوء المصباح - شرحا مليحا إلى الغاية وسمّاه : إسفار الصباح في ضوء المصباح " (٥) ، وقال الصفدى : " وشَرَح بدرُ الدين بن النحوية " ضوء المصباح " في

---

(١) المقتفى : جـ٢ لوحة ٢٧٧ .
(٢) أعيان العصر : جـ١١ لوحة ٧٤ .
(٣) المقتفى : جـ٢ لوحة ٢٧٧ .
(٤) أعيان العصر : جـ ١١ لوحة ٧٤ .
(٥) طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة : ٢٨٧ .

مجلدين وسمّاه " إسفار الصباح عن ضوء المصباح " وعندى في هذه التسمية شيء وهو أن الشروح ما توضع إلا لبيان الأصول، وضوء الصباح اذا أسفر ذهب نور المصباح ولم يبن ... وقد كتبتُ " إسفار الصباح " بخطي ووقفت فيه على مواضع غلط في التمثيل بها، منها ما قلّد غيره فيه ومنها ما استبدّ به ".(١)

ومن " ضوء المصباح " و" إسفار الصباح عن ضوء المصباح " نسخة خطية في مكتبة " كوبريلي " باستانبول في تركيا، رقم (١٤١٠) في مجموع (٢)، وقد اطلعت عليه.

٣ - " حرز الفوائد وقيد الأوابد " وهو شرح على ألفية ابن معطي، ذكره الصفدى (٣)، ووصفه بأنه شرح حسن، وذكره كذلك ابن حجر (٤)، والسيوطي (٥)، وحاجي خليفة (٦)، والبغدادى (٧)، والزركلي (٨)، وكحالة (٩).

وقد ألف ابنُ النحوية هذا الشرحَ لبدر الدين أبي على الحسن ابن علي بن محمود (١٠)، أخي الملك المؤيّد إسماعيل صاحب حماه (١١)، كما نص في مقدمته (١٢)، ومن هذا الشرح مصورة لدى أستاذى الفاضل الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، تفضل مشكورا فأعارنيها.

٤ - " شرح كافية ابن الحاجب " وهو هذا الكتاب الذى أحققه، وسأفرد لدراسته الباب الثاني.

---

(١) الوافي بالوفيات : ٥/٢٣٥.
(٢) فهرس مخطوطات مكتبة كوبريلي : ٣/١٢٤.
(٣) الوافي بالوفيات : ٥/٢٣٥، أعيان العصر : جـ١١ لوحة ٧٤.
(٤) الدرر الكامنة ٥/٥٧.
(٥) بغية الوعاة ٢/٢٧٢.
(٦) كشف الظنون : ١٥٥.
(٧) هدية العارفين : ٢/١٤٣.
(٨) الأعلام : ٧/١٤٦.
(٩) معجم المؤلفين : ١٢/١١٧.
(١٠) اخباره في : تذكرة النبيه : ٢/١٦٨، الدرر الكامنة : ٢/١١٢، الدليل الشافي على المنهل الصافي : ٢٦٦، النجوم الزاهرة : ٩/٢٦٧.
(١١) أخباره في : فوات الوفيات : ١/١٨٣-١٨٨، طبقات الشافعية للسبكي ٩/٤٠٣-٤٠٧، البداية والنهاية : ١٤/١٦٦، تذكرة النبيه ٢/٢٢١-٢٢٥، المنهل الصافي : ٢/٣٩٩-٤٠٨، النجوم الزاهرة : ٩/٢٩٢-٢٩٤، الدرر الكامنة : ١/٣٩٦-٣٩٩.
(١٢) حرز الفوائد وقيد الأوابد : لوحة ٣.

ولا يَعْدم الباحث نقولا من كتب ابن النحوية في تراث الخالفين ، فممن نقل عنه أبو جعفر أحمد بن يوسف الرُّعَيْني المتوفى سنة ثلاث وخمسين وسبعمائة ، قال في كتابه " تحفة الأقران "(١) عند تعليل البناء في " هيهات " من قوله تعالى ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾(٢) : " وقيل بُنيت لأنها تعطي معنى الجملة ،وذلك أنك إذا قلت : جاء زيد ،فقيل لك : هيهات ،فمعناه : لم يجئ زيد ،والجمل من حيث هي ،فيُبنى ما يعطى معناها ،قاله ابن النحويه ".

ونقل عنه الإمام تاج الدين السبكي ،المتوفى سنة إحدى وسبعين وسبعمائة ،فقد جاء في " طبقات الشافعية "(٣) : " قلت : وفي شرح ألفية ابن معطي لأبي عبدالله محمد بن إلياس النحوى ،وهو متأخر من أهل حماة : سأل الزجاجُ المبرّدَ ،فقال : كيف تقول : ما أحلم اللهَ ؟ وما أعظم اللهَ ؟ فقال : كما قلت : ،فقال الزجاج : وهل يكون شيء حلّم اللهَ أو عظّمَهُ ،فقال المبرد : إن هذا الكلام يقال عندما يظهر من اتصافه تعالى بالحِلْم والعظمة ،وعند الشيء يُصادَف من تفضله ، فالمتعجب هو الذاكر له بالحِلْم والعظمة عند روءيته إياهما عِيانا ".

وجاء في " الأشباه والنظائر "(٤) للسيوطي : " ويُعلم أيضا غلط ابن النحوية وغيره في استدلالهم بنحو : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَـٰتُ وَالنُّورُ ﴾(٥) ،وبيتَيْ علقمة(٦) على أن " هل " بمعنى " قد " ظنا منهم أن معنى الاستفهام لا يفارق " أم " والاستفهام لا يدخل على الاستفهام ... "

----

(١) ص ٦٢.

(٢) سورة المؤمنون : الآية ٣٦.

(٣) ٩/٢٩٣.

(٤) ٧/٥٤.

(٥) سورة الرعد : من الآية ١٦.

(٦) هما :

هل ما علمت وما استُودعتَ مكتومُ أم حبلُها إذ نأتكَ اليومَ مصرومُ
أم هل كبيرٌ بكى لم يقض عبرتَه إثر الأحبة يوم البين مشكومُ

الباب الثاني

شرح ابن النحويّة على كافية ابن الحاجب

وفيه سبعة فصول :

الفصل الأول : مادة الكتاب ومنهجه .

الفصل الثاني : أصول النحو في شرح ابن النحوية .

الفصل الثالث : مصادر الكتاب .

الفصل الرابع : شخصية ابن النحوية العلمية في شرحه .

الفصل الخامس : شواهد الكتاب .

الفصل السّادس : بين شرح الكافية لابن النحوية وشرحها لابن جماعة .

الفصل السّابع : عملي في التحقيق .

الفصــــل الأول

مـادة الكتاب ومنهجـــه

يشرح ابن النحوية في الكتاب الذى بين أيدينا كافية ابن الحاجب،(١) وكذا شرحها للمصنف نفسه ،والكافية مقسمة إلى ثلاثة أقسام رئيسـة هي :

١ - قسم الأسماء ،ويشمل :

الأسماء المعربة ،المرفوعة والمنصوبة والمجرورة .

الأسماء المبنية .

أبواب مختلفة من قسم الأسماء .

٢ - قسم الأفعال .

٣ - قسم الحروف .

وتسبق هذه الأقسام مقدمة عن الكلمة والكلام والإعراب وعلاماته.(٢)

وقد مضى ابن النحوية في شرحه على ترتيب أبواب الكافية يطيل في بعض الأبواب ويختصر في بعضها الآخر فمن الأبواب التي أطال فيها : باب الكلمة والكلام ،والممنوع من الصرف ،والمبتدأ والخبر ،والحال ،والإضافة والضمائر ،ومن الأبواب التي اختصر فيها باب : التوكيد ،وأسماء الأفعال ، وعطف البيان ،وفعل الأمر ،فبعض هذه الأبواب لم يتجاوز في شرحه أسطرا معدودة ، بل إنه لم يتعرض لشرح الأبواب التالية مع وجودها في متـــن الكافية : اسم " إنّ " وأخواتها ،وأسماء الأصوات،والمثنى، وجمع المؤنث السالم ،وحرف التوقع ،وحروف الشرط ،وحرف الردع ،وتاء التأنيث الساكنة، والتنوين ،ونون التوكيد ،ذلك أن شرح ابن النحويه انما هو حواشي علـــى مواضع بعينها من الكافية دون استقصاء .

---

(١) كان في خطة هذا البحث أن يتحدث عن كافية ابن الحاجـــب وشروحها ،لكن مثل هذا العمل يصبح تكرارا بعد أن جمع الدكتور طارق نجم عبد الله في تقديمه لتحقيق نص الكافية جهود من سبقوه، فأحصى للكافية مائة واثنين وخمسين شرحا بالعربية والتركية والفارسية. إضافة إلى مختصرات الكافية ،ومنظوماتها وأعاريبها . الكافيـــة :٢٩-٥٠ . كما استدركت عليه الطالبة / فتحية حسين عبد الغفور عطار في رسالتها للدكتوراة (شرح نجم الدين القمولي على الكافية) ص : ٢٧ شروحا أخرى .

(٢) ينظر : الكافية : ٢٦.

والمعروف في الشروح أنها إما أن تكون مستقلة عن النص المشروح أو ممزوجةً معه، وابن النحوية يجمع في شرحه بين هاتين الطريقتين، ففي الطريقة الأولى يورد نص ابن الحاجب من الكافية أو من الشرح بأحد الطرق الثلاث التالية:

١ - أن يأتي بالعبارة التي يريد شرحها كاملة، ثم يُعقبها بالشرح، مثال ذلك: "قال ابن الحاجب: الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد" (١) و "قوله: الخبر قد يكون جملة" (٢) و "قوله: ولا يليق بالقياس أن يُجعل المقصودُ دون غير المقصود في الدَّلالة على الذات". (٣)

٢ - أن يأتي بجزء من عبارة النص المشروح ثم يقول: إلى آخره، مثال ذلك قوله في باب المبتدأ والخبر: (قوله: المبتدأ: الاسم المجرد .. إلى آخره) (٤) وقوله: (قوله: ونون الوقاية مع الياء لازمة ... إلى آخره) (٥) وقوله في باب أسماء الاشارة: (حاشية عند قوله: أسماء الاشارة، ما وضع لمشار إليه ... الى آخره). (٦)

٣ - و قد يجتزئ عبارة المتن أو الشرح اجتزاء دون أن يتمها، من ذلك قوله في المعرب بالحركات: "يرد النقض على قوله: فالمفرد المنصرف ..." (٧)، وفي باب اسم الفاعل: "قوله: وما وُضع منه للمبالغة ...". (٨)

---

(١) شرح ابن النحوية: ١.

(٢) شرح ابن النحوية: ٧١.

(٣) شرح ابن النحوية: ٢١٩.

(٤) شرح ابن النحوية: ٦٥.

(٥) شرح ابن النحوية: ٢٥١.

(٦) شرح ابن النحوية: ٢٥٧.

(٧) شرح ابن النحوية: ٢٤.
وتتمة العبارة: "فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا" ينظر: الكافية: ٦١.

(٨) شرح ابن النحوية: ٣٢١.
وتتمة العبارة: "وما وضع منه للمبالغة كـ (ضرّاب)، و(ضروب)، و (مِضراب)، و (عليم)، و (حَذِر) مثله" الكافية: ١٨١.

وفي الطريقة الثانية يمضي ابن النحوية في شرحه دون أن يشير إلى النص المشروح ، وقد يوقع ذلك قارئَه في بعض اللبس ، ومن الأمثلة على ذلك حديثُه في علامات الاسم ، فبعد أن أورد قول ابنِ الحاجب : " ومن خواصه دخولُ اللام "(١) ، ثم شرحه قال : " تنوين الترنم : نون تتبع الآخر "(٢) فانتقل إلى الحديث عن جزئية من جزئيات التنوين باعتباره علامة من علامات الاسم دون إشارة أو تمهيد . ومن ذلك ماجاء في باب : " إنّ " وأخواتها من قوله : " مثال مُضِيِّ الخبر لفظا : إن زيدا قائم وعمرو ، ومثاله مقدرا : إن زيدا وعمرو قائم ، أي : قائم وعمرو "(٣) دون أن يشير إلى قول ابن الحاجب : " ويُشترط مضي الخبر لفظا أو حكما "(٤).

وكثيرا ما يُصدِّر ابن النحوية فقرات شرحه في كلتا الطريقتين بقوله : حاشية .

مدى التزامه بمنهجه :

على أنّه ينبغي التنبيه على بعض المواطن التي خالف فيها ابن النحويه هذا الترتيب والمنهج ، فمن ذلك تقديمه الحديث عن حروف التحضيض على الحديث عن حروف المصدر مخالفا بذلك ترتيبَ الكافية ، وقد يضطرب منهجه في الباب الواحد فيتحدث عن قضية معينة ثم يتركها إلى الحديث عن قضية أخرى ، ثم يعطف على القضية الأولى ، من ذلك حديثه عن العامل في التابع بعد أن ابتدأ الحديث عن النعت(٥)، ومن ذلك قوله في باب المفعول معه : " وأما جاء والطيالسةَ البردُ فقد أجازه ابن جني وحَمَل عليه قولَ الشاعر :

جمعتَ وخلا غيبة ونميمةً ثلاث خصال لست عنها بمرعوى "(٦)

ثم تحدث عن أقسام المفعول معه من حيث وجوبُ النصب أو الرفع واختيار الرفع أو العطف أو النصب ، ثم عاد فقال : " ومن شواهد ابن جني على جواز تقدم المفعول معه :

أَكنيه حين أناديه لأُكرمه ولا أُلقبه والسوأةَ اللقبا "(٧)

---

(١) الكافية : ٥٩ .
(٢) شرح ابن النحوية : ١٦ .
(٣) شرح ابن النحويه : ٤٤٩ .
(٤) الكافية : ٢٢٢ .
(٥) شرح ابن النحويه : ٢١٦ .
(٦) شرح ابن النحوية : ١٤٧-١٤٨ .
(٧) شرح ابن النحويه : ١٤٩ .

وأريد بعد هذا أن أتلبث عند بعض القضايا التي تسترعي الانتباه في هذا الشرح :

أولا : اهتمامه بالحدود والتعريفات :

التعريف ينبغي أن يكون جامعا مبينا لكل خصائص المُعرَّف بحيث لا يشذ عنه منها شيء ، وينبغي كذلك أن يكون مانعا بحيث لا يدخل في المعرَّف غيره ، وبعض التعريفات التي أوردها ابن الحاجب في كافيته ربما كان فيه إخلال بهذين الشرطين ، قال الرضي - وهو يتحدث عن تعريفات ابن الحاجب - : " وهذا دأب المصنف ، يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظا غيرَ مشهورة في المعنى المقصود ، اعتمادا منه على عنايته ، وينبغي أن يُختار في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد ، و يُحترزَ عن الألفاظ المشتركة ، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود أظهر ؟ ! " (١)

من هنا كان لابن النحوية اهتمام ظاهر بتعريفات الكافية فهو كثيرا ما يطيل الوقوف عند التعريف الذى أورده ابنُ الحاجب مبينا محترزاته وما يرد عليه من نقض ، ثم يورد ما يجاب به هذا النقض وقد يَعْتذر للمصنف في بعض الأحيان ويطالب في أحيان أخرى بتعديل التعريف حتى تنتفيَ النقوض التي أوردت عليه .

ومن الأمثلة على ذلك اعتراضه على تعريف المبتدأ بقوله : " لو أنه أسقط من حد المبتدأ لفظة " اسم " لكان ذلك أولى ، ليَدْخل في الحد نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ (٢) ونحو قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾ (٣) وكان الأولى أن يزيد بعد قوله : (من العوامل اللفظية) قولَه : غير الزائدة ، ليدخل في الحد نحوُ قوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ (٤) و ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ (٥) وقولهم : بحسبك زيد ، فإنها مبتدآت وليست مجردة عن العوامل اللفظية ، وكان ينبغي أن يضع موضع قوله : (وألف الاستفهام)

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ١/ ٥١ - ٥٢ .

(٢) سورة البقرة : من الآية ١٨٤ .

(٣) سورة البقرة : من الآية ٦ .

(٤) سورة فاطر : من الآية ٣ .

(٥) سورة الأعراف : من الآية ٥٩ وغيرها .

أداة الاستفهام ، ليدخل نحو : هل قائمٌ الزيدان ؟ ومن مضروبٌ أبواه ؟ وكيف ومتى منطلق الزيدان ؟ وكان ينبغي أن يقول : رافعةً لغير مستتر، ليدخل تحت الظاهر الضميرُ المنفصل ، وكان ينبغي أن يزيد : مستغنى به ،لئلا يرد عليه : أقائم أبوه زيد ،فإنها رَفعت ظاهرا وليست مبتدأ".(١)

ومن ذلك ما جاء في حد التوابع ،حيث أوْرد النقوضَ التي وردت على تعريف ابن الحاجب ،وأجاب عنها ،ثم عَقّب ذلك بقوله : " ولو زاد في حد التوابع لفظا أو محلا ،اندفع أكثرُ هذه الشكوك".(٢)

ثانيا : اهتمامه بنص الكافية :

ويتمثل ذلك في الأمور التالية :

١ -توجيهه بعضَ المواطن في الكافية .

فمن ذلك : " قوله في التحذير : (أو ذُكِر المحذّرُ منه مكررا) لا يجوز أن يكون معطوفا على قوله : (تحذيرا مما بعده)ولا يجوز أيضا أن يكون معطوفا على قوله : (معمول) ؛ لامتناع عطف الفعل على الاسم فيهما ، ولا ثالثَ غيرهما يصح عطفه عليه ؛فإذن العبارة الصحيحة أن يقال : أومعمول بتقدير : (اتَّقِ) والمُحَذَّر منه مكرر".(٣)

وقوله في باب الحال : "ينبغي أن تُرفع (معرفةٌ) في قوله : (وصاحبُها معرفة غالبا) على أن يكون الكلامُ عطفَ جملة على جملة ؛لأنّ كون صاحبها معرفةً ليس شرطا لها وإلا لما تخلف عنها ؛لامتناع تخلف الشرط عن المشروط ،وقد تخلف ...".(٤)

٢ - إشارته إلى نسخ الكافية .

قال في باب المفعول المطلق : " ويقع في بعض النسخ (علاجا) بعد قوله : (وصاحبه) وهذا إشارة إلى هذا ".(٥)

---

(١) شرح ابن النحويه : ٦٥-٦٦.
(٢) شرح ابن النحويه : ٢١٤ ،وينظر ص ٩٥، ٩٦ ، ١٠٦، ١٥٢، ١٧٠ ، ٢٦١ ، ٢٩٣، ٢٩٧ ، ٣٠٩، ٣٢٥ ، ٤٠٠ من الشرح نفسه.
(٣) شرح ابن النحويه : ١٤٢.
(٤) شرح ابن النحويه : ١٥٦-١٥٧ ،وينظر : ٢٩٠.
(٥) شرح ابن النحويه : ١٠٣.

وقال في موضع آخر : " قوله في باب الاشتغال في بعض النسخ بعد قوله : (لو سُلِّط عليه) : (أو مناسبُه) ،ليدخل فيه الاسم الذى بعده فعل مُشْتَغل عنه بضميره أو متعلَّقه لو سُلِّط عليه لم ينصبه ،لكن لو سُلِّط عليه مناسبُه لنصبه ".(١)

٣ - محاولته تقويمَ نص الكافية :

ويتمثل ذلك في مطالبته تعديل النص بزيادة أو تغيير .

فمن ذلك قوله - في باب المبتدأ والخبر - : " ولو زاد قوله : (أو كانا معرفتين) قوله : لا بقرينة معنوية ،لكان أجودَ ،لأنهما إذا كانا معرفتين ووُجدت قرينةٌ صارفة من حيث المعنى جاز التقديم ".(٢)

ومن ذلك قوله - في باب الأفعال - : " ذَكَر خواصّ الماضي والمضارع دون الأمر ،لو قال بعد قوله : (وتاء التأنيث الساكنة) : ونون التوكيد ، دخل الأمر ".(٣)

ومن ذلك قوله في باب الفاعل : " وكذلك لو قال موضع قوله : (ومن ثَمَّ جاز : ضرب غلامَه زيدٌ ، وامتنع : ضرب غلامُه زيداً) : قَوِي وضَعُفَ ، لكان أحسنَ ".(٤)

على أن ابن النحوية قد يورد اعتراضات على نص الكافية لا وجهَ لها ، مثال ذلك قوله في باب المذكر والمؤنث : " وقوله : (وحكم ظاهر الجمع مطلقا ... إلى آخره) يرد النقض بجمع المذكر السالم ،فإنه إذا أسند الفعل إلى ظاهره لا يجوز إلحاق العلامة ،لسلامة المفرد فيه وبقاء علم التذكير ،بخلاف جمع التكسير ".(٥) فهذا الاعتراض لا وجه له ،لأن ابن الحاجب قد أخرج جمع المذكر السالم من هذا الحكم بقوله : (وحكم ظاهر الجمع غير المذكر السالم مطلقا)(٦) وجاء في بعض النسخ : (وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم)(٧) فلعل ابن النحويه اعتمد على نسخ ليست فيها هذه الزيادة .

---

(١) شرح ابن النحويه : ١٣٣ ،وينظر : ٤٦٤.

(٢) شرح ابن النحويه : ٧٨.

(٣) شرح ابن النحويه : ٣٤٠.
وينظر : ٧٩ ، ٨١ ، ٨٨ ، ١٠٤ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٢٩ ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٧٦ وغيرها .

(٤) شرح ابن النحويه : ٤٩.
وينظر : ١٦ ، ١٨ ، ٣١٢ ، ٣٢٩ ، ٣٤٥ ، ٣٦٣ ، ٤٢٧.

(٥) شرح ابن النحويه : ٣٠٧. وينظر : ٢٢٨ ، ٣٩٨.

(٦) الكافية : ١٧١.

(٧) الكافية : ١٧١ هامش رقم ٥٩٥.

ثالثا : نزعته الجدلية :

تطالعنا هذه النزعة الجدلية واضحةً جليةً في ثنايا شرح ابن النحويه فهو يسوق القول والإجابة عنه وقد يسوق الرد على الإجابة و هكذا .

و من الأمثلة على ذلك قوله في باب البدل : " حاشية : إن قيل : جوزتم إبدال النكره من المعرفة فكيف منعتم إبدالَ المعرفة من معرفة هي أعرف منها ، وهو إبدالُ الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب ؟

فجوابه : إنما لم نجوّز إبدال النكرة من المعرفة إلا بعد وصفها ، فتُشْعِر حينئذ بما لم يُشعِر به المُبدَل منه .

فإن قيل : فليجوَّز إبدالُ الظاهر من أحدهما بشرط الصفة .

فجوابه : أنه لا يجوز ذلك ؛ لأنه يوءدى إلى وصفية المضمر ؛ لأنَّ المبدَلَ هو المبدَل منه في المعنى إذا كان بدل الكل ، فلو وُصف البدل لكان بمثابة أنه وُصف المضمر .

فإن قيل : فقد أُبدل " مَنْ " الذى هو للغائب من ضمير المخاطب في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كانَ لَكُمْ فِي رَسولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كانَ يَرْجُو اللَّهَ ﴾ (١) .

فالجواب : أن الخطاب في الآية لما كان ليس لقوم بأعيانهم تنزّل منزلة الغائب ، والمعنى : لقد كان للناس ، أو يقال هو بدل البعض من الكل ". (٢)

رابعا : نزعته المنطقية :

تسيطر على بعض مواضعَ من شرح ابن النحويه نزعة منطقية وخاصة في فصوله الأولى ، وهي نزعة كادت تصرفني في بادىء الأمر عن المضي في إتمام تحقيق الكتاب ؛ ذلك أن اللغة لها واقعها و منطقها الخاص ، و لا ينبغي أن يحكم فيها المنطق الصورى ، على أن ابن النحوية ما إن يتجاوز التعريفات ويدخل في صلب الموضوع حتى يتحرر من هذه النزعة ويعالج القضايا النحوية معالجة تعتمد على أصول النحو المقررة كما سأشير الى ذلك في الفصل الذى سأعقده للأصول في شرح ابن النحويه إن شاء الله تعالى . (٣)

---

(١) سورة الأحزاب : من الآية ٢١ .

(٢) شرح ابن النحويه : ٢٣٧-٢٣٨ .
وينظر : ١٩٧ ، ٢٤١ ، ٣٥٥ - ٣٥٦ .

(٣) ينظر ص : ٢٨ فيما سيأتي .

ومن الأمثلة على نزعته المنطقية قوله : " انقسامُ الكلمة إلى الاسم والفعل والحرف انقسام الجنس إلى أنواعه ، ولا يجوز ذلك هاهنا لأمور :

الأول : أن امتياز الحرف عن الاسم والفعل بقيد عدمي وهو : عدم دلالته على معنى في نفسه. وامتياز الاسم عن الفعل بقيد عدمي أيضا وهو : عدم اقترانه بالزمان المعين ، وإذا كان كذلك لم تكن الكلمة جنسا لها ، لامتناع تقوم الأنواع بالفصول العدمية .

وجوابه : أن امتياز الحرف عن أخويه ، وامتياز الاسم عن الفعل ليس بأعدام مطلقة ، بل بأعدام خاصة ، والعدم المخصوص يصلح أن يكون مميزا فيصلح أن يكون فصلا . سلّمنا كون العدم المخصوص لا يصلح أن يكون فصلا ، لكن لِمَ لا يجوز أن يكون كلٌّ واحد من الحرف والاسم مركبا من جنس وفصل وجوديّين عرض لأحدهما أمر عدمي ، ويكون ذلك الفصل الوجودي ، الذى هو مفروض الأمر العدمي ، هو المُميِّز ؟

والثاني : ... "(١)

<u>خامسا : تطرقه لبعض المباحث الصوتيه والصرفية واللغوية :</u>

فمن الأول قوله في سياق الرد على من قال بأن تعريف الكلمة عند ابن الحاجب ينتقض بالحركة الإعرابية ، إذ هي لفظ وضع لمعنى مفرد وليست بكلمة : " والجواب : لا نسلم أنها لفظ ، إذ المراد باللفظ في الاصطلاح ما كان صوتا مُعْتَمَدَا به على ما يقطعه من مخارج الحروف ، ولهذا يقال في تعريفه : الصوتُ المعتمد على المقطع ، فقد خرجت الحركات الإعرابية بقوله : (لفظ) ".(٢)

ومن الثاني قوله في باب ترخيم المنادى : "عُطَيّ : تصغير عطاء ، وأصل عطاء : عطاو ، لأنه من عطا يعطو إذا تناول ، قال :

وتعطو برَخْصٍ غير شَثْنٍ كأنّه أساريعُ ظبى أوساويكُ إِسْحِلِ

فأبدلت الواوُ همزة ، إمّا لأنها أحملُ للحركه ، أو لأن الوقف على الواو مستثقل أو لأنها وقعت بعد ألف زائدة مُشْبِهة للفتحة وضُعفت بتطرفها فقلبت ألفا ، ثم قُلبت الألفُ همزة ، على حد قولهم "كساء" ، فالهمزة بدل من

---

(١) شرح ابن النحويه : ١٠-١١.
ويتظر : ٢ ، ٣ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ٥١ ، ١٣٤ ، ٣٤٠.

(٢) شرح ابن النحويه : ٥.
وينظر : ٣٤٢.

ألف هي بدل من واو ،فإذا صُغِّر لزم أن تُحرك الألف بالكسر ،لأنها في موضع الفاء من " جُعَيْفِر " ولا يمكن تحريكها فلزم قلبها ياء ،أو لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة ،والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ،وقد وقعت ياء التصغير ثالثة قبل الألف ،فلزم قلب الألف ياء وادغام ياء التصغير فيها ، ورُدّت الواو التي قلبت همزة ،لزوال صورة الألف فصار " عُطَيِّو " ،فقلبت الواو ياء لأنها آخر الاسم ،وليس في الأسماء مثل ذلك ،أو للكسرة قبلها ؛ لأن ياء التصغير لا يكون مابعدها إلا مكسورا ،فاجتمع حينئذ ثلاثُ ياءات ؛ ياءُ التصغير ،والياءُ المكسورة المبدلة من الألف ،والياءُ التي كانت واوا ؛ فأدغمت ياء التصغير في التي قبلها وحذفت المتطرفة ؛لاجتماع الياءات ، وتعين حذفُها ،لأنها في موضع الحذف ،أو لأن التي تلي قبلها قد أدغمت فيها ياء التصغير ،كل ذلك للتخفيف ".(١)

ومن الثالث ما جاء في باب : اسم " لا " النافية للجنس من قوله :

" حاشية : قوله :

ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على مُحَصِّلَةٍ تبيتُ

وبعده :

ترجل لِمتّي وتقُمّ بيتي وأعطيها الإتاوةَ إن رضيتُ

يروى " رجلا " بالجرعلى إرادة : ألا من رجل . المحصلة ، بكسر الصاد : المغربلة التي تحصل تراب المعَدِن . ومعنى تبيت أى : تبيت تفعل ذلك . الإتاوة : مصدر قولك : أتوته آتوه أتوا وإتاوة : إذا أديت اليه الخراج ، ويريد هنا الأجرة ،قال :

فغي كل أسواق العراق إتاوة وفي كل ما باع امرؤ مَكْسُ دِرهمِ" (٢)

---

(١) شرح ابن النحويه : ١٢٦-١٢٨.
ويظر : ١٢٣، ٢٥٧، ٣١١.

(٢) شرح ابن النحويه : ١٩٢.
وينظر : ٢١٢، ٣٩٩.

الفصل الثانـــي

أصول النحو في شرح ابن النحويه

أصول النحو هي الأدلة الإجمالية (١) التي تبنى عليها مسائله وفروعه ، وسيكون حديثي عن هذه الأصول في شرح ابن النحويه ذا شقين : الأصول العامة ، والقواعد الكليه .

أولا : الأصول العامة :

١ - السماع :

يحتفي ابن النحويه في شرحه احتفاء ظاهرا بما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته (٢) ، فهو عنده حجة لتقرير القاعده ، قال في باب ما لا ينصرف : " حكى الأخفش أن من العرب من يصرف جميع ما لا ينصرف ". (٣) وقال في باب حروف الجر في سياق حديثه عن الكاف : " وتدخل على ضميرى الرفـــع والنصب ، سـمع من العرب : ما أنـا كـأنت ، وما أنـا كإيّـــاك " (٤) ، وقـال فـى البـاب نفسـه : " الجـر بـ " لعـل " لغـة بني عقيـل ، سمعه أبو زيد منهم ". (٥)

وابن النحويه يتخذ من عدم ثبوت السماع وسيلة لرد الآراء التي يعارضها ، قال في باب جوازم الفعل المضارع : " والجزم بـ " كيفما " مذهب الكوفيين ولم يُنقل عن عربي قطّ لا شاذا ولا غيره ". (٧)

على أن القاعدة النحويه عنده ينبغي أن تُبنى على سماع مطرد ، فإن كان السماع شاذا لا نظير له لم يعارض الأصولَ المتفق عليها ، قال في باب الضمائر : " ... وأما (وإيّا الشّوابّ) فلا يعارض الأصول لشذوذه وعدم نظائره في كلامهم ". (٨)

---

(١) ينظر الاقتراح ، للسيوطي : ٢٧ .
(٢) المصدر نفسه : ٤٨ .
(٣) شرح ابن النحويه : ٢٧ .
(٤) شرح ابن النحويه : ٤٤١ .
(٥) شرح ابن النحويه : ٤٥٩ .
(٦) شرح ابن النحويه : ٣٧٣ .
(٧) شرح ابن النحويه : ٢٤٣ .

٢ ـ القياس :

القياس عند ابن النحويه حجة في تقرير القاعدة، قال في باب المبتدأ والخبر : " وأجاز سيبويه : خيرٌ منك زيدٌ، على أن "خيرٌ" مبتدأ ؛ لأنه بامتناع دخول حرف التعريف عليه كأنه قد تعرّف، وقاس بعضهم على هذا : مثلك زيدٌ ".(١)

وقال في باب الإضافة : " حاشية : (الرجل) في : الضارب الرجل، مفعول و (الوجه) في : الحسن الوجه، فاعل، فلما شُبِّه (الوجه) ب (الرجل) ونُصب مع أنه فاعل في المعنى حملا عليه، شُبِّه (الرجل) ب (الوجه) وإن كان مفعولا ؛ فجر بالإضافة حملا عليه ".(٢)

وقال في باب ضمير الفصل : " قوله تعالى : ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾(٣) لا يلتبس فيه الخبر بالصفة ؛ لامتناع وصف المضمر، وجوابه : أنه لما حصل اللبس في المظهر حُمل عليه المضمر ؛ لأنه كناية عنه ".(٤)

والقياس عند ابن النحويه إنما يكون حجة إذا كان مستوفيا لأركانه من مقيس عليه ومقيس وحكم وعلة، فإذا انتفى شيء من هذه الأركان لم يَعْتَدّ به، قال في باب الإضافة : " فإن قيل : في تقوية مذهب الفراء : إنه لا يعتبر في هذه الإضافة خفة كما في : الضاربك، والضارب الرجل، قيل : قد بُيِّن أن هذه الإضافة لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا، فإذا لم تفد تخفيفا لم يكن فيها فائدة فكانت عبثا، وأما القياس على : الضاربك، والضارب الرجل، فلا يستقيم ؛ لأنّ الاضافة فيهما إنما كانت لغرض خاص من معنى مقصود وهو غير موجود في مثل : الضارب زيد ؛ فلم يكن مثلهما ".(٥)

٣ - الإجماع :

يعتد ابن النحويه في تقرير مسائل شرحه وقواعده بالإجماع بصفته دليلا

---

(١) شرح ابن النحويه : ٧١.

(٢) شرح ابن النحويه : ٢٠٣-٢٠٤.

(٣) سورة المائدة : من الآية ١١٧.

(٤) شرح ابن النحويه : ٢٥٣.
وينظر : ١٢٨، ٣٥٤، ٤٤٦، ٤٦١.

(٥) شرح ابن النحويه : ٢٠٢-٢٠٣.

من أدلة النحو ،قال في باب الفاعل : " الفاعل يكون مظهرا ويكون مضمرا ، متصلا ومنفصلا ،وكونه منفصلا واجب في خمسة مواضعَ : اثنان مجمع عليهما ...) (١)

وقال في باب ترخيم المنادى : " الإجماع على أنه لا يجوز ترخيم غيرِ المنادى إلا في ضرورة الشعر ". (٢)

وقال في باب النعت : " وإذا تكرر المنعوت جاز جمع النعت إن لم يتكرر العامل إجماعا ،نحو : جاء زيد وعمرو الفاضلان ". (٣)

وابن النحويه يرد السماعَ القليل الذى لا يصل إلى الحد الذى يمكن أن تبنى عليه قاعدةٌ إلى الأصول المجمععليها ،قال في باب "إنّ" وأخواتها : " وبعض الكوفيين ينصب الجزأين بـ"ليت" وغيرها من أخواتها ،ويستشهد بقول الراجز :

كأن أُذْنيه إذا تَشَوَّفا
قادمةً أو قلما مُحَرَّفا

وبما جاء في الحديث (إنّ قعرَجهنم سبعين خريفا).

وأجيب بأن رد ذلك إلى الأصول المجمععليها ممكن ،أما قول الراجز فعلى تقدير : كأن أذنيه تحاكيان ،أونحو ذلك ،وأما الحديث فعلى أن " قعر جهنم " مصدر من قولهم : قعرت البئر ،أى بلغت قعرها ، و"سبعين خريفا" منصوب على الظرف ،وقد وقع خبرا ،لأن الاسم مصدر، والإخبار عن المصدر بظرف الزمان مطرد ". (٤)

٤ - العلـة :

يميل العقل البشرى بطبيعته إلى البحث عن أسباب حدوث الأشياء وعللها ،والعلة في النحو العربي ارتبطت بنشأته ولازمت تطوره ،وإن كانت قد مرت بمراحلَ متعددةٍ ،ففي أطوارها الأولى كانت نابعة من واقع اللغة، ثم تجاوز أمرها ذلك على أيدى كثير من النحاة إلى البحث عن العلل

---

(١) شرح ابن النحويه : ٥٢.
(٢) شرح ابن النحويه : ١١٩.
(٣) شرح ابن النحويه : ٢٢٢.
وينظر : ٤٤ ، ١٧٤ ، ٣٥٣.
(٤) شرح ابن النحويه : ٤٥٦-٤٥٧.

الثواني والثوالث . . . ،وتعليل ما لا يحتاج إلى تعليل ،مما أدى إلى ارتفاع أصوات بعض النحاة مطالبة بتحرير البحث النحوى من هذه النزعة التعليلية الفلسفية .

وابن النحويه في شرحه هذا لا يكاد يترك حكما نحويا أو قاعدة بدون تعليل ، إلا أنه من العدل والإنصاف أن أقرر أنه لا يشتط في تعليلاته ،ولا يطلب تعليلا لحكم لا يحتاج إلى تعليل ،قال في باب الظروف - وهو يشرح قول المصنف : " ولكنهم جوّزوا النصب على خلاف هذه القاعدة مراعاةً لصورة المبتدأ والخبر "-(١) : " ويحتمل حمل الكلام على التقديم والتأخير ،وتعليق (مراعاة) بـ (يمنع) من قوله : (وكان قياس ذلك أن يُمْنع النصب فيما بعدها) تعليلا له ،ويُتْرك قولُه : (ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة) غيرَ معلَّل ،لأنَّ مخالفة القواعد لغير قياس لا تفتقر إلى تعليل "(٢).

وهذه نماذج من التعليلات التي وردت في كتابه :

١ - قال في باب النائب عن الفاعل : " حاشية : ولا يجوز أيضا أن تقام الحال مُقام الفاعل إذا بني الفعل لما لم يُسَمّ فاعله ،لأنها لو أقيمت مُقام الفاعل لجاز إضمارها . والإضمار إنما يسوغ فيما يسوغ تعريفه "(٣).

٢ - وقال في باب المنادى : " ويمكن أن يُعلَّل وجوبُ خفضه بلام الاستغاثة بأن بناءه إنما كان لوقوعه موقع الضمير المنفصل ، بدليل :

يا مُرّ يا ابنَ واقعٍ يا أنتا

فلما دخلت عليه هذه اللام،وهي لا تدخل على الضمير المنفصل ، ضَعُفَ شبهه بها ،فأثرت فيه عملها "(٤).

٣ - وقال في باب المعرفة والنكرة : " النكرة سابقة على المعرفة ،لأنَّ دَلالتها وضعية باعتبار الأصل ،وإنما قَدَّم المعرفة ،لأنَّ الكلام وُضع للإخبار، وهو لا يتأتى إلا عن المعرفة في الأكثر ،لظهور فائدته ،

---

(١) شرح ابن الحاجب : ٨١.
(٢) شرح ابن النحويه : ٢٩٠.
(٣) شرح ابن النحويه : ٦٤.
(٤) شرح ابن النحويه : ١١١ .

ولأن العرب تغلب المعرفة على النكرة في الأحكام ،فتقول : هذا زيد ورجل صالحين ،فتنصبهما على الحال ،ولا ترفعهما على الصفة تغليبا لجانب المعرفة ."(١)

ثانيا : القواعد الكلية .

١ - لا يجتمع عاملان على معمول واحد :

استخدم ابن النحويه هذه القاعدة في باب التنازع لينفيَ كونَ الفعلين المختلفين يعملان جميعا في المتنازع فيه ،فقال : " إذا تنازعاه مختلفين فلهما باعتباره ثلاثة أحوال، وهي : أنهما إما أن يعملا فيه جميعا ، أو لا يعملا فيه جميعا ،أو يعمل فيه أحدهما دون الآخر ، والأولان باطلان ،أما الأول ،فلئلا يلزم تواردُ الفعلين المختلفين على معمول واحد ...)(٢)

ونقلها كذلك في سياق تعليل مذهب الكسائي أن عامل الرفع في الفعل المضارع هو حروف المضارعة.(٣)

واستخدم القاعدة نفسَها في تعليل الاشتراط في عمل " إذن " ألاّ يعتمد مابعدها على ما قبلها .(٤)

٢ - الضرورة تقدر بقدْرِها :

قال في باب الممنوع من الصرف : " وهذا يُبنى على علامة الصرف، قيل التنوين وحده ؛لأنّ الشاعر إذا اضطُرّ إلى تنوين غير المنصرف في موضع الجر نون وجرّ ،فلو كان الجر من الصرف لم يجزله ؛لأنه حينئذ يكون زيادة على قدر الضرورة ؛لأنه يسمى في الرفع والنصب منصرفا ولا جر ".(٥)

٣ - شأن العامل أن يكون مختصا :

استخدم الشارح هذه القاعدةَ في تعليل إهمال بني تميم " ما "، و" لا " المشبهتين ب " ليس " ،قال : " وأما بنو تميم فيرفعون مابعدهما ، ولا يعطونهما ؛لعدم اختصاص " ما " و" لا " بما يدخلان عليه من المبتدأ والخبر ،وليس هذا شأن العامل ".(٦)

---

(١) شرح ابن النحويه : ٢٩٣.
(٢) شرح ابن النحويه : ٥٨- ٥٩.
(٣) شرح ابن النحويه : ٣٥١.
(٤) شرح ابن النحويه : ٣٥٩.
(٥) شرح ابن النحويه : ٤٦.
(٦) شرح ابن النحويه : ٩٤.

واستخدمها كذلك في تضعيف رأى ابن السراج أن العامل في المعطوف عليه هو حرف العطف .(١)

٤ - يُحتمل في التابع ما لا يُحتمل في المتبوع :

ذكر هذه القاعدة في باب المنادى عند تعليله كسرَ لام الاستغاثة في المعطوف على المستغاث ، قال : " ولام الاستغاثة تكون معه مفتوحة لشَبَهه بالضمير ، وهي مع الضمير تكون كذلك ، فإن عُطف عليه كسرت ، كقوله :

* يا لَلْكهول ولِلشُّبّانِ لِلْعَجَبِ *

وإن كان مستغاثا في المعنى ؛ لعدم وجوب أن يتحقق للمعطوف ما يكون للمعطوف عليه ، بدليل : رب شاةٍ وسخلتِها ، ويا زيدُ والحارثُ ، ولو قيل : رب سخلتِها ، ويا الحارثُ ، لما جاز ".(٢)

وذكرها كذلك في باب الإضافة عند تعليله مذهبَ سيبويه : جواز : الضارب الرجل زيد .(٣)

٥ - التابع لا يقع إلا حيث يصح وقوع المتبوع :

ذكر هذه القاعدة في سياق استدلال من جوَّز تقديمَ خبر " ليس " عليها فقال : " واستدل من جوّز بأنها فعل ، ومعمولُ الفعل يجوز أن يتقدم عليه ، وبقوله تعالى : * أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ * (٤) فإنّ * يَوْمَ يَأْتِيهِمْ * ظرفٌ منصوب بالخبر وهو * مَصْرُوفاً * فإذا جاز تقديمُ معمول الخبر فجواز الخبر أولى ؛ لأنّ معموله تابع ، والتابع لا يقع إلا حيث يصح وقوع المتبوع ".(٥)

٦ - المعمول لا يقع إلا حيث يصح وقوع العامل :

قال في باب الموصول : " وللصلة خواص وهي : ألا تتقدم ولا جزوءها على الموصول ؛ لكونها جزءاً أخيرا ، واستحالة تقدم الجزء الأخير على الأول ، ولا معمولها أيضا ؛ لامتناع وقوع المعمول إلا حيث يصح وقوع العامل ".(٦)

---

(١) شرح ابن النحويه : ٢٢٩ .
(٢) شرح ابن النحويه : ١١٢-١١٣ .
(٣) شرح ابن النحويه : ٢٠٣ .
(٤) سورة هود : من الآية : ٨ .
(٥) شرح ابن النحويه : ٤٠٧ - ٤٠٨ . وهو لا يقصد هنا التابع النحوي .
(٦) شرح ابن النحويه : ٢٦٤ .

٧ - وجوب حذف العامل مع وجود نائبه متضاد :

ذكر هذه القاعدة في سياق تضعيف رأى من قال : إن المنادى منصوب بفعل محذوف ناب حرف النداء عنه.(١)

٨ - النائب والمنوب عنه لا يُحذفان معا :

استخدم هذه القاعدة في تضعيف رأى من قال : إن المنادى منصوب بحروف النداء على أنها نائبة عن الفعل.(٢)

كما ذكرها في سياق حديثه عن حذف حرف النداء، فقال : " حاشية عند تعليل قوله : (ويحذف الحرف إلا مع اسم الجنس ... إلى آخره) يريد أن الأصل أن تتخصص بلام التعريف، إذ هي الأصل فيما يخصِّص، فإذا خُصِّص بحرف النداء بدلا عنها، فلو جُوِّز حذف الحرف لزم حذف النائب والمنوب عنه.(٣)

٩ - نقض الغرض مانع من الارتكاب :

قال في باب نائب الفاعل : " وكذلك التمييز لا يجوز أن يقام مُقام الفاعل أيضا، لأنه كان في الأصل فاعلا، وإنما عُدل عنه لغرض هو التأكيد والمبالغة، فلو أقيم مُقام الفاعل لكان نقضا لهذا الغرض ".(٤)

١٠- الأصول لا تثبت بما يحتمل التأويل :

قال في سياق حديثه عن حذف حرف النداء : " وجوّز الكوفيون الحذف عن اسم الإشارة مستدلين بقوله تعالى : ﴿ هَاأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾(٥) أى : يا هؤلاء، وتأوله البصريون بأنه منصوب بإضمار " أعنى "، وإذا احتمل هذا التأويل لم يثبت به هذا الأصل، إذ الأصول لا تثبت بمثله ".(٦)

١١- لا يلزم من دلالة الشيء على الشيء عند الإطلاق دلالته عليه عند التقييد :

ذكر هذه القاعدة في سياق الرد على من قال بأن " لن " لو وضعت للاستغراق لم تُستعمل في غيره. قال : " ورد بمنع الملازمة لجواز أن يكون وُضعت له ولغيره، لأنه لا يلزم من دلالة الشيء على الشيء عند الإطلاق دلالته عليه عند التقييد ".(٧)

---

(١) شرح ابن النحويه : ١٠٩.
(٢) شرح ابن النحويه : ١٠٩.
(٣) شرح ابن النحويه : ١٣٠.
(٤) شرح ابن النحويه : ٦٤ .
(٥) سورة آل عمران : من الآية : ٦٦.
(٦) شرح ابن النحويه : ١٣١.
(٧) شرح ابن النحويه : ٣٥٦.

١٢ - حذف ما عهد حذفه أولى :

قال في سياق حديثه عن نون الوقاية/ إذا اجتمعت مع نون الإعراب : " رجح بعضهم أن يكون المحذوف نون الإعراب ،فإنها حذفت في مواضع تقتضيها من غير مقتض لحذفها ،نحو :

أَبيت أسرى و تبيتي تدلكي

ومنه الحديث : (لا تؤمنوا حتى تحابوا) فقد عُهد حذفها مع مقتضيها ، ونون الوقاية لم يعهد حذفها مع مقتضٍ ،فإذا اجتمعا فحذف ما عُهد به أولى ".(١)

١٣- تقديم الأصل أولى من تقديم الفرع :

ذكر هذه القاعدة في سياق الرد على الكوفيين في أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ ، قال : " ... ولأن خبر "كان" فرع على خبر المبتدأ ،وقد جاز تقديمه ،فلأن يجوز تقديمُ الأصل أولى ".(٢)

١٤ - إذا تعارض الحذف والإضمار كان الإضمار أولى :

قال في باب التنازع : " اعتُرض على قوله : (من أن العرب لا تحذف الفاعل) بأنه تمسك بحذف الفاعل في الجواب عن مثل : (ماضرب وأكرم إلا أنا أوإلا أنت أوإلا هو) لدلالة الفاعل الثاني عليه.

وأُجيب بأن المراد بقوله : (لِما عُلِم من أن العرب لا تحذف الفاعل) أى عند تعارض الحذف والإضمار ،فيكون معناه : أنه إذا تعارض الحذفُ والإضمار كان الإضمار أولى ".(٣)

١٥ - يُتسع في الظرف ما لا يتسع في غيره :

ذكر هذه القاعدة في سياق حديثه عن جواز الفصل بالظرف بين " إذن " ومنصوبها.(٤)

١٦- تُغلَّب المعرفة على النكرة في الأحكام :

ذكرهذه القاعدة عند تعليله تقديم المصنف المعرفةَ على النكرة.(٥)

١٧- يُغلَّب المذكر على المؤنث في الأحكام:

قال في باب العدد :" وإذا جرى العدد وصفا لمعدود مذكر ومؤنث معا ،غلب المذكر على المؤنث ،نحو : عندى رجال ونساء ستةٌ ".(٦)

---

(١) شرح ابن النحويه : ٢٥٢.
(٢) شرح ابن النحويه : ٦٧.
(٣) شرح ابن النحويه : ٥٩.
(٤) شرح ابن النحويه : ٣٥٩.
(٥) شرح ابن النحويه : ٢٩٣.
(٦) شرح ابن النحوية : ٣٠١.

الفصل الثالث

مصادر الكتاب

أفاد ابن النحوية في شرحه من التراث النحوى الذى خلفه السابقون، وضمّن كتابه كثيرا من آرائهم ومناقشاتهم، وقد صرّح ببعض مصادره ولم يصرح ببعضها الآخر، مع اعتماده على هذا الذى لم يصرح به اعتمادا واضحا في مواطن كثيرة من كتابه، على أنني لا أستطيع الجزم أنه اعتمد على المصادر التي صرّح بها اعتمادا مباشرا؛ فقد يكون استقى مادتها من مصادر ثانوية، وسأشير إلى ما أمكنني معرفته من مصادر ابن النحوية وَفْق ترتيبها التاريخي.

١ - سيبويه :

سيبويه رائد النحو العربي، وكتابه عمدة هذا العلم، حوى أصوله وفروعه فلم يترك زيادة لمستزيد، والكتاب بعد ذلك مشتمل على كثير من مسائل نحو الخليل، ويونس بن حبيب، والأخفش الأكبر، وأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، وأبي زيد الأنصارى، وهارون بن موسى، وعبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي.(١)

ومن هنا كان لا بد لكل دارس للنحو العربي من هذا الكتاب لا يُعذر بتجاوزه؛ فإنّ كل من جاءوا بعده إنما منه ينهلون، وعنه يَصْدُرون، وقد تردد ذكر سيبويه في شرح ابن النحوية ستين مرة، وصرح في موضعين باسم كتابه،(٢) وهو حَفِيّ بآراء إمام النحاة، يقدمها على غيرها، ويختارها عند الترجيح وسيتضح ذلك - إن شاء الله تعالى - في الفصل الذى أعقده لشخصيته العلمية.(٣)

٢ - أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي :

وقد نقل عنه ابن النحوية في ثمانية مواضع من كتابه.

٣ - أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء :

تردد ذكر الفراء في شرح ابن النحوية ست عشرة مرة.

٤ - أبو الحسن الأخفش :

ورد ذكره ثمانيا وعشرين مرة.

---

(١) ينظر العلة النحوية، لمازن المبارك: ٥٢.
(٢) شرح ابن النحوية : ١١٤، ٢٢٧.
(٣) ينظر ص: ٤١ فيما سيأتي.

٥ - أبو زيد الأنصاري :

نقل عنه مرة واحدة .

٦ - أبو سعيد الأصمعي :

نقل عنه مرة واحدة .

٧ - أبو عثمان المازني :

ذكره ابن النحوية ست مرات .

٨ - أبو العباس المبرد :

تردد اسم المبرد في شرح ابن النحوية سبعا وعشرين مرة ، وقد صرح مرة واحدة بكتابه " المقتضب " (١) ، ونقل نصا من رده على سيبويه (٢) دون تصريح به .

٩ - أبو الحسن بن كيسان :

ورد ذكره في شرح ابن النحوية مرة واحدة .

١٠- أبو اسحاق الزجاج :

وقد ورد ذكره سبع مرات.

١١- أبو بكر بن السراج .

وقد ورد ذكره ثلاث مرات.

١٢- ابن درستويه :

نقل عنه مرة واحدة .

١٣- السيرافي :

ورد ذكر أبي سعيد السيرافي في شرح ابن النحوية ثماني مرات.

١٤- أبو منصور الأزهري :

نقل عنه ابن النحوية مرة واحدة.

١٥- أبو علي الفارسي :

ورد ذكره في شرح ابن النحوية خمس عشرة مرة ، وقد صرح مرة بكتابه " الإغفال " (٣) وصرح مرة أخرى بكتابه " المسائل الشيرازيات " (٤).

---

(١) شرح ابن النحوية : ٨٢ .
(٢) شرح ابن النحوية : ١٣٥ .
(٣) شرح ابن النحوية : ٣٤٧ .
(٤) شرح ابن النحوية : ٢٦٨ .

١٦- أبو الفتح ابن جني :

ذكره ابن النحوية ست مرات ، وصرح مرة واحدة بكتابه : " المحتسب ".(١)

١٧- أبو نصر الجوهري :

نقل عنه ابن النحويــــة في موضعين من شرحه .

١٨- عبد القاهر الجرجاني :

ورد ذكره مرتين .

١٩- ابن بابشاذ :

نقل عنه مرة واحدة .

٢٠- ابن السِّيد البَطَلْيوسي :

لم يذكره ابن النحوية ولا ذكر شيئا من كتبه ، لكنه قال في باب الاشتغال : " قسّم بعضهم الأمر في باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير إلى ثلاثة أقسام . . . " ولم أقف على هذا التقسيم إلا في : إصلاح الخلل ، لابن السيد البطليوسي .(٢)

٢١- جار الله الزمخشري :

ورد ذكره أربع مرات دون تصريح بشيء من كتبه ، وقد أفاد ابن النحوية من مفصل الزمخشري في مواضع من كتابه معتمدا تقسيماته وأمثلته ، ومَنْ يقارن ما استدركه ابن النحوية على ابن الحاجب في مسائل الإضافة بباب المجرورات في "المفصل" تبدو له هذه الحقيقة واضحة.(٣)

٢٢- ابن الخشاب :

ورد ذكر أبي محمد بن الخشاب مرة واحدة في شرح ابن النحوية دون أن يشير إلى مصدره ، وإن كانت عبارته تشعر أنه لم يعتمد عليه مباشرة ، قال في باب الممنوع من الصرف : " والتحقيق أنه إذا سمى الشخص بوصف له ، وعلق علما عليه ، ولوحظ ذلك الوصف في التسمية ، كما إذا سمى بأشقرَ من فيه شُقْرة ، فالمنع بعد التنكير قول سيبويه ، وإن سمى بوصف ليس

---

(١) شرح ابن النحوية : ٢٢٦ .

(٢) شرح ابن النحوية : ١٤٠ ، وينظر: إصلاح الخلل : ١٣١-١٣٢ .

(٣) شرح ابن النحوية : ٢٠٥-٢١١ ، وينظر: المفصل ٨٧-١٠٦ .

له ،بل علق عليه علما محضا كما إذا سمى بأشقر من هو أسود فالصرف بعد التنكير قول الأخفش ،و هذا القول منسوب إلى ابن الخشاب ".(١)

٢٣- سعيد بن المبارك بن الدهان :

نقل ابن النحوية مرة واحدة من كتابه " الغرة في شرح اللمع ".(٢)

٢٤- أبو البركات الأنباري :

لم يصرح ابن النحوية باسمه ولا بشيء من كتبه ،ويبدو أنه اعتمد عليه في كثير من مسائل الخلاف التي أوردها ،وساق ردوده واحتجاجاته، وقد أحلت على ذلك في هوامش التحقيق .

٢٥- الإمام فخر الدين الرازى :

لم يذكر اسمه تصريحا ،وإنما قال في باب خبر " لا " النافية للجنس : " أورد الامام في الحد إشكالا على قول النحويين في كلمة الشهادة : إن تقدير الخبر : لا إله في الوجود إلا الله ،فقال : هذا النفي عام مستغرق ،لكن تقييده بالوجود تخصيص له ،وإذا كان كذلك لم يبق النفي على عمومه المراد منه ،وحينئذ لا يكون هذا القول إقرارا واعترافا بوحدانية الله تعالى على الإطلاق ".(٣) وهذا القول للإمام الفخر الرازى.(٤)

٢٦- أبو موسى الجُزولي :

نقل عنه ابن النحوية مرة واحدة.

٢٧- صدر الأفاضل الخوارزمي :

نقل عنه مرة واحدة.

٢٨- ابن الخباز الموصلي :

ورد النقل عنه مرة واحدة .

٢٩- ابن الحاجب :

ورد ذكر ابن الحاجب خمس مرات ،ولم يصرح ابن النحوية بشيء من كتبه غير الكافية وشرحها ،وهما موضوع شرحه ، فلم يشر إلى كتبه الأخرى مع أن بعض هذه الكتب مصدر أساسي من مصادر كتابه ،فهو يعتمد على "الإيضاح في شرح المفصل" اعتمادا ظاهرا ،فينقل كثيرا من نصوصه

---

(١) شرح ابن النحوية : ٤٥ ،وينظر:المرتجل : ٧٩-٨٠.

(٢) شرح ابن النحوية : ٧٨.

(٣) شرح ابن النحوية : ٨٩.

(٤) تفسيرالفخر الرازى : ٤/١٩٢ ،الاستغناء : ٣٩٥.

وتعليلاته دون إشارة (١) ، بل إنه قد ينقل نصا من شرح ابن الحاجب على كافيته ، وبشرحه/بنص من الإيضاح في شرح المفصل ، وقد يكون بين النصين شيء من التضاد دون أن ينبه على ذلك. (٢)

٣٠ - ابن عصفور :

نقل ابن النحوية عنه مرة واحدة.

٣١- جمال الدين بن مالك :

لم يرد له ولا لشيء من كتبه ذكر في شرح ابن النحوية مع اعتماده الظاهر على كتابه : "شرح الكافية الشافية"، فقد نقل ابن النحوية من هذا الكتاب نصوصا ذوات عدد في غير موطن من شرحه وساق كثيرا من شواهده دون أدنى إشارة إلى ذلك. (٣)

٣٢- رضي الدين الاستراباذي :

لم يصرح ابن النحوية بذكر الرضي ومع ذلك فقد اعتمد على شرحه على الكافية في مواطن كثيرة من كتابه ، وقد نبهت على ما تيسر لي من ذلك في هوامش التحقيق .

٣٣- بدر الدين بن جماعة :

بين شرحي ابن النحوية وابن جماعة على الكافية تشابه كبير ؛ لهذا رأيت دراسة هذا التشابه تحت فصل عقدته للموازنة بينهما. (٤)

---

(١) تقارن الصفحات : ١١٨، ١٢١ ، ١٧٨ - ١٨١ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٣٩٧ من شرح ابن النحوية ، بالصفحات : ١/٢٧٧ ، ١/٢٩٦- ٢٩٧ ، ١/٣٦١ - ٣٦٣ ، ١/٥٠٨ ، ١/٥١٢ - ٥١٣ ، ٢/٦٩ من الإيضاح في شرح المفصل ، بالترتيب المذكور.

(٢) شرح ابن النحوية : ٣٩٦ وينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٢/٦٨.

(٣) تقارن الصفحات : ٧٣ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ٢٦٥ - ٢٦٦ ، ٢٦٦ - ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٣٨١ - ٣٨٢ من شرح ابن النحوية ، بالصفحات : ٣٤٧ ، ٧٤٧ - ٧٤٩ ، ٢٧٣ - ٢٧٥ ، ٢٨٩ - ٢٩٠ ، ٢٦٦ - ٢٦٨ ، ١٦٠٨ - ١٦١٠ من شرح الكافية الشافية بالترتيب المذكور .

(٤) ينظر ص : ٥١ فيما سيأتي .

الفصل الرابـــــع

شخصية ابن النحوية العلمية في شرحه

تحدثت في الفصل السابق عن المصادر التي اعتمدها ابن النحوية، واستقى منها مادة كتابه وكثرة نقوله من بعض هذه المصادر، وذلك لا يعني على أى حال أن الرجل كان تابعا في كل ما نقله ومقلدا غيره في آرائــه، بل الأمر على العكس من ذلك، فابن النحوية - وإن لم تكن له آراء نحوية مستحدثة انفرد بها - فإن شخصيته العلمية في شرحه بدت جلية في الأمور التالية :

١ - موقفه من المصنف :

ألمحت في سياق حديثي عن منهج ابن النحوية إلى اهتمامه بالنص الذى يشرحه اعرابا وتقويما (١)، واكتفي هنا بالإشارة إلى بعض المواطن التي عارض فيها المصنف أو استدرك عليه فيها :

أ - قال ابن الحاجب في شرحه : " ولا يُبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا من الغائب، لأنهم لو فعلوا ذلك لأدى إلى أن يكـــون المقصود بالنسبة أقلّ دلالة من غير المقصود، لأن المضمر المتكلم والمخاطب أقوى وأخصّ من الظاهر، فلم يقولوا : ضربتَني أخاك، ولا ضربتُك زيدا، لذلك وأما الغائب فلم يكن في القوة كذلك، لاحتمال أن يُتوهم غيرُه، فجوزوا : ضربتُه زيدا، ولم يجوّزوا : ضربتُك زيدا " (٢).

واعترض عليه ابنُ النحوية بقوله : " ينبغي أن يجوز : ضربتَني أخاك، لأنه ليس من بدل الكل، إذ شرطه أن يكون مدلولُ الأول فيه مدلولَ الثاني، ومدلولُ الضمير المنصوب ليس مدلولَ الأخ، بل بينه وبينـــــه ملابسة بغير البعضية والكلية، فهو بدل اشتمال، وذلك جائز فيه.

وكذلك ينبغي أيضا أنه يجوز : ضربتُك زيدا، لأنه يتعين أن يكون من بدل الغلط، لأن مدلول (زيد) ليس مدلول الضمير ولا بعضه ولا مشتملا عليه، ولأنك لا تقول : ضربتُ زيدا لمن تخاطبه، فلو أبدلت (زيدا) من الضمير المنصوب غير بدل الغلط، لصار التقدير : ضربتُ زيدا،

---

(١) ينظر ص : ٢٣-٢٤ فيما تقدم.
(٢) شرح ابن الحاجب : ٦٣.

وزيد هو المخاطب ، وذلك غير جائز ".(١)

ب - استدرك ابن النحوية على المصنف أنه لم يذكر نون الوقاية مع الأمر ، قال : " وهي أيضا لازمة في الأمر ، بل هي أحق ؛ إذ المحظور من كسر الفعل موجود فيه ، ويزداد اللبس بأمر المخاطبة ولم يذكره ".(٢)

جـ - استدرك عليه بعضَ شروط ترخيم المنادى ، قال : " أخل من الشرائط العدمية بأربعة شروط ، وهي ألا يكون مشبها بالمضاف ، وألا يكون مضمرا ، وألا يكون مبهما ، وألا يكون صفة بتاء التأنيث ، نحو يا فاسقـــة ؛ لئلا يلتبس بالمذكر حينئذ ، وأما المضمر والمبهم فلضعفه بهما ؛ فلا يزاد ضعفا بالترخيم ".(٣)

٢ - موقفه من القضايا النحوية :

يورد ابن النحوية القضية النحوية ، ثم يُعقبها بما قيل فيها مـــن آراء ، ويقلب فيها الوجوه الممكنة ، ثم يتبع هذه المناقشةَ بلازمة وردت في مواطن كثيرة من كتابه ، وهي قوله : " والتحقيق " ، ومن الأمثلة على ذلك :

أ - قال في باب المستثنى - بعد أن عرض للاستثناء المنقطع وما قيل فيه - : " والتحقيق أن المستثنى المنقطعَ لا يخلو أن يكون بحيث يصح نسبة العامل اليه أو لا يكون كذلك ، فإن كان الأولَ ، مثل : ما فيها أحد إلا ثوبا ، صح أن يعمل فيه ؛ لأن نسبة الاستقرار إلى الثوب صحيحة ، وإن كان الثانيَ ، نحو : ما جاءني أحد إلا ثوبا ، لم يصح أن يعمل فيه ؛ لأن نسبة المجيء إليه غيرُ صحيحة ".(٤)

ب - وقال في باب المبتدأ والخبر - تعقيبا على قول ابن الحاجب : " و " ليت " و " لعل " مانعان باتفاق " - : " حكم باقي أخوات " إنّ " حكم " ليت " و " لعل " ؛ فلا وجه لتخصيصهما بالذكر دون الباقي ، وقال المبرد في " المقتضب " : حكم " لكن " في جواز دخول الفاء وعدم جوازه حكم " إن " .

----

(١) شرح ابن النحوية : ٢٣٦ - ٢٣٧.

(٢) شرح ابن النحوية : ٢٥٢.

(٣) شرح ابن النحوية : ١٢٣.

(٤) شرح ابن النحوية : ١٧٨.

والتحقيق أن باقي أخوات "إن" يتناولها هذا الحكم على سبيل الإلحاق بـ "ليت" و"لعل" ، ليكون الباب واحدا ، لأن العلة شاملة لها ، إذ خبرها محكوم عليه بالصدق والكذب".(١)

٣ - موقفه من النحاة :

لا يسلم ابن النحوية للنحاة بكل آرائهم ، وإنما يقف من هذه الآراء موقف الباحث الفاحص المدقق فتارة يختار الرأى ويرجحه ، وتارة يضعفه ويرده ، واختيارات ابن النحوية وتضعيفاته مبنية على أساس من التعليل السليم التابع من واقع اللغة وخصوصيتها .

اختياراتـــه :

١ - "إذن" ناصبة بنفسها ، وهو مذهب سيبويه .(٢)

٢ - "إذا" حرف للمفاجأة ، وهو مذهب الأخفش ، واختيار ابن مالك.(٣)

٣ - "مهما" تأتي بمعنى الزمان ، وهو اختيار ابن مالك الذى ادعى إهمال النحويين له ، وليس كما قال فقد شدد الزمخشرى على القائلين به.(٤)

٤ - حرف التعريف هو اللام وحدها ، وهو مذهب سيبويه.(٥)

٥ - العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ، وهذا مذهب الخليل وسيبويه .(٦)

٦ - جواز إضافة "آية" إلى الفعل المتصرف ، وهو مذهب سيبويه.(٧)

٧ - "زيد" في : في الدار زيد ، مبتدأ ، وهو مذهب سيبويه وعامة البصريين .(٨)

٨ - العامل في المفعول المطلق في مثل : قعدت جلوسا ، هو الفعل المذكور الذى بمعناه ، وهذا مذهب المازني .(٩)

---

(١) شرح ابن النحوية : ٨١-٨٢.
وينظر : ٤٥ ، ٧٢ ، ٧٩ ، ١٣٤ ، ٣١٥.

(٢) شرح ابن النحوية : ٣٥٨ ، وينظر : الكتاب : ١٢/٣.

(٣) شرح ابن النحوية : ٣٧٩ ، وينظر : شرح التسهيل : ٨٣٥/١ ، المغنى : ١٢٠.

(٤) شرح ابن النحوية : ٣٧٤ ، وينظر : الكشاف : ١٠٧/٢ ، شرح الكافية الشافية : ١٦٢٧.

(٥) شرح ابن النحوية : ٤٦ ، ٢٠٢ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، وينظر الكتاب : ١٤٧/٤.

(٦) شرح ابن النحوية : ٢٣٠ ، وينظر : الكتاب : ٤٣٧/١-٤٣٩.

(٧) شرح ابن النحوية : ٢٠٦ ، وينظر : الكتاب : ١١٨/٣.

(٨) شرح ابن النحوية : ٦٨ ، وينظر : الكتاب : ٨٨/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٢٤٧/١ ، المحتسب : ١٣٩/٢.

(٩) شرح ابن النحوية : ١٠١ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٠٣/١.

٩ - الوصف بالجملة الفعلية أولى من الوصف بالجملة الاسمية ، وهو مذهب ابن الأثير .(١)

١٠- الأسماء المشتقة لا توصف ، وهذا مذهب ابن جني .(٢)

١١- جواز توسط حرف العطف بين الموصوف وصفته ، وهذا مذهب الزمخشري .(٣)

١٢- جواز دخول الألف واللام على "بعض" و "كل" .(٤)

١٣- "إيّا" اسم مضمر ، وما يقع بعده حروف دالة على أحوال الرجوع إليه ، وهذا مذهب سيبويه والأخفش والفارسي وبعض المتأخرين .(٥)

١٤- العلل المانعة من الصرف عشرة ، بزيادة ألف الإلحاق ، وهذا رأى أبي سعيد السيرافي .(٦)

١٥- "أنْ" ومابعدها من الفعل في : عسى زيد أن يقوم ، في موضع الخبر ، وهذا مذهب جمهور المتأخرين .(٧)

١٦- وجوب إلحاق آخر المندوب ألفا إذا كان حرف الندبة هو الياء ، وهذا مذهب الأندلسي .(٨)

انتقاداته وتضعيفاته :

١ - أبطل رأى الفراء في جواز تقديم الحال على عاملها اللفظي .(٩)

٢- ضعّف رأى ابن السراج في أن العامل في المعطوف هو حرف العطف .(١٠)

٣- ضعف رأى الفارسي وتلميذه ابن جني في أن العامل في المعطوف مقدّر بعد حرف العطف .(١١)

٤- أبطل رأى السيرافي في تجويزه : أزيداً ذُهب به ؟(١٢)

٥ - وصف رأى السيرافي في تجويزه : إياك الأسد ، بالغرابة .(١٣)

---

(١) شرح ابن النحوية : ٢٧١ ، وينظر : البديع : لابن الأثير (مخطوط) لوحة : ١٠٣ .

(٢) شرح ابن النحوية : ٢١٩ ، وينظر : نتائج الفكر : ٢٠٨ .

(٣) شرح ابن النحوية : ٢٢٥ ، وينظر : الكشاف : ١/ ١٣٥ ، ٢/ ٣٤٨ .

(٤) شرح ابن النحوية : ٢٣٥ ، وينظر : جمل الزجاجي : ٢٤-٢٥ ، شرح التسهيل : ٢/ ٥٦٧ .

(٥) شرح ابن النحوية : ٢٤٤ ، وينظر : الكتاب : ٢/ ٣٥٥ ، المسائل العضديات : ٣٨ ، سر الصناعة : ٢١٣ ، ٢١٤ ، شرح المفصل : ٣/ ٩٨ .

(٦) شرح ابن النحوية : ٢٦ ، وينظر : شرح السيرافي (مخطوط) : ٤/ ٧٤ .

(٧) شرح ابن النحوية : ٤١٥ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤/ ٢١٥ ، المغني : ٢٠١ .

(٨) شرح ابن النحوية : ١٢٩ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ١/ ٤١٣ .

(٩) شرح ابن النحوية : ١٦٠ ، وينظر : أسرار العربية : ١٩٢ .

(١٠) شرح ابن النحوية : ٢٢٩ ، وينظر الأصول ٢/ ٦٩ .

(١١) شرح ابن النحوية : ٢٢٨ ، وينظر : سر الصناعة : ٦٣٨ ، شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٢٨١ .

(١٢) شرح ابن النحوية : ١٣٩ ، وينظر : شرح السيرافي (رسالة) : ٢/ ٥٤٨ .

(١٣) شرح ابن النحوية : ١٤٢ .

٦ - ضعف رأي الزجاج والسيرافي في أن اسم "لا" النافية للجنس المفرد ليس بمبنى، وأن فتحته فتحة إعراب، وأن "لا" هذه تعمل عمل "إنّ" بغير تنوين.(١)

٧ - ضعف رأي الأخفش في عمل "أنْ" الزائدة.(٢)

٤ - موقفه من المدارس النحوية :

لا أستطيع أن أسلك ابن النحوية في مدرسة نحوية بعينها ؛ ذلك أن الرجل ممن يمزج بين آراء المدارس، وإن كان الملاحظ ميله إلى آراء المدرسة البصرية فقد أخذ بآرائها أكثر من أخذه بآراء مدرسة الكوفة، كما أنه انتقد رأي الكوفيين في بعض المواضع. وسأبين الآراء التي وافق فيها البصريين، والآراء التي وافق فيها الكوفيين، والمواطن التي انتقدهم فيها.

أولا : الآراء التي وافق فيها البصريين :

١ - التاء في : يا أبت، عوض عن الياء.(٣)

٢ - ما أفعله، فعلٌ.(٤)

٣ - "كيف" شرطٌ غيرُ جازم.(٥)

٤ - المقتضى للإعراب في الفعل المضارع مضارعتُه الأسماء.(٦)

٥ - يجب إبراز الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له.(٧)

٦ - اسم المصدر لا يعمل عمل الفعل.(٨)

٧ - لا يعمل مُضمر المصدر كما يعمل مُظهره.(٩)

٨ - الضمير في "أنت" وفروعه هو "أنْ"، وما بعد ذلك حروف ألحقت لتدل على من هو له.(١٠)

٩ - اسم الإشارة يوصف، ويوصف به.(١١)

١٠ - لا يجوز نداء الاسم المحلى بأل.(١٢)

---

(١) شرح ابن النحوية : ١٨٨، وينظر : شرح السيرافي (رسالة) : ٦/٤، شرح المفصل : ١٠٦/١.
(٢) شرح ابن النحوية : ٣٥٣، وينظر : معاني الأخفش : ١٨٠.
(٣) شرح ابن النحوية : ١١٩، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٩١/١.
(٤) شرح ابن النحوية : ٤١٦، وينظر الإنصاف : ١٢٦.
(٥) شرح ابن النحوية : ٢٩١، وينظر : الإنصاف : ٦٤٣.
(٦) شرح ابن النحوية : ٣٤٩، وينظر الإنصاف : ٥٤٩.
(٧) شرح ابن النحوية : ٣٢٣، وينظر : الإنصاف : ٥٧.
(٨) شرح ابن النحوية : ٣١٥، وينظر : الأمالي الشجرية : ١٤١/٢-١٤٢.
(٩) شرح ابن النحوية : ٣١٥، وينظر : ائتلاف النصرة : ٧٣.
(١٠) شرح ابن النحوية : ٢٤٢، وينظر : الإنصاف : ٦٧٧.
(١١) شرح ابن النحوية : ٢١٩، وينظر : الارتشاف : ٥٩٧/٢.
(١٢) شرح ابن النحوية : ١١٣، وينظر الإنصاف : ٣٣٧.

ثانيا : الآراء التي وافق فيها الكوفيين :

١ - الضمير في " هو " وفروعه هو الهاء ، وما بعد ذلك حروف ألحقت لتدل على من هو له.(١)

٢ - لا يجوز تقديم خبر " ليس " عليها.(٢)

٣ - لا يصح وقوع خبر " كان " وأخواتها فعلا ماضيا إلا إذا دخلت عليه أو على كان " قد " ظاهرة أومقدرة .(٣)

ثالثا : الآراء التي ضعف فيها الكوفيين :

١ - " أن يخرج " في : عسى زيد أن يخرج ، بدل من " زيد " .(٤)

٢ - " نعم " و " بئس " اسمان .(٥)

٣ - عامل النصب في المفعول معه هو الخلاف.(٦)

٤ - جواز حذف حرف النداء قبل اسم الإشارة.(٧)

٥ - رفع الجزاء دون تفرقة بين أن يكون الشرط ماضيا أومضارعا .(٨)

٦- منعهم صرف " أفعل منك " للضرورة.(٩)

---

(١) شرح ابن النحوية : ٢٤٢ ، وينظر : الإنصاف : ٦٧٧.

(٢) شرح ابن النحوية : ١٨٥ ، وينظر : الإنصاف : ١٦٠.

(٣) شرح ابن النحوية : ١٨٤ ، وينظر: المساعد : ٢٥٦/١.

(٤) شرح ابن النحوية : ٤١٤ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢١٦/٤.

(٥) شرح ابن النحوية : ٤٢٠ ، وينظر: الإنصاف : ٩٧.

(٦) شرح ابن النحوية : ١٤٧ ، وينظر : الإنصاف : ٢٤٨.

(٧) شرح ابن النحوية : ١٣١ ، وينظر : شرح المفصل : ١٦/٢.

(٨) شرح ابن النحوية : ٣٧٦ ، وينظر: شرح ابن جماعة : ٣٨٨.

(٩) شرح ابن النحوية : ٢٧ ، وينظر : الإنصاف : ٤٨٨.

الفصل الخامس

شواهد الكتاب

حفل شرح ابن النحوية مع اختصاره بعدد وافر من الشواهد، توزع على أدلة السماع المعتمدة من قرآن، وحديث، وأمثال، وأقوال، وشعر.

والقرآن الكريم كتاب الله الخالد الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولغته أفصح أساليب العربية على الإطلاق، من هنا كان اهتمام ابن النحوية بالشاهد القرآني بقراءاته المختلفة، فقد بلغت شواهده من القرآن الكريم مائتين وستة وعشرين شاهدا إذا استثنينا الشواهد المكررة، وهو يتخذ من هذا الشاهد وسيلة لتقرير قاعدة نحوية، أو رد رأى يعارضه، أو شرح معنى لغوى، مبينا وجوه الإعراب المختلفة في بعض الآيات التي يوردها.

وابن النحوية يعتد بقراءات القرآن المختلفة، سواء كانت سبعية أو عشرية أو شاذة، وقد جاءت أكثر القراءات التي أوردها غير منسوبة، فقد استشهد بثلاثين قراءة عزا منها ستا وأغفل الباقي، وهو قد يشير إلى بعض القراءات بقوله: "وقرئ شاذا" أو "ومنه القراءة الشاذة".

أما حديث المصطفى -صلى الله عليه وسلم- فيأتي في المرتبة الثانية من الفصاحة والبلاغة، لكن الحديث الشريف سُمح بروايته بالمعنى مما جعل النحاة واللغويين يتشددون في الاستشهاد به (١) في تقرير المسائل النحوية والصرفية واللغوية، حتى فتح السهيلي -وقيل ابن خروف- باب الاستشهاد به (٢)، وأكثر من هذا الاستشهاد الإمام جمال الدين ابن مالك كثرة مهدت السبيل للخالفين.

وابن النحوية يمضي على هذا النسق، فقد أورد في شرحه واحدا وثلاثين حديثا احتجاجا وتمثيلا معظمها في الصحيحين، وهو عدد لا بأس به إذا أخذنا حجم كتابه في الاعتبار.

---

(١) الاقتراح، للسيوطي: ٥٤.

(٢) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، للدكتورة خديجة الحديثي: ١٩١.

ويأتي بعد القرآن والحديث كلام العرب نثرا وشعرا ورجزا .

أما النثر فقد احتج ابن النحوية في كتابه بمثلين وعدد لا بأس به من الأقوال نسب بعضها وأغفل نسبة البعض الآخر .

وأما الشعر والرجز فقد بلغت عدد شواهدهما في شرح ابن النحوية مائتين وأربعة عشر شاهدا ، نسب منها أربعة وثلاثين شاهدا وقد وَهِم - رحمه الله تعالى - في نسبة شاهدين ؛ فقد نسب البيت القائل :

إذا هي لم تستك بعود أراكةٍ تُنُخِّلَ فاستاكت به عودُ إسحلِ (١)

إلى ذي الرمة ، ولم أجد أحدا غير الشارح نسبه إليه مع اختلافهم في تحديد قائله ، وليس في ديوانه المطبوع .

ونسب البيت القائل :

تنكرتِ منا بعد معرفةٍ لَمِـي وبعد التصابي والشباب المكرمِ (٢)

إلى امرىء القيس ، والصحيح نسبته إلى أوس بن حجر ، فهو في ديوانه.(٣)

وقد احتج ابن النحوية ببيت من الشعر لكل من أبي تمام وأبي العلاء المعري ، وأبي الطيب المتنبي وهؤلاء من طبقة المحدثين الذين لا يحتج بشعرهم (٤) ، وإن كان الزمخشري يجيز الاحتجاج بشعر من هم من أئمة اللغة ورواتها من هذه الطبقة ، قال في "الكشاف" بعد أن احتج ببيت لأبي تمام : " وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقتنعون بذلك ؛ لوثوقهم بروايته وإتقانه ".(٥)

وقد وجدت ابن النحوية يورد بعض الأبيات بروايات لم أقف عليها عند غيره فيما رجعت إليه ، من ذلك قول ذي الرمة :

إذا هملت عيني لها قال صاحبي بنفسك هذا لوعة وغرامُ (٦)

فروايته في الديوان (٧) ، وفي المصادر التي رجعت إليها " بمثلك ".

---

(١) شرح ابن النحوية : ٦٠ .
(٢) شرح ابن النحوية : ١٢٤ .
(٣) ص : ١١٧ .
(٤) الاقتراح : ٧٠ .
(٥) الكشاف : ١/ ٢٢٠ ، وينظر : الاقتراح : ٧٠ ، الخزانة : ١/ ٧ .
(٦) شرح ابن النحوية : ١٣١ .
(٧) ص ١٥٩٢ .

ومن ذلك قول أبي جندب الهذلي :

تَخِذْتُ غَرازِ إِثرهم دليـــلا ... وفروا في الحجاز ليعجلونـــي (١)

فرواية البيت في ديوان الهذليين (٢) وفي المصادر التي رجعت اليها : " ليعجزوني ".

ومن ذلك أيضا :

فيا رُبَّ مولود وليس لـه أبٌ ... وذى ولد لم يَلْدَهُ أبَـــوان (٣)

فرواية البيت في بعض المصادر التي رجعت إليها " ألا رب مولود " وفي بعضها الآخر " عجبت لمولود " ، ولم أقف على رواية الشارح هذه إلا في شرح ابن جماعة (٤).

وشواهد ابن النحوية الشعرية مألوفة كثر الاستشهاد بها في كتب النحو ، إلا عددا يسيرا قل دورانه في أمهات كتب النحو المطبوعة التي رجعت إليها وهي :

تطاول ليلك بالأثمُـــد ... ونام الخلي ولم ترقـــد (٥)

ولما أن تحمّل آل ليلـــى ... سمعتُ ببينهم نَعَب الغرابـــا (٦)

ولم أمدح لأرضيَه بشعـــرى ... لئيما أن يكون أصاب مـــالا (٧)

أنى الله أما بحدل وابن بحدل ... فيحيى وأما ابن الزبير فيقتـــل (٨)

ترى الناس شتى في المعيشة ذو غنـــي

ومفتقر ما عاش في الناس دائـــبُ

فأغناهما أرضاهما بنصيبـــه ... وكل له رزقٌ من الله واجـــبُ (٩)

أبنوكليب مثلُ آل مجاشـــع ... أم هل أبوك مُدَعْدِعا كمقـــالِ (١٠)

إذا كنت ربّا للقَلوص فلا تدع ... رفيقك يمشي خلفها غيرَ راكب (١١)

فراقُ أخ لا يبرح الدهرذكره ... يُهيّمنى ما عشت أو ينفد العمرُ (١٢)

---

(١) شرح ابن النحوية : ٣٩٣.

(٢) ٣/٩٠ .

(٣) شرح ابن النحوية : ٤٣٢.

(٤) ص ٤٥٠.

(٥) شرح ابن النحوية : ٣٨.

(٦) شرح ابن النحوية : ٦٠.

(٧) شرح ابن النحوية : ٦٠.

(٨) شرح ابن النحوية : ٦٣.

(٩) شرح ابن النحوية : ٧٩.

(١٠) شرح ابن النحوية : ١٦١.

(١١) شرح ابن النحوية : ١٦٧.

(١٢) شرح ابن النحوية : ٣٦٨.

فما تسلمْ له أفراسُ قيـــس　　فلا يرجو البنات ولا البنينـــا (١)

إن لم يخنك عدو في منازلة　　فقد يكون لك العلاة والظفـر (٢)

عسير توقيك الهوى غيرَ بارح　　معلّلَ نفسى باختلاسة ناظـــر (٣)

قلّما يبرح المطيع هـــواه　　وجلا ذا كآبة وغـُــــرام (٤)

ليت شعرى نُعمى أتهوين من　　يهواك أمّن رضيته بالشبـــاب (٥)

---

(١) شرح ابن النحوية : ٣٧٥.

(٢) شرح ابن النحوية : ٣٧٨.

(٣) شرح ابن النحوية : ٤٠٦.

(٤) شرح ابن النحوية : ٤٠٧.

(٥) شرح ابن النحوية : ٤٦٦.

الفصل السادس

بين شرح الكافية لابن النحوية وشرحها لابن جماعة

ابن جماعة هو محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي ابن جماعة بن صخر ، قاضي القضاة الإمام العالم بدر الدين أبو عبد الله الكناني الحموى الشافعي.(١)

وشرحه على كافية ابن الحاجب(٢) شرح مختصر مفيد ، وبين هذا الشرح وشرح ابن النحوية تشابه كبير ، تعدى الخطوط العامة إلى كثير من التفاصيل والتعبيرات والشواهد ، مما يؤكد تأثر أحدهما بالآخر ، والطبعي أن يكون ابن النحوية هو المتأثر بابن جماعة ، لأن هذا الأخير قد نص في شرحه على زمن تأليفه ، فقد جاء في آخر هذا الشرح : " فرغ من تعليقه مقيده محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي بن جماعة بن حازم الكناني ، لطف الله به بالخزانة السعيدة بالمدرسة العادلية بدمشق حرسها الله عشية الخميس عشر ذى القعدة سنة سبعين وستمائة "(٣) وعمر ابن النحوية آنذاك بضع عشرة سنة ، وبالإضافة إلى ذلك فابن جماعة قد نص أيضا في مقدمته على أنه استقى مادة كتابه عن شيخه جمال الدين بن مالك(٤) ، ويبقى بعد ذلك احتمال أن يكون كل من ابن جماعة وابن النحوية قد اعتمدا على ابن مالك قائما .

وقد أفدت من تشابه الشرحين في تحقيق النص وتقويم بعض تصحيفاته وتحريفاته وأسقاطه ، ومع هذا التشابه الذى أشرت إليه فإن هناك وجوها عديدة من الاختلاف بينهما أجملها في النقاط التالية :

١ - قدم ابن جماعة لشرحه بمقدمة موجزة أوضح فيها أهمية هذا الشرح ، وأنه قيّد ما به عن شيخه جمال الدين بن مالك ، في حين جاء شرح ابن النحوية خلوا من مقدمة تدل على منهجه ومصادره.

----

(١) ينظر : معجم شيوخ الذهبي : ٢/ ١٣٠ ، فوات الوفيات : ٣/ ٢٩٧ - ٢٩٨ . طبقات الشافعية للسبكي ٩/ ١٣٩-١٤٦ .

(٢) صدر هذا الشرح بتحقيق الدكتور / محمد عبد النبي عبد المجيد ونشر مطبعة دار البيان بمصر ، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م .

(٣) شرح ابن جماعة : ٥١٨ .

(٤) شرح ابن جماعة : ٥ .

٢ - أشار ابن جماعة في شرحه إلى بعض شيوخه كابن مالك وابن رَزين (١)، وسكت ابن النحوية فلم يشر إلى أحد من شيوخه .

٣ - تبدت في شرح ابن جماعة إشارات إلى ثقافته الموسوعية في علوم القراءات والحديث والفقه والأصول (٢).

فمن ذلك إشارته إلى الشاطبية بقوله : " وقد أُخذ على الشاطبي رحمه الله تعالى قوله :

.... تبارك رحمانا ....

لأنه أراد الاسم المستعمل الغلبة لله تعالى " (٣).

ومن ذلك إشارته إلى مراجع بعض الأحاديث ، قال : " قلت : وقد جاء في صحيح البخارى عن ورقة بن نوفل (يا ليتني فيها جَذَعا) (٤).

ومن ذلك قوله : " قلت : قد يستدل بهذا لمذهب الشافعي رضي الله عنه في مسح بعض الرأس " (٥).

٤ - أغفل ابن جماعة شرح بابى : اسم " إنّ " واخواتها ، وحروف التنبيه ، في حين لم يشرح ابن النحوية الأبواب التالية : اسم "إنّ" وأخواتها ، وأسماء الأصوات ، والمثنى ، وجمع المؤنث السالم ، وحرف التوقع ، وحروف الشرط ، وحرف الردع ، وتاء التأنيث الساكنة ، والتنوين ، ونون التوكيد .

٥ - قصر ابن جماعة شرحه على متن الكافية ، في حين تجاوز ابن النحوية هذا المتن إلى شرحه لابن الحاجب نفسه ، فأورد منه نصوصا ذوات عدد شرحها وعلق عليها وحل مشكلها ، وقد أشرت إلى ذلك في هوامش التحقيق .

---

(١) هو محمد بن الحسين بن رزين بن موسى بن عيسى بن موسى العامرى الفقيه الشافعي ، شيخ الاسلام ، قاضي القضاة ، تقي الدين ، أبو عبد الله . ينظر : العبر : ٥/ ٣٣١ ، طبقات الشافعية للسبكي : ٨/ ٤٦ ، طبقات ابن قاضي شهبة : ٢ ١٠٢ .

(٢) ينظر : معجم شيوخ الذهبي : ٢/ ١٣٠ ، طبقات المفسرين للداودى : ٢/ ٤٨ .

(٣) شرح ابن جماعة : ٥٢ .

(٤) شرح ابن جماعة ٤٨٦ ، وينظر : صحيح البخارى ٢٥٦٢ ، كتاب التعبير ، باب أول ما بدىء به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة ، رقم : ٦٥٨١ .

(٥) شرح ابن جماعة : ٤٤٧ .

٦ - تبدو النزعة الجدلية المنطقية أغلبَ في شرح ابن النحوية، وقد تحدثت عن ذلك في الفصل الذى عقدته لمادة الكتاب ومنهجه.(١)

٧ - ابن النحوية أكثر بسطا للمسائل، وتفريعا للأحكام، فهو قد فصّل في كثير من المواطن التي أجمل فيها ابن جماعة أو أهملها، وسأكتفي للدلالة على ذلك ببعض الأمثلة.

أ - في باب التنازع ساق ابن النحوية كثيرا من الاعتراضات التي أُوردت على ابن الحاجب، وأجاب عنها، وكذلك أَورد بعضا من شواهد البصريين في إعمال الثاني، وشواهد الكوفيين في إعمال الأول، وفصّل القول في واحد من هذه الشواهد، في حين اكتفى ابن جماعة بإشارة المصنف إلى هذا الخلاف.(٢)

ب - وفي باب المنادى تطرق ابن النحوية إلى خلاف النحاة في ناصب المنادى، وضعّف بعض ما قيل في ذلك، في حين لم يشر ابن جماعة إلى هذا الخلاف.(٣)

جـ - أطال ابن النحوية الحديث في باب الحال ومسائله، وأكثر من الاستشهاد عليها، فتعرض لقول المصنف "بخلاف الظرف" وأورد الاحتمالات المرادة من هذه العبارة، كما تحدث عن العامل في مثل: هذا بُسرا أطيبَ منه رُطَبا، وعدّد المواطن التي يعرض جمود الحال فيها، ولم يتعرض ابن جماعة لشيء من ذلك.(٤)

د - وفي باب المستثنى فصّل ابن النحوية الخلاف في العامل في المستثنى المتصل والمنقطع وهو ما لم يتعرض له ابن جماعة.(٥)

هـ - وفي باب الضمائر تحدث ابن النحوية عن الفرق بين الضمير في "ضربا" و"ضربتا"، والضمير في "أنت" و"هو" و"إياى" وفروعها وهي موضوعات لم يتعرض لها ابن جماعة في شرحه.(٦)

---

(١) ينظر ص: ٢٥ فيما سبق.
(٢) شرح ابن النحوية: ٥٧، وشرح ابن جماعة: ٦٨.
(٣) شرح ابن النحوية: ١٠٩، وشرح ابن جماعة: ١١٥.
(٤) شرح ابن النحوية: ١٥٢، وشرح ابن جماعة: ١٥٥.
(٥) شرح ابن النحوية: ١٧٣، وشرح ابن جماعة: ١٧١.
(٦) شرح ابن النحوية: ٢٤١، وشرح ابن جماعة: ٢٣٢.

و - وفي باب أسماء الاشارة تعرض ابن النحوية في شرحه لأقوال العلماء في أصل " ذا " واختلافهم فيه إذا ثنى هل هو معرب أو مبني؟ وسكت عن هذا ابن جماعة.(١)

ز - وفي باب الفعل المضارع تحدث ابن النحوية عن الخلاف إذا دخلت عليه اللام ، هل يخلص للحال أو يبقى على الاشتراك ، وتحدث كذلك عن سبب إعراب الفعل المضارع ، في حين لم يتحدث ابن جماعة عن شيء من ذلك ، وقد فصّل ابن النحوية الخلاف في العامل الرفع في الفعل المضارع في حين أجمله ابن جماعة.(٢)

على أنه ينبغي أن أنصف ابن جماعة في بعض الأبواب التي فصل فيها ما أجمله ابن النحوية أو لم يتطرق إليه ، فعلى سبيل المثال :

أ - تعرض ابن جماعة في باب التمييز لتقديمه على عامله إذا كان فعلا متصرفا ولم يشر إلى ذلك ابن النحوية.(٣)

ب - أشار ابن جماعة إلى التوكيد اللفظي والمعنوى وسكت عن ذلك ابن النحوية.(٤)

جـ - وفي باب عطف البيان أشار ابن جماعة إلى الفرق بينه وبين البدل ، ولم يتعرض لذلك ابن النحوية.(٥)

د - بسط ابن جماعة الحديث في باب فعل الأمر في حين أوجز ابن النحوية.(٦)

وعلى العموم فشرح ابن النحوية أكثر تفصيلا وتفريعا للمسائل والقواعد النحوية من شرح ابن جماعة.

---

(١) شرح ابن النحوية : ٢٥٧ ، وشرح ابن جماعة : ٢٥٢.
(٢) شرح ابن النحوية : ٣٤٢ ، وشرح ابن جماعة : ٣٥٧.
(٣) شرح ابن النحوية : ١٧٠ ، وشرح ابن جماعة : ١٦٤.
(٤) شرح ابن النحوية : ٢٣١ ، وشرح ابن جماعة : ٢١٩.
(٥) شرح ابن النحوية : ٢٣٩ ، وشرح ابن جماعة : ٢٢٨.
(٦) شرح ابن النحوية : ٣٨٣ ، وشرح ابن جماعة : ٣٩٣.

الفصل السابع

عملي في التحقيق

تحقيق نسبة الكتاب :

لم تشر المصادر المتقدمة التي رجعت إليها في ترجمة ابن النحوية أن له شرحا على كافية ابن الحاجب ، وهو أمر لا يطعن على أى حال في نسبة هذا الشرح إليه ، فقد جاء في أول المخطوط : " قال الشيخ الإمام بدر الدين محمد الحموى ، المعروف بابن النحوية" وهو بخط مطابق تماما الخط الأصل ، وهذه النسخة من كتب محمد (١) بن أحمد بن علي بن سليمان المعرى التّنوخي الحلبي الشافعي شمس الدين ، أبي عبدالله ، وهو أديب خطيب ناظم ، له مشاركات في علم العربية ، مما يُعَضّد قيمة نسخة كتابنا هذه ، وقد كتبها سنة ست وخمسين وسبعمائة ، وهو تاريخ قريب من تاريخ وفاة مؤلفها .

وقد ذكر خير الدين الزركلي - رحمه الله - شرح الكافية لابن النحوية ، معتمدا في ذلك على النسخة التي اعتمدتها في التحقيق .

منهج التحقيق :

١ - حاولت ما وسعني الجهد إخراج النص سليما مبرأ من التصحيف والتحريف والسقط ، ولم أتدخل فيه بزيادة أو نقص أو تعديل ما لم تدعُ الحاجة إلى ذلك معتمدا على الكتب التي نقل عنها المؤلف، ومنبها على التدخل في حواشي التحقيق .

٢ - بما أن الشارح يعلق على مواضعَ بعينها من الكافية وشرحها لابن الحاجب ، فقد وضعت نص الكافية أو الشرح بين قوسين هكذا : (   ) وأحلت على موضعه من الكافية أو شرحها معتمدا نص الكافية الذى حققه الدكتور طارق نجم عبدالله ، وشرح ابن الحاجب المطبوع في استانبول بتركيا سنة ١٣١١هـ .

----

(١) ترجمته في : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة : ٤/ ١٥ ، الضوء اللامع للسخاوى : ٧/ ١٢ ، شذرات الذهب : ٧/ ٣٤ ، كشف الظنون : ٤١٣ ، ٤١٩ ، إيضاح المكنون : ١/ ٤٥٨ ، ٢/ ٧٤ ، هدية العارفين : ٢/ ١٧٦ .

٣ - رسمت النص بالرسم الإملائي الحديث إلا آيات الكتاب العزيز فقد رسمتها كما وردت بالمصحف العثماني .

٤ - ضبطت بالشكل ما يحتاج إلى ضبط مع العناية بضبط الأحاديث والآثار والأقوال والأشعار ،أما الآيات الكريمة فقد ضبطتها ضبطا كاملا .

٥ - شرحت ما يحتاج إلى شرح من المفردات اللغوية معتمدا في ذلك على كتب اللغة ، والمعاجم .

٦ - عنونت لأبواب الكتاب التي لم يعنون لها الشارح ، ووضعت العنوانات بين معقوفين هكذا [ ] .

٧ - دللت على مواضع الآيات في المصحف الشريف ، وخرّجت القراءاتِ من كتب القراءات ، والأحاديثَ من كتب الصحاح والسنن، والأمثالَ والأقوالَ من كتب الأمثال واللغة ، والشعرَ من دواوين الشعراء والمجاميع الشعرية وكتب النحو واللغة والأدب .

٨ - وثّقت الآراء والنقول النحوية من كتب أصحابها إن وجدت ، وإلا فمن أمهات كتب النحو .

٩ - لم أترجم إلا لعدد قليل من الأعلام الواردة في الكتاب ، رأيت الحاجة تدعو إلى التعريف بهم ، مشيرا إلى بعض مراجع الترجمة .

١٠- أتبعت النص المحقق بفهارس تفصيلية ، وَفْق المنهج الذى ارتضاه شيوخ هذه الصنعة .

وصف النسخة :

اعتمدت في تحقيق الكتاب على نسخة وحيدة لا أعلم لها ثانية ، وهذه النسخة محفوظة بمكتبة " شستربتي " ، برقم : (٥٢١١) ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، برقم : (١٨٣ نحو) وتقع في مائة وثلاثين ورقة ، وعدد الأسطر في كل صفحة خمسة عشر سطرا ، ومعدل كلمات السطر اثنتا عشرة كلمة .

وهي بخط نسخي قديم ، كتبها محمد بن أحمد بن علي بن سليمان المعرى (١) سنة ست وخمسين وسبعمائة ، وفي هوامش بعض صفحاتها ما يفيد أنها مقابلة ومصححة ،وفيها بعض التحريفات والاسقاط التي منشؤها انتقال النظر بين الكلمات المتشابهة ، أو السهو عن بعض الكلمات . وفي موضع واحد منها سقط واضطراب لا يلتئم معه السياق .

وقد تفضل الدكتور محمد بن خالد الفاضل فأشرف على تصوير هذه النسخة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قبل إتمامي إجراءات تسجيل الموضوع في جامعة أم القرى فوفر بذلك كثيرا من جهدى ووقتي جزاه الله خيرا وأجزل له حسن الثواب .

---

(١) تقدم التعريف به ص : ٥٥

لكاتبه محمد

النحوي ما ماضٍ إن ثلثا حروفه رباعية لغة

وماضٍ الى لفظاً ثلاثة احرف

ومعكوسه ايضاً

ابا نحاة العصر هل فيكم

منقوض الايجاز والفتح

(الصفحة الأولى من المخطوط)

الرحمن الرحيم

قال الامام العلامة نجم الدين محمد الحموي المعروف بابن النحوية

رحمه الله

قال ابن الحاجب الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد

(الصفحة الثانية من المخطوط)

والفرق لا الداخلة عليها همزة الاستفهام لغرض الاستفهام مراد العرض او التمني والفرق بين التحضيضية المخففة والتي للتنبيه وبين لا الداخلة عليها همزة الاستفهام انهما مفردتان وهي مركبة فلو سميت بها اعربت فلو سميت بها بنيت ولا يلزم تفسير الفعل المقدر بعد حروف التحضيض بخلاف حروف الشرط فيقال لمن ضرب قوما هلا زيدا ولا يجوز ان زيدا وتقتصر وقد اخل رحمه الله تعالى من حروف المصدرية من مثل حيث لكي تكرمني اي لاكرامك وبلو من مثل قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون اي ادهانك ذكر بعضهم ان هل باربعة اقسام الاول ان تكون استفهاما الثاني ان تكون بمعنى قد كقوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر الثالث ان تكون بمعنى ان لكنها لا تعمل عملها كقوله سبحانه وتعالى والفجر وليال عشر الى قوله عز وجل هل في ذلك قسم لذي حجر الرابع ان تكون بمعنى ما كقوله تعالى هل ينظرون الا الساعة اذا دخلت الهمزة على حروف العطف كانت عاطفة على جملة قبل الهمزة وكان حقها ان تكون بعد العاطفة لكنه قدمت عليه بعدما لها من الصدارة لانها تليق بالجملة

اخر

(الصفحة قبل الاخيرة من المخطوط)

اخر الباب والحمد لله رب العالمين الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما الى يوم الدين وكان الفراغ من تعليق هذا الكتاب المبارك في التاسع والعشرين من شهر رجب الفرد سنة ست وخمسين وتسعمائة على يد اضعف عباد الله محمد بن احمد بن سليمان المعركي التنوخي غفر الله له ولوالديه ولمن دعا له بالمغفرة ولسائر المسلمين امين يا رب العالمين امين

(الصفحة الاخيرة من المخطوط)

القسم الثاني:

النصّ المحقق

[بسم الله الرحمن الرحيم]

- ١ -

قال الشيخُ(١) ،الإمام ،العلاّمة ، بدرُ الدين محمد الحموىّ المعروفُ بابن النَّحْويّة ،تغمده(٢) الله برحمته ،وأسكنه فسيحَ جنته مع ذريته وعِتْرته :

[الكلمة والكـــــلام]

[الكلمــــة]

قال ابنُ الحاجب : (الكلمةُ : لفظٌ وُضع لمعنى مفردٍ)(٣).

حقُّه أن يقول : الكلمةُ اصطلاحا ،لأنها تطلق لغة على الكلام(٤) ، كقوله تعالى :* كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ *(٥) الآية. وقوله - عليه السلام - : " خيرُ كلمة قالتها العربُ كلمة لبيد :

* ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ *(٦) "(٧)

----

(١) " قال الشيخ " مطموسة في الأصل .

(٢) " تغمده " مطموسة في الأصل.

(٣) الكافية : ٥٩.

(٤) ينظر في إطلاق الكلمة على الكلام : شرح التسهيل لابن مالك: ٤/١ ،الهمع : ٤/١ .

(٥) سورة آل عمران : من الآية : ٦٤.

(٦) ديوانه : ٢٥٦ ،وتمامه :

* وكلُّ نعيم لا محالة زائلُ *

وينظر:لمع ابن جني : ١٢٦ ،أسرار العربية : ٢١١ ، شرح المفصل : ٧٨/٢ ،شرح الكافية الشافية : ٧٢٢ ،البحر المحيط : ٤٤٧/٢ ،المغني : ١٧٩ ،٢٥٩ ،الخزانة: ٢٥٥/٢.

(٧) رواه بلفظ مختلف الإمام البخارى في صحيحه : ١٣٩٥ ،كتاب: فضائل الصحابة ،باب : أيام الجاهلية ،رقم : ٣٦٢٨ .

===

وقال : (لفظٌ) ،ولم يقل : لفظة ،ليَدْخُل فيه النطقُ بالحرف الواحد فصاعدا ،لأنه جنس ، ولو قال : لفظة،لم يتناول إلا الحرفَ الواحدَ ، لأن التاء فيه فارقةٌ بين الجنس والواحدِ منه (١) ، أولأنه من المصدر القائم مَقامَ المفعولِ ،لأن معناه : ملفوظٌ ،كقولهم: (٢) " ثوبٌ نسجُ اليمن" ،"درهمٌ ضربُ الأمير" ،وما كان من المصادر كذلك لا تلحقه تاءُ التأنيث .

قالوا : من الواجب أن يقولَ : لفظةٌ ، لأنه يلزم تأنيثُ الخبرِ عند تأنيثِ المبتدأ.

وليس ذلك من الواجب هنا ،لأن الخبر هنا مصدرٌ ،وأنه يتناول المذكرَ والمؤنثَ والمثنى والمجموعَ بلفظٍ واحدٍ. (٣)

قالوا : الجمعُ بين الألِف واللام وبين التاءِ في قوله : (الكلمةُ) يؤدي إلى مُحال ،وهو:أن الألف واللام للجنس ،فباعتبارها يكون لفظُ الكلمة واقعا على كثيرين ،والتاءَ للواحدة / ، وباعتبارها ٢/أ يكون غيرَ واقع على كثيرين ،فالجمع بينهما جمعٌ بين النقيضين .

وجوابُهُ : لا نُسلِّم أن اللام للجنس ،بل لمعهود ذهنيّ . سلّمناه ،لكنها مُعرِّفةٌ لماهية الجنس ، وأنها حقيقةٌ واحدة ،كما تقول

=== وفي غيره من المواضع . وكذا رواه الإمامُ مسلم في صحيحه : ١٧٦٨-١٧٦٩ ،كتاب الشعر ، أرقام : ٢-٦.
وروا‍ه بلفظ قريب من هذا الإمام أحمد في مسنده : ٢/٤٨٠ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(١) ينظر:الكتاب : ٣/٥٨٢.

(٢) الكتاب : ٤/٤٣.

(٣) شرح الرضي على الكافية : ١/٢٤.

في تعريف الجنس : الرجلُ خيرٌ من المرأة ، تريد : أن ماهيةَ هذا الجنس خيرٌ من ماهية هذا الجنس ، وإن صَلَحتا للوقوع على مُتَعَدِّدٍ.(١)

قوله : (لفظٌ) احترازٌ من الإشارات والعُقُود والنُّصُب(٢)؛ إذ هى موضوعةٌ لمعانٍ مفردةٍ ليست بكلمات ؛ لأنها ليست بألفاظ .

وأُورد عليه : أنه إنما يُحْترز عن الأشياء بالفصول لا بالأجناس.

وأُجيب(٣) : بأنا لا نُسلّم أنه لا يُحترز بالأجناس مطلقا ، وإنما يكون ذلك إذا كان الجنس أعمَّ من الفصل مطلقا ، فإذا(٤) كان أعمَّ من وجه دون وجه جاز الاحترازُ به ، وهذا كما يُقال في حدّ الإنسان : إنّه حيوانٌ ناطق ، فقولُهم : حيوان ، احتراز عن المَلَك ، وقولهم: ناطق ، احتراز عن باقي الحيوانات .

قالوا : لا يَحتاج إلى الاحتراز بقوله : (مفرد) ؛ لأن دلالة المركّب عقليةٌ ، فتخرج بقوله : (وُضع لمعنى) ، بيانُ أنها عقليةٌ هو : أن كلَّ من عرف " زيدا " و " قائما " عرف أن أحدَهما مسندٌ إلى الآخر ، وأنه لم يَعْرف من الوضع سوى المفردات .

وجوابه(٥) : لا نُسلِّم أن دلالةَ المركبات على معانيها ليست وضعيةً ، وما أبدَوْه من المثال عُرِفَ بالعقل موافقةً للوضع ، ثم الذى يدل على أنها وضعيةٌ ، أنها تختلف باختلاف اللغات ، فالمضافُ مقدَّمٌ على المضاف إليه في بعض اللغات ، ومؤخرٌ عنه في بعضها ، ولو كانت

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ١/٢٣-٢٤.

(٢) في حاشية الخضرى على ابن عقيل : ١/١٥ (والدوال هي : الكتابة، والإشارة ، والعقد بالأصابع الدالة على أعداد مخصوصة ، والنصب ، كغرف وهي العلامات المنصوبة كالمحراب للقبلة جمع نصبه كعقده ، أما النصب بضمتين فالأصنام).

(٣) شرح الرضي على الكافية : ١/٢٣.

(٤) هذه الكلمة غير واضحة في الأصل .

(٥) ينظر : شرح الرضى على الكافية : ١/٢٥.

عقليةً لم / تكن كذلك ،لا يُقال : يجوز أن تكونَ عقليةً ،وتختلف ٢/ب
في اللغات ، لأنا نقول : لو كانت عقليةً لفُهم المعنى واحدا سواء
تقدم المضاف على المضاف إليه ،أو تأخر عنه.

قالوا : لا يكون قوله : (مفرد) صفة لمعنى ،لأن "ضَرَبَ"
كلمة ،وهي لمعنيين : الحدث والزمان ، و"مُزٌّ" للحلو والحامض ،
و"أَضْبَطُ" للأيمن والأعسر ،و"خَرِصٌ"(١) للجائع البارد .

وهذا ليس بشيء ،لأنه [لا](٢) يريد بالمفرد: ما ليس بمتعدد ،
وإنما يريد بالمعنى المفرد : ما ليس مركبا التركيبَ الإسناديَّ ،وقولُهم :
"ضَرَبَ" لمعنيين ،ممنوعٌ وإنما هو لمعنى واحدٍ اقترن بالزمان . وأما
باقي الأوصافِ المذكورةِ فيجوزُ أن يكون قد تركّبَ من الوصفين معنى
مفردٌ ، وأُطلق عليه اللفظ باعتبار ذلك المعنى المفرد ، فلا يكونُ
لمعنيين .

قالوا : قوله : (الكلمة : لفظ) يُخْرِج عن الحد الضمائرَ
المستترةَ في الأفعال ،وهي كلماتٌ مع أنها ليست بألفاظ .

وجوابه : أن المرادَ من اللفظ : ما كان ملفوظا به ، لفظا أو حكما ،
وهذه الضمائرُ ،وإن لم يكن ملفوظا بها(٣) لفظا ،فهي ملفوظٌ بها حكما.

---

(١) في الأصل :«جوص» ،والصحيح ما أثبت ،ففي اللسان (خرص) :
الخرص : جوع مع برد ... ولا يقال للجوع بلا برد : خرص.
(٢) تتمة يلتئم بمثلها الكلام.
(٣) في الأصل :«به»، والمناسب ما ذكرتُ بدليل ما بعده .

قالوا : يَنتَقِضُ بالحركة الإعرابية ،إذ هي لفظٌ وُضع لمعنى مفردٍ وليست بكلمة ،لأنها لو كانت كلمة لكانت إما اسما أو فعلا أو حرفا ، وليست واحدا منها .

والجواب : لا نُسلّم أنها لفظ ،إذ المرادُ باللفظ في الاصطلاح : ما كان صوتا مُعْتَمَداً به على ما يقطعه من مخارج الحروف ،ولهذا / ٣/أ
يقال في تعريفه : الصوت المُعتمِد على المقطع[1] ،فقد خَرَجَت الحركاتُ الإعرابيةُ بقوله : (لفظ) .

[أقسام الكلمة]

قال : (وهي : اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ).[2]

الواو في قوله : (وهي : اسم وفعل وحرف) يجوز أن تكونَ بمعنى "أو"[3] ، كما جاءت "أو" بمعناها في قوله :

قومٌ إذا سمعوا الصَّرِيخَ رأيتَهُم
ما بين مُلْجِمِ مُهرِه أو سافِعِ[4]

ويجوز أن يَقْصِدَ جنسَ الكلمة ،فتكون على أصلها .

---

(١) ينظر : سر الصناعة : ١/٦٠.
(٢) الكافية : ٥٩.
(٣) اذا لو جعلت على أصلها لأدّت إلى كون الكلمة اسما وفعلا وحرفا في وقت واحد ، وفي شرح الرضى على الكافية : ١/٢٨ (بخلاف "أو" ،فإنها في الأصل لحصول أحد الشيئين ،فلو قال : الكلمة : اسم أو فعل أو حرف؛ لكان المعنى : الكلمة أحدُ الثلاثة دون الباقيين).
(٤) البيت لحُمَيد بن ثور الهلالي الصحابي - رضي الله عنه - ديوانه : ١١١ والرواية فيه "من بين" .وينسب إلى عمرو بن معد يكرب وهو في ملحقات شعره : ١٩٤.

===

وقوله : (والأولُ إما أن يقترنَ ...) (١)

حقُه أن يقول : وضعا ؛لأن مدلُولَي الاسم والفعل واللفظَ بهما مقترنٌ بأحد الأزمنة الثلاثة لا محالةَ ،لكنَّ دلالةَ الفعل على الاقتران وضعيةٌ ،ودلالةَ الاسم على الزمان التزاميةٌ كدلالتهما على (٢) المكان ؛ إذ لا بدَّ لهما منه .

[الكـــــلام]

قال : (الكلامُ : ما تضمن كلمتين بالإسناد). (٣)

قالوا : حقُّه أن يقول : الكلامُ اصطلاحا ؛لأن الكلامَ قد يكونُ للكلمة الواحدة ؛لأن سيبويه قال (٤) في قولهم : "من أنت زيدا" : يجوز رفعه ،فيقال : من أنت زيدٌ ،ومعناه : من أنت كلامُك زيدٌ ،و"زيد" وحدَه ليس بكلام .

-------- ---------------

=== وينظر : الصحاح واللسان : (سفع) ، شرح الكافية الشافية : ١٢٢٢ ، البحر المحيط : ٤٩١/٨ ، المغنى : ٩٠ ، المقاصد النحوية : ١٤٦/٤ ، شرح التصريح : ١٤٦/٢ ، شرح الأشموني : ١٠٧/٣ ، شرح أبيات المغنى : ٥١/٢ .

وسفَعَ : أخذ بناصية الفرس ، والصريخ : المستغيث ، وهو الناصر أيضا .

وجاء في هامش الأصل بعد هذا الشاهد :

وكقوله :

جاء الخلافة أو كانت له قدرًا كما أتى ربَّهُ موسى على قدرِ

(٥) وحينئذ تكون الأقسام الثلاثة (الاسم والفعل والحرف) انواعا لجنس الكلمة .

(١) الكافية : ٥٩ .

(٢) في الأصل : "كدلالة المكان"، والتصويب من : شرح ابن جماعة : ١١ .

(٣) الكافية : ٥٩ .

(٤) الكتاب : ٢٩٢/١ ، ٣٢١ .

وهذا ليس بشيء ؛ لأنّ الخبر بـ " زيد " عن المصدر المحذوف مفردٌ ، والخبرُ إذا كان مفردا كان هو المبتدأَ في المعنى ، فلا بد من تقدير مضاف محذوف ، وتقديرُه : من أنت كلامُك كلامُ زيدٍ ، أو ذكرُك ذكرُ زيدٍ ، ثم حُذف المضاف ، وأُقيم المضافُ اليه مُقامَه ، وأُعرب بإعرابه ، وعلى هذا التقدير لا يكون " زيد " كلاما لا لغةً ولا / اصطلاحا. ٣/ب

قوله : (ولا يتأتّى)(١) أي : الإسناد ، ولو أُريد الكلامُ لما اتجه الحصرُ في كون الكلام يكون من اسمين فقط أو من اسم وفعل ؛ لأنه قد يكون من أكثرَ منهما .

ولقائل أن يقول : إن الحصر غيرُ متجه سواءٌ رجع الضمير من قوله : (يتأتّى) إلى الكلام أو إلى الاسناد ؛ لأنّ نحو : زيد أبوه قائم ، تأتّى الكلام فيه في أكثرَ من اسمين ، وكذلك لفظ الإسناد أيضا ؛ لأنّ مجموع : أبوه قائمٌ ، مسندٌ إلى زيد ، فقد تأتّى الإسنادُ بين ركنين أحدُهما اسمان .

ويمكن أن يُعتذر عنه بأن يقال : إنه لم يقصِد بالحصر العِدّةَ التي هي ركنا الإسناد ، وإنما قصد النّوْعيّةَ سواءٌ أُريد الكلامُ أو الاسنادُ ؛ وعلى هذا يجوز أن يرجع الضمير إلى كل واحد منهما .

اعتُرض على كون الكلام لا يَحْصُلُ من اسم وحرف بمثل : يازيدُ ؛ فإنه كلام مع كونه مركبا من اسم وحرف ؛ لكونه متضمنا كلمتين بالإسناد .

---

(١) الكافية : ٥٩ .

وأُجيب : أمّا على مذهب من يقول : إن هذه الحروفَ أسماءُ أفعالٍ[1] مستدلا بأنها يُفهم منها معاني الأفعال، كما يُفهم من نحو : "صَهْ" و"مَهْ" فالنقضُ غير وارد؛ لأنه حينئذ مركبٌ من اسمين.

وأما عند من يقول : إنها حروفٌ نائبةٌ منابَ الفعل[2]، فلأنه بالحقيقة مركّبٌ من اسم وفعل.

واعتُرِض عليه : بأنه لو كان الأصلُ: أنادى زيدا، لتطرق [إليه][3] الصدقُ والكذبُ، وبابُ : "أنادى زيدا" إخبارٌ عن النداء، والإخبارُ/ عن النداء غيرُ النداء[4]، وبأن "أنادى زيدا" غيرُ مختص بالمنادى، و"يا زيدُ" مختصٌ به، وبأن "يا زيدُ" مخصوص بالحال، و"أنادى زيدا" ليس كذلك. ٤/أ

وأُجيب من وجهين :

أحدُهما : أنّ حذْفَ الفعل وجعْلَ هذه الحروفِ نائبةً عنه إنما هو لهذا الغرضِ، وهو النقل من الإخبار إلى الإنشاء.[5]

---

(١) هذا مذهب الفارسي . ينظر المسائل العسكرية : ١١١، ونُقل عن الكوفيين . الجنى الداني : ٣٥٥.

(٢) هذا مذهب الجمهور . ينظر : الكتاب ١/ ٢٩١، المقتضب ٤/ ٢٠٢، لمع ابن جني ١٦٩، شرح المفصل : ١/ ١٢٧، ٨/ ٧، التسهيل : ١٧٩، شرح الرضي على الكافية : ١/ ٣٤، شرح الاشموني : ١/ ٢٤.

(٣) تتمة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) هذا اعتراض ابن الطراوة . ينظر : المغنى : ٤٨٨.

(٥) المسائل العسكرية : ١١٠، الخصائص : ١/ ١٨٦.

الثاني : أن الفعلَ المحذوفَ الذى نابت الحروفُ منابه للإنشاء لا للإخبار ، وإن كان لفظُه لفظَ الخبر ،كما كان : "بعت"،"طلّقت."(١)

[حدّ الحرف وتفسيره]

وكذلك اختُلف في تفسير قولهم : الحرفُ يدل على معنى في غيره ،على أربعةِ أوجهٍ :

الأول : قول أبي سعيد السّيرافي(٢)، وهو : أن معنى ذلك : أن تصورَ معنى الحرفِ متوقفٌ على خارجٍ عنه ،ألا ترى أنه إذا قيل : ما معنى "مِنْ" ، فقيل : التبعيض ،مثلا ،وجدتَ تصوُّرَ معناه متوقفا على الغير ،لأنه لا يمكن تصوّرُ التبعيضِ إلا بعد تصور الجزء والكل .وهذا ينتقض بالأمور النسبيّةِ والإضافيّةِ كالقُرْب ،والبُعد ، والغَيْر ،والمِثْل ، ونحوِها .

الثاني : أن المرادَ من ذلك أنك إذا قلت : "مِنْ" ،مثلا ، لم يُدْرَ أهي مبعِّضةٌ أم مبينةٌ أو غيرُهما ؟فإذا ذكرت مجرورها تبين معناها .(٣)

وهذا ضعيف ،لأنه يدل على أنها مشتركةٌ والاشتراك لا يقتضي كونَ معنى الكلمةِ في غيرها ،وإلا لكانت الأسماء المشتركة معناها في غيرها ، فتكون حروفا ،ولا يتم أيضا في الحروف غير المشتركة،مثل : حروف الاستفهام والنفي وغير ذلك.

---

(١) في المغنى : ٤٨٨ (وقول ابن الطراوة: النداء إنشاء ،و "ادعو" خبر ،سهو منه ،بل "أدعو" المقدر إنشاء كبعت وأقسمت) .

(٢) شرح السيرافي (مطبوع): ١/٥٢ .

(٣) ينظر : الفوائد الضيائية : ٢/٣١٨ .

الثالث : أن المراد من ذلك / أنه إذا قيل : زيد قائم ، ٤/ب
ثم قيل : هل زيدٌ قائم ؟ فـ " هل " قد دل على معنى في : " زيدٌ قائمٌ " ، وهو غيرُه ، فقد دل الحرف على معنى في غيره (١) . وهذا ينتقض (٢) بأسماء الاستفهام ،وأسماء الشرط ،والأفعالِ الدالة على معنى النفي ، مثل : " ليس " .

الرابع : أن المرادَ من قولهم : الحرف يدل على معنى في غيره ،أنه يدل على معنى باعتبار غيره ،أى له متعلَّق لا بد من ذكره في الاستعمال بخلاف الاسم والفعل ،فإذا قلت : سرت من البصرة كان معناه : ابتداءُ سيرى من البصرة ، فيجب ذكرُ متعلَّق معناه وهو : البصرة ، ولو صرَّحتَ بالاسم الذى هذا معناه وهو : الابتداء لم يجب ذكر المتعلق ،فتقول : الابتداء خيرٌ من الانتهاءِ ،ويكون مفيدا (٣) .
وهذا ينتقض بالأسماء الموصولةِ ،والأفعالِ الناقصةِ .

وقد أُجيب بمنع كونها دالةً على معنى في غيرها بالتفسيرالمذكور ، بل ذلك لغرض آخر وهو : تتميمها في الجزئية ،وإلا فهي دالة على معنى في غيرها ، ومن ثَمَّ كان الجميعُ صفات (٤) ،وفيه نظر .

انقسامُ الكلمة إلى الاسم والفعل والحرف انقسامُ الجنس إلى أنواعه ،ولا يجوز ذلك هاهنا لأمور :

الإيضاح في علل النحو : ٥٤ ،
(١) ينظر : الصاحبي : ٩٥ ،التبصرة : ٧٤ ،البسيط : ١٧٠ .
(٢) ينظر النقض في:إصلاح الخلل : ٢٧ ، ورده في : شرح المفصل : ٨/ ٢-٣ .
(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٣٧/٢ .
(٤) كذا في الأصل ،ولم أتبين مراده فلعل العبارة : للجميع صلات .

الأول : أن امتياز الحرفِ عن الاسم والفعلِ بقيدٍ عدميّ (١) وهو : عدم دَلالته على معنى في نفسه . وامتياز الاسم عن الفعل (٢) بقيد عدمي أيضا وهو : عدمُ اقترانه بالزمان المعيّن ، وإذا كان كذلك لم تكن الكلمةُ جنسا لها ،لامتناع تقوّمِ (٣) / الأنواع بالفصول العدميّة . ٥/أ

وجوابه : أن امتيازَ الحرف عن أخويه ، وامتيازَ الاسم عن الفعل ليس بأعدام مطلقة بل بأعدام خاصة ، والعدمُ المخصوصُ يصلح أن يكون مُمَيِّزا ،فيصلح أن يكون فصلا . سلّمنا كونَ العدم المخصوص لا يصلح أن يكون فصلا،لكن لِمَ لا يجوز أن يكون كل واحد من الحرف والاسم مركبا من جنس وفصل وجودِيَّيْنِ ،عَرَضَ لأحدهما أمرٌ عدميٌّ،ويكون ذلك الفصل الوجوديُّ ، الذى هو مفروضُ الأمر العدميّ ، هو (٤) المميِّزَ؟

الثاني : أنها لو كانت جنسا لها لزم أحدُ أمرين : وهو إما كونُ الشيءِ جنسا لنفسه ،وإما إثباتُ قسمٍ رابع ،لأنّ المميِّزَ في كل واحد منها (٥) إما أن يكون كلمة أو لا يكون ،فإن كان كلمةً ، وهو فردٌ من أفرادها ،كانت الكلمةُ جنسا لها ،فتكون الكلمةُ جنسا للكلمة ، فيلزم كونُ الشيء جنسا لنفسه ، وإن لم يكن كلمة لم تكن أحدَها ، لأنها لو كانت أحدَها لكانت كلمة ، إذ الكلمة صادقةٌ على كل واحد منها ،فتكون غيرَها ،ويلزم منه قسمٌ رابعٌ .

---

(١) في الأصل : "بقيد عدمي أيضاً" "أيضا" هنا مقحمة لا معنى لها ،وستأتي في موضعها.

(٢) في الأصل : "وامتياز الفعل عن الاسم ".

(٣) في الأصل : "تقدم".

(٤) في الأصل : "وهو".

(٥) في الأصل : "منهما".

وجوابه : لا نسلّم أن المُميّزَ إذا كان كلمةً يلزم كونُ الشيء جنسا لنفسه ، وإنما يلزم ذلك أن لو كان المميِّزُ إذا لم يكن كلمةً يلزم إثباتُ قسم رابع للكلمة بل يلزم إثباتُ شيءٍ آخرَ غيرِ هذه الثلاثة ولا نسلِّم استحالتَه، وإنما يكون محالا أن لو كان قسما من (١) أقسام الكلمة. / ٥/ب

الثالث : أنها لو كانت جنسا لزم كونُها أخصَّ من الاسم وأعمَّ منه ؛ وذلك لأنَّ الكلمة اسمٌ يصدق عليها حدُّ الاسم ودخولُ علاماته فيها ،فتكون أخصَّ من مطلق الاسم لكونها فردا من أفراده ، فإذا كانت جنسا للثلاثة كانت أعمَّ من الاسم ،فيلزم أن تكون أخصَّ من الاسم وأعمَّ منه وهو مُحال ؛لاستلزامه اجتماعَ النقيضين ؛ إذ الكلمةُ من حيث إنّها أخصُّ من الاسم ، لا يجوز صدقُها بدونه ،ومن حيثُ إنها أعمُّ منه ، يجوز صدقُها دونه.

وجوابه : لا نسلّم استحالةَ كون الكلمة أخصَّ من الاسم وأعمَّ منه ، وإنما يستحيل أن لو كان ذلك من جهةٍ واحدةٍ ،وليس كذلك ؛ إذ للكلمة اعتباران :

أحدهما : كونها دالةً على معنى [في](٢) نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

والثاني : كونُها (لفظ وضع لمعنى مفرد) ؛ فهي بالاعتبار الأول أخصُّ منه ،وبالاعتبار الثاني أعمُّ منه.

---

(١) عبارة : (أن لو كان قسما من) غير واضحة في الأصل ، بسبب آثار الرطوبة .

(٢) تتمة يلتئم بها الكلام.

الرابع : أنها لو كانت جنسا لها لزم صدقُ بعضِ هذه الأنواع على بعض ؛لأنّ الكلمةَ إمّا أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا ، فإن كانت اسما كان الاسم حينئذ صادقا على الكلمة ،وهي صادقةٌ على الفعل والحرف ؛ فالاسمُ صادقٌ على الفعل والحرف ؛لأنّ الصادقَ على الصادقِ على الشيء صادق على ذلك الشيء [...] (١) فإن الجنس مثلا صادق على الحيوان والحيوان / صادقٌ على الإنسان مع أنّ الجنس ليس بصادق على الإنسان . نعم يلزم ذلك لو كان الصدقُ كُلِّيًّا ، وظاهرٌ أن صدقَ الاسم على الكلمة ليس بكُلِّيٍّ ،وحينئذ لا يلزم صدقُ الاسم على الفعل والحرف . ٦/أ

اختُلف في دلالة المضارع على الزمانين ،فقيل : بالاشتراك،(٢) وقيل : دلالتُه على أحد المفهومين،وهو الحاضرُ،أقوى (٣) ؛فهو بالنسبة إليه ظاهر ، وبالنسبة إلى المستقبل مؤول ،وعلى هذا يكون حقيقةً في الحال مجازا في الاستقبال . وقال بعضُهم (٤) : عكس هذا وهو :

---

(١) يبدو أن هنا سقطا ناشئا عن سبق نظر في القراءة ،ويمكن أن يملأ بمثل هذه العبارة : (والجواب : لا نسلم أن الصادق على الصادق على الشيء صادق على ذلك الشيء) .

(٢) القول بالاشتراك هو مذهب سيبويه والجمهور ، الكتاب ١٢/١ ، المقتضب : ٢/٢ ،الأصول : ٣٩/١ ،شرح المفصل : ٦/٧ ، الهمع : ١٣/١ .

(٣) قال ابن جني في اللمع ٦٩ : (والحاضر : ما قُرن به الحاضر من الأزمنة ،نحو قولك : هو يقرأ الآن ،وهو يصلي الساعة. وهذا اللفظ قد يصلح أيضا للمستقبل إلا أن الحال أولى به من الاستقبال) .

(٤) هو ابن طاهر (أبو بكر محمد بن أحمد الأشبيلي (-٥٨٠هـ) ، الهمع : ١٨/١ .

أن يكونَ مجازا في الحال حقيقةً في الاستقبال ،وهو ضعيف . والصحيحُ الأولُ .

حاشية : قوله : (الكلام ما تضمَّن كلمتين).(١)

وإنما قال : (تضمَّن) ولم يقل : تركَّب ؛ ليشمل ما كان من كلمتين ملفوظٍ بهما ،نحو : قام زيد ،وما كان من كلمتين ملفوظٍ بإحداهما(٢) نحو : قُمْ ،واذهبْ .

وليس المرادُ من قوله : (تضمن كلمتين) أنه إنما يحصل من كلمتين فقط ، بل المراد:أن أقلَّ ما يَحْصُلُ منه الكلامُ كلمتان .

وأُورد : لو تركَّب الكلامُ من أكثرَ من كلمتين لزم من انتفاء واحد منها انتفاءُ الكلام ؛ضرورةَ استلزامِ انتفاء الجزء انتفاءَ المجموع المركب، لكنه لا يلزم ؛لتحققه بدونه، نحو : قام زيدٌ .

وأُجيب : إن كان المرادُ فردا من أفراد الكلام / فَمُسَلَّمٌ لزومُ انتفاءِ الكلام من انتفاء واحد منها ؛ لتحقق انتفاء ذلك الفرد بانتفاء جزءٍ من أجزائه ،وإن كان المرادُ حقيقةَ مطلقِ الكلام فممنوع ؛ لأن الجزءَ الثالثَ ليس جزءاً من مطلق الكلام ، بل إنه جزءُ فردٍ من أفراده . ٦/ب

وأُورد : هذا التعريفُ للكلام يقتضي ألا يكون ما تركب من كلمة(٣) فقط كلاما ؛ لكونه غير متضمن للكلمتين ،لأنَّ الشيءَ إنما يدل

---

(١) الكافية : ٥٩ .

(٢) في الأصل :" بأحديهما"،وما أثبته أنسب للمقام.

(٣) في الأصل :" كلمتين"،ولعل المراد ما تركب من كلمة كالكلام المركب من " قام " وفاعلها المستتر فيها .

على الشيء بالتَّضَمُّن إذا كان داخلا ، كَدَلالة الإنسان على الحيوان وحدَه ، أو الناطق وحدَه .

وأجيب : بأن المرادَ من تضمن الكلام للكلمتين : فهمُ الكلمتين منه ،لا التضمنُ الاصطلاحيُّ ،وبأن المرادَ من تضمن الكلمتين تضمنُ كل واحدة منهما ، أى : أنه يتضمن هذه و يتضمن هذه ،لا أنه يتضمنهما دَفْعَةً ، وبأن التضمن يُعتَبَرُ فيه الجزءُ الصورى كما يعتبر الجزءُ المادىّ ، فالكلمتان على هذا داخلتان.

[حد الاسم]

حاشية على قوله : (الاسم : ما دلّ على معنى في نفسه . .)[1].

الضميرُ في قوله : (في نفسه) إن رَجَعَ الى الدّالّ ،وهو الاسم ،لَزِم تعريفُ الشيء بنفسه ؛ إذ يصيرُ التقديرُ : الاسمُ ما دل على معنى في الاسم ،وهو تعريفُ الاسم بالاسم . وإن رَجَعَ إلى المدلول عليه ، وهو المعنى[2] ، لَزِم كونُ الشيء ظرفا لنفسه ؛ إذ يصيرُ التقديرُ: الاسم ما دل على معنى في نفس المعنى ،فيكونُ المعنى ظرفا للمعنى . / ٧/أ

وأجيب : بأنه كلام موضوعٌ موضعَ غيره أى مستقلٌّ بالمفهوميّة ؛ فلا يعتبرُ حقيقةً .

وقد نُقِض هذا التعريفُ بالخطوطِ والعقودِ والإشاراتِ والنُّصُب ؛ إذ كلُّ واحد منها يدل على معنى في نفسه غيرِ مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ،وبأنّ[3] مجموعَ قولنا : ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد

---

(١) الكافية : ٥٩.
(٢) هكذا رجعه ابن الحاجب في كتابه : الإيضاح في شرح المفصل : ١/٦٦.
(٣) في الأصل : "لأنّ" ،ولعل الصحيح ما أثبت لأنه معطوف على قوله : (بالخطوط . . .)

الأزمنة الثلاثة،دالٌّ على هذا المعنى ،وليس باسم ؛لأنه لو كان اسما لكان كلمةً ،وليس بكلمة ؛لأنه مركبٌ.

وأجيب(١) : بأنه لمَّا تقدم انقسامُ الكلمة إلى الاسم وغيرِه عُلم أن الاسم كلمةٌ ؛فلم يُحتَجْ إلى ذكره ، وأُسقط من الحد ؛اعتمادا على ما تقدم ، وإذا كان كذلك صار تقديرُ الحد : الاسم كلمة تدل على معنى في نفسه ،وحينئذ لا يَرِدُ النّقضُ بالعقود والإشارات والنُّصُب ؛ لأنها ليست بكلمة؛إذ ليست بلفظ ،ولا بنفس الحد ؛لأنه أيضا ليس بكلمة؛لكونه مركبا.

[علامات الاسم]

قوله : (ومن خواصِّه دخولُ اللام)(٢)

إن أراد بقوله : (دخولُ اللام) مطلقَ اللام وَرَدَ عليه لامُ الابتداء والجر ونحوهما ،وإن أراد لامَ التعريف فلم يتقدم معهودٌ يَرْجع إليه العهد . وكان الأولى أن يقول : حرفُ التعريف ،أو آلةُ التعريف؛ ليشمل مذهبَ سيبويه(٣) في أنه اللامُ وحدَها ،ومذهبَ الخليل(٤) في أنه كـ"هل" و"بل" ،ولغةَ طيّىء(٥) في إبدالهم من اللام ميما ، نحو :

* يَرْمي ورائي بامْسَهْم وامْسَلِمة *(٦) / ٧/ب

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ١/ ٣٥.

(٢) الكافية : ٥٩.

(٣) الكتاب : ٤/١٤٧.

(٤) الكتاب : ٣/ ٣٢٤، ٤/١٤٨.

(٥) شرح المفصل : ١/ ٢٤ ،شرح الرضي على الكافية : ٣/ ٢٤١، شرح الرضي على الشافية : ٣/ ٢١٥- ٢١٦ ===

تنوين التّرنُّم : نونٌ تتبع الآخر عوضا من المد الكائنِ في حرف الوصل إذا كانت القافية مُطْلَقةً (١) ،وتسميتُه تنوينا مجازٌ ؛ ولهذا يكون حكمه على العكس من حكم التنوين ؛لأنَّ التنوين يُثْبَتُ وصلا ويُحْذَفُ وقفا ،وهذا يُثْبَت وقفا ويُحْذَف وصلا ، فإن كانت القافيةُ مقيدةً لحقها قليلا ؛ولهذا يسمى الغالى (٢) ؛لقلة وجوده .

قوله :(والإسنادُ إليه .) (٣)

ينبغي أن يَزيدَ فيه : باعتبار معناه ؛لئّلا يَرِدَ مثلُ : "قام" فعلٌ ماض ،"وهل" حرفُ استفهام ؛فإنها قد أُسند إليها ،لكن لا باعتبار معناها .

== وفي مجالس ثعلب : ٥٨ أنها لغة للأزد ،وينظر: فصول في فقه العربية : ١٠٨-١٠٩.

(٦) عجزُ بيت لبُجير بن عَنَمَة الطّائي أحدِ بنى بَوْلان بن عمرو ، وصدره كما رواه الآمدى في : المؤتلف والمختلف : ٧٥

* ينصرني منك غير معتذر *

وقبله :

وإنّ مولاى ذو يُعيّرنى   لا إِحْنةٌ عنده ولا جَرِمه

وهو من شواهد : الصحاح : (سلم) ،شرح الكافية الشافية: ١٦٥ ، شرح المفصل : ١٧/٩ ، ٢٠ ،الجنى الداني :١٤٠ ، المغني : ٧١ ،المقاصد النحوية : ٤٦٤/١ ،الهمع : ٢٧٤/١ ، شرح أبيات المغنى : ٢٨٧/١ .

والسِّلِمةُ : واحدة السِّلام وهي : الحجارة.

(١) في الأصل : (ولهذا ما يكون حكمه).

(٢) في الأصل : "ولهذا ما يسمى الغالى".

(٣) الكافية : ٦٠.

وقوله : (والإضافةُ .)(١)

حقه أن يقول : وإضافتُه ،أو الإضافةُ إليه لا بتأويل ؛ إذ قد يضاف إلى الفعل لكن بتأويل ، كقوله تعالى : ﴿ هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾.(٢)

---

(١) الكافية : ٦٠.

(٢) سورة المائدة : من الآية : ١١٩.

[المعرب والإعراب]

[المعـــرب]

قوله : (فالمُعْرَبُ : المُركَّب ...) (١)

المُرَكَّبُ في الاصطلاح ،مجموعُ شيئين : إمّا لشيء واحد ،مثل: " بعلبك" ،أو لإفادة نسبة مثل : قام زيد ، وزيد قائم ،وجزءُ المركب لا يُسمّى مركبا ،وهذا مُسلَّم لكن في الاصطلاح ،أما لغةً فيُسمى مركبا ؛ إذ كل واحد من الجزأين قد رُكِّب مع الآخر ، فيُطلق عليه لغةً أنه مركب. (٢)

قالوا : يلزم أن يكون مجموعُ " زيدٌ قائم " معربا ؛لأن جزأَه يدل على جزء معناه ، فهو مركب ؛ فيكون معربا ، وألاّ يكون " زيد " من " زيد قائم " معربا / ؛ لأن جزأه لا يدل على جزء معناه ، ٨/أ
فليس بمركب ؛ فلا يكون معربا.

---

(١) الكافية : ٦٠.

(٢) في شرح الرضي على الكافية (١/١٥) : " ولفظُ المركب يُطلق على شيئين : على أحد الجزأين أو الأجزاء بالنظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الأُخَر ... ويطلق على المجموع... ومرادُ المصنف المعنى الأول ،وليس بِمَرْضيّ ؛ لأن المركبَ في اصطلاحهم في المجموع أشهرُ منه في كل واحد من جزأيه أو أجزائه ،فيوهم أن المعربَ من الأسماء لا يكون إلا مركبا من شيئين فصاعدا ".

والجواب : ما ذكرناه من أن المرادَ بالمركب : المركبُ لغةً ،
وأما اعتبارُ المركب بأن يكون جزؤُه دالاًّ على جزء معناه ،واعتبارُ المفرد
بألاّ يكون جزؤُهُ دالاًّ على جزء معناه فاصطلاحٌ (١) خاصٌ في علمٍ خاصٍ.

وأُورد على حدّ المعرب: باب ما لا ينصرف (٢) ،نقضا في
قولك : جاء إبراهيمُ ،فقيل : يلزم ألا يكونَ معربا ؛ لكونه مُشابِها لمبنيّ
الأصلِ الذي هو الفعل ،فلا يكون المعرب حينئذ جامعا ؛ لخروج
بعضِ المحدودِ منه.

وأُجيب بمنعِ كونِ باب ما لا ينصرفُ ،مُشابِها لمبنيّ الأصل ،
غايتُه أنه مشابهٌ للفعل ،ولا يلزم من كونه مشابها للفعل [مشابهةُ] (٣)
الماضي ؛ إذ لا يلزم من كون الشيء مشابها للعام كونُه مشابها للخاص
من حيث هو خاص.

وأُورد عليه أيضا : مبنيُّ الأصل نفسُه ،الذي هو الفعلُ الماضي
وفعلُ الأمر والحرفُ ،فقيل : يلزم أن تكون معربةً؛ لأنها (٤) مركبةٌ
لم تشبه مبنيَّ الأصل ،وحينئذٍ يدخل في الحد ما ليس من المحدود ؛ فلا
يكون مانعا.

----

(١) في الأصل : "باصطلاح".
(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ١/٥٢.
(٣) تتمة يلتئم بمثلها الكلام.
(٤) في الأصل : "لأنه".

وأُجيب بمنع تناول الحد له ،لأنّ هذا الحد لمّا دل على أن المعربَ هو المركبُ غيرُ المشابه لمبنى الأصل كانت دلالتُه على أنّه غيرُ مبنى الأصل أقوى ، وبأن الحد إنما سبق[1] في حد الاسم المعرب فيكون تقديره / : الاسم المعرب : اسم مركب لم يشبه مبنيَّ الأصل[2] ، ٨/ب
وحينئذ لا يتناول مبنى الأصل ،لأنّ مبنى الأصل لا يكون اسما .

حاشية في حد المعرب عند قوله في شرحه : (وما هو إلا كمن[3] يحد الفاعل بأنه المرفوع بالفعل .)[4]

حاصل هذا : أن معرفةَ وصفِ الشيء متوقفٌ على معرفة ذلك الشيء ،فلو عُرِّفَ الشيءُ بوصفه لزم الدور.[5] وفيه نظر ؛ إذ جاز أن يكون ذلك الوصف مستفادا من عُرْفٍ أو اصطلاح أو غيرِ ذلك ،فلذلك نقول ها هنا : جاز أن تكون معرفةُ كونِ المُعْربِ يختلف آخره حاصلةً من استعمال العرب،لا من المُعْرب ،فلا يلزمُ الدورُ.

[الإعــراب]

قوله : (والإعراب : ما اختَلفَ آخره به)[6] ، فيه حاشيةٌ في الشرح عند قوله : (وإذا نشأ عن متعددٍ بطل تقسيمُه إلى ثلاثة .)[7]

إمّا أن يكون مابعده من قوله : (إذ لا يُعْقَلُ الاختلاف)[8] علةً له

---

(١) في الأصل "سبق".
(٢) ينظر هذا الجواب في : شرح الرضي على الكافية : ١/٥١.
(٣) في الأصل : «كيف».
(٤) الشرح : ٨.
(٥) الدور : هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه . التعريفات للجرجاني : ١٤٠.
(٦) الكافية : ٦١.
(٨،٧) الشرح : ٩ وفيه : (فإذا نشأ ...)

أو لا يكون كذلك ، فإن كان الأول فاعلم أنه لا يريد بالثلاثة امتناع التقسيم إلى التثليث من حيث هو ؛ لأن ذلك ممكن باعتبار ما نشأ عنه ، وإنما المراد إلى ثلاثة هي : الضمُ والفتحُ والكسرُ [فالثلاثة](١) حينئذ أنواع للاختلاف ، فيلزم أن يكون كل واحد منها اختلافا ، وليس كذلك. وطريقُ لزومه هو أنّ موردَ القسمة مشتركٌ فلا يُعقل الاختلاف حينئذ بعد تسليم كونه زائدا عن كل واحد منها لما ذكرناه / ؛ اذ لا يصدق الاختلاف على كل واحد منها فلا يمكن بالنظر إليه على انفراده ؛ لأن حقيقة الاختلاف لا تُتَصوَّر إلا بين شيئين . ٩/أ

وإن كان الثانيَ ففي الكلام حذفٌ ، وما بعده(٢) مُستأنَف ، والمحذوفُ العلةُ ، وهي: أن الاختلافَ إذا نشأ عنها كان حاصلا منها ، فتكون علةً في وجوده ، فإذا قسّمه إليها كان قسمةً للمعلول إلى العلة وهو غير جائزٍ ؛ لأن العلةَ غيرُ المعلول ؛ لوجوب تقدمها عليه ، والشيءُ لا يتقدّمُ على نفسه .

أو نقول : إنما لزم أن يكون ناشئا عن متعددٍ من هذه الثلاثة ؛ لأنه لم يُسَلَّم كونُه زائدا إلا على تقدير أنه إعراب ، والإعراب لازم للمعرب في أحواله الثلاث ، فيكون على هذا فيه في الرفع إعراب هو غيرُ الضمة ، وفي النصب والجر كذلك ، ويكون ذلك الغيرُ اختلافا ، والاختلاف لا تُعقَل حقيقتُه بالنسبة إلى شيء واحد ، وإذا لم تُعقل حقيقته بطل تقسيمه إلى ثلاثة ؛ لأن الشيءَ إنما يُقسَّمُ بعد أن تُعقلَ حقيقتُه وتتميز. وهذا أقربُ .

---

(١) تتمة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) كررت في الأصل عبارة : "وما بعده ".

وقد أُورد على كون الإعراب هو نفسَ الحركة : أنه لو كان هو الحركة - مع أنه يقال : حركاتُ الإعراب- لَلَزِم كونُ الشيء مضافا إلى نفسه .(١)

وأُجيب بمنع ذلك ، إذ الإعرابُ حركاتٌ مخصوصةٌ ، فإضافة الحركة إلى الإعراب إضافةُ العام إلى الخاص ، وهو جائز ، نحو : كُلّ الدراهِم ، وغيره .

[العامل]

حاشية في قوله / : (والعامل ما به يتقوَّمُ المعنى .)(٢) ٩/ب

قوله في الشرح : (فليس اختلافا في هذه القاعدة)(٣)

يريد ما تقدم من قوله : (إن المقتضىَ للإعراب لا يتقوَّمُ إلا بأمر ينضم إليه في التركيب)(٤) ، وهذا مما لم يُخْتَلَف فيه ، وإنما اخْتُلِف فيما يتحقق به ذلك المُقْتَضَى : [هل](٥) هو ذلك الأمر المُنْضَمّ نفسُه ، أو نسبتُه مثلا ، أو أمرٌ غيرُ ذلك ، كما(٦) اخْتُلف في العامل في المضاف إليه هل هو [الحروف](٧) المقدرةُ ، أو إضافةُ الاسم إليه ، أو غيرُ ذلك ، وليس

---

(١) ينظر هذا الاعتراض في : شرح المفصل : ١/٧٢ .

(٢) الكافية : ٦١ .

(٣) ، (٤) الشرح : ٩ .

(٥) تتمة يلتئم بمثلها الكلام .

(٦) في الأصل : "أو كما" .

(٧) هذه الكلمة مطموسة في الأصل .

هذا الاختلافُ اختلافا [. . .] (١) العامل بأنّ يتقوم المعنى المقتضى للإعراب بل هو اختلاف فيما (٢) يتقوّمُ به المعنى المقتضى أيّ شيء هو .

[المعرب بالحركات]

يرد النّقضُ على قوله : (فالمفردُ المنصرفُ . . .) (٣) بالأسماء الستة المعتلة المضافة ؛ فإنها مفردةٌ منصرفةٌ ، وليست معربةً بالحركات الثلاث .

فإن أُجيب بكون المراد بالمفرد ما ليس بمضاف ، وجب ألا يكون نحو : "غلامُ زيدٍ" معربا بالحركات لكونه مضافا ، وليس كذلك . (٤)

وجوابُه : أن الأسماء الستة خرجت عن المفرد المنصرف ؛ لذكره إيّاها بعد ذلك بأحكامٍ خاصةٍ .

[الأسماء الستة]

قوله : (أبوك ، وأخوك ، وحَمُوك . . . إلى آخره .) (٥)

يُشترط في إعراب الأسماء الستة بالحروف شرطٌ ثالث لم يذكره وهو: كونُها مكبرةً غيرَ مصغرةٍ . ولمجيب أن يجيبَ بأنه استغْنى عن ذكر هذا الشرط بذكره إياها على / لغةِ التكبير ، ولمعترض أن يعترضَ فيقول: ١٠/أ

---

(١) كلمة مطموسة في الأصل .

(٢) بعض هذه الكلمة مطموس في الأصل .

(٣) الكافية : ٦١ .

(٤) ينظر : شرح الرضى على الكافية : ١/ ٧٤- ٧٥ .

(٥) الكافية : ٦١ .

مقتضى ذلك أن يستَغْنِىَ عن ذكر كونها مضافةً إلى غير ياء المتكلم ،لذكره إياها مضافةً .

وجوابُه : أنه لو اقتَصَر على "أبوك" لتُوهِّمَ أنه إذا كان مضافا إلى اسم آخر نحو إضافته إلى "زيد" لا يكون حكمُه كذلك مع أنه كذلك.

[الإعراب اللفظيّ والتقديريّ]

حاشية : قيل : قوله : (واللفظي فيما عداه)(١) صورتُها في المعربِ تقديرا المُحَرَّك للإتباع في مثل : ﴿ الحَمْدِ لِلَّهِ ﴾(٢) ، والمُحَرَّك للحكاية مثل : مَنْ زيدا ؟ وهما ما عدا الأربعةَ .

---

(١) الكافية : ٦١.

(٢) سورة الفاتحة : من الآية : ١.

وإتباع حركة الدال لكسرة لام الجر هي قراءةُ زيد بن علي ، والحسن البصري ،المحتسب : ١/٣٧ ،البحر المحيط: ١/١٨ ، الإتحاف : ١/٣٦٣.

[الممنوع من الصـــرف]

قوله : (غيرُ المنصرف : ما فيه علّتان من تسع).(١)

حـقه أنْ يقولَ : من عشرٍ(٢) ،بزيادة ألف الإلحاق في المقصورة ؛ فإنها تمنع إذا جامعت سببا آخرَ ، مثل : "أَرْطى" علما ؛فإنه ممنوع للعلمية وألفِ الإلحاق لشبَهِها بألف التأنيث .

وقال قوم(٣) : هي إحدى عشرة وزادوا مراعاةَ الأصْـــل ، نحو : "أحمر" إذا سُمِّيَ به ثم نُكِّرَ.

ومنهم من يَعُدُّ التّكرُّرَ ،وعدمَ النظير سببين آخرين ،فتكـــون ثلاثةَ عشرَ .

وقال صدرُ الأفاضل(٤) : هما اثنان : الحكايةُ ،والتركيبُ.(٥)

----

(١) الكافية : ٦٢.

(٢) ينظر شرح السيرافي (مخطوط) ٤/ ٧٤ ،لباب الإعـــــراب للاسفراييني : ٢٠٣.

(٣) في الفوائد الضيائية (١/ ٢٠٩) : (وقال بعضهم : إنهـــا إحدى عشرة .)

(٤) صدر الأفاضل (٥٥٥ - ٦١٧ هـ) القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي ،مجد الدين ،عالـــم بالعربية ،من فقهاء الحنفية من مصنفاته : التخمير ،وضرام السقط ،والتوضيح وغيرها ،أخباره في : معجم الأدبـــاء : ١٦/ ٢٣٨ - ٢٥٣ ،الجواهر المضية : ٢/ ٧٠٣ - ٧٠٤ ، البُلغـة : ١٧٥ ،بغية الوعاة : ٢/ ٢٥٢ - ٢٥٣.

(٥) في التخمير (٩٥ - ٩٨) : (مدار الأمر في باب : مالا ينصرف على حرفين على الحكاية وعلى التركيب ،أما الحكاية ففي موضعين : أحدهما ما فيه وزن الفعل مع الوصف ، نحو : رجل أعلم وأجهـــل

===

ولأجل هذا الاختلاف قال في آخر البيتين :

* ... وهذا القولُ تقريبُ * (١)

قوله : (يجوزُ صرفُه للضرورة ... إلى آخره) (٢)

يجوز صرفه للضرورة إلا ما في آخره ألفُ التأنيث المقصورة (٣) ؛

لأنّ صرفه يؤدي إلى حذفِ ساكنٍ وإقرار ساكنٍ / آخرَ موضعَه ١٠/ب

من غير فائدة ، وباب : " أفعَلُ منك " عند الكوفيين (٤) ، ودليلُهم :

أنه لم يُسمع مع كثرته ، وهو ضعيف ؛ لأنّ عدم وجوده لا يدل على عدم

جوازه وعلى عدمِ وقوعه .

وحكى الأخفشُ (٥) أن من العرب من يصرف جميع مالا ينصرف .

=== والثاني ما فيه وزن الفعل مع العلمية ، نحو : يزيد ويشكر ، وامتناع الصرف في هذين الموضعين بطريق الحكاية الفعلية .. وأما التركيبُ فعلى نوعين : نوع يتضمن الشطر الثاني منه معنى الحرف ، نحو : هو جاري بيتَ بيتَ ، أي : بيتا لبيت ... ونوع لم يتضمن الشطر الثاني منه معنى الحرف ، نحو : بعلبك ، وحضرموت ، وهذا النوع من التركيب هو المعتبر في باب : ما لا ينصرف وهو أنواع ..) .

وينظر هامش ٢ ص ٩٦ من : " التخمير " .

(١) البيتان هما :

عدلٌ ، ووصف ، وتأنيث ، ومعرفة وعُجمة ثم جمع ثم تركيب

والنونُ زائدة من قبلها ألف ووزن فعلٍ ، وهذا القولُ تقريب

وقد أوردهما ابن الانباري في: أسرار العربية : ٣٠٧ .

(٢) الكافية : ٦٢ .

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ١٠٧/١ وهامش (٢) من الصفحة نفسها .

(٤) الإنصاف : ٤٨٨ .

(٥) وكذا حكى الكسائي أنهم يصرفون كل ما لا ينصرف إلا (أفعل منك) ، ينظر: مشكل إعراب القرآن : ٤٣٦/٢ ، والكشف : ٣٥٢/٢ .

قوله : (فالعدل .. إلى آخره).[1]

قال النحويون[2] : العدل هو أن يُتَلَفَّظَ بكلمةٍ ويُرادَ غيرُها ، وليس لها معنى سوى ذلك الغير .

والمعدولُ إمّا عن الأعداد أو غيرها .

فالأوّل نحو : أُحاد ومَوْحَد ، وهو غيرُ منصرف ، قيل :[3] للعدل والصفة.

واعتُرِض[4] بأنّ صفتَه ليست في الأصل ؛لكونه في الأصل للعدد ،كما كان ما عُدل هو عنه كذلك ،وحينئذ لا تكون الصفةُ مُعتَبَرةً ، فلا يكون غيرَ منصرف ؛ إذ لم يبق فيه سوى العدل.

وأُجيب : بأنه لا يلزم من كون ما عُدل عنه عددًا غيرَ صفة في الأصل ألاّ يكونَ هو صفةً في الأصل ؛إذ [يكفي][5] أن يكون بعد عدله لم يُستعمل إلا صفةً ،وهو معنى الصفةِ في الأصل.

والمعدولُ عن غير الأعداد إما أن يكون علَما أو غير علَم.

والعلَم إما أن يكون عن الأشخاص[6] كـ "عُمر" المعدول عن "عامر" علما ؛للفرق بين الاسم والصفة[7] ،وإما أن يكون معدولا عن الأجناس كـ "زُفَر" و"حُطَم" المعدول عن الزُّفَر بمعنى : السَّيِّد وعن الحُطَم[8] اللذين تعريفُهما للجنس.

---

(١) الكافية : ٦٣.

(٢) ينظر : الإيضاح العضدى : ٣٠١ ،لمع ابن جنى : ٢١٧.

(٣) الكتاب : ٣/ ٢٢٥.

(٤) ينظر الاعتراض وجوابه في شرح الرضي على الكافية : ١/ ١١٥.

(٥) كلمة مطموسة في الأصل ،وما بين المعقوفين اجتهادى في قراءتها .

(٦) هذه الكلمة طمس بعضها في الأصل.

(٧) الكتاب : ٣/ ٢٧٨.

(٨) الصحاح : (حطم - زفر).

وعن غير العلَم نحو : «أُخَر» ، «جُمَع»(١)

وقيل : / بل يُشترطُ في العدل الخروجُ عن اللفظ الأصلي والمعنى الأصلي جميعا ؛ وإلا ورد ما لا يُحصى كثرةً من المعدولات من حيثُ اللفظ ، وهذا الاشتراطُ عند بعضهم(٢) ، ومثاله : أن «أُخَر» عُدل عن الآخَر من حيث اللفظ ، ومن حيث المعنى عن التأخرالوجوديّ حتى صار المذكورُ ثانيا متأخرا ، مُتقدِّما كان في الوجود أو متأخِّرا ؛ ولذلك لم يقولوا في جُمادَى : الأُخْرى ؛ لأنه لو قيل لم يتعين لبيان التأخر الوجودي ، وغرضُهم في وضع جُمادى الثانية الدلالةُ على ذلك ؛ فمن ثَمَّ وجب أن يقولوا : جمادى الآخِرة ، وكذلك ربيع الآخِر بكسر الخاء كذلك لذلك. ١١/أ

وأما " جُمَعُ " فمن معناه الأصلي في الوصفيّة(٣) ، كقولهم : " بهيمةً جمعاءَ "(٤) أي : سالمة .

---

(١) الكتاب : ٣/٢٢٤ ؛ المقتضب ٣/٣٧٦.

(٢) في الأصول : ٢/٨٨ (ومعنى العدلِ : أن يُشتق من الاسم النكرة الشائعة اسم ويُغيّر بناؤه إما لإزالة معنى إلى معنى وإما لأن يُسمى به ، فأما الذى عُدل لإزالةِ معنى إلى معنى فمَثْنى وثُلاث ورُباع وأُحاد ، فهذا عُدل لفظُه ومعناه ، عُدِل عن معنى اثنين إلى معنى اثنين ، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى ... ولو قال قائل : إنه لم ينصرف لأنه عُدل في اللفظ والمعنى جميعا وجُعل ذلك لكان قولا) ، وينظر : شرح الوافية نظم الكافية : ١٣٩-١٤٠.

(٣) الكتاب : ٣/٢٢٤.

(٤) هذه قطعة من حديث رواه الإمام البخارى في صحيحه (٤٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، كتاب الجنائز ، باب : إذا أسلم الصبي فمات هل يُصلى عليه وهل يعرض على الصبى الإسلام؟

===

... لم يَصْرف(١) ذلك بعضهم ، ويُجوِّز فيه الأمرين مراعاةً للأصل ، وإنما لِما رأى من أن هذا الوزن يُجْمع ، نحو ما روى من قوله عليه السلام : " صواحباتُ يوسف "(٢) ، وكذلك :

قد جَرَتِ الطيرُ أيا مِنينا (٣)

وكذلك ما رُوى من قول من قال :

* ... نواكسى الأبصارِ * (٤)

فيشبه الواحدَ ويزول عنه شَبَهُ الجمع ، بالجمع الذى لحقه ، فيضعُف اعتبارُ الجمع فيه .

=== برقم ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ .
ونَصّ الحديث : " ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهوِّدانه أو ينصِّرانه أو يمجسانه ، كما تنتج البهيمة بهيمةً جمعاءَ ، هل تحسون فيها من جدعاء " .

(١) يبدو أن في الكلام هنا سقطا واضطرابا في الترتيب فهذه الفقرة من هنا إلى قوله : (فيضعف اعتبار الجمع فيه) مقحمة وحقها أن تتقدم في الحديث عن صرف ما لا ينصرف .
وفي الإيضاح في شرح المفصل : ١/١٣٨ (ولكون هذه العلة - يقصد صيغة منتهى الجموع - لم تبلغ غيرها في القوة جاء صرفها كثيرا في الشعر وفي الكلام للفواصل في مثل : * قواريرا * الأول ، وللتناسب مثل * سلاسلا وأغلالا وسعيرا * ومثل * قواريرا * الثاني حتى توهم بعضُهم أن منع الصرف بها غير محتّم . قال ابن بابشاذ : وقد جمعت العربُ هذا الجمع ثانيا تناهيا ومبالغةً فقالوا : " صواحبات يوسف "
قد جرى الطيرُ أيا مِنينا .
جمع "أيا من" فكأنه نُزِّل منزلة الآحاد تقديرا قبل أن يُجمع لفظا وفي ذلك بعض العذر لمن صرف سلاسلا ، وقواريرا) .

(٢) رواه بهذا اللفظ الإمام النّسائي في سننه (٢/٩٨) ===

. . . .

=== كتاب الإمامة ، باب : الائتمام بالإمام يصلى قاعدا ، برقم : ٨٣٣ . ورواه بلفظ (صواحب) الإمام البخارى في صحيحه (٢٣٦) كتاب الجماعة والإمامة ، باب : حد المريض أن يشهد الجماعة ، برقم : ٦٣٣ .

(٣) هذا رجز مجهول القائل ، وبعده :

قالت : وكنتُ رجلا فطينـــا
هذا ورَبِّ البيتِ إسرائينـــا

وله قصة تنظر في: أمالي القالي : ٢/٤٤ ، وهو في : الإبدال لابن السكيت : ٦٨ ، كتاب الشعر : ١٤٩ ، الخصائص ٣/٢٣٦ ، سمط اللآلى : ٦٨١ ، المقرب : ٤٨٤ ، اللسان : (يمن) .
والشاهد فيه : جمع "أيامن" جمعا سالما .

(٤) قطعة من بيت للفرزدق يمدح بها آل المهلب وخص من بينهم ابنَه يزيد ، وهو بتمامه :

وإذا الرجالُ رأوا يزيد رأيتَهم خُضُعَ الرِّقاب نواكسِ الأبصارِ

الديوان : ١/٣٠٤ .
وهو من شواهد : سيبويه : ٣/٦٣٣ ، المقتضب : ١/١٢١ ، الكامل : ٢/٢١٧ ، الأصول : ٥٧٤ ، جمل الزجاجي : ٣/١٧ ، التبصرة : ٣٧٧ ، شرح المفصل ٥/٥٦ ، شرح شواهد الشافية : ١٤٢ وهو في كل المصادر السابقة برواية "نواكس" ولا شاهد فيه حينئذ . وهو برواية الشارح في كل من: كتاب الشعر : ٤٢٤ ، الكشف عن وجوه القراءات : ٢/٣٥٢ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١٠٣٥ ، الخزانة ١/٢٠٤ ، ٢٠٨ .
والشاهد فيه : أن جمع التكسير نحو "نواكس" لا يمتنع جمعه جمع سلامة كـ "نواكسين" .

الأسماءُ غيرُ المنصرفة للعدل وسبب آخر ، كـ " عُمَر " و " أُخَر "
إذا صُغِّرت انصرفت لانتفاء العدل فيها ؛ لأنّ بناء التحقير لا عدلَ فيه
عن بناءٍ / هو له بحق الأصل ، فإن " عُميرا " مثلا لم يُعْدَل عن ١١/ب
" عُوَيْمِر " كما عُدِل " عُمَر " عن " عامر ".(١)

وأن(٢) " ثُلاث " و " مَثْلث " إذا سُمِّي به خرج عن العدل
والوصف ، فلم يكن فيه إلا سببٌ واحدٌ فينصرف .

حاشية : عند قوله في الشرح : (وقد اعترض الفارسيُّ على
ذلك ... إلى آخره).(٣)

لقائل أن يقولَ على اعتراض الفارسي : الأولى في " فَعْلاء "
أن يُجمع على " فَعَالَى " ما ليس له مذكر ، فأما ما له مذكر فليس الأَولى
فيه أن يُجمع على " فَعَالَى " ، وقد قيل : " أَجْمَع " فدلّ(٤) على أنه من
غير بابه ؛ فلم يكن معدولا عن " فَعَالَى " ، إذ لم يثبت العدل إلا بناء
على أنه من بابه ، وقد بطل كونُه من بابه ، مع أن " جَمْعاء " أقربُ إلى
" حمراء " من " صحراء " ؛ لاستحكام الشَّبَهِ بينهما من وجوهٍ وهي : الزِّنة ،
والوصفيّةُ ، ووجودُ المذكر ، وليس بينها وبين صحراءَ من الشَّبه إلا مجردُ

---

(١) الكتاب : ٣/٢٢٤.
(٢) في الأصل : "وبأن".
(٣) الشرح : ١٣.
وينظر رأي الفارسي في : الإغفال (مخطوط) : ٢/٢١٦.
(٤) في الأصل : "يدل".

الزنة ، فكان عدلُها عن " فُعْل "(١) أولى من عدلها عن " فَعَالـى ":

والأقرب أن يقال : إنه معدول عن " فَعْلاوات "(٢) ،لأنه جمعُ " فَعْلاء " مؤنث " أَفْعَل " ،وقد جُمع المذكر بالواو والنون ،فكان من حق المؤنث أن يجمع بالألف والتاء ،ولكن جيء به على " فُعَل "، فعُلم أنه معدولٌ عن " فَعْلاوات ".

حاشية عند قوله : (أو تقديرا كـ " عُمر ").(٣)

الأسبابُ المانعةُ من الصرف متعددةٌ وإنما قُدِّر العدلُ دون غيره ،لتعذر تقدير ما سواه ،وإمكان تقديره.

١٢/أ أما تعذر التركيبِ ،والجمعِ ،وألفي التأنيث ،والألفِ والنون / المضارعتين لهما ، والعجمةِ ،ووزنِ الفعل ، فظاهر.

وأما تعذر الوصفِ والتأنيثِ ،فلامتناع الجمع بين الوصف والعَلَمِيَّة ،وبين التذكير والتأنيث ،فلم يَبْقَ إلا العدلُ فقُدِّر لامكانه ،لئلا تَنْهَدِمَ(٤) القاعدةُ المعروفةُ في باب منعِ الصرف.

---

(١) عدلها عن (فُعْل) هو مذهب الأخفش ،والسيرافي ،والصيمرى وابن عصفور ،شرح السيرافي (مخطوط):٤/٩٤ ، التبصرة : ٥٦١ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢٧٣/١.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية : ١٤٧٥ ،شرح ابن الناظم : ٦٥٥ وفي البسيط ٣٦٩ : (فيجب أن يُدّعى أنها ليست معدولة عن جمعاوات ،لأنّ جمعاوات سالم ،ولا يُعدَل عن الجمع السالم ؛ لأنه قُصِد فيه سلامةُ الواحد فإذا عَدَلْتَ عنه إلى المكسر كان نقضَ الغرض).

(٣) الكافية : ٦٣.

(٤) كذا بالأصل والذى في حرز الفوائد لابن النحوية : " تنخرم ".

وقد قيل : إن العدلَ في نحو : " عمر " حقيقيٌّ ،لأنّ له قياسا يُستدل به عليه من خارج ،وهو أنه مشتق ،والأصل في المشتق أن يجرىَ على الفعل ،فلما جاء غيرَ جارٍ عليه عُلم أنه معدول عما هو جارٍ عليه .

وأُجيب عنه بمنع كون قياس المشتق أن يكون جاريا على الفعل ؛ فإنّ كثيرا من المشتقات ليست كذلك ،نحو : الصفةُ المشبهةُ وغيرُها ، وبأن ذلك القياس لو كان دليلا على ما ذُكر ،لكان "أُدَدٌ" علما غيرَ منصرف ،لأنه مشتق من الود ، وأصله : "وُدَدٌ"(١) ولكن قُلبت الواو همزةً ، لكنه منصرفٌ بالإجماع .

حاشية : يجوز أن يكون صرفُ "أربع" في قولهم : مررت بنسوة أربعٍ ،لكون وزن الفعل غيرَ متحقق ؛(٢) إذ شرطُه أحدُ أمرين : وهو إما كونُه مختصا بالفعل ،أو كونُه في أوله زيادةٌ كزيادةِ الفعل غير قابل للتاء ، والأمران منتفيان :

أما كونُه غيرَ مختص فظاهر .

وأما كونُه قابلا للتاء ،فلأنه يقال : رجال أربعة ،بالتاء.

وأُجيب : بأن المرادَ بالتاء : التاءُ التي تلحق الاسم علامة للتأنيث قياسا لا التاءُ التي تلحق / للتأكيد على غير قياس في دخولها مع المذكر وسقوطها مع المؤنث ،فلم يكن مُعْتَدًّا بها . ١٢/ب

---

(١) هذا مذهب سيبويه ،الكتاب : ٣/ ٤٦٤ ،وعند غيره هو مشتق من "الإدّ" وهو : العظيم ،الصحاح (أدد) ،وينظر : ارتشاف الضرب : ١/ ٤٣٤.

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١/ ١٢٧.

حاشية عند قوله : (وشرطُها أن تكون عَلَميّة). (١)

من النحويين (٢) من اعتبر التعريفَ باللام المقدَّرة نحو : " سَحَر " ؛ فإنه لا ينصرف للتعريف والعدل عن السَّحر ، ومنهم (٣) من اعتبر التعريف بالإضافة المَنْويّة وهي التي في أسماء التوكيد ، فعند هؤلاء شرطُ المعرفة أحدُ الأمور الثلاثة وهي : إما العَلَمِيّةُ ، وإما التعريفُ باللام المقدرة ، وإما التعريفُ بالإضافة المَنْويّة.

حاشية : "جُمَع " لا ينصرف.

قال الزجاج (٤) : للوصف والعدل ، ولكنه غَلَبَ في الأسماء واستُعمل تأكيدا ، فغلبتُه كغلبة : "أدهم" و" أرقم" ، وصفتُه أصلية ؛ لما جاء في الحديث : " بهيمةً جمعاءَ " (٥) أي : سالمة لا عاهةَ فيها .

وقيل (٦) : للتعريف والعدل.

واختُلف في جهة التعريف فقيل : بتقدير الإضافة ، وهو ضعيف (٧) ؛ لأن تعريف الإضافة لا يمنع من الصرف ؛ إذ هو مُوجب له ؛

---

(١) الكافية : ٦٤ وفيها : (المعرفة شرطها أن تكون علميةً.)

(٢) هو ابن مالك ، ينظر: شرح الكافية الشافية : ١٤٧٩.

(٣) هو الخليل ، الكتاب : ٣ / ٢٢٤.

(٤) الذي في : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٠ (فأما "جُمع" و "كُتع" فاجتمع فيهما شيئان : أنهما معدولان عن جَمْع جُمعا ، وأنهما معرفة . ألا ترى أنك تقول : مررت بنسوتك جُمَعَ يا هذا ، فيؤدي عن : جميعهن).

(٥) سبق تخريجه في ص : ٢٩.

(٦) ينظر: الكتاب : ٣ / ٢٢٤ ، شرح الكافية الشافية : ١٤٧٤.

(٧) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٢٠.

ولأنّ المضافَ إليه إن نُوى كان غايةً فيلزم البناء ، وان لم يُنوَ صار نَسْياً مَنْسِيّا؛ فلا يفيد تعريفا ، نعم يصح ذلك في "أجمعين" ؛ لأنه جَمعَ بالواو والنون ؛ فكان جمعُه كإضافته ، وعوضا منها ، كما جُمع "أرضون" بذلك عوضا من التاء .

وقيل : اكتسب التعريفَ من المتبوع ، وفيه نظر ؛ لأنّ المتبوع لو أفاد تعريفا لأفاده في غير هذا الباب ، فيلزم أن يكون "رجل آخر" في قولك : / جاءني زيدٌ ورجلٌ آخرُ ، معرفةً ، وليس كذلك ؛ لأنك ١٣/أ
تصفه بالنكرة في قولك : ورجلٌ آخرُ ظريفٌ .

وقيل (١) : تعريفه بالوضع فهو علَمٌ ، ولا يصح أيضا ؛ لأنّ العلم إما شخصيٌّ وهو مختص ببعض الأشخاص ؛ فلا يصح لغيره ، وإما جنسيٌّ وأنه مختص ببعض الأجناس أيضا ؛ فلا يصح لغيره ، وليس "جُمَعُ" كذلك .

والأشبه أن يكون تعريفُه من جهة تعريف الإضافة ؛ لأنه يؤدي معناها فإذا قلت : مررت بالنساء جُمَعَ ، كان مثل : "كُلِّهن" ، وليست ثَمّ إضافةٌ حقيقيةٌ ، فصار له بذلك شَبَهٌ بالعلم ؛ لأنه معرفة بغير علامة ملفوظٍ بها .

وهذا معنى كلامِ سيبويه (٢) ، قال : وسألتُه ، يعني الخليلَ ، عن "جُمَعَ" ، فقال : معرفة بمنزلة كلِّهم ، فجعلها مُنَزَّلةً منزلتَها ولم يجعلها إيّاها .

---

(١) قاله أبو سليمان داود بن يزيد السّعدى الغرناطي (ت٣٧ه) كما في ارتشاف الضرب : ١/ ٤٣٥ ، وهو بدون نسبة في : شرح الرضي على الكافية : ١/ ١٢٠ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٢٤ .

حاشية : جميعُ أسماءِ الأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه - غيرُ منصرفة إلا ستةَ أسماء : محمد - صلى الله عليه وسلم - ، وصالح ، وشعيب ، ونوح ، وهود ، ولوط - صلى الله عليهم وسلم - . أما الثلاثةُ الأُوَلُ فلكونها عربيةً ، وأما نوحٌ ولوطٌ فلخفّتهما بسكون الوسط ، وأما هود فاختُلف فيه ، فمنهم من قال : إن العرب من ولد إسماعيل ، فمَنْ كان قبله فليس من العرب ، فصرفُه عند هؤلاء بسكون وسطه (١) ، وقال السيرافي (٢) : المشهورُ أنه عربي .

قوله : (الجمعُ شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء) (٣) .

ولو قال : بغير هاء ، ولا ياء نسب لكان / أجودَ ؛ لأنّ نحوَ : "مدائنيّ" منصرفٌ ؛ لأجل ياء النسب ، كما ينصرف نحو : "صياقِلَةٍ" ؛ لأجل تاء التأنيث . ١٣/ب

وأُجيب عنه : بأن النسبة إلى الجمع شاذٌ قليل ؛ فلذلك لم يذكره .

حاشية في هذا الفصل أيضا : الآنُكُ ، والأَشُدُّ على "أفْعُل" وهو واحد (٤) ، وحينئذ قد ثبت نظيره في الآحاد .

---

(١) في الكتاب : ٣/ ٢٣٥ (وأما صالح فعربي ، وكذلك شعيب ، وأما نوح وهود ولوط ، فتنصرف على كل حال لخفتها) .
وينظر: المقتضب : ٣/ ٣٢١ .

(٢) شرح السيرافي (مخطوط دار الكتب) : ٤/ ١٠٠ .

(٣) الكافية : ٦٤ .

(٤) في الصحاح (أنك) : (الآنك : الأُسْرُبُّ ... وأفعُل من أبنية الجمع ولم يجيء عليه الواحدُ إلا : آنُك ، وأَشُدّ)

وقيل : الآنُك أعجمي (١) ،فلا يُعتَدّ به ،كما لا يعتد بسراويلَ عند من يجعله أعجميا. (٢)

وقد جاء أيضا " أَصبُع " (٣) في لغة ،و" الأثمُدُ " (٤) اسم مكان ،وهو الذى ذكره امرؤ القيس :

* تطاول ليلُكَ بالأَثْمُدِ * (٥)

وكذلك " أَذْرُح " وهو : اسم المكان الذى اجتمع فيه الحكمان. قال كعب بن جُعيل التَّغْلِبي : (٦)

كأنّ أبا موسى عَشِيَّةَ أَذْرُحٍ | يُطيف بلقمانَ الحكيم يواربُه
ولما التقينا في تُراث محمد | عَلَتْ بابنِ هند في قريش مضاربُه (٧)

---

(١) المعرب للجواليقي : ٨١ ،وفي اللسان (أنك) : (فأما أشد فمختلف فيه : هل هو واحد أو جمع ،وقيل : يحتمل أن يكون الآنُك فاعلا لا أَفْعُلا .)

(٢) ينظر الكتاب : ٢٢٩/٣ ،المعرب : ٥٥.

(٣) اللسان : (صبع).

(٤) معجم ما استعجم : ١٠٨.

(٥) الديوان : ١٨٥

وعجزه : * ونام الخَلِيّ ولم ترقُدِ *

ينظر معجم ما استعجم : ١٠٨ ،الكشاف : ٦٤/١ ،البحر المحيط : ٢٤/١ ،الدر المصون : ٥٧/١.

(٦) كعب بن جُعيل التغلبي (... نحو ٥٥ هـ).

شاعر مخضرم أقدم من الأخطل والقُطامي ،وقد لحقا به ،وكانا معه. أخباره في : طبقات فحول الشعراء : ٥٧٢ - ٥٧٦ ، الإصابة : ٣٢١/٥ ،الخزانة : ٤٩/٣ - ٥١.

(٧) طبقات فحول الشعراء : ٥٧٤ ،معجم البلدان : ١٣٠.

ويعني بلقمان الحكيم : عمرو بن العاص.

حاشية في الفصل أيضا : منهم من قال معنى التّكرر في هذا الجمع أن فيه جَمْعِيَّةً لها تعلق باللفظ ،وجمعية لها تعلق بالمعنى ، أما الأول فلأنها صيغةُ منتهى الجموع ، وأما الثاني فلأنه جمعٌ للواحدة . ومعنى كونه صيغةَ منتهى الجموع أنه على صيغةٍ مُنِعَ جمعُها مرةً أخرى جَمْعَ التكسير ، نعم يجوز أن يُجمع مرة أخرى للمبالغة في الكثرة جمعَ التصحيح كقولهم : " صواحباتُ يوسفَ ".(١)

ومنهم من قال(٢) : هذا الجمع غير منصرف للجمع وشبه الفعل من حيث إنه لم يكن(٣) جمعه كالفعل .

ومنهم من قال(٤) : هو غيرُ منصرف للجمع وشبه الأعجمي ؛ لكونه على وزن يخالف العربي /، إذ لا يوجد له نظير ، وهو ضعيف ؛ ١٤/أ
لأنه لا يوجد له نظير في الآحاد ،وله نظير في العربي من غير الآحاد . مع أن كونَه لا نظير له في الآحاد ضعيفٌ أيضا .

حاشية : قال أبو العباس المبرد(٥) ،وأبو سعيد السيرافي(٦):

----

(١) هذه قطعة من حديث تقدم تخريجه ص : ٣٠ .

(٢) ينظر : شرح السيرافي (مخطوط) : ٤/٩٧ .

(٣) في الأصل : "يكن".

(٤) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٨٣٠ .

(٥) هذا الرأي نقله المبرد عن بعض العرب قال في المقتضب ٣/ ٣٤٥ : (ومن العرب من يراها جمعا واحدها سرواله ،وينشدون :
* عليه من اللؤّم سِرْوالة *)
وقال ص ٣٢٦ : (وكذلك سراويل لا ينصرف عند النحويين في معرفة ولا نكرة ؛لأنها وقعت على مثال من العربية لم يدخله الصرف ،نحو : قناديل ودهاليز . فكانت لما دخلها الإعراب كالعربية) .

(٦) الذي يراه السيرافي أن " سروالة " لغة في " سراويل " قال:
===

"سراويل" جمع "سروالة" تحقيقا ،قالا : ويدل عليه الاستعمال ،وأنشد في ذلك :

عليه من اللؤم سِرْوالــةٌ فليس يَرِقُّ لمُسْتَضْعِــف (١)

(٢)
قوله : (وزن الفعل شرطه أن يختص بالفعل .. إلى آخره .)

وزن الفعل أربعة أضرب : ضرب يختص بالفعل ،وضرب يكون في الفعل أكثرَ ،وضرب يكون في الاسم أكثرَ ،وضرب يكون متساويا فيهما .

أما الأولان فمانعان باتفاق ،وأما الثالث فلامَدْخلَ(٣) له في منع الصرف ، وأما الرابع فاتفقوا على صرفه إلا عيسى بنَ عمر(٤) فإنه كان لا يرى صرفه ،واحتجّ بقول سُحَيم : (٥)

=== (والذى عندى أن "سروالة" لغة في "سراويل" والدليل على ذلك أن الشاعر لم يُرِد أن عليه من اللؤم قطعة من خرق السراويل ،هذا يبعد) شرح الكتاب (مخطوط دار الكتب) : ٩٧/٤ .

(١) هو من الشواهد المجهولة القائل ،وقيل مصنوع .
المقتضب : ٣٤٦/٣ ،المقتصد : ١٠٠٥ ،النكت : ٨٢٩ ، إصلاح الخلل : ٢٧٢ ،شرح المفصل : ٦٤/١ ، شرح الكافية الشافية : ١٥٠١ ،اللسان : (سرل) ،المقاصد النحوية : ٣٥٤/٤ ،شرح شواهد الشافية : ١٠٠ ،الخزانة : ٢٣٣/١ .

(٢) الكافية : ٦٦ .

(٣) في الأصل : "يدخل" .

(٤) الكتاب : ٢٠٦/٣ - ٢٠٧ .

(٥) سحيم (... - نحو ٦٠ هـ)
سحيم بن وَثِيل بن عمرو الرِّياحي اليربوعي الحنظلي التميمي شاعر مخضرم . أخباره في : طبقات فحول الشعراء : ٧٢ ،٥٧١ ، ٥٧٦ - ٥٨٠ . الاشتقاق : ٢٢٤ - ٢٢٥ ، الإصابة : ١٦٤/٣ ، الخزانة : ٢٦٥/١ - ٢٦٦ .

أنا ابنُ جلا وطلاعِ الثنايا   متى أضعِ العمامةَ تعرفوني(١)

فلم ينون "جلا".(٢)

ثم شُرِط في "أفعل" في منع الصرف أن يكون على وزن "أَفْعَل" في اللفظ والمعنى، ولهذا لو سُمِّيَ رجل بـ"أَوْلَق" لم يكن ممنوعا من الصرف؛ لأنه ليس بأَفْعَلَ من حيث المعنى، لكونه "فوعلا" من: أُلِق الرجل فهو مألوق.(٣)

حاشية: "بذّر" اسم ماء منقول من بذّر الشيء إذا فرّقه، قال كثيّر: / ١٤/ب

سقى الله أَمْواهاً عرفتُ مكانها   جُرابا ومَلْكُوما وبذّرَ والغَمْرا(٤)

قال الجوهري(٥): وهذه كلُّها آبار بمكة.

---

(١) البيت ضمن أبيات له في: الأصمعيات: ١٧، طبقات فحول الشعراء: ٥٧٩.
ويظر الكتاب: ٣/٢٠٧، الكامل: ٢٩١، ٤٩٤، مجالس ثعلب: ١٧٦، ما ينصرف وما لا ينصرف: ٢٠، الاشتقاق: ٢٢٤، كتاب الشعر: ١٢، النكت: ٨١٨، شرح الكافية الشافية: ١٤٦٧، الخزانة: ١/٢٥٥. يقال هو ابن جلا: أي المنكشف، المشهور الأمر. والثنايا جمع ثنية، وهي الطريق في الجبل.

(٢) قال سيبويه ٣/٢٠٧ (ولا نراه على قول عيسى، ولكنه على الحكاية ... كأنه قال: أنا الذي يقال له: جلا).

(٣) الكتاب ٣/١٩٥. وأُلِق الرجل: جُنّ.

(٤) ديوانه: ٥٠٣.
ينظر: الكتاب: ١/٢٠٨، ما ينصرف وما لا ينصرف: ٢١، المنصف: ٢/١٥٠، ٣/١٢١، النكت: ٨١٩، شرح المفصل: ١/٦، الخزانة: ٢/٣٥٥.

(٥) الصحاح (بذر). وينظر معجم ما استعجم: ٢٣٥، ٢٧٣، ١٠٠٢، ١٢٥٦.

و "عثّر" اسم موضع [١] منقول إما من عثّره بمعنى : أعْثَرَهُ عليه إذا أطلعه ، قال الله تعالى ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ ﴾ [٢] . وإما من عثّره إذا أوجب له السقوط أو الذِّلة ، لأنّ العَثْرة الذِّلة قال زهير:

لَيْثٌ بعثّرَ يصطادُ الرجالَ إذا
ما الليثُ كذّب عن أقرانه صَدَقـــا [٣]

ومن الأوزان المختصة بالأفعال : انطلق ، واقتدر ، واستخرج .

قوله : (أو يكون أوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء هـذا أولى من قول النحويين : أو يكون غالبا ... إلى آخره .) [٤]

الاعتراض على ما ذكر من أن مذهب النحاة غير مستقيم . أمّا أولا فنقول : إنه دليل على تعذره لا على امتناعه واستحالته ، فإن أكثرَ مسائلِ النحو إنما عُرفت بالاستقراء .

وأما ثانيا فلأنّا نعارض قولَه : بأن "أَفْعَلَ" في الأسماء أكثرُ منه في الأفعال بأنه في الأفعالِ أكثرُ منه في الأسماء ، وبيانُه هو: وإن كان ما من فعل ثلاثي إلّا ويُبْنى منه "أفعل" التفضيل ، ما ليس يكون بلون ولا عيب ، فإنه ما من فعل يُبنى منه "أفعل" التفضيل إلا ويُبنى منه فعل التعجب [٥] ، وإذا كان كذلك فقد تساويا فيه .

---

(١) هو واد من أودية العقيق ، معجم ما استعجم : ٩٢١ .
(٢) سورة الكهف : من الآية ٢١ .
(٣) الديوان : ٧٦ .
ويُنظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ٣ / ٢٤٨ ، المنصف: ٣ / ١٢١ ، شرح المفصل : ١ / ٦١ .
(٤) الشرح : ١٧ .
(٥) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٦٣ .

وأما ما يُبنى منه لغير التفضيل من الألوان والعيوب وغيرها

فمُعارَضٌ بأنّ / كلَّ فعل لازم فإنه يتعدى بالهمزة ،نحو : خرج ١٥/أ

وأخرجته ،وكلّ فعل متعد إلى واحد فإنه يتعدى بالهمزة إلى اثنين ،

نحو : ضربت زيدا وأضربته عمرا ،وذلك يزيد على "أفعَل" من اللون

والعيب وغيرهما أضعافا كثيرة ،ثم يأتي المضارع على "أفعَل" أيضا

في بعض ما جاء منه الماضي على "فعَل" أو "فعِل" بفتح العين

أو كسرها نحو : أسمحُ وأعلمُ .

قوله في الشرح في هذا الفصل أيضا : (إلا في بعض ما جاء

فيه "فعَل") (١) إشارةٌ إلى أن "أفعَل" في الفعل لم يستوعب "فعَل"

في جميع ما جاء منه بدليل : عَصَيته في (٢) الأمر ،وعاج (٣) الشيءُ ،

وسَرَحَ المال ،وما نَبَس ،وما عِجْتُ به ،وغير ذلك مما هو لازم للنفي ،فانه

لم يجيء "أفعل" في شيء منه .

وقوله : (وفي غير ذلك قليلا) (٤) .

يريد نحو : آسف ،وأرخى السِّترَ ،وأشكل الأمرُ ،ولا أعلّكَ الله ؛

فانه لم يجيء في شيء من ذلك "فعَل" ،وهي قليلة .

قوله : (غير قابل للتاء) (٥) .

يرد النقض بـ"أرملٍ" علما ؛ فانه على ما قال يجب صرفه لقبوله

---

(١) الشرح : ١٧ .

(٢) في الأصل : "على" .

(٣) في الأصل : "عوج" والصحيح ما أثبت ،ينظر الصحاح واللسان والتاج (عوج) ،الأفعال للسرقسطي : ١/ ٣١١ .

(٤) الشرح : ١٧ .

(٥) الكافية : ٦٦ .

التاء يقال : رجلٌ أرملٌ للذى لا زوجة له ،وامرأة أرملةٌ للتي لا زوج لها ، لكنه ممتنع بالإجماع .

وأُجيب : بأنه لم يقبل التاءَ حين كونه علما ،وإنما قبلها حين كونه صفةً ،وإحدى الحالتين غيرُ الأخرى .

وأُورد "أسودُ" لقَبوله التاء في قولهم : "أسودة" للحية الأنثى (١) / فكان يجب صرفه ،لكنه ممتنع.(٢) ١٥/ب

وأُجيب(٣) بأن هذه التاءَ طارئةٌ بعد استعماله اسما فلم يُعتدَّ بها .

وحينئذ كان يجب عليه أن يقول : غير قابل للتاء حال كونه وصفا .
وحينئذ يرد النقض بـ"أرملة"، إذ قَبِلَها حال كونه وصفا ،فلو أراد الاحتراز منه قال : حين كونه اسما ،وحينئذ يرد النقض بـ"أسود" فلمّا تدافعا أُلغي ذكر هذا القيد .

وذهب عيسى بنُ عمر(٤) إلى أنه متى سُمِّي بالفعل كان كونُه على صيغته سببا على أيِّ وزن كان ،فيجتمع مع العلمية فيمنع من الصرف . وهو ضعيف ،بالإجماع على صرف "كَعْسَبٍ"(٥) ،وأنه لم يرد في

---

(١) الصحاح : (سود) .
(٢) ينظر الكتاب : ٣/ ٢٠١ .
(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ١/ ١٦٥ .
(٤) الكتاب : ٣/ ٢٠٦-٢٠٧ .
(٥) كَعْسَبَ فلان ذاهبا : إذا مشى مشية السكران ، وكعسب ،كجعفر: اسم اشتق من هذا المعنى وأمثاله .

كلامهم إلا مصروفا .(١)

وأما عدمُ التنوين في " جلا " فلأن فيه ضميرا فهو جملة فيُحكى نحو : ذَرَّى حَبًّا ، ويَزيدُ .

حاشية : عند قوله : (ولا يَرِدُ باب : حاتم . . إلى آخره .)(٢)

اجتماعُ الوصف والعَلَمية بالفعل ملزمٌ لاجتماع النقيضين ،أمّا اعتبار الوصف الأصلي مع العَلَمية فلا .

والتحقيقُ أنه إذا سُمِّيَ الشخص بوصف له ،وعُلِّق علما عليه ، ولوحظ ذلك الوصف في التسمية ،كما إذا سمى بأشقرَ مَنْ فيه شقرةٌ،(٣) فالمنع بعد التنكير قولُ سيبويه(٤) ،وإن سُمِّي بوصف ليس له بل عُلِّق عليه علما محضا كما إذا سمى بأشقرَ مَنْ هو أسودُ فالصرفُ(٥) بعد التنكير قولُ الأخفش(٦) ، وهذا القولُ منسوبٌ / إلى ابن الخشّاب.(٧) ١٦/أ

وقوله : (وما فيه علميّةٌ مؤثّرةٌ إذا نُكِّرَ صُرِف)(٨) يطّرد على مذهب الأخفش ولا يطّرد على مذهب سيبويه .

---

(١) الكتاب : ٣/ ٢٠٦ .

(٢) الكافية : ٦٧ ، ونصها : (ولا يلزمه باب : حاتم . . .) .

(٣) في الأصل : "فالقول" .

(٤)(٦) الكتاب : ٣/ ١٩٨ ،وينظر رأي الأخفش في هامش (٤) من الصفحة نفسها .

(٥) في الأصل : "فالقول" .

(٧) ينظر : المرتجل : ٧٩ - ٨٠ .

(٨) الكافية : ٦٦ .

حاشية عند قوله في الشرح في هذا الفصل : (وإما لأن الجرّ لم يمتنع فيه إلا تَبَعا لذهاب التنوين .) (١)

إنما تَبع الجرُّ التنوينَ على القول الثاني ،لأنه لم يكن تبقِيــه الكسرةُ من غير تنوين ،لئلا يلتبس بالمضاف إلى النَّفْس ، فحُذفت، ولم يبــق ساكنا ،لأن السكون لا يكون إعرابا في الاسم فاستُعيرت له الفتحـــة ؛ لأنها شريكة الكسرة في كونها تقع إعرابا للفضلة ،وهذا يُبْنى على علامة الصرف ،قيل (٢) : التنوينُ وحدَه ،لأن الشاعر إذا اضطُرّ إلى تنوين غير المنصرف في موضع الجر نَوَّنَ وجَرَّ ، فلو كان الجر من الصرف لم يَجُزْ له ؛ لأنه حينئذ يكون زيادةً على قدر الضرورة ،لأنه يُسَمَّى في الرفع والنصب منصرفا ولا جَرّ ،وقيل (٣) : علامتُه التنوينُ والجرُّ معا ؛ لأن كل اسم معرب مجرور لا يخلو من التنوين أو ما يقوم مَقامــه .

ويَرِدُ على القول الأول أن حروف الجر من خواص الاسم وإذا دخلت على غير المنصرف لا ينصرف. (٤)

وجوابه : أن تأثير اللام والإضافة أقوى من تأثيرها ،لأنهمـــا يغيران ذاتَ الاسم بإخراجه من مبهم إلى معيَّن .

---

(١) الشرح : ١٩.

(٢) هذا مذهب سيبويه قال في الكتاب (١ / ٢٢) :(فالتنويـــن علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم ،وتركه علامة لما يستثقلون) وعلى مذهبه أكثر النحويين ،ينظر شرح السيرافي (مخطوط) : ٤ / ٧٦ ،شرح ابن الحاجب : ١٩ ،شرح عمدة الحافظ : ٨٤٢ - ٨٤٣

(٣) ينظر: المقتضب : ٣ / ٣١٣.

(٤) ينظر الاعتراض وجوابه في : شرح السيرافي : ٤ / ٧٦ ،وفيــه أجوبة أخرى .

وقولهم في القول الثاني : إن التنوين زال للاّم والإضافة،[1]
إنّما / يعنون به تأكيدَ زوال التنوين، وأنه لا يمكن دخولُه حينئذٍ ١٦/ب
وإلا فقد حُكم بزواله قبل اللام والإضافة للعلتين، أوأن اللامَ والإضافةَ
هما السببُ الأقوى؛ لوجودهما في اللفظ؛ فيضافُ الحكمُ إليهما.

---

(١) الشرح : ١٩.

[المرفوعات]

قوله : (المرفوعات هو ...) (١)

إنما قال : (هو) بالتذكير والإفراد نظرا إلى " ما " ،لكونه مفردا مذكرا (٢) ،كقولهم : " من كان أمّك " (٣) ،أو لأنه يعود إلى المرفوع لا إلى المرفوعات ،لأن التعريف إنما يكون للحقيقة لا لأفرادها .

[الفاعل]

حاشية : إنما لم يجز أن يكون " زيدٌ " في : " زيدٌ قام " فاعلا (٤) ، لأنه لو كان فاعلا لما جاز أن يَرفعَ الفعلُ غيرَه عند وجوده ، لكنه يرفعُه في مثل : زيدٌ قام أبوه ، ولأنه كان لا يختلف الفعلُ عند اختلافه فيقال : زيد قام ، والزيدان قام ،والزيدون قام ، لكنه يختلف فيقال : قام ،وقاما ،وقاموا ،ولأنه لو كان فاعلا متقدّما لجاز في كل فاعل أن يكون متقدما ،لكن منه ما لا يجوز أن يتقدم ،كالضمائر في مثل : قمت وغيره .

---

(١) الكافية : ٦٨.

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١/١٨٣.

(٣) الكتاب : ١/٥١.
والشاهد فيه تذكير الفعل " كان " نظرا إلى " من ".

(٤) ينظر المقتضب : ٤/١٢٨ ،الأصول : ٢/٢٢٨ ،سر الصناعة : ٢٢١ ،أسرار العربية : ٧٩ - ٨٣ .
وأجاز بعض الكوفيين تقديم الفاعل على فعله ،
البسيط : ٢٧٢ ، المغني : ٧٥٧ ،الهمع : ٢/٢٥٥.

قوله : (والأصلُ أن يليَ فعلَه .)(١)

قالوا : لو قال موضع قوله : والأصل أن يلي عاملَه لكان أجودَ(٢) ؛ ليتناول الفعلَ وغيرَه من نحو : زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرا . وهذا حَسَنٌ ؛ لأنَّ اسم الفاعل يعمل عمل الفعل في التقديم والتأخير(٣) ، فإذا جاز أن يتقدم معمولُه عليه / جاز أن يُفصَل بينه وبينه. ١٧/أ

وكذلك لو قال موضع قوله (ومن ثَمَّ جاز ضَرب غلامَهُ زيدٌ ، وامتنع ضَرب غلامُه زيدا) :(٤) قَوِيَ ، وضَعُفَ ، لكان أحسنَ(٥) ؛ لأنَّ ابن جني(٦) أجاز نحو : ضرب غلامُه زيدا ، وإن كان ضعيفا ، وعليه يُنْشَدُ :

كسا مجدُه ذا المجد أثوابَ سُؤْدَدٍ ورقّى نداه ذا النَّدى في ذرى المجد(٧)

---

(١) الكافية : ٦٨.

(٢) ينظر شرح ابن جماعة : ٦١.

(٣) ينظر: المقتضب : ٣/١٩٧.

(٤) الكافية : ٦٨ ، ونصها : (ولذلك جاز . . .)

(٥) ينظر: شرح ابن جماعة : ٦١.

(٦) الخصائص : ١/٢٩٤ ، وهو في ذلك متابع للأخفش ، ينظر: شرح الرضي على الكافية : ١/١٨٨ ، المغني : ٦٣٩.

(٧) هذا البيت لم ينسب إلى قائل معين.
وهو من شواهد : شرح الكافية الشافية : ٥٨٧ ، شرح التسهيل ١/٢١٨ ، ٧٢٦ ، المغني : ٦٣٩ ، تخليص الشواهد : ٤٩٠ المقاصد النحوية : ٢/٤٩٩ ، الهمع : ١/٢٣٠ ، شرح شواهد المغني : ٨٧٥ ، شرح الأشموني : ٢/٥٩ ، شرح أبيات المغني : ٧/٧٥ ، ويروى : " كسا حِلْمُه ذا الحلم ."
والشاهد في قوله : (مجده) ، (نداه) حيث عاد الضمير فيهما على متأخر لفظا ورتبة وهو قوله (ذا) في الشطرين.

وقال حسان بنُ ثابت - رضي الله عنه - يمدح مُطْعِمَ بنَ عَدِي: (١)

ولو أن مجدا أخلدَ الدّهرواحدا   من الناس أبقى مجدُه الدهرَمُطْعِما (٢)

وهنا علةٌ أخرى لكون الأصْل أن يلىَ فعلَه غيرُ قوله : (لأنه أحد جُزْأَى الجملة معه) (٣) وهي : أنهم يُسكّنون لامَ الفعل إذا اتصل به ضميرُ الفاعل كراهةَ توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، ويَفْصِلون بالفاعل بين الفعل وحركته في مثل : يفعلان ، ويفعلون (٤) ، ولولا أنه كالجزء لما سُكّنت له لامُ الفعل ، ولما جاز الفصلُ به بين الفعل وحركته ،

----

(١) مطعم (... - ٢ هـ)

المطعم بن عدى بن نوفل بن عبد مناف ، رئيس بني نوفل في الجاهلية ، وقائدهم في حرب "الفِجَار" . وهو الذى أجار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأدخله مكة بعد ما كان من أمر ثقيف.

أخباره في : نسب قريش : ١٩٨ ، السيرة لابن هشام ٢/ ١٥ ، ١٩ - ٢٠ ، الاشتقاق : ٨٨ .

(٢) الديوان : ٢٤٣ ، ورواية البيت فيه :

فلو كان مجدٌ يخلد اليوم ماجدا

من الناس أنجى مجدُه اليومَ مُطْعِما

وهو من شواهد : ضرائر الشعر : ٢٠٩ ، شرح التسهيل : ١/ ٢١٨ ، ٧٢٦ ، شرح الكافية الشافية : ٥٨٦ ، تخليص الشواهد : ٤٨٩ ، المغني : ٦٣٩ ، المقاصد النحوية : ٢/ ٤٩٧ ، شرح الأشموني : ٢/ ٥٨ ، شرح أبيات المغني : ٧/ ٧٢ .

(٣) الشرح : ١٩ ، وليس فيه كلمة (معه) .

(٤) ينظر: سر الصناعة : ١/ ٢٢٠ فمابعدها ، الإنصاف : ٧٩-٨٠ ، الأشباه والنظائر : ٣/ ١٣٦ فمابعدها .

أي : وما يقوم مَقام حركته وهو النون ؛ لأنّ هذا الفعلَ معربٌ بالحروف دون الحركة.

حاشية عند قوله في الشرح : (والثاني مثل قُرْبَ وبُعْدَ) (١)

وهو قُبيْل قوله : (والأصل أن يليَ فعلَه). (٢)

والقرب والبعد أمران عقليان، ليسا بموجودين في الخـــارج ، قائمين بالفاعل، بل إنهما إضافيان عارضان للمُتقَارِب / والمُتباعِد فـــي ١٧/ب العقل بالنسبة إلى شيئين ، لكنهما على جهة أنهما قائمان بالفاعــل من حيث إنهما يُعقلان بالقياس إلى المتقارِب والمتباعِد، وكانت النِّسَبُ والإضافاتُ عدميةً لِما أنها عَرَض ، وهو لا يقوم بنفسه فلا بد من محــل ونسبة إلى ذلك المحل، ويكون الكلامُ في الثانية كالكلام في الأولـــى ، ويذهبُ الأمرُ إلى غير النهاية، وأنه مُحال ، فلما أفضى القول بكونهـا وجوديةً إلى المحال قيل : إنها عدميةٌ.

ويمكن أن يكون الاحتراز بقوله : (وقُدِّم عليه) (٣) عـــن مذهب الأخفش من جواز إسناده إلى ما قبله وهم طائفةٌ من الكوفييــن (٤) واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴾ (٥)

---

(١) الشرح : ١٩ ونصه : (والثاني نحو قولك قرب زيد وبعد)

(٢، ٣) الكافية : ٦٨.

(٤) كذا في الأصل والعبارة مضطربة فلعله يقصد القول : (عن مذهب الأخفش وطائفة من الكوفيين من جواز إسناده إلى ما قبله).

وينظر : المقتضب : ٤/ ١٢٨، شرح التسهيل : ١/ ٦٩١، البسيط : ١/ ٢٧٢، المغني : ٧٥٧، الهمع ٢/ ٢٥٥.

(٥) سورة الشعراء : من الآية : ١٤٨.

أى : هضيمٌ طلعُها ،وبقول الشاعر :

ما لِلْجمالِ مشيُها وَئيدا (١)

أى : وَئيدا مشيُها .

حاشية : الفاعل يكون مُظْهرا ويكون مضمرا ، متصلاً ومنفصلا .

وكونه منفصلا واجبٌ في خمسة مواضعَ : اثنان مُجْمَعٌ عليهما :

الأول منهما إذا قُصِد حصرُه (٢) مثل : ماضرب زيدا إلا أنا .

وشذّ :

ما عاب إلا لئيمٌ فعلَ ذى كرمٍ ولا لحاقَّ الاجبانٌ بطـــــلا (٣)

---

(١) ينسب هذا الرجز إلى الزباء بنت عمرو ملكة تدمر ،وبعده :

أجندلا يحملن أم حديـــدا

أم صرفا ناتا رزا شـــديدا

وله قصة تنظر في مجمع الأمثال : ١/٤١٣ .

وهو من شواهد : معاني الفراء : ٢/٧٣ ،٤٢٤ ،معانـــي الأخفش : ٢٨٤ ،أدب الكاتب : ٢٠٠ ،الكامل : ٦٠٩ ، شرح الكافية الشافية : ٣٥٨ ،البسيط : ٢٧٤ ،المغنى : ٧٥٨ ، المقاصد النحوية : ٢/٤٤٨ ،شرح أبيات المغنـى : ٧/٢١٦ .

والشاهد في قولها (مشيها وئيدا) حيث جعل الكوفيون - " مشيها " فاعل " وئيدا " تقدم عليه . وهو عند البصريين مبتدأ حُذف خبره وبقي معمول الخبر ؛ أى : مشيها يكون وئيدا . ويُروى " مشيها " كذلك بالنصب والجر ،فمن نصبه أعربه مفعولا مطلقا ،ومن جره أعربه بدل اشتمال من الجِمال .

ورواية الشارح : (رويدا) ،ولم أقف على هذه الرواية فيمابين يدىّ من المصادر .

(٢) الكتاب : ١/٥٠ .

(٣) هو مما لم يُنسب إلى قائل معين .

===

فقدَّمَ الفاعلَ مع قصد حصره .

والثاني : أن يكونَ العاملُ فيه مصدرا مُضافا إلى المفعول (١)

مثل : أعجبني ضربُ زيدٍ أنت .

والثلاثة الباقية :

إذا دخلت عليه اللامُ الفارقةُ بين " إنْ " المخفّفة والنافية

مثل : إن أكرمَك / لأنا ، وهذا عند الكوفيين (٢) لتجويزهم أن يلي المخففةَ غيرُ أفعال المبتدأ (٣) ، ومنه : "إن يَزِينُك لنفسُك وان يَشِينُك لَهِيَهْ" (٤) ، وعليه أنشدوا : ١٨/أ

بالله ربِّكَ إن قتلتَ لمُسْلما وَجَبَتْ عليك عقوبةُ المتعمِّدِ (٥)

=== ينظر شرح ابن جماعة : ٦٤ ، المساعد : ١/٤٠٧ ، تخليص الشواهد : ٤٨٧ ، المقاصد النحوية : ٢/٤٩٠ ، شرح التصريح ١/٢٨٤ ، الهمع : ٢/٢٦١ ، شرح الأشموني : ٢/١٨٨ ، الدرر: ٢/٩٠ .
والجُبَّأ : الجبان .
والشاهد في تقديم الفاعل (لئيم) مع قصد حصره بـ " إلا " على المفعول (ذى كرم) ، وكذا في الشطر الثاني، وذلك لا يجوز إلا عند الكسائي .

(١) الكتاب : ١/١٩٠ ، الأصول : ١/١٣٧ .

(٢) الأصول : ١/٢٦٠ ، الإنصاف : ٦٤٠ .

(٣) أي الأفعال الناسخة .

(٤) الأصول : ١/٢٦٠ .

(٥) البيت لعاتكة بنت زيد العدوية ترثى فيه زوجها الزبير ابن العوام الذى قتله عمرو بن جرموز وهو منصرف من وقعة الجمل . وهو من شواهد معاني الأخفش : ٤١٩ ، المسائل البغداديات: ١٧٨ ، المحتسب : ٢/٢٥٥ ، التبصرة : ٤٥٨ ، الأزهية: ٤٩ ، ===

وإذا كان مسنداً إليه صفةً جرت على غير من هي له ،مثل : هندٌ زيدٌ ضاربته هي ،وهذا على مذهب البصريين ،وأمّا الكوفيون فيجوّزون الاتصال.(١)

وإذا كان فاعلا في باب التنازع على مذهب الفراء(٢) مثل : ضربني وأكرمتَ زيداً أنت ، فإنه يجيزه إذا كان كذلك .

قوله : (وإذا انتفى الإعرابُ لفظا منهما والقرينةُ)(٣).

القرينةُ قد تكون لفظيةً ،وقد تكون معنوية . واللفظيةُ قد تكون في نفس الفعل مثل : ضَرَبَتْ موسى سلمى ،وقد تكون في توابع الفاعل والمفعول أو توابعهما ،نحو : أكرم عيسى العالمُ [موسى](٤) ، وأكرم عيسى موسى العالمَ ،وأكرم عيسى العالمَ موسى الكاتبُ ،فظهورُ الإعراب في توابع أحد الطرفين أو في كليهما قرينةٌ لفظية.

=== إصلاح الخلل : ٣٧٦ ،الإنصاف : ٦٤١ ،شرح المفصل : ٧١/٨ ، المقرب : ١٢٤ ،شرح الكافية الشافية : ٥٠٤ ،المغني : ٣٧ ، الخزانة : ٣٧٣/١٠ .
والشاهد في قوله : (إن قتلت لمسلما) ف (إنّ) هي المخففة من الثقيلة عند البصريين ولا يجوز أن يليها إلا فعل ناسخ .
ومذهب الكوفيين أنها بمنزلة " ما " و" إلاّ " . قال الفراء : كلام العرب أن يولوها الماضي .

(١) الكتاب : ٥٢/٢-٥٣ ،المقتضب : ٩٣/٣-٩٤ ، ٢٦٢- ٢٦٣ ، الإنصاف : ٥٧ ،التبيين : ٢٥٩ ، وانما يجوز الكوفيون الاتصال إذ الأمن اللبس.

(٢) التسهيل : ٨٦ ، شرح الرضي على الكافية : ٢٠٦/١.

(٣) الكافية : ٦٨. ونصها :(فيهما.)

(٤) (موسى) ساقطة من الأصل .

والقرينةُ المعنويةُ أن يستحيلَ صدور الفعل من أحدهما كما مثَّلَ(١)، أو يكونَ صدورُه من أحدهما أغلبَ : نحو : دفعت الحُبْلى السُّكْرى .

قوله : (أو وقع مفعولُه بعد "إلّا")(٢).

إِنما ينعكس المعنى فيجب تقديمه إذا قُدِّم المفعول وحدَه / لا مع " إلا " ، أما إذا قُدِّم مع " إلّا " نحو : ما ضرب إلا عمرًا زيدٌ ، لم ينعكس المعنى ؛ فلا يكون تقديمُه حينئذ واجبا . ١٨/ب

فإن وقعا جميعا بعد " إلا " كان الحصرُ لما يليها من المفعول أو الفاعل ، فيجبُ حينئذٍ تقديمُه ، كقوله :

ولما أبى إلا جِماحًا فؤادُه ولم يسلُ عن ليلى بمالٍ ولا أهلِ
تَسَلَّى بأُخْرى غيرِها فإذا التي تسلَّى بها تُعْدِي بليلى وما تُسْلِي(٣)

فيجب تقديمُ المفعول ؛ لأنه هو الذي ولي " إلّا ".

قوله : (ومنها أن يقع الفاعل بعد "إلّا")(٤).

إنما يؤدي إلى عكس المعنى إذا قُدِّم الفاعلُ وحدَه ، أما إذا قُدِّم مع " إلّا " نحو : ماضرب إلّا زيدٌ عمرًا ، لم ينعكس المعنى لِما ذكرناه .

---

(١) أي ابن الحاجب في شرحه على الكافية ص ٢٠ حيث مثل بـ: (أكل موسى الكمثرى).

(٢) الكافية : ٦٨.

(٣) اختلف في نسبة هذين البيتين اختلافا كبيرا فنسبا إلى مجنون ليلى وابن الدمينة والحسين بن مطير ودعبل الخزاعي . والبيتان مفردان في ديوان كل منهم على الترتيب : ٢٣١ ، ٩٤ ، ١٨٢ ، ٤١٤. وينظر : الحماسة الطائية : ٤٨/٢ ، أمالي القالي : ٢١٣/١ ، سمط اللآلئ : ٥٠٢ ، المقاصد النحوية : ٤٨٠/٢ ، شرح التصريح : ٢٨٢/١ ، الهمع : ٢٦١/٢ ، شرح الأشموني : ٥٧/٢.

(٤) الشرح : ٢٠.

حاشية في تقدم الفاعل على المفعول :

قالوا : كان حقُّه أن يذكر مما يجب تقديمُ المفعول فيه على الفاعل الصفةَ إذا جرت على غير من هي له ، نحو : زيدٌ هندٌ ضاربُها هو.

وجوابُه : أنه يندرج تحت قوله : (إذا اتصل مفعوله وهو غيرُ متصل .) (١)

---

(١) الكافية : ٦٩ .

[التنـــــــــازع]

قولـه : (وإذا تنازعَ الفعلان)(١)

قالوا : لو قال : وإذا تنازع العاملان كان أَولى(٢) ، لأن التنازعَ قد يكون بين اسمين ، مثل : هذا ضاربٌ ومكرمٌ زيدا ، وبين الاسم والفعل ، مثل : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾(٣) فإذا قال : العاملان ، شَمِل ذلك جميعَه .

والجوابُ : / أنه إنما لم يقل ذلك ، لأنه عـقّبَ كلامه بأن قال : ١٩/أ
(فقد يكون في الفاعلية ، وقد يكون في المفعولية ، وقد يكون فيهما مختلفَيْن)(٤)
فلو قال العاملان ، تناولهما هذه الأقسامُ الثلاثة ، ولا يصح ذلك فـي كل عاملين ، إذ اسمُ الفاعل لا يمكن التنازعُ فيه باعتبار الفاعلية ، لأن ضمير الفاعل لا يكون [فيه](٥) إلا مستترا ، فيجب لكل واحد منهما من الضمير

---

(١) الكافية : ٧٠ .

(٢) ينظر : شرح ابن جماعة : ٦٨ .

(٣) سورة الحاقة : من الآية : ١٩ .

(٤) الكافية : ٦٩ .

(٥) تتمة يتضح بمثلها الكلام . وأضفتها اعتمادا على قوله : " فيهما " الآتي قريبا .

المستتر فيه مثلُ ما يجب للآخر ،فلا تنازعَ .

وكذلك ما أَبْدَوْهُ من اسم الفعل وفعل الأمر ،فإن ضمير الفاعل لا يكون فيهما إلا مستترا.

قالوا : لا وجودَ له،أما قبل ذكر الفعلين فظاهر ،وأما بعد ذكرهما فلأنه إن أُعمل الثاني أُضمر في الأول،أو حُذف فلا تنازع ،وإن أُعمل الأولُ أُضمر في الثاني ،فلا تنازعَ أيضا .

والجوابُ : أن المراد من التنازع: ذكرُ فعلين ومعمولٍ يكون لكل واحد من الفعلين صلاحيَةُ(١) العمل في ذلك المعمول ،فتنازعاه باعتبار صلاحية عملِ كل واحد منهما فيه ،فيكونان* قبل ذكر الفعلين عاملين.

قالوا : إذن كان يجب أن يقول : الفعلان أو أكثر ،ليدخل أهنتُ وأكرمتُ وصاحبتُ زيدا .(٢)

وجوابه : أن تنازع فعلين لا ينافي تنازعَ أكثرَ من فعلين.

حاشية عند قوله : (فإن قُلتَ : فما تصنع بمثل : ما ضَرَبَ وأَكْرَمَ إلاّ أنا.) (٣)

١٩/ب إذا تنازعاه مختلفين / فلهما باعتباره ثلاثة أحوال وهي: أنهما إما أن يعملا فيه جميعا ،أو لا يعملا فيه جميعا ،أو يعملَ فيه أحدُهما دون الآخر .

---

(١) في الأصل :"لصلاحية".

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٠١.

(٣) الشرح : ٢١.

* في الأصل : "فيكون"

والأولان باطلان ، أما الأول فلئلا يلزم توارُدُ الفعلين المختلفين على معمول واحد ، وكونُ الكلمةِ الواحدةِ معربةً بإعرابَيْن مختلفَيْن .

وأما الثاني فلئلا يلزم أن يعمل كلٌّ واحدٍ فيه على تقدير انتفاءِ عملِ كل واحد منهما فيه ؛ لأنَّ انتفاءَ عملِ هذا فيه لأجل عمل ذاك فيه ، وانتفاءَ عملِ ذاك فيه لأجل عمل هذا فيه ، فلو انتفى عملُ كلِّ واحدٍ منهما لَزِم ما ذكرناه .

وإذا بطل القسمان الأوَّلان تعيَّن الثالثُ .

اعتُرِض على قوله : (مِنْ أن العربَ لا تحذف الفاعل) (١) بأنه تمسَّك بحذف الفاعل في الجواب عن مثل : (ما ضرب وأكرم إلا أنا ، أو إلا أنت ، أو إلا هو) (٢) لدلالة الفاعل الثاني عليه .

وأُجيب بأن المرادَ بقوله : (لِما عُلم من أن العرب لا تحذف الفاعل) (٣) أي : عند تعارضِ الحذف والإضمار فيكون معناه : أنه إذا تعارض الحذفُ والإضمارُ كان الإضمارُ أَولى .

حاشية : من الشواهد على مذهب الكوفيين ما ذكره من قول امرئ القيس (٤) ، وكذلك قول ذي الرُّمَّة :

---

(١) ، (٢) ، (٣) الشرح : ٢١ .

(٤) قال في الكافية ٧١ : (وقول امرئ القيس :

* كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال *

ليس منه - أي من إعمال الأول - لفساد المعنى) .

ولم أمدح لأُرْضِيَه بشعري لئيما أن يكونَ أصاب مالا (١)

وقول الآخر :

ولما أن تحمَّل آلُ لَيْلَى سمعتُ بِبَيْنِهِم نَعَبَ الغرابا (٢)

وكذلك قول ذى الرُّمَّة أيضا :

إذا هي لم تَسْتَكْ بعودِ أراكة تُنُخِّلَ فاستاكتْ به عُودُ إسْحِل/ (٣) ٢٠/أ

---

(١) البيت في ديوانه : ١٥٣٤ من قصيدة له في مدح بلال بن أبي برده . أى : لم أمدح لئيما بشعرى أن يكون أصاب مالا لأُرضيه .

وهو من شواهد : دلائل الإعجاز : ١٣٠ ،الأمالي الشجرية : ١٧٦/١ .

والشاهد في قوله : أمدح لأرْضيه لئيما ،حيث أعمل "أمدح" في " لئيما " وأعمل "أُرضى" في ضميره .

(٢) هذا البيت لم ينسب إلى قائل معين .

وهو من شواهد الإنصاف : ٨٦ ،التبيين : ٢٥٥ والرواية فيه : (سمعنا بينهم) .

والشاهد فيه إعمال "سمعت" في " الغرابا " ولو أعمل فيه " نعب " لرفعه .

(٣) اختُلف في نسبة هذا البيت فنسب إلى طفيل الغنوى ،وعمر بن أبي ربيعة ،والمُقنّع الكندى . والصحيح نسبته إلى طفيل كما نبه الأصمعي ،ينظر : شرح شواهد سيبويه للأعلم : ٥٩ . ولم أجد من نسبه إلى ذى الرمة غير الشارح ،وليس في ديوانه المطبوع ،وهو في ديوان طفيل : ٦٥ ، وملحقات ديوان عمر: ٤٩٨ . وينظر الكتاب : ٧٨/١ ،والإيضاح : ٦٨ ، التبصرة: ١٥٣ ، شرح شواهد الإيضاح : ٨٩ ،إيضاح شواهد الإيضاح : ٩٧ ،شرح المفصل : ٧٨/١ ، شرح التسهيل: ٧٧٨/١ ،

===

ومن الشواهد على مذهب البصريين قول كُثَيِّر :

قضى كلُّ ذى دينٍ فوفّى غَريمَهُ   وعزّةُ ممطولٌ مُعَنًّى غريمُها (١)

وقد تكرّر الشاهدُ في هذا البيت في موضعين :

أحدهما : إعمال " وفّى " ولو أعمل الأول لقال : وفّاه .

والثاني : " مُعَنًّى غريمُها " (٢) ، لأن " غريمُها " لو كان فاعلا لـ " ممطول " لقال : مُعَنًّى هو ، لأنه قد جرى على غيره ، وهو فِعْلُ الغريم ، وهذا الإلزام إنما يصح على مذهب البصريين .

وأُجيب عن شواهد الكوفيين بأنها تدل على الجواز لا على الأولويّة . (٣)

=== المقاصد النحوية : ٣٢/٣ . وتَنَخّل : اختير ونُقِّي ، والإسحل : شجر أطرافه من أحسن السواك .
والشاهد فيه : إعمال الأول ، أى : تنخّل عود إسحل فاستاكت به .

(١) ديوانه : ١٤٣ .
وهو من شواهد : الإيضاح : ٦٦ ، الإنصاف : ٩٠ ، إيضاح شواهد الإيضاح : ١٠٠ ، شرح المفصل : ٨/١ ، شرح الكافية الشافية : ٦٤٢ ، المقاصد النحوية : ٣/٣ ، الخزانة : ٢٢٣/٥ .
والممطول : الذى يُدفع بوعد بعد وعد . والمُعَنّى : الأسير ، ويمكن أن يكون من العَناء الذى هو التعب .

(٢) لا يجيز ابنُ خروف وابنُ مالك أن يكون هذا من باب التنازع .
ينظر : شرح التسهيل : ٧٦٩/١ ، الهمع : ١٤٧/٥ .

(٣) ينظر : الإنصاف : ٩٣ .

[نائب الفاعـــــــل]

قوله : (وشرطه : أن تُغَيَّرَ صيغةُ الفعل .)(١)

لا معنى لقوله : (تُغَيَّر صيغةُ الفعل إلى " فُعِلَ " و " يُفْعَلُ .)(٢) إلا حذفُ فاعله وإقامته مُقامه ؛ فإذا كان كذلك فلايجوز أن يكـون شـرطا ؛ لأنه داخل، والشرطُ يجب أن يكون خارجا .

وجوابُه : مَنْعُ أن يكون لا معنى لذلك إلا حذفُ فاعله، وإقامتـه مُقامَهُ ؛ فإنَّ تَغْيير الفعلِ(٣) حقيقةٌ خارجة عن الحذف والإقامة .(٤)

حاشية : ذهب الأخفش(٥) إلى جواز إقامةِ المفعول لـــــه إقامةَ الفاعل وهو ضعيف ؛ لأنَّ الفاعل لا يصلح علةً للفعل، فكذلـــك ما ينوب مَنابَه ينبغي ألا يكون فيه صلاحيةٌ لذلك ، والمفعولُ له علةُ الإقدام على الفعل .(٦)

حاشية : عُلِّل كونُ الثاني من باب : " علمت " [والثالث من باب " أعلمت "](٧) لا يقعان موقعَ الفاعل(٨) بأنهما(٩) قـــد يكونان جملةً ، والجملةُ لا يكون مسندا إليها ؛ لأنَّ من خواص / المسند ٢٠/ب إليه جوازَ إضماره ودخولَ لام التعريف وغيرَهما ، وهذه الخواصُ منتفيةٌ عن الجملة .(١٠)

----

(١) ، (٢) الكافية : ٧٢ .

(٣) كررت في الأصل : كلمة " الفعل ".

(٤) في شرح المفصل ٦٩/٧ : (كل فعل يبنى لما لم يُسَمّ فاعله فلا بد فيه من عمل ثلاثة أشياء : حذف الفاعل ، وإقامة المفعول مُقامه ، وتغيير الفعل الى صيغة فُعِلَ) .

(٥) شرح ابن جماعة : ٧٤ ، وفي الارتشاف : ١٩٣/٢ (وذهب بعضهم إلى أنه يجوز إذا كان بحرف الجر لا إذا كان منصوبا) وينظر : الهمع : ٢٧٠/٢ .

(٦) ينظر الأصول : ٨١/١ ، شرح ابن جماعة : ٧٤ .

(٧) تتمة يقتضيها السياق .

(٨) أجاز المتأخرون وقوعهما موقع الفاعل عند أمن اللبس . ينظر : شرح الكافية الشافية : ٦١٠ ، شرح الرضي على الكافية : ٢١٧/١ .

(٩) في الأصل : " فانهما ".

(١٠) ينظر : شرح المفصل : ٧٢/٧ .

وأُجيب بأنا لا نسلِّم بأن الجملة لا تقعُ مسندا إليها فإنها قد أُسند إليها في قوله :

أفي اللّه أما بَحْدلٌ وابنُ بَحْدلٍ فَيَحْيَا وأمّا ابنُ الزبيرِ فيقتلُ (١)

فقوله : " بحدلٌ " مبتدأ ، و" ابنُ بحدل " عطفٌ عليه ، وقوله : " فيحيا " خبره ، والجملة مبتدأ ، وقوله : " أفي اللّهِ " خبرُها مقدما عليه.

وأُجيب : بأن الجارَّ والمجرورَ متعلِّقٌ بفعل محذوف وليس بخبر عن الجملة وتقديره : أيقع هذا في الله ، وهو إشارة إلى ما ذكره بعد من قوله : " أمّا بحدلٌ وابنُ بحدلٍ فيحيا ".

حاشية عند قوله في الشرح في هذا الباب : (وعلى كلِّ تقدير فيلزمُ خلوُّ بعضِ الأفعال عن الفاعل ، وهو باطل .) (٢)

لا يلزم خلوُّ بعضِ الأفعال عن الفاعل إذا أُقيم مُقامَ أحدها ؛ لجواز أن يكون فاعلُ الباقي مضمرا ، كما في باب تنازع الفعلين ، ويمكن أن يكون عدمُ إقامته مُقام الفاعل ، بأنه لو أُقيم مُقامَه لم يُفْهم التعليل منه ؛ لأنَّ النصبَ هو المُشْعِر بالتعليل ، لكنه يجب أن يكون مشعرا بالتعليل ، ليكون مفعولا له.

---

(١) البيت أول ثلاثة أبيات لزفر بن الحارث الكلابي ، أوردها أبو تمام في الحماسة : ١/ ٣٢٦ ، ولها مناسبة تنظر في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٦٤٩- ٦٥٠ .
والمراد بابن بحدل : حسان بن مالك بن بحدل الكلبي ، أخو ميسون بنت مالك ، وخال يزيد بن معاوية . وقد استشهد بالبيت ابن فلاح النحوي في المغني (رسالة) : ٦٦٠ .

(٢) الشرح : ٢٢ .

حاشية : ولا يجوز أيضا أن تُقامَ الحالُ مُقامَ الفاعل إذا بني الفعل لما لم يُسَمَّ فاعلُه ،لأنها لو أُقيمت مُقامَ الفاعل لجاز إضمارُها ، والإضمارُ إنما يسوغُ فيما يسوغُ تعريفُه.(١)

وكذلك التمييزُ / لا يجوز أن يُقام مُقامَ الفاعل أيضا ؛(٢) ٢١/أ
لأنه(٣) كان في الأصل فاعلا وإنما عُدِلَ عنه لغرضٍ هو(٤) التأكيدُ والمبالغةُ ، فلو أُقيم مُقامَ الفاعل لكان نقضا لهذا الغرض.

---

(١) ينظر:الأصول : ١/ ٨١ ، شرح المفصل : ٧/ ٧٢.

(٢) أجاز الكسائي نيابة التمييز ،ينظر التسهيل : ٧٧ ،شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢١٩.

(٣) في الأصل :"لأن".

(٤) في الأصل :"هذا".

[المبتـــدأ والخبـــــــر]

قوله : (المبتدأ : الاسمْ المجرّدُ ... إلى آخره .)(١)

لو أنه أَسْقَطَ من حد المبتدأ لفظـةَ " اسم " لكان ذلك أولى ؛(٢) لِيَدْخُلَ في الحدّ نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾(٣) ونحو قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾(٤) ،وكـان الأَوْلى أن يزيدَ بعد قوله : (من العوامل اللفظية)(٥) قولَه : غيـر الزائدة ؛ لِيَدْخُلَ في الحدّ نحوُ قوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَـالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾(٦)

---

(١) الكافية : ٧٤ ، وفيها : (فالمبتدأ:هو الاسم المجرد ...)

(٢) ينظر : شرح ابن جماعة : ٧٦ - ٧٧.

(٣) سورة البقرة : من الآية : ١٨٤.

(٤) سورة البقرة : من الآية : ٦.

(٥) الكافية : ٧٤ وفيها : (عن العوامل ...).

(٦) سورة فاطر : من الآية : ٣.

و ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ﴾ (١) وقولهم : بحسبك زيدٌ ، فإنها مبتدآت وليست مجردةً عن العوامل اللفظية ، وكان ينبغي أن يضع موضع قوله : (وألفِ الاستفهام) (٢) أداةَ الاستفهام ، ليَدْخُل نحو : هل قائمٌ الزيدان ؟ ومن مضروبٌ أبواه ؟ وكيف ومتى منطلقٌ الزيدان ؟ وكان ينبغي أن يقولَ : رافعة لغير مستتر ، ليَدْخُلَ تحت الظاهر [الضميرُ المنفصل] (٣).

وكان ينبغي أن يزيد مُسْتَغْنًى به ، لئلا يرِد عليه : أقائمٌ أبوه زيدٌ ، فإنها رفعت ظاهرا وليست مبتدأ . وكان ينبغي أن يَزيد بعد قوله : (فإن طابقَتْ مفردا) (٤) قوله : وما انفرد للمثنى والمجموع مثل : أَجُنُبٌ الزيدان ؟ فإنه مثلُه في جواز الأمرين ، إذ الجُنُبُ يطلق على الواحد والاثنين والجماعة بلفظ المفرد . (٥)

واعلم أنه يَرِد على هذا : النَّقْضُ بما / اختاره في باب : ٢١/ب
" أسماء الأفعال " من أن " رُوَيْدَ " مبتدأٌ ، والضميرَ المستكنَ فاعلٌ له سدَّ مسدَّ الخبر (٦) ، فإنه مسندٌ وليس من الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألفِ الاستفهام .

حاشية عند قوله : (وأصلُ المبتدأ التقديمُ .) (٧)

ذهب الكوفيون (٨) إلى أنه لا يجوز أن يتقدم الخبرُ على المبتدأ ،

---

(١) سورة الأعراف : من الايات : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ .
سورة هود : من الايات : ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ .
سورة المؤمنون : من الايات : ٢٣ ، ٣٢ .
(٢) الكافية : ٧٤ .
(٣) في الأصل بياض ، وما بين المعقوفين تكملة من : الفوائد الضيائية : ٢٧٧ .
(٤) الكافية : ٧٤ .
(٥) الصحاح : (جنب) .
(٦) الشرح : ٧٦ .
(٧) الكافية : ٧٤ .
(٨) الإنصاف : ٦٥ ، التبيين : ٢٤٥ ، شرح المفصل : ١/ ٩٢ .

قالوا : لأن الخبر لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدأ، فلو قُدِّمَ عليه لزم الإضمارُ قبل الذكر .

وجوابُه : لا نسلِّم أنه لا بد فيه من ضمير، وإنما يلزم ذلك أن لو كان مشتقا ،سلّمناه ولكن لا نسلّم أن الاضمارَ قبل الذكر غيرُ جائز ، إذ قد ورد في القرآن : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ (١) وفي قولهم : " في أكفانه لُفَّ الميتُ " ، (٢) ثم قد سُمع تقديمُه في قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ (٣) وفي قولهم : " مشنوءٌ من يشنَؤُكَ " (٤) ،ولأنّ خبرَ " كان " فرعٌ على خبر المبتدأ ، وقد جاز تقديمه فلأَنْ يجوزَ تقديمُ الأصل أولى . (٥)

واختُلف في الظرف إذا تقدم على المبتدأ في مثل : في الدار زيدٌ ،فقال الكوفيون : (٦) رُفع بالظرف . وقال الأخفش (٧) :

---

(١) سورة طه : الآية : ٦٧ .

(٢) الإنصاف : ٦٦ .

(٣) سورة الجاثية : من الآية : ٢١ .
و ﴿ سَوَاءٌ ﴾ بالرفع هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وأبي بكر عن عاصم . وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ﴿ سَوَاءً ﴾ بالنصب .
السبعة : ٥٩٥ ،التبصرة : ٣٢٧ ،الكشف : ٢/٢٦٨-٢٦٩ .

(٤) الكتاب : ٢/١٢٧ .

(٥) ينظر:الإنصاف : ٦٨ - ٦٩ .

(٦) الإنصاف : ٥١ ،التبيين : ٢٣٣ .

(٧) المصدرين السابقين ،وإنما قدّر الأخفش فعلا محذوفا بناء على مذهب البصريين من أنه لا بد للظرف من محذوف يتعلق به

===

فاعلٌ لفعل محذوف ، أي : استقرَّ زيدٌ . وقال سيبويه (١) وعامةُ البصريين (٢) : مبتدأٌ ،وهو الصحيح لجواز : في داره زيدٌ ، فلولا أنه مبتدأٌ في نية التقديم لزم الإضمارُ قبل الذكر لفظا ومعنى ،وهو غيرُ جائز .

حاشية عند قوله : (قد يكون المبتدأُ نكرةً .) (٣)

إذا قلت : رجلٌ مؤمن خيرٌ من امرأة ، أو رجلٌ / واحد خيرٌ من امرأة ، جاز الابتداء بكل من النكرتين ؛ لتخصيصهما بالصفة . ثم الموصوف إذا ظهر أمرُه جاز حذفُه وإقامة الصفة مُقامَه ،كقوله : ٢٢/أ

* وعليهما مَسْرُودَتان (٤) ... * (٥)

=== أما الكوفيون فلا يتعلق الظرف عندهم بشيء . ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١/٢٤٣ - ٢٤٤.
وذهب الأخفش - في قول آخرَ - إلى أنه مرتفع بالابتداء ، شرح الرضي على الكافية ١/٢٤٨.

(١) في الكتاب ٢/٨٨ : (وتقول عبدُالله فيها ،فيصير كقولك : عبدُالله أخوك إلا أن عبدالله يرتفع مقدما كان أو مؤخرا بالابتداء).

(٢) التبصرة : ١٠١ ،نتائج الفكر : ٢٣٥ ،شرح الرضي على الكافية: ١/٢٤٧ ،الارتشاف : ٢/٥٤.

(٣) الكافية : ٧٥.

(٤) في الأصل : «مسودتان».

(٥) قطعة من صدر بيت لأبي ذُؤيب الهُذليّ في ديوان الهُذليين: ١/١٩ ، وهو بتمامه :

وعليهما مسرودتان قضاهما داودُ أوصَنَعُ السّوابغِ تُبّعُ

وينظر:المفضليات : ٤٢٨ ،مجاز القرآن : ١/٥٢ ،٢/٢٤ ، ١٤٣ ، تأويل مشكل القرآن : ٤٤١ ،الصحاح : (صنع- قضى) ، ===

فاذا حذفتَ الموصوفَ من المسألة الأُولى فقلت : مؤمنٌ خيرٌ من امرأة جاز ،لأنّ مؤمنا صفةٌ لنكرة يَزيد على معناها ، وإذا حذفتَهُ من الثانية فقلت : واحدٌ خيرٌ من امرأةٍ ،لم يجز ،لأنّ واحدا لا يفيد غير ما أفاده رجل ،فلم يَحْصُل تخصيصٌ .

حاشية : وقد ابتُدِئَ بالنكرة في غير ما ذُكر من المواضع ، وذلك إذا كانت النكرةُ جوابَ سؤال ،نحو : درهمٌ عندي ،لمن قال : أعندك درهمٌ ؟ للعلم به بقرينةِ السؤال .

والنكرةُ الواقعةُ بعد واو الحال ،نحو : قعدتُ ورجلٌ واقف، ومنه الحديث : " دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وبُرْمَةٌ على النار "(١) ، ومنه قول الشاعر :

سرينا ونجمٌ قد أضاء فَمُذْ بدا مُحيّاكِ أَخْفَى نُورُه كلَّ شارقِ (٢)

=== نظام الغريب للرَّبَعي : ١٣٤ ، شرح المفصل : ٥٩/٣.
والسرد : نسج الدرع وهو : تداخل الحِلَق بعضها في بعض.
وقضاهما : صنعهما . والصنع الحاذق الماهر في صنعته ، ويقال للأنثى : صَناع . والسوابغ : الدروع الواسعة .
والشاهد في قوله : " مسرودتان " ،يريد درعان مسرودتان .

(١) رواه الإمام البخارى في الصحيح : ١٩٥٩ كتاب النكاح . باب : الحُرّة تحت العبد ،رقم : ٤٨٠٩.

(٢) هذا البيت لم ينسب إلى قائل معين .
وهو من شواهد : شرح التسهيل : ٣٩٩/١ ،شواهد التوضيح : ٤٦ ، المغنى : ٦١٣ ،تخليص الشواهد : ٢٩٣ ، المقاصد النحوية : ٥٤٦/١ ، الهمع : ٣١/٢ ،شرح الأشموني : ٢٠٦/١ ،شرح أبيات المغنى : ٣٣/٧ .

والنكرةُ المضافة إلى نكرة ،كقوله عليه الصلاة والسلام : " خمسُ صلواتٍ كتبهنّ اللهُ في اليوم والليلة ".(١)

والنكرةُ المعطوفةُ على نكرة مختصة بتقديم الخبر ،نحو : في الدار امرأةٌ ورجلٌ في المسجد .

والنكرةُ المعطوفة عليها نكرةٌ مختصةٌ بوصف ،نحو قوله تعالى : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ (٢) على أحد الرأيين فيه ،أى : أمثلُ.(٣)

والنكرةُ المعتمدة / على " إذا " التي للمفاجأة و " لولا " الامتناعيةِ مثل : خرجت فإذا رجلٌ ،وفي الحديث : " لولا آيةٌ ما حدثتكم ".(٤) وكذلك أسماء الاستفهام والشرط . ٢٢/ب

---

(١) رواه الإمام البخارى في الصحيح : ٢٦ بلفظ : " خمس صلوات في اليوم والليلة " كتاب الإيمان ،باب الزكاة في الإسلام ، رقم : ٤٦ والإمام مسلم في صحيحه : ٤١ كتاب الإيمان ،باب: بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام ،رقم : ٨.

(٢) سورة محمد : من الآية : ٢١.

(٣) في سيبويه ١٤١/١ : (فإما أن يكون أضمر الاسمَ وجعل هذا خبره كأنه قال : أمرى طاعة وقول معروف ،أو يكون أضمر الخبر فقال : طاعة وقول معروف أمثل) وينظر : ١٣٦/٢، المقتضب : ١١/٤ ،إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ١٨٦/٤-١٨٧.

(٤) رواه الإمام البخارى في الصحيح : ٧١ بلفظ : " حدثتكموه "، كتاب الوضوء ، باب الوضوء ثلاثا ثلاثا ،رقم : ١٥٨.
وكذا رواه الإمام مسلم في صحيحه : ٢٠٦ كتاب الطهارة ، باب فضل الوضوء ،والصلاة عقبه ،رقم : ٦.

وأجاز سيبويه (١) : خيرٌ منك زيدٌ ، على أنَّ " خيرٌ " مبتدأ ، لأنه بامتناع دخول حرف التعريف عليه كأنه قد تعرَّف ،وقاس بعضهم (٢) على هذا : مثلك زيدٌ ،وأكّد هذا عنده : مررتُ بالرجلِ مثلِك ، على الصفة ؛ لقربه من المعرفة ، ويلزم على هذا جوازُ : ضاربُك زيدٌ غدا ، على أن " ضاربُك " مبتدأٌ ، لأنه قد قرُبَ من المعرفة.

قوله : (والخبرُ قد يكون جملةً .) (٣)

ولا بدّ في الجملة الواقعة خبرا من ضمير يرجع إلى المبتدأ ، إلا الجملةَ الواقعةَ خبرا عن ضمير الشأن ؛ لكونها نفسَ المُخْبَرِ عنه .

وينوبُ عن هذا الضميرِ : العمومُ في نحو : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، إذا جُعل المخصوصُ مبتدأً وما تقدم الخبرُ ،ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ (٤)

وينوبُ عنه الإشارةُ أيضا ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ (٥)

وكذلك إعادةُ الاسم للتعظيم ،كقوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ . مَا الْحَاقَّةُ ﴾ (٦)

ويمكن أن يقال مثلُ هذا في : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ،فيكون من وضع الظاهر

---

(١) الكتاب : ٢/ ٢٥.
(٢) ينظر : البسيط : ٥٣٧.
(٣) الكافية : ٧٦.
(٤) سورة الكهف : الآية : ٣٠.
وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢/ ٤٥٤.
(٥) سورة الأعراف : من الآية : ٢٦.
(٦) سورة الحاقة : الآيات : ١ ، ٢.

موضعَ المضمر ،ومن العموم قوله :

* أمّا القتالُ لا قتالَ لديكمُ *(١)

والتحقيقُ أن الجملةَ المخبرَبها إن كانت المبتدأَ / في ٢٣/أ
المعنى فحكمُها(٢) في الاستغناء عن الضمير حكمُ المفرد الجامد ؛
ولذلك لم يَحْتَج ضميرُ الشأن الى عائد ،ومنه قوله تعالى : ﴿ سُبْحَـٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَـٰمٌ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾(٣) ،
وقولُه عليه السلام : " أفضلُ ما قلتُه أنا والنبيون من قبلي لا إلهَ إلاّ اللّه وحدَه لا شريكَ له ".(٤)

---

(١) البيت للحارث بن خالد المخزومي ،شعره : ٤٥ ،وتمامه :

* ولكن سيرا في عراض المواكب *

ينظر المقتضب : ٦٩/٢ ،الإيضاح : ٨٦ ،كتاب الشعر : ٦٤ ، ٨٤ ،المنصف : ١١٨/٣ ،الأمالي الشجرية : ٢٨٥/١ ، ٢٩٠ ، ٣٤٨/٢ ، أسرار العربية : ١٠٦ ،إيضاح شواهد الإيضاح : ١٢٩ ،شرح المفصل : ١٣٤/٧ ، ١٢/٩ ، المغني : ٨٠ ،الخزانة : ٤٥٢/١ .
وعِراض : جمع عُرض ،بضم العين بمعنى الناحية .
والشاهد في قوله : " لا قتال لديكم " فهذه الجملة خبر "القتال " ولا عائد فيها ،وإنما جاز ذلك للعموم الذى في اسم " لا " .

(٢) في الأصل : " فحكم " .

(٣) سورة يونس : من الآية : ١٠ .

(٤) أخرجه الإمام مالك في الموطأ : ٢١٤ ،كتاب القرآن ،باب : ما جاء في ذكر الله تبارك وتعالى ،رقم : ٣٢ . وكتاب الحج : ٤٢٢ ، باب : جامع الحج ،رقم : ٢٤٦ .

وإن كانت غيره فإن كانت أعمّ منه وأعيد للتعظيم، أو لا يحتمل إلا وجها واحدا، مثل : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، و ﴿ ٱلْحَاقَّةُ مَا ٱلْحَاقَّةُ ﴾[(١)]، والسَّمْنُ مَنَوانِ بدرهم، [لم] [(٢)] يلزم العائدُ، فإن كان العائدُ مفعولا والمبتدأ " كُلٌّ " جاز الحذف بلا خلاف، مثل : ﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[(٣)] [(٤)]، وإن كان المبتدأ غيرَ " كلّ " فقد أجازه البصريون، وحجتهم قراءة بعض السّلف : ﴿ أَفَحُكْمُ ٱلْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾[(٥)] بالرفع[(٦)]، ومنعه الكوفيون[(٧)].

حاشية على قوله : (وما وقع ظرفا فالأكثر أنه مُقَدَّر بجملة .)[(٨)]

قيل[(٩)] : إن تقدير المفرد أولى، لأنّ الأصلَ في الخبر الإفرادُ،

---

(١) سورة الحاقة : الآيتان: ١، ٢.

(٢) تتمة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) سورة الحديد : من الآية : ١٠ . و" كل " بالرفع هي قراءة ابن عامر، وقرأ باقي السبعة " كلا " بالنصب .
السبعة : ٦٢٥، التبصرة : ٣٤٥، الكشف : ٢/٣٠٧-٣٠٨.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية : ٣٤٧.

(٥) سورة المائدة : من الآية : ٥٠.

(٦) هي قراءة أبي عبد الرحمن السُّلمي، ويحيى بن وثّاب، وأبي رجاء، والأعرج . المحتسب : ١/٢١٠، البحر المحيط : ٣/٥٠٥.

(٧) ينظر شرح الكافية الشافية : ٣٤٧.

(٨) الكافية : ٧٦.

(٩) هو مذهب ابن السراج وابن جني، واختاره ابن مالك ونسبه إلى سيبويه . الأصول : ١/٦٣، اللمع : ٧٥، شرح الكافية الشافية : ٣٤٩.

وعورض القياس[1] على الصلة في وجوب تقدير الجملة بوجوب تقدير المفرد متعلّقًا للظرف[2] الواقع بعد "أمّا" و"إذا" للمفاجأة مثل: أمّا في الدار فزيدٌ، وخرجتُ فإذا عندك زيدٌ.

ويمكن أن يُجاب عنه بأن ذلك إنما كان لقرينة "أمّا" و"إذا" للمفاجأة أو يُمْنَعُ وجوبُ تقدير المفرد.

حاشية على قوله: (البُرُّ الكُرُّ بِسِتِّين.)[3] / ٢٣/ب

الضمير المحذوف في قولهم: "البُرّ الكر بستين"، في موضع نصب على الحال، وفي قولهم: "السّمْنُ منوانِ بدرهم"[4]، في موضع رفع بأنه صفة لـ"منوين"[5]، وهو الذي سوّغ الابتداءَ به.

واعتُرِض على كونه في المثال الأول في موضع النصب على الحال بأنه لو كان حالا لكان العامل إما "الكُرّ" أو "بستين" أو شيءٌ ثالث، لا يجوز الأول؛ لكونه اسما صريحا ليس بفعل ولا بمعناه ولا شبهه، ولا الثاني؛ لامتناع عمل معنى الفعل في الحال متقدمةً، ولا الثالثُ؛ لانتفائه.

---

(١) في الأصل: "وعروض".
(٢) في الأصل: "بالظرف".
(٣) الشرح: ٢٤.
وينظر الأصول: ١/٦٩، شرح المفصل: ١/٩١، شرح الرضي على الكافية: ١/٢٣٨.
(٤) الأصول: ١/٦٩، كتاب الشعر: ٢٤٧، ٣١٤، ٥٤٨، الأمالي الشجرية: ١/٢٤٦.
(٥) ينظر: شرح المفصل: ١/٩١.

وأُجيب : بأنا لا نسلم أن معنى الفعلِ لا يعمل في الحـــال متقدمةً فإنه قد أجازه قومٌ[(١)] استدلوا بقول الشاعر :

إذْ ما دخلتَ على الرسول فَقُلْ له إنَّ ابنَ هَرْمَةَ واقفًا بالباب[(٢)]

فنصب " واقفا " بقوله : " بالباب ".

ورُدَّ بأن الرواية : هذا ابنُ هرمة واقفا ،باسم الاشارة[(٣)] ، و" بالباب " مُتعلِّقٌ بـ" واقفا ".

حاشية عند قوله : (وما وقع ظرفا .)[(٤)]

إذا قيل : زيد في الدار ،ففي الظرف ضميرٌ يعود علـــى المبتدأ سواءٌ قُدِّر بجملةٍ أو بمفرد ؛لأنه لما حُذف الاستقرار الـــذى هو الخبرُ ،وأُقيم الظرف مُقامَــه انتقل الضميرُ الذى كان فيه إليه[(٥)] ، يدل على ذلك توكيدُه ،والإبدالُ منه ،والعطفُ عليــه ،ووقوعُ الحال منه.

--------- -- ---------*

(١) هم الفراء والأخفش وابن مالك.
معاني الفراء : ٢/ ٤٢٥ ،شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٣٥
شرح التسهيل : ٢/ ٤٢.

(٢) البيت لإبراهيم بن هرمة في ديوانه : ٦٧ ، والرواية فيه :
بالله ربك إن دخلت فقل له هذا ابن هرمة واقفا بالباب
وينظر : المحاجاة بالمسائل النحوية : ١٢٥ ،شرح المفصل: ٩/ ١٠١ ،رصف المباني : ٢٢٤ ،الخزانة : ١٠/ ٤٨ ، ٥٥.

(٣) في الأصل : "اسم الاشارة".

(٤) الكافية : ٧٦.

(٥) هذا مذهب أبي علي ومن تابعه ،وذهب السيرافي إلى أن الضمير حُذف مع المُتَعلَّق . شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٤٦.

أما التوكيدُ فكقولك : القومُ في الدار / أجمعون ، ف ٢٤/أ

"أجمعون" تأكيدٌ للضمير في الدار لا للقوم، وإلا لَفُصل بين المؤكِّد والمؤكَّد وإنه غيرُ جائزٍ .

وأما الإبدالُ فكقوله تعالى : ﴿ وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ ﴾ (١)

ف ﴿ الوَزْنُ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ خبره ، و ﴿ الحَقُّ ﴾ بدلٌ من الضمير في ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ وليس بوصف لـ ﴿ الوَزْنُ ﴾ ؛ لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر ، ولا يُحمل ﴿ الحَقُّ ﴾ على أنه خبرٌ لـ ﴿ الوَزْنُ ﴾ و ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ منصوبٌ به ؛ لأنَّ ﴿ الوَزْنُ ﴾ مصدرٌ معرف باللام وإعمالُه قليل .

وأما العطفُ عليه فكقوله :

ألا يانخلةً من ذات عِرْقٍ عليكِ ورحمةُ الله السلامُ (٢)

ف "السلامُ" مبتدأ ، و "عليكِ" خبر مقدم ، و "رحمةُ الله" عطفٌ على الضمير في "عليكِ" ، ولا يُجْعل "ورحمةُ الله" عطفا على "السلام" ؛ لئلا يؤدي إلى تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، فيَخْرُجُ عن كونه

---

(١) سورة الأعراف : من الآية : ٨ .
وينظر : مشكل إعراب القرآن : ١/٣٠٥ - ٣٠٦ .

(٢) ينسب هذا البيت إلى الأحوص بن محمد بن عبدالله بن عاصم ابن ثابت الأنصاري - رضي الله عنه - ، وهو في حواشي شعره : ١٩٠ ، وينظر : مجالس ثعلب : ١٩٨ ، الأصول : ١/٣٢٦ ، ٢/٢٢٦ ، جمل الزجاجي : ١٤٨ ، الخصائص : ٢/٣٨٦ ، الحلل : ١٨٩ الأمالي الشجرية : ١/١٨٠ ، البسيط : ٨٠٣ ، الخزانة : ٢/١٩٢ ، ٣/١٣١ .
ونخلة : كناية عن المرأة . وذات عرق : ميقات أهل العراق .

تابعا ، وإن كان قد أجازه قوم (١) مستدلين بهذا البيت ، لكن حَمْلُه على ما ذكرناه أَولى .

وأما الحالُ فكقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَٰبِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾ (٢) فذو الحال الضميرُ في ﴿نَارِ جَهَنَّمَ﴾ ، وتقول : زيد في الدار جالسا ، ولو كان حالا من الضمير في الفعل لجاز تقديمه، لكنه لا يجوز ، ولأنك تقول : جاءني الذى في الدار ، فلو لم يكن في الظرف ضمير لخَلَت الجملةُ بأسرها من الضمير ، وإنه غيرُ جائز .

والجَرْميُّ (٣) يرفعُ هذا الضميرَ بالابتداء ويجعلُ الظرفَ خبرا عنه ، والجميعُ خبرٌ عن " زيدٌ " .

حاشية عند قوله : (أو كانا معرفتين أو متساويَيْن) (٤) / ٢٤/ب

يريد بالمتساويين : متساوِيَيْ الرُّتبةِ بُعْدًا عن المعرفة أو دُنُوًّا منها ، بتساويهما في المُخَصِّص المُقَرِّب لهما من المعرفة ، فالثاني مثل : غلامُ رجلٍ غلامُ امرأةٍ ، والأول كما مَثَّلَ هو من : (أفضلُ منك أفضلُ مني .) (٥)

---

(١) في الحلل : ١٨٩ : (وقوله : " عليكِ ورحمةُ اللّهِ السلامُ " : مذهب أبي الحسن الأخفش : أنه أراد : عليكِ السلامُ ورحمةُ الله ، فقَدَّمَ المعطوفَ ضرورةً .)

(٢) سورة البينة : من الآية : ٦.

وينظر البيان : ٢/٤٢٩.

(٣) لم أقف على هذا النقل فيما بين يديّ من المصادر المطبوعة.

(٤) ، (٥) الكافية : ٧٧.

وقال ابنُ الدّهان في "الغُرّة"(١): إن إحدى المعرفتين إذا كان أعرفَ جازتقديمُ الخبرعلى المبتدأ، فيجوز في مثل: أنت المنطلقُ، أن يقال عنده: المنطلقُ أنت، على أنّ "المنطلقُ" خبرٌ مقدم.

ولو زاد قولَه: (أو كانا معرفتين) قولَه: لا بقرينة معنوية؛ لكان أجودَ، لأنهما اذا كانا معرفتين ووُجِدَتْ قرينةٌ صارفةٌ من حيث المعنى جاز التقديمُ، كقوله:

لُعابُ الأفاعي القاتلاتِ لُعابُهُ   وأرْيُ الجَنَى اشْتارَتْهُ أيدٍعواسلُ(٢)

وكذلك قوله:

بنونا بنو أبنائِنا وبناتُنا   بنوهُنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعدِ(٣)

---

(١) لم أقف على قوله هذا فيما بين يدى من كتابه: "الغرة في شرح اللمع".

(٢) البيت لأبي تمام من أبيات له في وصف القلم. ديوانه: ١٢٣/٣، وينظر: دلائل الاعجاز: ٣٧١، حاشية يس على التصريح: ٣٥٣/١، الخزانة: ٤٤٥/١.
والأرْيُ: ماالزق من العسل في جوف الخلية. والجنى: العسل. واشتارته: استخرجته. والعواسل: جمع عاسلة، أى: مستخرجة العسل.
والبيت للاستئناس لا للاستشهاد، فأبو تمام ممن لا يحتج بشعره.

(٣) نسب البيت للفرزدق، وليس في طبعة ديوانه التي رجعت إليها.
وينظر: دلائل الإعجاز: ٣٧٤، الإنصاف: ٦٦، التبيين: ٢٤٦، شرح المفصل: ٩٩/١، ١٣٢/٩، شرح التسهيل: ٤٠٢/١، المغني: ٥٨٩، الهمع: ٣٢/٢، الخزانة: ٤٤٤/١.

ف " بنو أبنائنا " مبتدأ و " بنونا " خبرٌ مقدم ، ولو جُعل على العكس انقلب المعنى . وكذلك " لعابُه " مبتدأ و " لُعابُ الأفاعي " خبرُه ، ولو قُدِّر غيرُ هذا التقدير فسد المعنى .

والتحقيقُ أن هذا القيدَ يجب زيادتُه تقييدا للمعرفتين وللمتساويين أيضا ؛ لأنه إذا وُجد مع المتساويين قرينةٌ معنويةٌ تُعيِّن أحدَهما جاز تقديم الخبر أيضا ، كقوله عليه السلام : " مسكينٌ رجلٌ لا زوجَ له مسكينةٌ / امرأةٌ لا زوجَ لها " (١) ، ومنه قول الشاعر: ٢٥/أ

ترى الناس شتى في المعيشة ذو غِنى
ومفتقرٌ ما عاش في الناس دائبُ
فأغناهُما أرضاهُما بنصيبه
وكلٌّ له رزقٌ من الله واجبُ (٢)

(٣)
حاشية : كان الواجب أن يَزيدَ قولَه : (أو كان الخبرُ فعلا له) قوله : مفردا ؛ لأنه إذا كان مثنى أو مجموعا ، مثل : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، جاز أن يتقدم ؛ لأنه لا يلتبس بالفاعل حينئذ .

---

(١) أخرجه البيهقي في : شعب الإيمان ، عن أبي نجيح مرسلا . ينظر : كنز العمال : ١٦/٢٧٨ . رقم : ٤٤٤٥٥ .

(٢) ورد البيتان بدون نسبة في : شرح التسهيل : ١/٤٠٢ ، شرح ابن جماعة : ٨٨ .
والشاهد في قوله (فأغناهما أرضاهما) حيث قدم الخبر على المبتدأ مع تساويهما في التعريف ، لأن المراد : أرضاهما بنصيبه أغناهما .

(٣) الكافية : ٧٧ .

وقد أخل من المواضع التي يجب فيها تقدمُ المبتدأ بستة مواضعَ وهي :

أن تدخل عليه لام الابتداء ، مثل : لَزيدٌ منطلقٌ .

وأن يكون المبتدأ تعجبا ، مثل : ما أحسنَ زيدا !

وأن يسُدَّ الفاعلُ مَسَدَّ الخبر ، مثل : أقائمٌ الزيدان ؟

وأن يكون له جوابٌ مجزوم به ، مثل : "بحسبك ينم الناسُ". (١)

وأن يكون مضافا إلى شيء له صدر الكلام ، مثل : غلامُ مَنْ عندك ؟

ويمكن أن يقال : جميعُ هذه يتناولها (٢) قوله : (وإذا كان المبتدأُ مشتمِلا على ما له صدر الكلام) (٣) ؛ لأنّ المبتدأ في جميع هذه المواضع مشتمل على ما له صدر الكلام .

حاشية : لا يجب تقديمُ الظرف على المبتدأ النكرة إذا وُصفت ؛ لأنّ وجوب تقديمه ليس إلا للتصحيح ، وقد حَصَلَ بالوصف ومنه قوله تعالى ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُ ﴾ . (٤)

قوله : (أو لمتعلّقه ضميرٌ في / المبتدأ .) (٥) ٢٥/ب

من أمثلة ما لمتعلّقه ضمير في المبتدأ قوله تعالى : ﴿ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ (٦) وقولُه عليه السلام : " من حُسْنِ إسلامِ المرءِ

---

(١) الكتاب ٣/١٠٠ ، الأصول : ٢/١٦٣ ، المسائل المنثورة : ١٥٦ النكت : ٧٥٢ . وهو في المصادر السابقة بلفظ : "حسبك ينم الناس".

(٢) في الأصل : " هذا ".

(٣) الكافية : ٧٧ .

(٤) سورة الأنعام : من الآية : ٢ .

(٥) الكافية : ٧٨ .

(٦) سورة محمد : من الآية : ٢٤ .

تَرْكُهُ ما لا يعنيه "(١) ، وقولُ الشاعر :

أهابُكِ إجلالا وما بِكِ قُدرةٌ عليَّ ولكنْ مِلءُ عينٍ حبيبُها (٢)

قوله : (أو [خبرا] عن "أنَّ ") (٣)

الأَولى أن يُزاد ذلك : لا مع " أمّا " ، لأنَّ "أنَّ " واسمَها وخبرَها إذا كانت في موضع الرفع على الابتداء بعد " أمّا " لم يجب تقديم الخبر، بل يجوز تقديمه وتأخيره ، نحو : أمّا في عِلْمي فأنَّك صادق ، وأمَّا أنَّك صادقٌ ففي عِلْمي . ومن أمثلة تقدم الخبر على "أن " قوله تعالى ﴿ وآيةٌ لَّهُمْ أنّا حَمَلْنا ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ . (٤)

قوله : (و "ليت " و "لعلّ " مانعان باتفاق .) (٥)

حكم باقي أخوات " أنّ " حكمُ " ليت " و " لعلّ " ، فلا وجه لتخصيصهما بالذكر دون الباقي .

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه : ٥٥٨/٤ ، كتاب الزهد باب : ١١ وقال عنه حديث غريب .
وأخرجه ابن ماجه في سننه : ١٣١٦ ، كتاب الفتن ، باب : كف اللسان في الفتنة . رقم ٣٩٧٦ ، والامام مالك في الموطأ : ٩٠٣ كتاب حسن الخلق . باب : ما جاء في حسن الخلق . رقم : ٣ .

(٢) البيت لنُصيب بن رباح الأكبر . شعره : ٦٨ .
وينظر : سمط اللالئ : ٤٠١ ، شرح الكافية الشافية : ٣٧١ ، ٤٧٤ ، شرح التسهيل : ٤٠٩/١ ، تخليص الشواهد : ٢٠١ ، شفاء العليل : ٢٨٥ ، المقاصد النحوية : ٥٣٧/١ .
والشاهد في قوله : " ملء عين حبيبها " حيث قدم الخبر " ملء عين " على المبتدأ " حبيبها " لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملا بعض الخبر .

(٣) الكافية : ٧٨ والتكملة منها ، وينظر : هامش : ٨١ .

(٤) سورة يس : من الآية : ٤١ .
وينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٢٧/٢ .

(٥) الكافية : ٧٩ ونصها : "بالاتفاق " .

وقال المبرد في "المقتضب"(١): حكم "لكن" في جواز دخول الفاء وعدم جوازه حكم "أن".

والتحقيق أن باقي أخوات "أَنّ" يتناولها هذا الحكم على سبيل الإلحاق بـ "ليت" و"لعل"، ليكون الباب واحدا، لأن العلة شاملةٌ لها، إذ خبرُها محكوم عليه بالصدق والكذب.

ونقل ابن الخباز(٢) أَنَّ دخولَ الفاء مع "أَنَّ" هو مذهبُ سيبويه، وعدمَ دخولها مذهب الأخفش، والمشهور عكس هذا كما مثّله الشارح.(٣)

حاشية: إنما يجب حذفُ خبر المبتدأ بعد "لولا" / إذا قُدِّر عاما بالوجود، إذ في "لولا" حينئذ باعتبار معناها ما يُشعِرُ به. فإن قُدِّر خاصا وجب إظهارُه، لعدم دلالة "لولا" عليه، ومنه قول الشاعر: ٢٦/أ

ولولا الشعرُ بالعلماءِ يُزْرِي ... لكنتُ اليومَ أشعرَ من لَبِيدِ(٤)

---

(١)

(٢) الغرة المخفية شرح الدرة الألفية (نسخة باريس): ٥٦/ب.

(٣) أي ابن الحاجب في شرح كافيته حيث قال ص: ٢٥: (واختلفوا في "أن" فسيبويه لا يجيز دخول الفاء معها، وأجازه الأخفش). وينظر الكتاب ١٠٣/٣.

(٤) البيت للإمام الشافعي، شعره: ١٢٢، وينظر: وفيات الأعيان: ١٦٧/٤، تاج العروس: (لبد).

ومن المواضع التي يجب فيها حذفُ الخبر قولُهم : أقائمٌ الزيدان؟ وإنما لم يذكره ؛ لأنَّ الخبر ليس بمحذوف من حيثُ الحقيقة وإنما هو كلامٌ محمول على المعنى ،إذ أصلُه : أيقوم الزيدان؟ وإنما أرادوا إصلاحَ اللفظ ،وتَوْفِيَتَهُ ما يستحقه من الإعراب ، فقدروه هذا التقديرَ .

ومن المواضع التي يجب فيها الحذفُ لخبر المبتدأ : ما أنت إلاَّ سَيْرًا سَيْرًا ،وزيدٌ سَيْرًا سَيْرًا . (١)

حاشية : أطلقَ التمثيلَ في حذف الخبر جوازا في المختصر في قوله : (خرجتُ فإذا السَّبُعُ) (٢) ولم يذكره في الشرح .

وتلخيص القول فيه : أنَّ " إذا " قسمان : (٣) ظرفُ زمان من غير دلالة على معنى المفاجأة ،وفيها معنى المفاجأة .

والأُولى قسمان: (٤) إما ان تكون ظرفَ زمان من غير معنى الشرط ،نحو : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ . وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾ (٥) وإمّا فيها معنى الشرط ، نحو : إذا قام زيد قام عمرو.

---

(١) ينظر الكتاب : ١/ ٣٣٥.

(٢) الكافية : ٨٠.

(٣) ينظر الكتاب : ٤/ ٢٣٢.

(٤) ينظر : الجنى الداني : ٣٦٧ - ٣٧١ ،المغني : ١٢٧ ، وقد تكون ظرفا لما مضى من الزمان ،كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾.

(٥) سورة الليل : الآيتان : ١ ، ٢.

والثانية قسمان : إما أن تكون للمفاجأة وهي اسم ،أو هي حرف(١) . فإذا كانت اسما كانت ظرفَ مكان بمعنى "عند" تقول : خرجت فإذا زيدٌ ، ف" زيدٌ " مبتدأٌ و " إذا " الخبرُ ، أى : عندى زيدٌ / وتتعلق باستقرار محذوف ،وتقديمُ الخبر واجبٌ؛للاهتمام بمعنى المفاجأة . وإذا كانت حرفا فهي من حروف المعاني للدلالة على المفاجأة ، مثل " هَلْ " للدلالة على الاستفهام ،و"ما " للدلالة على النفى ،فإذا وقع بعدها مرفوعٌ فهو مبتدأٌ ،والخبرُ محذوف جوازا ، مثل : خرجتُ فإذا السَّبُعُ. ٢٦/ب

حاشية : وقد يكون حذفُ المبتدأ واجبا ،وذلك في أربعة مواضعَ :

الأول : أن يكون خبرُه نعتا لمنعوت مُسْتَفْنٍ ،وهو الذى يُسَمَّى قَطْعا ،مثل : الحمدُ لِلّهِ الحميدُ .

---

(١) اختلف النحويون في " إذا " الفجائية على ثلاثة أقوال : فمذهب الزجاج والرياشي واختاره ابنا طاهر وخروف أنها ظرف زمان ،ومذهب المبرد والفارسي وابن جني أنها ظرف مكان ومذهب الأخفش والكوفيين أنها حرف .
ينظر:المقتضب : ٣/ ١٧٨ ، شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٧٣-٢٧٤ ،الجنى الداني : ٣٧٤ - ٣٧٥ ،المغنى : ١٢٠.

الثاني : أن يكون خبره مصدرا واقعا موقع الفعل ،مثل :
* فَصَبْرٌ جَمِيلٌ * (١) و * طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ * (٢) على أحد التأويلين ،أي : أمرُنا. (٣)

الثالث : المبتدأ الذي جُعل المخصوصُ بالمدح أو الذم خبرا عنه عند قائل ذلك ، نحو : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ،أي : هو .

الرابع : المبتدأ في قولهم : في ذمتي لأفعلَنّ ،أي :قَسَمٌ أو عَهْدٌ . (٤)

حاشية عند تعليله قوله : (ضَرْبي زيدا قائما). (٥)

القرينة الدالة على خصوصية المحذوف هاهنا تشبه أن يكون ما في إضافة المصدر إلى الفاعل من الدلالة على الحصول ؛ إذ الحالُ دلت على عاملها ،وعاملُها دل على متعلّقه ؛ لاقتضائها إياه .

حاشية : لا يخلو خبرُ المبتدأ الواقع بعد " لولا " الامتناعية من أن يكون وجودا مطلقا ٤ / أو مقيّدا. ٢٧/أ

فان كان الأول كان واجبَ الحذف .

وان كان الثانيَ فلا يخلو من أن يدل عليه سياق كلام أو لا .

---

(١) سورة يوسف : من الآية :١٨.
(٢) سورة محمد : من الآية : ٢١.
(٣) ينظر الكتاب : ١/ ١٤١ ، ٣٢١ ، ٢/ ١٣٦.
(٤) ينظر : كتاب الشعر : ٥٠٧ ، شرح الكافية الشافية : ٣٦٢.
(٥) الكافية : ٨٠ ،وينظر التمليل في الشرح : ٢٥.

فإن كان الأولَ جاز الحذفُ والإثبات ،[١] كما أثبته أبو العلاء في قوله :

يذيب الرُّعبُ منه كل عَضْبٍ فلولا الغمدُ يُمْسكه لَسَالا[٢]

ومنع بعضهم من الإثبات في هذا القسم ؛لوجود القرينة الدالة على خصوصية المحذوف ،وهي : إشعار السياق ،واللفظ المُلْتَزَم في موضع المحذوف ، وهو جواب " لولا " ،وهو اختيارُ ابنِ عصفور[٣] من المتأخرين . ويجوز أن يكون " يمسكه " في بيت أبي العلاء نصبا على الحال لا خبرا.[٤]

وإن كان الثانيَ وَجَب إثباتُه ،كما قيل في قوله تعالى :

---

(١) في شرح التسهيل : ١/ ٢٧٦ : (فان أريد كونٌ مقيّدٌ مدلولٌ عليه جاز الإثبات والحذف . . . وهذا الذى ذهبتُ إليه هو مذهب الرماني والشجرى والشلوبين ،وغَفَل عنه أكثر الناس) .

(٢) شروح سقط الزند : ١٠٤.
وينظر : المقرب : ٩١ ، شرح التسهيل : ١/ ٢٧٦ ،المساعد : ١/ ٢٠٩ ،المغني : ٣٦٠ ، ٧٠٢ ،المقاصد النحوية : ١/ ٥٤٠ ، شرح أبيات المغني : ٥/ ١١٨.
والعضب : السيف القاطع .
والشاهد فيه : ذكر " يمسكه " وهو خبر للغمد الواقع بعد " لولا " ولم يُجز بعض العلماء ذلك ويخطّئ المعرى . ومن العلماء من يعرب " يمسكه " بدل اشتمال من " الغمد " ويجعل الخبر محذوفا .

(٣) المقرب : ٩١.

(٤) ينظر : شرح أبيات المغني : ٥/ ١١٩.

﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ ﴾ (١) : إن ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ هو الخبر لما أُرِيدَ كونُ الفضل مقيدا بهم ، وكقوله عليه السلام : " لولا قومُك حديثو عهدٍ بكُفْرٍ " : (٢) إن "حديثو عهد" هو الخبر ، إذ لو لم يُذْكر لم يُعلم من أيّ جهة كان قومُها (٣) سببا لعدم بناء الكعبة .

حاشية : يُشترط في وجوب حذف الخبر في باب : "ضربي زيدا قائما" أمران :

أن يكون المبتدأ مصدرا ، أو ما يدل على المصدر ، مثلُ : أكثرُ شربي السّويقَ مَلْتُوتا .

وألا يصلحَ الحال خبرا للمبتدأ فإن صَلَحَت ، مثل : / ضربي زيدا واقعا ، لم يجب الحذف ، بل يجوز أن ترفع الحال على أنها الخبرُ. ٢٧/ب

ويجوز أن يكون الحالُ في هذا البابِ جملةً اسمية ، كقوله :

خيرُ اقترابي من المولى حليفَ رضى   وشرُّ بُعدِيَ منه وهو غضبانُ (٤)

---

(١) سورة النور : من الآية : ١٤ .
وينظر : الأمالي الشجرية : ٢/ ٢١١ .

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه : ٥٧٤ كتاب الحج ، باب : فضل مكة وبنيانها ، رقم : ١٥٠٩ .
والامام مسلم في صحيحه : ٩٦٩ كتاب الحج ، باب : نقض الكعبة وبنائها ، رقم : ٤٠٠ .

(٣) في الأصل : " قولها ".

(٤) هذا البيت لا يُعرف قائله .

===

[خبرُ "إنَّ" وأخواتهـــا]

حاشية على قوله : (إلا في تقديمه إلا إذا كان ظرفا .)(١)

ينبغي أن يُزاد ذلك : وإلا إذا كان مفردا فيه معنى الاستفهام وذلك نحو : كيف زيدٌ ؟ فإنه لا يقع خبرا لـ "إنَّ" ، إذ(٢) فـــي الجمع بينهما مناقضةٌ معنويةٌ .

وقال بعضهم(٣) : إنَّ الفعلَ الماضيَ لا يقع خبرا لـ " لَعَـلَّ " للمناقضة أيضا ، لأنها للترجي ، وهو لا يكون إلا لشيء يقع في المستقبل ، فكان ينبغي أن يَزيدَ ذلك : وإلا كونه ماضيا في "لعل" على رأيٍ .

وأجاز الفراء والأخفش(٤) : إنَّ قائما الزيدان ، دون غيرهما ، فكان ينبغي أَنْ يَزيدَ أيضا : وإلّا إذا كان محذوفا ؛ لسد الفاعل مَسَدَّه ، خلافا للفراء والأخفش .

=== وهو من شواهد : شرح التسهيل : ٣٧٩/١ ، المساعد : ٢١٤/١ ، المقاصد النحوية : ٥٧٩/١ ، الهمع : ٥٠/٢ ، شرح الأشموني : ٢١٩/١ .

والشاهد في قوله : " وهو غضبان " حيث وقعت الجملة الاسمية حالا سادة مسد الخبر ، وسيبويه يقصر الحال السادة مســد الخبر على المفرد .

(١) الكافية : ٨١ .

(٢) في الأصل : "إذا" .

(٣) هو مبرمان (محمد بن علي بن إسماعيل) ، ينظر : الهمع : ١٥٨/٢ .

(٤) الأصول : ٢٥٦/١ ، شرح الكافية الشافية : ٤٧٨ ، الهمع ١٦٤/٢ .

[خبر " لا " النافية للجنس]

حاشية عند قوله في خبر " لا " التي لنفي الجنس : (ويُحذف كثيرا).(١)

أَوْرَدَ الإمامُ (٢) في الحذف إشكالا (٣) على قول النحويين في كلمة الشهادة : إن تقدير الخبر : لا إله في الوجود إلا اللهُ ، فقال : هذا النفي عام مستغرق لكنّ تقييدَه بالوجود تخصيصٌ له ، وإذا كان كذلك لم يبق النفي على عمومه المرادِ منه ، وحينئذ لا يكون هذا القول / ٢٨/أ إقرارا واعترافا بوحدانية الله تعالى على الإطلاق .

والجواب : لا نسلم أن تقييدَه بالوجود إذا كان تخصيصا لا يُبقى (٤) النفيَ على العموم المراد منه ، لأنَّ المرادَ منه نفيُ وجودِ الإلهيّةِ في الخارج إلا الله تعالى ، على معنى أن نفيَ وجودها مستلزمٌ لنفي ذواتها ، حتى كأنه قيل : لا إله يُوْجَدُ إلّا اللّهُ ، وعلى هذا يبقى (٥) النفي عاما بالمعنى المراد منه.

قوله : (وبنو تميم لا يثبتونه.)(٦)

معناه : إذا عُلم يحذِفُهُ بنو تميم لزوما ، والحجازيون جوازا ، أما إذا لم يُعلم فلا يقول أحدٌ بجواز حذفه. (٧)

---

(١) الكافية : ٨٢.

(٢) لعله يقصد بالإمام : الفخر الرازي ، ينظر : تفسير الفخر الرازي : ٤/ ١٩٢ ، "الاستغناء" : ٣٩٥.

(٣) في الأصل : "وإشكالا".

(٤) في الأصل : "لا نتفى".

(٥) في الأصل : "ينفى".

(٦) الكافية : ٨٢.

(٧) ينظر شرح التسهيل : ١/ ٦٢٢ ، شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٩٢.

[اسم " ما " و" لا " المشبَّهتَين بـ " ليس "]

قوله : (اسم " ما " و" لا " المشبَّهتَيْن بـ " ليس ".) (١)

أجاز المبرِّد (٢) في " إنْ " النافية أن تعملَ عمل " ليس " ، فرفع بها الاسمَ ونصب الخبرَ ، ومن شواهده قولُ الشاعر :

إنْ هو مُسْتَوْليا على أحدٍ   إلا على أضعفِ المجانيـنِ (٣)

ولا يكون اسمُها حينئذ إلا معرفةً بخلاف " ما " و" لا " ، أمّا في " لا " فلا يكون إلا نكرةً إلا ما شذّ (٤) ، وفي " ما " يجوز الأمران ، وكذلك قوله :

إنِ المرءُ ميتاً بانقضاءِ حياتِه   ولكنْ بأن يُبغَى عليه فيُخْذَلا (٥)

----

(١) الكافية : ٨٣.

(٢) المقتضب : ٢/٣٥٩.

(٣) البيت من الشواهدِ المجهولةِ القائل .
وقد استُشهِد به في : الأزهية : ٤٦ ، إصلاح الخلل : ٣٧٤ ، ما لم ينشر من الأمالي الشجرية : ٢٠ ، المقرب : ١١٦ ، شرح التسهيل : ١/٢٠٣ ، ٥١٣ ، رصف المباني : ١٩٠ ، تخليص الشواهد : ٣٠٦ ، المقاصد النحوية : ٢/١١٣ ، الخزانة : ٤/١٦٦ ويروى عجزه :

* إلا على حزبه الملاعيـن *

و * إلا على حزبه المناحيس *

(٤) كقول النابغة الجعدي :

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا   سواها ولا في حبها متراخيا

(٥) البيت لم يعرف قائله .

===

ومن الشواهد على إعمال " لا " عملَ " ليس " قول الشاعر :

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيـــا

ولا وزرٌ مما قضى الله واقيـــا (١)

حاشية : ومن المُشَبَّهات بـ " ليس " " لا " المتبوعةُ بالتـــاء

في مثل / قوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ (٢) برفع الحيـــن ، ٢٨/ب

ونصبه ، وجره. (٣)

أما الرفعُ فعلى أنه اسم " لا " المشبهة بـ " ليس " ، والخبر

=== وهو من شواهد : شرح التسهيل : ١/٥١٣ ، الجنى الداني : ٢١٠ ، تخليص الشواهد : ٣٠٧ ، المساعد : ١/٢٨٢ ، شفاء العليل : ٣٣١ ، المقاصد النحوية : ٢/١٤٥ ، الهمع : ٢/١١٧ ، الخزانة : ٤/١٦٨.

(١) البيت لم ينسب إلى قائل معين .
وهو من شواهد شرح التسهيل : ١/٥١٤ ، المغنى : ٣١٥ ، ٣١٦ ، تخليص الشواهد : ٢٩٤ ، المساعد : ١/٢٨٢ ، المقاصد النحوية : ٢/١٠٢ ، شرح أبيات المغنى : ٤/٣٧٧.
والوزر : الملجأ.

(٢) سورة : ص من الآية : ٣.

(٣) قراءة النصب هي قراءة الجمهور . وقرأ الضحاك ، وأبو المتوكل ، وعاصم الجحدري ، وابن يَعْمَر " ولاتَ حينُ مناص " بفتح التاء ورفع النون ، زاد المسير : ٧/١٠٠ وأبو السمال بضم التاء ورفع النون . شواذ ابن خالويه : ١٣٩ ، البحر المحيط ٧/٣٨٣.
أما قراءة الجر فهي قراءة عيسى بن عمر كما سيذكر الشارح . ينظر : شواذ ابن خالويه : ١٣٩ ، إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ٣/٤٥٣ ، البحر المحيط : ٧/٣٨٤.

محذوف ، أي : ليس حينُ مناصٍ موجودا [١] . ومنهم [٢] من يجعلها في هذا الوجه فعلا ماضيا كـ " مات " و " فات " ، ويرفع الحين بها على معنى : وبَطَل وقتُ الهرب . وقال بعضُهم [٣] : أصلها " ليس " فأُبدلت الألفُ من الياء كما أُبدلت في " باع " و " ياجَل " [٤] و " طائيّ " وأبدلت التاء من السين كما أبدلت في " سِدْس " و " الناس " حين قيل : " ستّ " و " النّات " .

وأما النصب فعلى أن الاسم محذوف ، وهذا الخبر ، أي : ليس الحينُ حينَ مناص [٥] ، إلا أنها في هذا اللفظ مختصةٌ بأن يكون خبرها حينًا كما اختصت " لَدُنْ " بنصب " غدوة " دون غيرها .

وأما الجرُّ فهي قراءة عيسى بن عمر ، فقيل [٦] : إنه جعل " لات " حرف جر ، كقوله :

طَلبوا صُلْحنا ولاتَ أَوانٍ ... فأَجبْنا أَنْ ليس حينَ بقاءِ [٧]

---

(١) ينظر : الكتاب : ١/٥٨ .

(٢) هو أبو ذر الخشني (مصعب بن محمد ت ٦٠٤ هـ) ينظر : الارتشاف : ٢/١١١ ، المغني : ٣٣٤ .

(٣) هو ابن أبي الربيع ، الملخص : ٢٧٣ ، وينظر : الجنى الداني : ٤٨٥ .

(٤) في الأصل : " يا رجل " .

(٥) ينظر : الكتاب : ١/٥٧ .

(٦) ذهب إلى هذا الكوفيون ، ينظر معاني الفراء : ٢/٣٩٨ ، شرح الرضي على الكافية : ٢/١٩٨ .

(٧) البيت لأبي زبيد الطائي . شعره : ٣٠ .
وهو من شواهد : معاني القرآن للفراء : ٢/٣٩٨ ، معاني القرآن للأخفش : ٤٥٣ ، تأويل مشكل القرآن : ٥٢٩ ، الأصول : ٢/١٤٣ ،

ولا شاهد فيه ؛ لاحتمال أن يكون التقديرُ : ولات أوانَ صلحٍ ، فحُذف المضافُ إليه وعُوِّض منه التنوين (١) ؛لأنَّ معناها النفي وحرف الجر لا يُفيد النفي . وحمله الأخفشُ (٢) على حذفِ المضاف وتبقيةِ المضاف إليه على تعريفه ،أي : وليس حصول حين المهرب موجودا .

وقال الكوفيون : (٣) هي النافية للجنس.(٤)

وقال بعضهم (٥) : في الحين لغتان : " حين " و " تَحين "

=== إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ٣ / ٤٥٢ ،حروف المعاني للزجاجي : ٧٠ ،الإنصاف : ١٠٩ ،البحر المحيط : ٧ / ٣٨٤ ، الخزانة : ٤ / ١٨٣ .

(١) في معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٤ / ٣٢٠ (ومن خفض جعلها مبنية مكسورة لالتقاء الساكنين . . والمعنى : ليس حين مناصنا وحين منجانا ،فلما قال ولات أوان جعله على معنى ليس حين أواننا ، فلما حُذف المضاف بُني على الوقف ثم كُسر لالتقاء الساكنين) ،وينظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: ٣ / ٤٥٢ .

(٢) في معاني القرآن ٤٥٤ : (فجر " أوان " وحذف وأضمر الحين ، وأضافه إلى " أوان " ،لأنَّ " لات " لا تكون الا مع الحين) .

(٣) التاج : (ليت) . وهو كذلك مذهب الأخفش . ينظر : الارتشاف : ٢ / ١١١ ،الجنى الداني : ٤٨٨ .

(٤) في الأصل : " للحين " .

(٥) في تأويل مشكل القرآن ٥٢٠ : (وقال بعض البغداديين : التاء تزاد في أول " حين " وفي أول " الآن " وانما هي " لا " ثم تبتدئ فتقول : تحين ،وتلان . .) . وهذا مذهب الأموي ،وأبوعبيد ،وابن الطراوة ،ينظر البيان : ٢ / ٣١٢ ، التبيان : ١٠٩٧ ،الارتشاف : ٢ / ١١١ ،الجنى الداني : ٤٨٦ ، المغنى : ٣٣٥ ،ابن الطراوة النحوى : ١٦٧ .

وهذا يريد / كونُها نافيةً للجنس. (١) ٢٩/أ

واعلم أن هذا العمل من رفع الاسم ونصب الخبر إنما هو على لغة أهل الحجاز. (٢) وأمّا بنو تميم فيرفعون مابعدهما، ولا يعطونهما؛ لعدم اختصاص " ما " و " لا " بما يدخلان عليه من المبتدأ والخبر، وليس هذا شأنَ العامل، ولغتُهم أقيسُ، ولغةُ أهلِ الحجاز أفصحُ.

ولا تعمل " لا " في اللغة الحجازية إلا في النكرة (٣)، وقد جاء عملُها في المعرفة في قول النابغة :

بَدَتْ فعلَ ذى ودٍّ فلما تبعتُها
تولَّتْ وبقَّتْ حاجتي في فؤاديا
وحلَّت سوادَ القلبِ لا أنا باغيًا
سواها ولا في حُبِّها مُتراخيا (٤)

---

(١) في الأصل : "للعين."

(٢) ينظر في إعمال " ما " الكتاب : ١/٥٧، المقتضب : ٤/١٨٨.
وأما " لا " فقد منع المبرد والأخفش إعمالها عمل " ليس " وحُكي عن الزجاج أنها أجريت مُجرى " ليس " في رفع الاسم خاصة ولا تعمل في الخبر شيئا . هكذا قال المرادى في الجنى الداني : ٢٩٣، والذى في المقتضب : ٤/٣٨٢ "(وقد تجعل " لا " بمنزلة " ليس " ولا تعمل إلا في النكرة فتقول : لا رجل أفضل منك) وينظر : شرح المصنف : ٢٦ - ٢٧ ، شرح الرضي على الكافية : ١/٢٩٣ .

(٣) أجاز ابن جني، وابن مالك اعمال " لا " عمل " ليس " في المعرفة ينظر : الأمالي الشجرية : ١/٢٨٢، التسهيل : ٥٧.

(٤) شعر النابغة الجعدى : ١٧١.
وينظر الأمالي الشجرية : ١/٢٨٢، شرح الكافية الشافية : ٤٤١

===

[المنصوبات]

حاشية عند قوله : (المنصوبات : ما اشتمل على عَلَم المفعولية.)(1)

قال عبد القاهر:(2) " العَالَمُ " في قولنا : خلق الله العالَمَ ، مصدر، لا مفعولٌ به ، لأنّ المفعولَ به هو الذى كان موجودا ، وأَثَّرَ الفاعلُ فيه شيئا آخرَ بفعله ، والمصدرُ هو الذى لم يكن موجودا ، بل كان عدما محضا ، والفاعل مُوْجِدُهُ ومُخَرِّجُهُ من العدم إلى الوجود بفعله ، و" العالَمُ" في قولنا : خلق الله العالَمَ كذلك ، فكان مصدرا.

واعتُرِض عليه بأنه لو كان مصدرا لكان نفسَ الخلق ، ولا يجوز أن يكون ، لوجهين :

أحدهما : أنا نعلم العالَمَ مع الشك في كونه مخلوقا لله تعالى إلى أن نعلم ذلك بدليل منفصل ، فالعالَمُ على هذا معلوم ، وكونُه / مخلوقا لله تعالى غيرُ معلوم ، لتوقفه على الدليل ، والمعلوم ٢٩/ب مغاير لما ليس بمعلوم ، فكان الخلقُ غيرَ العالَم.

الثاني : أن الله تعالى يُوصَفُ بالخلق فلو كان الخلقُ العالَمَ لكان الله تعالى موصوفا بالعالَم ، ولا يجوز ذلك لما يلزم من وصف القديم بالحادث ، أو قِدَم العالَم .

=== الجنى الداني : ٢٩٣ ، تخليص الشواهد : ٢٩٤ ، المغنى : ٣١٦ ، المساعد : ١/٢٨٢ ، المقاصد النحوية : ٢/١٤١ ، شرح أبيات المغنى : ٤/٣٧٨ ، الخزانة : ٣/٣٣٧.

(1) الكافية : ٨٤ ونصها : (... هو ما اشتمل ..).

(2) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٥٨٠.

[المفعول المطلـــق]

حاشية : أورد على حد المفعول المطلق النقض بقولهم :

كرهتُ كراهتي[(١)] ،فقيل : " كراهتي " اسم لما فَعَلَهُ فاعلُ فعلٍ مذكورٍ بمعناه ،وليس مفعولا مطلقا ،ولكنه مفعولٌ به ،فقد دخل في الحد ما ليس من المحدود ،فلم يكن مانعا .

وجوابه : لا نسلّم أنه اسم ما فَعَلَهُ فاعلُ فعلٍ بل اسمُ ما فعل به فاعلُ الفعل ، وإذا كان كذلك لم يكن مفعولا مطلقا ، إذ المفعولُ المطلقُ:اسمُ ما فَعَلَهُ الفاعلُ لا اسمُ ما فَعَلَ به ،ولذلك سُمّي مفعـــولا مطلقا ،لانطلاق الفعل إليه بغير واسطةِ حرفٍ .

وأورِد النقض أيضا بمثل : حمدا وشكرا ،فقيل : لا يصدق عليه الحدّ ،فإنه وإن كان اسما لما فَعَلَهُ فاعلُ فِعْلٍ ،ولكنّ الفعلَ غيرُ مذكورٍ ، وحينئذ لا يكون الحدُّ جامعا .

وجوابه : أن المراد من الفعل كونُه مذكورا لفظا أو حكما ،فهذه وإن لم تكن أفعالها مذكورةً لفظا ،فهي مذكورةٌ في الحكم ،وإنما حُذفت لغرض التخفيف ،لكثرة دَوْرِها.[(٢)]

وأُورِد النقض بالمصادر التي / لا فعلَ لها أصلا ،فضلا عن أن يكون مذكورا لفظا أوحكما ،وذلك نحو : " ذَفَرًا " ،و " بَهْرًا " ، ٣٠/أ

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٩٨/١ .

(٢) في سيبويه ٣١٩/١ : (وانما اختزل الفعل هاهنا ،لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل ،كما فعلوا ذلك في باب الدعاء) .

و "أَفَّةً" و "تُفَّةً" [(١)] ، وإذا لم يكن لها فعل لِيُذْكَرَ لفظا أو حكما لم يتناولْها الحدُّ .

وأُجيب بأنه وإن لم يكن لها فعل من لفظها ، ولكن لها أفعالٌ بمعناها ، والمشتَرَطُ في المفعول المطلق ليس إلا ذلك ، فـ "ذَفَرا" بمعنى : نَتْنا ، وفعلُه : نَتَنَ ، و "بَهْرا" بمعنى : عَجَبا [(٢)] ، وفعلُه : عَجِبْتُ ، وكذلك باقيها .

ولا يَرِدُ النَّقْضُ بـ "سوطا" في : ضربته سوطا ، ولا بـ "ضَرْبَ الأمير" في : ضَرَبْتُ ضَرْبَ الأمير ، لأنَّ القول بكون مثل ذلك مفعولا مطلقا قولٌ مجازيٌّ ، أما الأول فأصلُه : ضربت ضربا بسوط ، فحُذف المصدرُ ثم حُذف الجار ، وأُقيمت آلةُ الضرب مُقامَ المصدر ، على التسمية للسَّبَب باسم المُسَبَّب . وأما الثاني فأصلُه : ضربتُ ضربا مثلَ ضربِ الأمير ، فحُذف المصدرُ الموصوفُ ، ثم حُذف المضاف وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامَه .

وكذلك القول في الجواب عن مثل : مات زيدٌ موتا ، ولم يضربْ ضربا ، إذا قيل : إنها مفعول ولم يفعلْها فاعلُ فعلِ [(٣)] ، فإنا نقول :

---

(١) في سيبويه ١/ ٣١١ : (هذا باب ما يُنصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره وذلك قولك : سَقْياً ورَعْياً ، ونحو قولك : خَيْبَةً ودَفْرا وجَدْعاً وعَقْراً وبُؤْساً وأُفَّةً وتُفَّةً وبُعْداً وسُحْقاً . . .) وينظر كذلك : ١/ ٣٥٤ ، المقتضب : ٣/ ٢١٧ ، ٢٢٢ .
ويقال : أُفّاً له وأُفَّةً ، أى : قذرا له ، والتنوين للتنكير . وأُفَّةً وتُفَّةً . الصحاح : (أنف) .

(٢) الصحاح : (ذفر) ، (بهر) .

(٣) ينظر هذا الاعتراض في : شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٩٧ .

المرادُ من : (نَعَلَهُ فاعل ..) (١) : إسنادُ الفعل إليه ، والإسناد أعمُّ من كون المرادِ به الإسنادَ حقيقةً أو مجازا ، ولولا اعتبارُ ما ذكرنا لما جاز أن يُطلقَ على " زيد " في قولنا : مات زيدٌ ، ولم يضرب زيدٌ ، أنه فاعل / ، لعدم تحقّق الفاعلية فيه. ٣٠/ب

حاشية عند تعليل قوله في حدّ المفعول المطلق : (اسم ما فَعَلَهُ فاعلُ فِعْلٍ ...) (٢)

لا يرد "ضربت" نقضا ، وإن تُرِكَ لفظُ اسمٍ هاهنا (٣) ، فإنه لو تُرِك لصار الحدُّ : المفعول المطلق : ما فعلَه فاعلُ فِعْلٍ مذكورٍ بمعناه ، وهو كلام يقتضي المغايرةَ بين الفعل وبين ما فعله فاعل الفعل ، وذلك لوجوه :

الأول : ما فعله فاعل فعل قولك : ضربت ، لكان عند التحصيل حدًّا لِـ"ضربت". (٤)

الثاني : لزومُ أن يكون الفعلُ مفعولا ، والفعلُ لا يكون كذلك.

الثالث : لزومُ كون الشيء مفعولا لنفسه ، لأنّ "ضربت" حينئذ يكون مفعولا لـ"ضربت".

---

(١) ، (٢) الكافية : ٨٤.
وينظر تعليله في الشرح : ٢٧.
(٣) ينظر تعليل الرضي لذلك في شرحه على الكافية : ١/٢٩٧.
(٤) العبارة مضطربة ، ولم أتبين وجهها.

نعم يَرِدُ ذلك أن لو كان الحدُّ هو الدال على ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ،لأنّ الفعلَ الصناعيَّ ،الذى هو مجرد الخبر ،يدل على ما فعلَهُ فاعلُ الفعلِ ، وهو الفعل الحقيقي .

حاشية على قوله في الشرح : (وقد وَرَدَ مثلُ ذلك في المفعول به ،والمفعول فيه . . .) [1] قبل قوله : (ويكون للتأكيد والنوع) [2] بسطر .

وورودُ [3] ذلك في المفعول به والمفعول فيه يكون من هذه الجهة ،لجواز إقامةِ كُلٍّ واحدٍ منهما مُقامَ الفاعل [4] ،وأمَّا ما ورد مثل ذلك في المفعول معه فإنه لا يكون من هذه الجهة ،لِمَا أَنَّ المفعولَ معه لا تجوز إقامته مُقامَ الفاعل ،لما ثبت في غير هذا / البابِ [5] ٣١/أ

نعم يَرِدُ مثلُ ذلك من غير هذه الجهة ،صورتُه أن يقال : إنَّ المفعول معه إنما حُدَّ ليُعرفَ فينْصَبَ فيجبُ النصب على هذا في مثل : خرجتُ أنا وزيدٌ .

والجواب : أن يقال : إنما حَدَدْناه بعد أن عَلِمْنا أَنَّ منه قسما يجوز رفعُه ،وهذا إذا كان العامل لفظيًّا ،وجاز العطفُ . فالمرادُ

---

(١) الشرح : ٢٧.
(٢) الكافية : ٨٤.
(٣) في الأصل : "وورد".
(٤) أقحمت في الأصل عبارة " والجواب الجواب " بين كلمتي الفاعل وأمّا ،ولا معنى لها هاهنا.
(٥) يقصد باب : مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله ،ينظر : الكافية : ٧٢.

بالمماثلة هاهنا : المشاكلةُ في كيفية الورود بلزوم التَّشْكيل [١] ، لا المماثلةُ في القيامِ مَقامَ الفاعل.

ومثلُ هذا أيضا يلزم في المفعول له ،لجواز الجرِّ [٢] في بعض الأقسام ،ووجوبه في بعضها.

حاشية : قال المبرِّدُ [٣] ،في : رَجَعَ القَهْقَرى [٤] ،وماكان مثلَه : إنه صفةٌ لمصدر محذوف ،حتى كأنه قيل : رَجَعَ الرَّجْعَةَ القَهْقَرَى ، واشتمل الاشتمالةَ الصَّمَّاء [٥] ،وقعد القِعْدَةَ القُرْفُصاء. [٦]

وقال سيبويه [٧] : إنه مصدرٌ للنوع ،وهو أَولى؛ لعدم الاحتياج إلى هذا التقدير.

حاشية : " جلوسا " في قولهم : قَعَدْتُ جلوسا ،عند سيبويه [٨]

---

(١) في الأصل : " التشكيك ". (٢) في الأصل : " لجواز الجواز ".

(٣) لم أقف على رأيه هذا في المقتضب " ولا " الكامل " وهو في الأصول : ١/١٦٠ - ١٦١ ،شرح المفصل : ١/١١٢ ،شرح الرضي على الكافية : ١/٢٩٩ - ٣٠٠.

(٤) القهقرى : مصدر قهقر إذا رجع على عقبيه.

(٥) اشتمال الصماء : هو أن يشتمل بالثوب حتى يجلِّلَ به جسدَه ، ولا يرفع منه جانبا فيكون فيه فرجة تخرج منها يدُه ،وهو التلفع. اللسان : (شمل).

(٦) القرفصاء : هو أن يجلس على أَليتيه ويلزق فخذيه ببطنه ، ويحتبي بيديه يضعهما على ساقيه ،كما يُحْتَبى بالثوب. اللسان : (قرفص).

(٧) الكتاب : ١/٣٥.

(٨) في الكتاب : ١/٣٥٧ (... أنك اذا أظهرت الفعل الذى لا يكون المصدر بدلا منه احتجت إلى فعل آخر تضمره) وينظر شرح السيرافي لهذا الموضع في هامش ٣ من الصفحة نفسها ،وينظر كذلك : حواشي المفصل : ٩١.

منصوب بفعل مقدر دل عليه الأول كأنه قيل : قعدتُ فجلستُ جلوسا ، وكذلك : حُبِشْتُ مَنْعًا [(١)] ، وما كان مثله .

ومذهبُ المازنيّ [(٢)] أن العاملَ الفعلُ المذكورُ الذى بمعناه ، وهو أصح ، لأنّ نحو : ضربتُه كلَّ الضرب ،واشتَمَلَ الصَّمَّاءَ ،وقَعَد القُرْفُصاءَ منصوباتٌ انتصابَ المصادر ،ولا عاملَ لها من لفظها ولا معناها في فانتصابُ / هذه بفعلٍ بمعناها أولى ،ولا حاجةَ إلى تقدير محذوف، ٣١ / ب
لأنه تكلّفٌ [(٣)] .

قوله : (وقد يُحذفُ الفعلُ .. إلى قوله : ووجوبا سماعا .) [(٤)]

من العرب من يرفعُ هذه المصادرَ . وقال سيبويه [(٥)] : سمعنا بعضَ العربِ الموثوقَ به وقيل له : كيف أصبحتَ ؟ فقال : حمدُ الله وثناءٌ عليه ،أى : أمْرِى وشَأْني حمدُ الله ،ومنه قولُ الشاعر :

عَجَبٌ لِتلكَ قضيَّةً وإقامتي فيكم على تلك القضيةِ أعْجَبُ [(٦)]

---

(١) في الأصل : " جلست " وما أثبته الصواب ـ إن شاء الله ـ بدليل ورود المثال في المفصل : ٣٢ .

(٢) المحتسب : ٢/ ١٣٩ ، شرح الرضي على الكافية : ١/ ٣٠٣ ، وفيه أيضا أنه مذهب المبرد والسيرافي ، وينظر المقتضب : ١/ ٧٣ - ٧٤ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١/ ٣٠٣ .

(٤) الكافية : ٨٤ .

(٥) الكتاب : ١/ ٣١٩ - ٣٢٠ .

(٦) نسب هذا البيت إلى غير واحد من الشعراء منهم : هُنَيّ بن أحمر الكناني ، وزَرَافَة الباهليّ ، وضَمْرَة بن جابر و همام بن مرة . ينظر : سمط اللآلي : ٣/ ٤١ ، الخزانة : ٢/ ٣٨ ، وهو من شواهد سيبويه : ١/ ٣١٩ ، النكت : ٣٧١ ، سفر السعادة : ٧٥٤ ،

===

وتقعُ هذه المصادرُ خبرا ، ودعاء ، وأمرا ، ونهيا .

فالخبر نحو : حمدا وشكرا لا كفرا ، وعَجَبا ، وأَفْعلُ وكرامةً ومَسَرَّةً ، ولا أفعل ولا كَيْدًا ولا هَمًّا ، ولأفعلنّ ورَغْمًا وهوانا .(١)

ومثال الدعاء : سَقْياً ورَعْياً وجَدْعاً وبُعْداً .(٢)

ومثال الأمر والنهي : صَبْراً لا جَزَعاً ، وقياما لا قُعودا ، ومن الأمر قوله تعالى ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾(٣) ، وقولُ الشاعر :

فَصَبْراً في مجالِ الموتِ صَبْراً فما نيلُ الخُلودِ بمُسْتَطاعِ(٤)

فالمصدر في جميع ذلك بدلٌ من الفعل ، فذِكْرُهُ جمعٌ بين البدل والمُبْدَل منه .

=== شرح المفصل : ١/١١٤ ، شرح التسهيل : ١/٨٠٦ ، الخزانة ٢/٣٤ .
والشاهد فيه : رفع "عجب" على اضمار مبتدأ ، أي : أمري عجب .

(١) ينظر الكتاب : ١/٣١٨ - ٣١٩ .
والرَّغم والرُّغم والرِّغم : الكره ، اللسان : (رغم) .

(٢) ينظر الكتاب : ١/٣١١ .
والجدع : قطع الأنف والأذن وقطع اليد والشفة ، الصحاح (جدع) .

(٣) سورة محمد : من الآية : ٤ .

(٤) البيت لقطري بن الفجاءة الخارجي من أبيات له أوردها أبو تمام في الحماسة : ١/١٦١ وينظر شعر الخوارج : ١٠٨ ، أمالي المرتضى : ١/٦٣٦ ، شرح التسهيل : ١/٧٩٩ ، المقاصد النحوية : ٣/٥١ ، شرح الأشموني : ٢/١١٧ .
والشاهد في : "فصبرا .. وصبرا" حيث حذف منه فعله وهو الطلب ، أي اصبري يا نفسُ صبرا .

والفراء (١) يرى ذلك مُطّرِداً غيرَ متوقف على سماع ، خبرا كان ما يَرِدُ ذلك فيه أو طلبا ، بشرط أن يكون الموضعُ صالحا لوقوع الفعل فيه مُجَرَّداً .

قوله : (ومنها ما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملةٍ على اسم بمعناه وصاحبه) (٢) .

هذا القسمُ يحتاج إلى شرط آخرَ وهو أن يكون مُرادا به الحذف/ دون الإثبات ، ليدل على الفعل ، ولذلك ارتفع : علمُ الفقهاءِ وهديُ الصلحاء ، في قولهم : له علمٌ علمُ الفقهاء ، وهَدْيٌ هَدْيُ الصُّلَحاءِ (٣) . ٣٢/أ

ويقع في بعض النُّسَخ (علاجا) (٤) بعد قوله : (وصاحبه) .

وهذا إشارةٌ إلى هذا .

والخليل (٥) لا يشترط في هذا القسمِ كونَ المصدرِ للتشبيه ، فيجوِّزُ أن يُقالَ : له صوتٌ صوتًا حسنا ، ومنه قولُ رُؤْبة :

---

(١) في معاني القرآن ٥٧/٣ : (" فَضَرْبَ الرِّقَابِ " نصبٌ على الأمر ، والذى نُصب به مضمر ، وكذلك كل أمر أظهرت فيه الأسماءَ وتركتَ الأفعال ، فانصب فيه الأسماء) .

(٢) الكافية : ٨٥ .

(٣) ينظر الكتاب : ٣٦١/١ - ٣٦٢ .

(٤) هذه الزيادة في الكافية : ٨٥ ، ونسخة الشرح : ٢٨ ، ونسخة الرضي : ٢١٩/١ .

(٥) الكتاب : ٣٦٤/١ .

فيها ازْدِهَافٌ أَيَّمَا ازْدِهَافِ (١)

وهو قليل .

فإن أُرِيدَ بالعلم في قولهم : " عِلْمُ الفقهاء " ظهورُ آثاره من المحاولة وتقرير المسائل ، وبالهَدْي : ظهورُ آثاره من الحِلْم والأناة جاز نصبُه لإيذانه بالمُعالجة. (٢)

قوله : (ومنها ما وقع مُثَنّى) (٣)

حقّه أن يقولَ : ما وقع مُثَنّى للتكثير ، أو اسمَ مصدر بلفظ التثنية ، وإلا انتقض بمثل : ضربتُ ضربتين ، وليس هذه أنما لا مستعملةً إذ كانت غيرَ متصرّفةٍ ، وأما قولهم : لَبَّى يُلبِّي ، فهو مأخوذ

---

(١) الديوان : ١٠٠.
والبيت من أرجوزة طويلة يعاتب بها أباه ، وقصتها في الخزانة : ٤٥/٢.
وينظر الكتاب : ٣٦٤/١ ، سر الصناعة : ١٨٦ ، النكت : ٣٩٣ ، شرح التسهيل : ٨٠٥/١ ، ٧٠٧/٢ ، اللسان : (زهف) ، الخزانة : ٤١/٢.
وفيها ازدهاف : أى استعجال وتقحم .
والشاهد فيه نصب " أيَّما " على إضمار " يزدهف " ولا يجوز نصبه بـ " ازدهاف " لأنّ المصدر لا يعمل في المصدر .

(٢) في سيبويه ٣٦٢/١ : (وإن شئت نصبت فقلت : له علمٌ علمَ الفقهاء ، كأنك مررت به في حال تعلم وتفقه ، وكأنه لم يستكمل أن يقال له : عالم) .

(٣) الكافية : ٨٦.

من لفظ " لَبَّيْكَ " كما قالوا : سبحانك وحَمْدَكَ ،وهذا قولُ سيبويه.(١)

وقال يونس(٢) : "لَبَّيْكَ" مفرد والياء فيه كالياء في "لَدَيْكَ" و "إِلَيْكَ" وأصله "لَبَّبَ" على وزن "فَعْلَلَ" لا على وزن "فَعَّلَ" لِقِلَّته ،فقلبت الباء الأخيرة ياءً هربا من التضعيف ،كما قالوا في قَصَصْتُ أظفاري : قَصَّيْتُ، فصار "لَبَّيَ" ،ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار "لَبَّى" ،ثمّ لما أُضيفَ إلى المضمرِ قُلبت ياءً فقيل : / "لَبَّيْكَ" ،كما قيل : ٣٢/ب
"عَلَيْكَ" و "لَدَيْكَ" .

وردَّ سيبويه(٣) هذا القولَ بأنها لو كانت مثلَ الياء في "عَلَيْكَ" و "إِلَيْكَ" لكانت الألفُ مُقَرَّةً حالةَ الإضافةِ إلى الظُّهر ، وليس كذلك ؛ لقول الشاعر :

دَعَوْتُ لِما نابني مِسْورا فلبَّى فلبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ(٤)

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٥٤.
(٢) الكتاب : ١/ ٣٥١.
(٣) الكتاب : ١/ ٣٥١ - ٣٥٢.
(٤) البيت لأعرابي من بني أسد كما في اللسان : (لبى) ،المقاصد النحوية : ٣/ ٣٨١ ،شرح شواهد المغنى : ٩١٠.
وينظر : الكتاب : ١/ ٣٥٢ ،المحتسب : ١/ ٧٨ ، ٢/ ٢٣ ، سر الصناعة : ٧٤٧ ،النكت : ٣٨٧ ،الأمالي الشجرية : ١/ ١١٩ ، شرح الكافية الشافية : ٩٣٢ ،المغنى : ٧٥٣ ،الخزانة : ٢/ ٩٢.
يقول : دعوت مسورا لأمر نابني فلباني فإجابةً له منى بعد إجابة إذا سألني في أمر نابه جزاء لصنعه.
والشاهد في : " فلبَّيْ يدى " حيث ثبتت ياء "لبى " مع إضافتها إلى الظاهر ،فدل ذلك على أنها مُثنى.

[المفعول بـــه]

قوله : (المفعولُ به ...) (١)

لا يَدْخُل المفعولُ فيه في حدِّ المفعول به إذا قيل في حدّه : (ما وقع عليه فعلُ الفاعل). (٢) وفَسَّرَ وقوعَه عليه بما لا يُعْقَل معناه إلا به ، لأنَّ تَعَقُّلَ الفعل ليس بعد تعقُّل المفعول فيـــه ، بل الأمـــر بالعكس ،لأنَّ الفعلَ يدل على الزمان والمكان بالالتزام .

ولقائل أن يقول : لا نسلِّم أن دلالة الفعل على الزمان [بالالتزام] (٣) ، لأنَّ الفعلَ يدُلُّ على الزمان بهيئته ،فيتوقف تَعَقُّلُ الفعل على تعقله.

و يمكن أن يُجاب عنه بأن المرادَ بالفعل المصدرُ ،والمصدرُ لا يدل على الزمان والمكان إلا بالالتزام ،لا بهيئته.

وأُورِد النقض أيضا على [حدِّ] (٤) المفعول به بالفاعل ، و (٥) الفعلُ يتعلَّق به ،وتعقُّلُ الفعلِ موقوفٌ على تعقُّله.

وأُجيب : بأن المرادَ أنّ تعقل الفعل موقوف على تعقل شـــيء هو غيرُ الفاعل ، فكأنَّ الفاعلَ استُثْنِيَ ،وقيل : ما عدا الفاعل ،وعُلِـــم ذلك من سياق الكلام فلم يُصَرِّحْ به.

قوله في المفعول به : (ويتقدم على الفعل). (٦)

---

(١) ، (٢) الكافية : ٨٧.

(٣) تتمة يلتئم بمثلها الكلام بدليل ذكرها قبل و بعد .

(٤) تتمة يقتضيها المقام .

(٥) في الأصل : "أو".

(٦) الكافية : ٨٧.

يتقدم على الفعل (١) ما لم يعرض مانعٌ فإن عرَض بأنْ يدخلَ عليه (٢) لامُ الابتداء / امتنع التقديمُ ،فلا يجوز : زيدا لأضْرِبُه ١/٣٣أ

و " خيرا " في : ﴿ ٱنتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ (٣) مفعولٌ به لفعل محذوف عند سيبويه (٤) ،أى : وائتوا خيرا ، وخبرٌ لـ " كان " مقدرةً عند الكسائي (٥) ، أى : يكن الانتهاءُ خيرا ،وصفةٌ لمصدر محذوف عند الفراء (٦) أى : انتهوا انتهاءً خيرا .

---

(١) في الأصل : " الفاعل " .

(٢) في الأصل : " على " .

(٣) سورة النساء : من الآية : ١٧١ .

(٤) الكتاب : ١/ ٢٨٢ .

(٥) ينظر : المغني : ٨٢٨ ونسبه النحاس في إعراب القرآن : ١/ ٥٠٩ ،ومكي في مشكل إعراب القرآن : ١/ ٢١٤ إلى أبي عبيدة . وفي معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ١٣٤ (فقال الكسائي : انتصب لخروجه من الكلام قال : وهذا تقوله العرب في الكلام التام نحو قولك : لتقومن خيرا لك ، فإذا كان الكلام ناقصا رفعوا فقالوا : إن تنته خيرٌ لك . . . ولم يقل هو ـ أى الفراء ـ ولا الكسائي من أى المنصوبات هو ، ولا شرحوه بأكثر من هذا) ، وينظر:مجاز القرآن : ١/ ١٤٣ .

(٦) قال في المعاني : ١/ ٢٩٥ عند إعرابه قوله تعالى : ﴿ فَآمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ : (خيرا منصوب باتصاله بالأمر ،لأنه من صفة الأمر ،وقد يُستدل على ذلك ،ألم تر الكناية عن الأمر تصلح قبل الخير فتقول للرجل : اتق الله هو خير لك ،أى الاتقاء هو خير لك ،فإذا سقطت " هو " اتصل بما قبله وهو معرفة فنصب ،وليس نصبُه على إضمار " يكن ") .

ووجوبُ حذفِ العامل في باب : * انْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ * مخصوص بما إذا دلَّت الحالُ على التَّوجيه إلى أمر آخرَ كما في : * انْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ * ،لأنهم نُهوا عن الكفر ودُعوا إلى الإيمان فلم يُحْتَجْ إلى إظهار الفعل ،لدلالة الحال عليه بخلاف : انته أمرا قاصدا ، لأنَّ الانتهاء في مثله يجوز الاقتصارُ عليه ،وليس في الحال دَلالةٌ على التوجيه إلى أمر آخرَ ،فيجوز إظهارُ الفعل ،نص على ذلك سيبويه (١) ، إلا أن يكون المأمور بذلك جائرا (٢) عن القصد في [هذه] (٣) الحالة فيكون أمره بذلك قرينةً دالةً على أمره بارتكاب القصد فيرجع الى باب : * انْتَهُوا خَيْرًا * فيكون حذفُ الفعلِ واجبا (٤) .

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٨٤.

(٢) في الأصل "جائزا".

(٣) تتمة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) في الأصل :"جائزا".

[المنـــــــادى]

قوله : (الثاني : المنادى .) (١)

اختُلف في ناصب المنادى ، فقيل : فعلٌ محذوفٌ نابَ حرفُ النداء عنه فـ " يا " عند هؤلاء دليلٌ على إنشاء النداء كما أن الهمزة دليل على إنشاء الاستفهام ، وهذا مذهبُ سيبويه.(٢) وقيل : هو منصوب بهذه الكلمات أنفسها ثم انقسم هؤلاء قسمين ، فمنهم من قال : إنه (٣) منصوب بها ، لأنها أسماءُ أفعال / ، ٣٣/ب

وهو ضعيف ، لأن منها الهمزةَ ، وليس من أسماء الأفعال ما هو على حرف واحد ، ولأن (٤) أسماءَ الأفعال تتحمَّلُ الضمائرَ وهذه لا تتحملها.(٥)

ومنهم من قال (٦) : هو منصوب بها على أنها نائبةٌ عن الفعل للاختصار ، وهو أيضا ضعيف ، لأنها لو كانت نائبةً عن الفعل لم يجز حذفُها مع حذف الفعل ، لأن النائب والمنوب عنه لا يُحذفان معا .

واعتُرض على الأول بأنّ نائبَ الشيء قائم مَقامَه ، ووجوبُ حذف العامل مع وجود نائبه متضادٌّ .

وأُجيب : بأنه نائبٌ لفظا لا عملا ، ويدل على أنه غيرُ عامل أنّ الضميرَ إذا وَلِيَ عاملَه وجب اتصالُه ، ولم يقولوا : "ياكَ" بـل :

---

(١) الكافية : ٨٩.

(٢) الكتاب : ١/ ٢٩١ ، ٢/ ١٨٢.

(٣) قال بذلك الفارسي . المسائل العسكرية : ١١١ ، وينظر : شرح المفصل : ١/ ١٢٧ ، شرح الرضي على الكافية : ١/ ٣٤٦ ، وأورد الفارسي "يا" في كتاب الشعر : ٦٦ تحت باب : من الحروف التي تتضمن معنى الفعل . واستدل عليه. ونسب المراديّ القول بأن حروف النداء أسماء أفعال إلى الكوفيين . ينظر : الجنى الداني : ٣٥٥.

(٤) في الأصل : «لأن» ، بسقوط الواو .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١/ ٣٤٦.

(٦) نُسب هذا الرأي إلى المبرد . ينظر : شرح المفصل : ١/ ١٢٧ ، شرح الرضي على الكافية : ١/ ٣٤٦. والذي في المقتضب : ٤/ ٢٠٢ صريح في متابعة المبرد لمذهب سيبويه في ناصب المنادى . وينظر حاشية الشيخ عضيمة في الموضع السابق .

" يا إيّاك "،(١) فدل على أنه غيرُ عامل.(٢)

قوله : (ويُبْنى على ما يَرْتفعُ به إن كان مفرداً معرفةً .)(٣)

ينتقض بمثل : يا هوُ لا ، فإنه مفردٌ معرفةٌ وليس مبنيا على ما يرتفع به ، لأنه إنما يُرْفع محلا ، وليس مبنيا على ما يرتفع به محلا ، وإنما هو مبني بعد النداء على ما كان مبنيا عليه قبل النداء فلو زاد ذلك : ويُتْرَكُ على حركة بنائه أو سكونه ، لكان أجودَ .

ويجوزُ في ضرورة الشعر تنوينُه مرفوعا ، كقوله :

سلامُ اللّهِ يا مطرٌ عليها وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ(٤)

---

(١) هذا من المثال المعروف في نداء المضمر وهو قولهم : " يا إيّاكَ قد كفيتُك " ينظر : المقرب : ١٩٣ ، أوضح المسالك : ٤/ ١١ ، الهمع ٣/ ٤٦ - وقائله الأحوص الأنصارى ، ولقوله هذا قصة تنظر في : الخزانة : ٢/ ١٤٠ - ١٤١ .

(٢) ينظر : شرح ابن جماعة : ١١٥ .

(٣) الكافية : ٨٩ ونصها : " ... على ما يرفع به ... ".

(٤) البيتان للأحوص الأنصارى في شعره : ١٨٩ - ١٩٩ ، والبيت الثاني فيه بعد بيت الشاهد بأربعة أبيات ، وليس قبله كما ذكر الشارح . وينظر : الكتاب : ٢/ ٢٠٢ ، المقتضب ٤/ ٢١٤ ، مجالس ثعلب : ٧٤ ، ٤٧٤ ، الأصول ١ : ٣٤٤ ، جمل الزجاجي : ١٥٤ ، أمالي الزجاجي : ٨١ ، كتاب الشعر : ١٤٦ ، التبصرة : ٣٥٥ . والشاهد في قوله : " يا مطرٌ عليها " حيث نون " مطرٌ " بالرفع وذلك ضرورة .

وقبله :

فَطَلِّقْهَا فلستَ لها بِكُفْءٍ ... وإلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

ومنصوبا ، كقوله :

ألا يا نخلةً من ذاتِ عِرْقٍ ... عليكِ ورحمةُ الله السَّلامُ (١)

فالرفعُ / اعتبارا لحركة بنائه ، والنصبُ اعتبارا لحركة أصله . ٣٤/أ

حاشية : عند تعليل قوله : (ويُخْفَضُ بلام الاستغاثة .) (٢)

ويمكن أن يُعلل وجوبُ خفضه بلام الاستغاثة بأن بناءَه إنما كان لوقوعه موقعَ الضمير المنفصل ، بدليل :

يا مُرُّ يا ابنَ واقعٍ يا أَنْتا (٣)

فلما دَخَلَتْ عليه هذه اللامُ ، وهي لا تدخلُ على الضمير المنفصل ، ضَعُفَ شَبَهُهُ به ، فأَثَّرَتْ فيه عملَها .

---

(١) تقدم في ص : ٧٦ .
والشاهد فيه هنا تنوين " نخلة " بالنصب للضرورة .

(٢) الكافية : ٨٩ ، وينظر : التعليل في الشرح : ٢٩ .

(٣) هذا بيت من الرجز لسالم بن داره ، وبعده :

أنت الذي طلقت عام جعتا

وقد نُسب إلى الأحوص ، وهو في ملحقات ديوانه : ٢١٦ . وردّ البغدادي هذه النسبة ووهّم القائل بها ، ينظر الخزانة : ١٤١/٣ . ولهذا الرَّجز قصة ذكرها التبريزي في شرحه على الحماسة : ٢٠٣/١ - ٢٠٤ .
وينظر : نوادر أبي زيد : ١٦٣ ، سر الصناعة : ٣٥٩ ، الأمالي الشجرية : ٧٩/٢ ، الإنصاف : ٣٢٥ ، ٦٨٢ . ===

وقوله هنا : (لأنّ حرفَ الجر لا يمكن إِلغاؤُه).(١)

للمعترض أن يقول : إِنما لم يمكن إِلغاؤُه في المُعْربات ،أمّا في المبنيات فإِلغاؤُه واجب ، كما أُلِغي في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ ﴾ (٢) ، والمنادى ها هنا مبنى ،والعاملُ لا يَظْهر عملُه في المبنيات .

وجوابُه أَنْ يقالَ : إِنَّ حرفَ النداء يقتضي البناءَ ، واللامُ تقتضي العملَ فيه،وهي (٣) أقربُ إِليه من حرف النداء ،وهي فاصلةٌ بينهما ، فأُعْمِلَتْ فيه لأجل القُرْب.

ولامُ الاستغاثة تكون معه مفتوحةً لشَبَهِهِ بالضمير،وهي مع الضمير تكون كذلك ، فإِن عُطِفَ عليه كُسِرَتْ ،كقوله :

* يا لَلْكُهول ولِلشُّبّان لِلْعَجَب * (٤)

=== شرح المفصل : ١٢٧/١ ، ١٣٠ ،المقرب : ١٩٣ ، شرح التسهيل ٧٨٣/٢ ،الخزانة : ١٣٩/٢ .
والشاهد في قوله : " يا أنتا" حيث نادى الضمير الذى يستعمل في مواطن الرفع .

(١) الشرح : ٢٩.

(٢) سورة البقرة من الآية : ١٤٩ ، ١٥٠.

(٣) في الأصل : "وهو".

(٤) عجز بيت ،وصدره :

* يبكيك ناءٍ بعيدُ الدارِ مغتربٌ *

قال القيسي في : إيضاح شواهد الايضاح ٢٦٨ : (هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي ،ويُنسب إلى أبي زُبيد الطائى) .
وليس في ديوان أيٍّ منهما المطبوع . ===

وإنْ كان مُستغاثا في المعنى ؛لعدم وجوب أن يتحقق للمعطوف ما يكونُ للمعطوف عليه بدليل : " رُبَّ شاةٍ وسَخْلَتِها "،(١) ويا زيدُ والحارثُ ،ولو قيل : رُبَّ سخلتِها ،ويا الحارثُ ،لما جاز.(٢)

وحرفا الجر اللذان / هما اللامان متعلّقان بحرف النداء : ٣٤/ب

إحداهما تتعلق به تعلقَ المفعول به وهي المفتوحةُ ،والثانية تتعلق به تعلقَ المفعول له ،وهي المكسورةُ.

[توابع المنادى]

قوله : (وتوابعُ المبنيِّ ...)(٣)

لو قال : توابعُ المبنيِّ غيرِ المبهم لكان أجودَ ؛ لئلاّ يَرِدَ النَّقضُ بـ" يا أيُّها الرجلُ " ؛فإنَّ " أيّاً " مبنى ،ولا يجوز في صفته عنده الوجهان. ويجوز أن يكون لما ذَكَرَ حكمَه بعد ذلك (٤) استَغْنَى عن ذكر هذا القيدِ هاهنا.

=== وينظر : المقتضب : ٢٥٦/٤ ،الكامل : ١٢٠٠ ،الأصول : ٣٥٣/١ ،جمل الزجاجي : ١٦٧ ،الإيضاح : ٢٣٦ ،التبصرة: ٣٥٩ ،الصاحبي : ١٤٨ ،شرح شواهد الإيضاح : ٢٠٣.

(١) ينظر : الكتاب : ٥٥/٢ ، ٣٠٠ ،وفيه " كل شاة وسخلتها".

(٢) أجاز الكوفيون نداء الاسم المحلي بـ" أل " ،ينظر : الإنصاف: ٣٣٧.

(٣) الكافية : ٨٩ ونصها : " وتوابع المنادى المبنى ..."

(٤) قال في الكافية ٩١ : (وإذا نودى المعرف باللام قيل : ياأيها الرجل ،ويا هذا الرجل ، وياأيهذا الرجل ،والتزموا رفع " الرجل " لأنه هو المقصود بالنداء ، وتوابعِه ؛لأنها توابعُ مُعْرَبٍ).

ولو قال : توابعُ المبنيِّ المفردةُ أوما في حكمها ، لكان أجودَ أيضا ،وإلا وَرَد النقض بـ " يا زيدُ الحسنُ الوجهُ " برفع الحسن ونصبه ،وليس بمفرد،لكنه في حكمه ،لأنَّ إضافتَـه لفظية .

فإن حُذف حرفُ النداء وعوِّض عنه الميمُ ،في مثل : اللَّهُمَّ ، فسيبويه (١) لا يجيز وصفَهُ ،قال : لأنَّ الميمَ صوت ضُمَّ إلى ما يَجْرى مَجْراه ، فصار لمَّا كان مخصوصا بالنداء مثل : يا هَناه .

وأجاز المبرِّدُ (٢) وصفه واستدل بقوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ ﴾ (٣) و ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ ﴾ (٤) . وحَمَلَه سيبويه (٥) على نداءين ،ورجَّح المبردُ قولَه بعدم الحذف .

وأصلُه عند سيبويه : (٦) يا أَلله ،حُذِفَ حرفُ النداء كراهةَ دخوله على الألف واللام ، ثم عُوِّضَت الميمُ آخرا ، فصارحرفُ النداء مُلْتَزَمَ الحذف للتعويض عنه .

وأصله عند الفراء : (٧) يا أَلله أُمنَّا بخَيْر ،وهو ضعيف بكثرة الحذف ،ولأنه لو كان كذلك لم يَجُزْ أن يقال : اللهمَّ أُمَّنَا بخير ،وإلا لَزِم التَّكْرار (٨) ،ولأنه لو كان كذلك لجاز السكوت عليه .

---

(١) الكتاب : ٢/١٩٦ .

(٢) المقتضب : ٤/٢٣٩ .

(٣) سورة الزمر : من الآية : ٤٦ .

(٤) سورة آل عمران ،من الاية : ٢٦ .

(٥) الكتاب : ٢/١٩٦ .

(٦) الكتاب : ١/٢٥ ، ٢/١٩٦ .

(٧) معاني القرآن : ١/٢٠٣ .

(٨) ينظر : التبصرة : ٣٤٦ .

حاشية : / من توابعِ المبنيِّ المفردِ ما لا يُرفعُ على لفظه ٣٥/أ
نحو : ياسجاحِ المُتنبِّئةُ ، (١) لكن مراعاةً لمحله بالنداء ، ويُنصب مراعاةً لمفعوليته .

حاشية عند قوله : (وأبو العباس ، إنْ كان كـ " الحسن " ، فكالخليل .) (٢)

التمثيلُ هنا بـ " الكريم " و " العالِم " مما يخصُّ الوصفيةَ أَولى من التمثيل بـ " الحسن " ، (٣) لأنه قد يكون علما كـ " الصَّعق " فلا يصح نزعُ اللام منه ، وإنما اختار التمثيلَ به للمشاكلة بينه وبين الخليل وأبي عمرو في التسمية .

قوله : (والمضافة تنصَب .) (٤)

يَردُ النقض عليه بمثل : يا زيدُ الحسن الوجه ، لأنّ الصفةَ مضافة ، ولم يتعين النصب ، بل يجوزُ الأمران ، فلو قال : والمضافةُ إضافةً حقيقيةً لكان أجودَ . (٥) وينبغي أن يقول أيضا : والمضافةُ والمُشبَّهةُ بها ؛

----

(١) في الأصل : " التنبيه " .
(٢) الكافية : ٩٠ وتمام النص : (والخليل في المعطوف يختار الرفع وأبو عمرو النصب ، وأبو العباس إن كان كـ " الحسن " فكالخليل وإلا فكأبي عمرو) .
ينظر : الكتاب : ٢/ ١٨٦ - ١٨٧ ، المقتضب : ٤/ ٢١٢ ، الأصول : ١/ ٣٣٦ .
(٣) ينظر : شرح ابن جماعة : ١١٧ .
(٤) الكافية : ٩١ .
(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١/ ٣٧٠ ، وقد جاء في نسخة الرضي ١/ ٣٥٩ : (والمضافة المعنوية تُنْصب) وعليه فلا وجه لهذا الاعتراض .

لئلاّ يُوهِم قصرَ الحكمِ على المضافة، فإنّه ليس كذلك ، لأنّ المشبَّهةَ بالمضافة يجب نصبُها أيضا نحو : يا [ضاربا] (١) زيداً ، ويا ثلاثةً وثلاثين .

حاشية عند قوله : (وإذا نودي المُعرَّف باللام ... إلى آخره). (٢)

التُزم هاهنا حرفُ التنبيه ، لأنّ " أيّاً " لازمةٌ للإضافة فأَتَوا به لكونه كالعوض من المضاف إليه ، أو تنبيها على أنّ ما بعده هو المنادى ، أو على خروجِ " أيٍّ " عن بابها .

وأجاز المازنيّ والزجاجُ (٣) نصبَ صفة " أيٍّ " قياسا على صفةِ المنادى .

والأخفشُ (٤) يجعل " أيّاً " بمعنى الذي ويجعل " الرجل " خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ .

---

(١) " ضاربا " ساقطة من الأصل .

(٢) الكافية : ٩١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٦٤ ، شرح المفصل : ٢/ ٤ ، ٨.

(٤) في معاني القرآن : ٣٧/١ عند تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ﴾ : (فإن قيل كيف تكون " ما " اسما وحدها وهي لا يُتكلم بها وحدها ؟ قلت : هي بمنزلة : يا أيها الرجل ، لأنّ " أيّاً " هاهنا اسم ولا يُتكلم به وحده حتى يوصف ، فصار " ما " مثل الموصوف هاهنا ؛ لأنك إذا قلت : غسلته غسلا نعما ، فإنما تريد المبالغة والجودة ، فاستُغني بهذا حتى تُكُلِّم به وحده). وينظر : شرح المفصل : ١/ ١٣٠.

حاشية / عند قوله : (ولك في مثل : ٣٥/ب

* يا تيمُ تيمَ عدىٍّ ... * (١)

الضمُ والنصبُ .) (٢)

إذا ضُمَّ الأول ونُصب الثاني في :

* يا تيمُ تيمَ عدىٍّ ... *

احتَمَل النصبُ وجوهًا أربعةً :

أن يكون بدل كل ، وأن يكون عطف بيان ، وأن يكون منادى حُذِفَ منه حرفُ النداء ، وأن يكون مفعولا بإضمار " أعْنى ". (٣)

والوجهان المذكوران (٤) في تعليل نصب الأول ، الأولُ منهما مذهبُ سيبويه، (٥) والثاني مذهبُ المبـــرد . (٦)

---

(١) قطعة من بيت لجرير ، ديوانه : ٢٨٥.
والبيت بتمامه :
يا تيمُ تيمَ عدىٍّ لا أبا لكُمُ لا يُوقعنّكم في سوأةٍ عمـــرُ
وهو من شواهد : الكتاب : ١/ ٥٣ ، ٢/ ٢٠٥ ، نوادر أبي زيد : ١٣٩ ، المقتضب : ٤/ ٢٢٩ ، الكامل : ١١٤٠ ، الأصول : ١/ ٣٤٣ ، جمل الزجاجي : ١٥٧، الخصائص : ١/ ٣٤٥، التبصرة : ٣٤٢ ، شرح اللمع : ٣١٢ ، النكت : ٥٥٥.

(٢) الكافية : ٩٢.

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ٢/ ٨١٢.

(٤) أى في : الشرح : ٣١.

(٥) الكتاب : ٢/ ٢٠٦.

(٦) خرّج المبرد في الكامل : ١١٤٠ " يا تيمَ تيمَ عدىّ " كتخريج سيبويه بجعل الأول مضافا إلى " عدى " والثاني مقحم للتأكيد .

===

وقيل (١) على مذهب سيبويه : إنه يؤدي إلى محذورين : أحدهما : التقديمُ والتأخيرُ من غير فائدة ، والثاني : الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه . ويجوز أن يُعلَّل مذهبُ المبرد ها هنا بالوجوه الأربعة المذكورة في نصب الثاني وهي: كونه بدلاً ، أو عطفَ بيان ، أو منادى حُذف منه حرفُ النداء ، أو مفعولا به لفعل محذوف .

(٢)
حاشية عند قوله : (والمضافُ إلى ياء المتكلم يجوز فيه ما ذكر .)

نُقل في المضاف إلى ياء المتكلم لغتان أُخريان : الأُولى : حَذْفُ الياء ومعاملةُ الاسم المضاف بعد حَذْفِها معاملتَه لو كان مفردا ، (٣) ومنه قراءة أبي جعفر ﴿ قَالَ رَبُّ احْكُمْ بِالْحَقِّ ﴾ (٤) وهذه اللغةُ مختصةٌ بما تكثر إضافتُه إلى المتكلم.

(٥)
والثانية : حذفُ الياء وفتحُ آخر الاسم المضاف قياسا على ياأبتَ.

=== وخرَّجه في المقتضب : ٤/٢٢٧ بالوجهين مُقدِّما تخريج سيبويه. وهذا الذى اقتصر الشارح على نسبته إلى المبرد نسبةُ إليه قبله كل من السيرافي ، وابن يعيش ، والرضي . ينظر هامش الكتاب : ٢/٢٠٦ ، شرح المفصل : ٢/١٠ ، شرح الرضي على الكافية : ١/٣٨٧.

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١/٢٧٧.

(٢) الشرح : ٣١.

(٣) في الكتاب ٢/٢٠٩ (وبعضُ العرب يقول : يا ربُّ اغفر لي ، ويا قومُ لا تفعلوا) .

(٤) سورة الأنبياء ، من الآية : ١١٢.
وقد وردت القراءة في المقتضب : ٤/٢٦٣ ، المحتسب : ٢/٦٩ ، البحر المحيط : ٦/٣٤٥ ، النشر : ٢/٣٢٥ ، الإتحاف : ٢/٢٦٨

(٥) في الكتاب ٢/٢١٣ : (وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول : يا أمَّ لا تفعلي) .

وأفصحُ اللغات حذفُ الياء وإبقاءُ الكسرة ، ثم إثباتُها ساكنةً ، ثم مفتوحةً / ، ثم قلبُها ألفا ، ثم حذفُ الياء والفتحُ ، ثم الضمُّ. ٣٦/أ

والتاءُ في : يا أبتِ ، تاءُ تأنيث ، وهي عوضٌ عن الياء، (١) يدل على الأول قلبُها هاءً في الوقف ، وعلى الثاني عدمُ الجمع بينهما .

وهذه اللغاتُ (٢) جميعُها في الصحيح ، أمّا في المعتل فالياءُ ثابتة إمّا مُدْغَمةً في المنقوص ، نحو : يا قاضيَّ ، أو مفتوحةً في المقصور ، نحو : يا فَتَايَ .

وقوله : (في مثل باب : يا غلامي .) (٣)

لا يجوز في : يا ابنَ أمَّ ، ويا ابنَ عمَّ إثباتُ الياء ساكنةً أو متحركةً (٤) ، وهو جائزٌ في : باب غلامِي .

[ترخيم المنادى]

قوله : (وترخيمُ المنادى جائزٌ . . .) (٥)

الإجماعُ على أنه لا يجوز ترخيمُ غيرِ المنادى إلاّ في ضرورة الشعر ،

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ٢١١ ، المقتضب : ٣/ ١٦٩ ، ٤/ ٢٦٢ .

(٢) في الأصل : "اللغة".

(٣) الكافية : ٩٢ ونصها : (و " يا ابن أم " و " يا ابن عم " خاصة مثل باب : " يا غلامي " .

(٤) بل إن ذلك جائز ، وإن كان الأكثرَ في كلامهم حذفُ الياء ، ينظر الكتاب : ١/ ٢١٣ ، الكشف : ١/ ٤٧٨ ، التسهيل : ١٨٢ وقد جعل الزجاجيّ إثباتَها هو اللغة الجيدة ، الجمل : ١٦٢ .

(٥) الكافية : ٩٣ .

واختلفوا هل يجوزُ ذلك في ضرورة الشعر على اللغتين ،أي : على لغة من يقول : يا حارِ ،بالكسر ،ولغةِ من يجعله اسما برأسه ،أو لا يجوز؟

فمذهبُ سيبويه (١) جوازُ ذلك على اللغتين.

وذهب المبرّدُ (٢) إلى أنه لايجوز ذلك إلا على لغة من يجعله اسما برأسه، قال : لأنّ صاحبَ هذه اللغةِ جَعَلَهُ اسما على حِيالِهِ فاستجاز بذلك تصريفَه في الكلام.

روى سيبويه لمذهبه قولَ الشاعر :

ألا أَضْحَتْ حِبالُكُمُ رِماما وأَضْحَتْ منكَ شاسِعةً أُماما (٣)

وقولَ الشاعر :

إنّ ابنَ حارثَ إنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أَوْ امْتَدِحْهُ فإنّ النّاسَ قد عَلِموا / (٤) ٣٦/ب

---

(١) ينظر الكتاب : ٢/ ٢٤٦-٢٤٧ ، ٢٥٤، ٢٦٩ فمابعدها .

(٢) ينظر المقتضب : ٤/ ٢٥١-٢٥٢ ،الأمالي الشجرية : ١/ ١٢٧، شرح الرضي على الكافية : ١/ ٣٩٥.

(٣) البيت لجرير بن عطية الخَطَفى في ديوانه : ٥٠٢ ،والرواية فيه :

أصبح حبلُ وصلكم رماما وما عهدٌ كمهدِكِ يا أُماما

وينظر:الكتاب ٢/ ٢٧٠ ،نوادر أبي زيد : ٣١ ،جمل الزجاجي : ١٧٤ ،النكت : ٥٩٢،١٤٢ ،الحلل : ٢٤٨ ،الأمالي الشجرية : ١/ ١٢٦ ،الإنصاف : ٣٥٣ ،الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٢٩٦، الخزانة : ٢/ ٣٦٣ .

والشاهد فيه ترخيم "أمامة" في غير النداء ،وهو ضرورة ،وقد رخمه على لغة من ينتظر .

(٤) البيت للمغيرة بن حَبْناء التميمي ، في شعره : ... (ضمن شعراء أمويون) . وهو من شواهد : الكتاب : ٢/ ٢٧٢ ،الكامل : ١٣٦٠ برواية : "إنّ المهلب" ،الأصول : ٣/ ٤٥٨ ،التبصرة : ٣٧٣ ، ===

وأجاب المبرد (١) عن البيت الأول بأنّ الرواية :

* وما عَهْدى كعهدِكِ يا أُماما *

وعن البيت الثاني ،بتنوين « حارث » وإلقاءِ حركةِ الهمزة على الساكن قبلها ، وحذفِها ،وكل ذلك من تَعَسُّفاتِه.

وأما قوله :

إنَّ ابنَ جُلهُمَ أَمْسَى حيَّةَ الوادِى ... أَوْدَى ابنُ جُلهُمَ عبَّادٌ بِصِرْمَتِهِ (٢)

فإنه إنْ ثبت أنّ " جُلْهُمَةَ " اسمُ أبيه كما يقوله المبرد [نهض ، وإن ثبت أنه اسمُ أمِّه كما يقوله سيبويه] (٣) لم ينْهضْ الاستدلالُ به.

=== النكت : ٥٩٣ ، الأمالي الشجرية : ١/ ١٢٦ ،الإنصاف : ٣٥٤ ، الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٢٩٦ ،المقرب : ٢٠٧ .
والشاهد فيه ترخيم " حارثه " في غير النداء اضطرارا على لغة من ينتظر .

(١) ينظر : النكت : ٥٩٢ ،الأمالي الشجرية : ١/ ١٢٧-١٢٨، الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٢٩٦- ٢٩٧.

(٢) البيت للأسود بن يَعْفُر في ديوانه : ٣٣.
وينظر:الكتاب : ٢/ ٢٧٢ ،الأصول : ١/ ٣٦٦ ،النكت : ٥٩٣، الإنصاف : ٣٥٢ ،الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٢٩٧، الخزانة : ٢/ ٣٤٥ .
والصِّرمة : القطعة من الإبل ما بين الثلاثين الى الأربعين .
أمسى حية الوادى : كناية عن أنه يحمى حِماه ،ويتقيه الناس .

(٣) تتمة يقتضيها السياق من الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٢٩٧، وينظر:الكتاب : ٢/ ٢٧٢.
وإنما لم ينهض الاستدلال بـ" جلهم " إذا جُعل اسما لأمّ الممدوح ؛ لأنه حينئذ يكون ممنوعا من الصرف للعلمية والتأنيث .

ومنهم من يُرخِّمُ غيرَ المنادى في الضرورة ويُعربُه بوجوه الإعراب ، ومنه قولُ ذي الرُّمة :

دِيارُ ميَّةَ إذ مَيٌّ تُساعفُنـا ولا يَرى مِثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ (١)

وأجاز الكوفيون (٢) ترخيمَ المضاف إليه ، فقالوا : عبد الرَّحْـمَ وعبد الرَّحي ، في : عبد الرَّحمن ، وعبد الرَّحيم ، وأنشدوا قولَ الشاعر :

أبا عُرْوَ لا تَبْعَدْ فكُلُّ ابنِ حُرَّةٍ سيدعوه داعي مِيتَةٍ فيُجيـبُ (٣)

---

(١) ديوانه : ٣٣.
وينظر: الكتاب : ١/ ٢٨٠ ، ٢/ ٢٤٧ ، نوادر أبي زيد : ٣٢ ، التبصرة : ٣٦٧ ، النكت : ٥٧٨ ، الأمالي الشجرية : ٢/ ٩٠ ، الخزانة : ٢/ ٣٣٩.
ويحتمل أن يكون " مي " مصروفا لسكون وسطه ، فلا شاهد فيه حينئذ ، ينظر: الكتاب : ٢/ ٢٤٧.

(٢) شرح السيرافي في هامش الكتاب ٢/ ٢٤٠ ، الإنصاف : ٣٤٧ ، التبيين : ٤٥٣ ، شرح المفصل : ٢/ ٢٠.

(٣) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد : معاني القرآن للفراء : ١/ ١٨٧ ، التبصرة : ٣٧٣ ، النكت : ٥٩٥ ، الأمالي الشجرية : ١/ ١٢٩ ، الإنصاف : ٣٤٨ ، أسرار العربية : ٢٣٩ ، شرح المفصل : ٢/ ٢٠ ، شرح الكافية الشافية : ١٣٦١ ، المقاصد النحوية : ٤/ ٢٨٧ ، الخزانة : ٢/ ٣٣٦ .
و يروى : " داعي موته ".
ومعنى لا تَبْعَدْ : لا تهلك ، وهو دعاء خرج بلفظ النهي .
والشاهد فيه أن " أبا عرو " منادى بحرف نداء محذوف ، ورخم عجز المركب الاضافي ، والأصل : يا أبا عروة

حاشية عند قوله : (وشرطه ألاّ يكونَ مضافا . . . إلى آخره) (١)

أخلّ من الشرائط العدميّةِ بأربعةِ شروطٍ وهي :

ألا يكونَ مُشَبَّها بالمضاف ، وألا يكونَ مضمرا ، وألا يكونَ مبهما ، وألا يكون صفةً بتاء التأنيث ، نحو : يا فاسقةُ ، لئلا يلتبس بالمذكر حينئذ ، وأما المضمرُ والمبهمُ فلضعفه بهما ، فلا يُزادُ ضعفا بالترخيم.

ونصّ سيبويه (٢) على جواز ترخيم المركب ، فقال : إذا نسبتَ إلى " بَرَقَ نَحْرُهُ " و " تَأَبَّطَ شَرًّا " قلت : " بَرَقِيٌّ " و " تَأَبَّطِيٌّ " ؛ / 1/٣٧
لأنّ بعض العرب يقول : " يا بَرَقُ " و " يا تَأَبَّطَ ".

حاشية عند قوله : (ويكون إمّا علَمًا زائدا على الثلاثة . . .) (٣)

ذهب الكوفيون (٤) إلى جواز ترخيم الاسم إذا كان على ثلاثة أحرف مما أوسطُه متحرك ، فإذا سُمِّيَ بـ " عَضُدٍ " و " قَدَمٍ " و " كَتِفٍ " جاز عندهم أن يقال : " يا عَضُ " و " يا قَدَ " و " يا كَتِ " ، قالوا : لأنه يصير من المُتَمَكِّنَة مثل : " يَدٍ " و " دَمٍ ".

وقد رُدَّ هذا بأمرٍ فيه نَظَرٌ (٥) ، قالوا : نحو " يَدٍ " و " دَمٍ "

---

(١) الكافية : ٩٣.

(٢) الكتاب : ٣/٣٧٧.
ونص سيبويه في : ٢/٢٦٩ على منع ترخيم المركب الإسنادي قائلا : (واعلم أن الحكاية لا تُرخم ؛ لأنك لا تريد أن ترخم غيرَ منادى ، وليس مما يغيره النداء ، وذلك نحو : تأبّط شرًّا ، وبَرَقَ نَحْرُهُ ، وما أشبه ذلك).

(٣) الكافية : ٩٤ ونصها : " زائدا على ثلاثة أحرف ".

(٤) الأصول : ١/٣٦٥ ، الإنصاف : ٣٥٦ ، التبيين : ٤٥٦.

(٥) ينظر الرد في الإنصاف : ٣٦٠ ، ولم يبين الشارح ما يرد على هذا الرد .

إنما صار كذلك بنوع من الإعلالِ لازمٍ ، فلا يكونُ جوازُ مثله في الترخيم ؛ لأنه تخفيفٌ لا إعلالٌ.

وعلى مذهبهم (١) يجوِّزون أن يُحْذَفَ من الاسم الذى في آخره حرفٌ صحيحٌ وهو غيرُ زائدٍ على أربعةٍ ،حرفان،فيقولون في مثل : "عُمُود " و"عِماد " و" سَعِيد " : " يا عُمُ " و" يا عِمَ " و " ياسَعِ ".

وقالوا في [قول] (٢) امرئ القيس :

تنكَّرْتِ منَّا بعد معرفةٍ لَمِي وبعد التَّصابي والشبَّابِ المُكَرَّمِ (٣)

إن الياء للإطلاق ،وهو تحكُّم،ولكن لهم أن يقولوا : إنَّا لم نقلْ ذلك مُوجبين له حتى يكون البيتُ شاهدا علينا ،ولكنا نقوله مجوِّزين مع جواز غيره ،فقد جاء البيت على ما هو جائزٌ عندنا.

---

(١) هذا مذهب الفراء ينظر : الأصول : ١/ ٣٦٥ ،التسهيل :١٨٨، شرح الرضي على الكافية : ١/ ٤٠٣.
والكوفيون يجيزون في ترخيم الاسم الذى قبل آخره حرف ساكن حذفه وحذف الحرف الذى بعده ،فيقولون في نحو : قِمَطْر : يا قِمَ . ينظر : الإنصاف : ٣٦١ ،التبيين : ٤٥٨.

(٢) تتمة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) البيت لأوس بن حجر في ديوانه : ١١٧ ،وليس لامرئ القيس كما ذكر الشارح.
وينظر : الكتاب : ٢/ ٢٥٤ ،شرح أبياته لابن السيرافي : ١/ ٤٥٦ ،الصاحبي : ٣٨٣ ،النكت : ٥٨٢ ، الأمالي الشجرية : ٢/ ٨١ ،الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٢٩٩، أراد أنه تغير في عينها غير ما كانت تعرفه،فأنكرته .
والشاهد فيه ترخيم "لميس ".

واستشهدوا على جواز بقاء الترخيم على حرفين بقول يزيدَ بنِ مُخَرِّم : (١)

فقالوا تَعَالَ يا يزِ بنَ مُخَرِّمٍ (٢) فقلتُ لهم : إِني حَليفُ صُـداءِ

لأنَّ من مذهبهم / أن الساكن يُحذفُ مع الآخِر ، فإذا رخموا ٣٧/ب

نحو : "قِمَطْر" قالوا : "يا قِمَ" ، بحذف الراء والطاء قبلَها .

ولا شاهدَ لهم في هذا البيتِ ، لاحتمال أن تكونَ الياءُ حُذفتْ لالتقاء الساكنَيْن . (٣)

قوله : (أو حرفٌ صحيحٌ قبله مَدَّةٌ ، وهو أكثرُ من أربعةِ أحرفٍ) . (٤)

قولُه : (وهو أكثرُ من أربعةِ أحرفٍ) شرطٌ لما في آخره حرفٌ صحيحٌ قبله مَدَّةٌ ، ولما في آخره زيادتان في حُكْم الواحدة أيضا ، فلو سُمِّيَ بـ "ثُبُونَ" و "يَدَانِ" لم يُحذفْ منه إلاّ حرفٌ واحد ؛

---

(١) يزيد بن مُخَرِّم بن حَزْن بن زياد الحارثي ، شاعر جاهلي من أهل اليمن ، كثير الشعر ، شهد يوم "الكُلاب" الثاني ، وقُتل فيه .
أخباره في : معجم الشعراء ٤٧٩ - ٤٨٠ ، اللباب : ١٧٨/٣ ، الخزانة : ٣٧٩/٢ - ٣٨٠ .

(٢) البيت من شواهد الكتاب : ٢٥٣/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي : ٦/٢ ، النكت ٥٨٢ ، الأمالي الشجرية : ٨١/٢ ، الإيضاح في شرح المفصل : ٢٩٩/١ ، اللسان : (صدى) ، الخزانة ٣٧٨/٢ .
ويُروى البيت :
فقلتم تعالَ يا يَزِ بنَ مُخَرِّمٍ فقلتُ لكم إني حليفُ صُداءِ
وصُداء : حيٌّ من اليمن كان بينهم وبين الشاعر عهد .

(٣) ينظر الخزانة : ٣٧٨/٢ .

(٤) الكافية : ٩٤ .

لأنه ليس أكثرَ من أربعةِ أحرفٍ ،فلو حُذفَ حرفان بقي على حرفين .(١)

وانفرد الفرّاءُ والجَرْميُّ(٢) بإجراء ما قبل آخره واوٌ أو يـــاءٌ ساكنتان مفتوحٌ ما قبلهما مُجْرَى ما في آخره حرفٌ صحيح قبله مَدّةٌ ،نحو: " فِرْعون " ،و" غُرْنَيْق " ،(٣) فلم يُفرِّقا بين واو " فِرْعون " و واو " مَنْصُور " وبين ياء " غُرْنَيْق " وياء " مسكين ".

وانفرد الفرّاءُ(٤) بمعاملة الرباعي معاملةَ الخماسي فيقول : " يا عِمَ " و" يا ثَمُ " و" يا يَزِ " ،لكنه يجيز إثباتَ الألف والياء ولا يجيز إثباتَ الواو قال : لأنّ إثباتَها يستلزم عدمَ النَّظير ؛ إذ ليــس في الأسماء المتمكنة ما آخرُه واوٌ مضمومٌ ما قبلها.

حاشية عند تعليل قوله : (وقد يُجْعلُ اسما برأسه).(٥)

(عُطَيٌّ) :(٦) تصغيرُ " عطاء " ،وأصلُ " عَطَاء " : " عَطَاوٌ " ؛

---

(١) في : شرح الرضي على الكافية ١/ ٤٠٣ : (قوله : وهو أكثر من أربعة أحرف " قَيْدٌ في قوله : " أو حرف صحيح قبلـــه مدة " ،لا في قوله : " زيادتان في حكم الواحدة " لأنّ نحو: يدان ،ودمان ،وشبون ،وقلون ،ودمى ، يرخم بحـــــذف زيادتين للترخيم ،لأنّ بقاء الكلمة على حرفين فيه ،ليس لأجـــل الترخيم بل قبله كان كذلك كما قلنا في نحو : ثُبة ،وشـــاة ، وذهب الجرمي إلى منع حذف الحرفين في نحو : يدان ،وشبون ، ودمى ،والأول أولى).

(٢) التسهيل : ١٨٨ ،توضيح المقاصد : ٤/ ٤٨ ،الهمع :٣/ ٨٥ ، وينظر : أبو عمر الجرمي : حياته وجهوده في النحو (رسالة) : ٢٣٨.

(٣) الغرنيق ،بضم الغين وفتح النون ،من طير الماء طويل العنق . وإذا وصف بها الرجال فواحدهم غرنيق وغرنوق ، بكسر الغيــن وفتح النون . الصحاح (غرق).

(٤) الأصول : ١/ ٣٦٥ ،التسهيل : ١٨٨ ولم يشر ابن مالك فيه ولا في شرحه : ٢/ ٨٣٨ إلى تجويز الفراء إثبات الألف والياء ، ومنعه إثبات الواو.

(٥) الكافية : ٩٤. (٦) الشرح : ٣٣.

لأنه من عَطَا يَعْطُو إذا تناول ، قال : / ١/٣٨

وتَعْطُو برَخْصٍ غير شَثْنٍ كأنه   أساريعُ ظبيٍ أو مساويكُ إسْحِلِ (١)

فأُبْدلت الواوُ همزةً إما لأنّها أحملُ للحركة ، أو لأنّ الوقفَ على الواو مستثقلٌ ، أو لأنها وقعت بعد ألف زائدة مُشْبِهَةٍ للفتحة وضَعُفَت بتطرفها ، فقُلبت ألفا ، ثم قُلبت الألفُ همزةً على حد قولهم "كِسَاءٌ" ، فالهمزة بدلٌ من ألف هي بدل من واو ، فإذا صُغِّر لزم أن تَحَرَّكَ الألفُ بالكسر ، لأنها في موضع الفاء من "جُعَيْفِر" ، ولا يمكن تحريكُها فلَزِم قلبُها ياءً ، أو لأنّ ياءَ التصغير لا تكون إلا ساكنةً ، والألفُ لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ، وقد وقعت ياءُ التصغير ثالثةً قبل الألف ، فلَزِم قلبُ الألف ياءً وإدغامُ ياء التصغير فيها ، ورُدّت الواو التي قُلبت همزةً لزوال صورة الألف فصار "عُطَيِّوٌ" فقلبت الواوُ ياءً لأنها آخر الاسم ، وليس في الأسماءِ مثلُ ذلك ، أو للكسرةِ قبلها ، لأنّ ياءَ التصغير لا يكون مابعدها إلا مكسورا ، فاجتمع حينئذ ثلاثُ ياءات : ياءُ التصغير والياءُ المكسورة المُبْدلةُ من الألف ، والياءُ التي كانت واواً ، فأُدغمت ياءُ التصغير في

---

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه : ١٧.
وينظر : المنصف : ٥٨/٣ ، ومعجم ما استعجم ٩٠٢ ، شرح المفصل : ٩٢/٦ ، ١٤٤/٧ ، اللسان : (سرع - سحل - شثن).
والرخص : الليّن الناعم ، الشثن : الغليظ ، الأساريع : نوع من الدود تُشبّه به أنامل النساء ، وظبي : اسم مكان ، إسحل : شجر تُتّخذ منه المساويك .
والمعنى : إنها تتناول الأشياء ببنان لين ناعم ، فكأنها تشبه هذا الصنف من الدود وهذا الضرب من المساويك.

التي قبلها، وحُذفت المتطرفةُ لاجتماع الياءات ،وتعين حذفها ،لأنها في موضع الحذف ،أولأنّ التي تَلي قبلها قد أُدْغمتْ فيها ياءُ التصغير. كلُ ذلك للتخفيف.

[المنـــدوب]

حاشية عند قوله : (وقد تُستعمل صيغةُ / النداء فـــي المندوب).(١) ٣٨/ب

لا يعني الرجلُ بقوله (أما أنا فأفعلَ كذا أيها الرجلُ)(٢) إلا نفسَه ، والمعنى : أنا أفعلُ ذلك مختصًّا به من بين الرجال ، فحُمل على لفظ المنادى لمشاركته له في الاختصاص وإن كان مخالفا له ،لأنّ هذا خبرٌ والنداءُ إنشاءٌ ،ووجهُ اختصاص المنادى أنك إذا قلتَ : يا زيدُ ، فقد اختصَصْتَهُ بقصدكَ إياه،وأفردته بالخطاب دونَ غيره.

وأما (سواءٌ عليّ أقُمْتَ أم قعدْتَ)(٣) فمحمولٌ على : أزيـــدٌ عندك أم عمرو؟ من جهةِ أنّ المسئولَ عنهما في هذا الكلام قد استَويا في عِلْم المُخاطَب ،فلما شاركَـه في التّسوية - إذ معناه قيامُك وقعودُك مستويان في عِلْمي - حُمِل عليه لمشاركَتِه إيّاه في معنى التسويـــة ، فاستُعيرت له الهمزةُ ،وإن لم يكن معناه على حقيقةِ الاستفهام ، فقد حُمل

---

(١) الكافية : ٩٤ . ونصها : "وقد استعملوا صيغةَ النداء.."

(٢) الشرح : ٣٣ . وليس فيه " كذا " وهي في : شرح الرضي على الكافية : ٤١٣/١.

(٣) الشرح : ٣٣.

أحدُ البابين على الآخرِ مع اختلافهما ،إذ أحدُهما خبرٌ والآخرُ استفهامٌ" ؛ لمشاركته في الأمر العام وهو التسويةُ.

قوله : (ولك زيادةُ الألفِ آخرَهُ.) (١)

حقُّه أن يقولَ : ويجب مع " يا " (٢) ،لأنَّ الألفَ التي تلحقُ آخرَ المندوب تَلْزمُ إذا كان المندوبُ بـ " يا " ،لئلا يلتبسَ بالمنادى ، ومن أجل هذا اللبسِ امتنعَ حذفُ حرفِ النُّدبة إلا إذا كان الحرفُ " يا " فإنّ قرينةَ وجودِ الألف تُعيِّنه على كونه مندوبا. (٣)

وزاد بعضُهم (٤) للندبة حرفا ثالثا وهو : " آ " / بالهمز والمدّ. ١/٣٩

حَذْفُ الهاء مع إثباتِ الألف غيرُ جائز ،لئلا يُظَنَّ أنّها بدلٌ من ياء المتكلم. (٥)

---

(١) الكافية : ٩٤ ،ونصها : " في آخره ".

(٢) في شرح الرضي على الكافية ١/٤١٣ : (وقال الأندلسي : يجب إلحاقها - أي الألف - مع " يا " ،لئلا يلتبسَ بالنداء المحض ، والأولى أن يقال : إن دلت قرينةُ حالٍ على الندبة كنتَ مُخيَّرا مع " يا " أيضا ، وإلا وجب الإلحاق معها ، تقول : يامحمد ، ياعلي ،بلا إلحاق)

(٣) كذا بالأصل ،والمقصود :يتعين كونه مندوبا.

(٤) لم أقف عليه فيما بين يديّ من المصادر المطبوعة .

(٥) في شرح الرضي على الكافية : ١/٤١٩ : (وبعضهم يوجبها - أي الهاء - مع الألف ،لئلا يلتبس المندوبُ بالمضاف إلى ياء المتكلم المقلوبة ألفا ،نحو : يا غلاما ،وينبغي ألا يجب عند هذا القائل مع " وا " ؛لأنها تكفي في الفرق بين الندبة والنداء ،وليس ما قال بوجه ،لأنَّ الألفَ المنقلبةَ عن ياءِ المتكلم قد تلحقها الهاء في الوقف . . . ،فاللبس إذن حاصل مع الهاء أيضا ،والفارقُ هو القرينةُ) .

قوله : (ولا يُندَبُ إلا المعروفُ ،لأنّ الغرض بالندبة الإعلام بالتَّفجُّع إلى آخره).(١)

مجازُ الكلام الإعلام بمن يُتفجَّعُ عليه ،وإقامة العذر لمن يَتفجّع عليه، وإلا لم يستقم ؛ لأنّ الإعلامَ بغير(٢) المعروف وإقامةَ العذر عنده غيرُ ممتنع، فيَحْصُلُ حينئذ الإعلامُ بالتّفجع وإقامةُ العذر لغير المعروف، مع أنه قد صَحَّ في الحديث قولُ أختِ عبدالله بن رَواحة تندُبُه : " واجبلاه ".(٣)

[حذف حرف النداء]

حاشية عند تعليل قوله : (ويُحذفُ الحرفُ إلّا مع اسم الجنس ... إلى آخره .)(٤)

يريد أن الأصلَ أنْ تتخصَّصَ(٥) بلام التعريف ؛ إذ هي الأصلُ فيما يُخصِّصُ ، فإذا خُصِّصَ بحرف النداء بدلا عنها، فلو جُوِّزَ حذفُ الحرف لَزِم حذفُ النائبِ والمنوب عنه ، هذا إذا تخصَّصَت النكرةُ بحرفِ النداء ،

---

(١) الشرح : ٣٤.

(٢) في الأصل : "لغير" .

(٣) رواه الإمام البخاري في صحيحه : ١٥٥٥ كتاب المغازي ،باب غزوة مؤتة ، رقم : ٤٠١٩.

(٤) الكافية : ٩٥ ونصها : (ويجوز حذف حرف النداء إلا مع اسم الجنس ...) ،وينظر التعليل في الشرح : ٣٤.

(٥) يقصد النكرة ،قال في الشرح ٣٤ : (اسم الجنس : كلّ نكرة قبل النداء يصح تعريفُها) .

نحوُ : يا رجلُ ، فإن لم تتخصَّصْ ، نحوُ : يا رجلاً ، فعلةُ امتناع الحذف : أنه لو حُذِفَ التبس المنادى بغيره من المفعولات .

الجائزُ حذفُه من حروف النداء هو " يا " وحدَها ، لأنها أمُّ الباب فتتصرَّفُ بالحذف والإثبات .(١)

وجوَّز الكوفيون(٢) الحذفَ عن اسم الإشارة مستدلِّين بقوله تعالى : ﴿ هَا أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ ﴾(٣) أي : يا هؤلاء . وتأوله البصريون(٤) بأنه منصوبٌ بإضمار : " أعني " ، وإذا احتمَلَ هذا التأويلَ / لم يَثْبُتْ ٣٩/ب به هذا الأصلُ ، إذ الأصولُ لا تَثْبُتُ بمثله ، وأنشدوا أيضا :

إذا هملَتْ عيني لها قال صاحبي(٥)

بنفسِكَ هذا لوعةٌ وغرامُ(٦)

---

(١) في سيبويه ٢/٢٣٠ : (وإن شئت حذفتهن كلهن استغناء كقولك : حارِ بن كعب ، وذلك أنه جعلهم بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه) .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٢/١٦ ، شرح الرضي على الكافية : ١/٤٢٦ ، البحر المحيط : ١/٢٩٠ ، وبه قال ابن قتيبة ، ينظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ١/٢٤٣ . وجوّزه ابن مالك وإن كان قد حكم بقلته . شرح التسهيل : ٢/٧٨١ .

(٣) سورة آل عمران : من الآية : ٦٦ ، سورة النساء : من الآية : ١٠٩ ، سورة محمد من الآية : ٣٨ .

(٤) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ١/٢٤٣ ، مشكل إعراب القرآن : ١/٥٩ .

(٥) في الأصل : " قلت " .

(٦) البيت لذى الرُّمَّة في ديوانه : ١٥٩٢ ، ورواية العجز فيه :

﴿ بمثلك هذا فتنة وغرام ﴾

===

وجاء في الحديث قوله صلى الله عليه وسلم : " اشتدِّى أزمةُ تنفرجي ".(١) وفي حكاية عن موسى عليه السلام : " ثَوْبي حَجَرُ "(٢) وهما اسمُ جنس .

=== وينظر : شرح التسهيل : ٢/ ٧٨١، المغني : ٨٤٠، المقاصد النحوية : ٤/ ٢٣٥، شرح التصريح ٢/ ١٦٥، الهمع : ٣/ ٤٤، شرح أبيات المغنى : ٧/ ٣٥٢.
وهو في كل هذه المصادر برواية " بنلك " ولم أقف على رواية الشارح فيما تيسر لي من المصادر .

(١) رواه الديلمي في : مسند الفردوس : ١/ ٤٢٦، رقم : ١٧٣١ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه .
وينظر : فيضُ القدير شرح الجامع الصغير للمناوى : ١/ ٥١٦، فقد ذكر أن الحديث ضعيف .

(٢) رواه الإمام البخارى في صحيحه : ١٢٤٩، كتاب الأنبياء، باب: حديث الخضر مع موسى عليهما السلام، رقم : ٣٢٢٣.
ورواه الإمام مسلم في صحيحه : ١٨٤١ كتاب الفضائل، باب مِنْ فضائل موسى، أرقام : ١٥٥ - ١٥٦.

[الاشـــــتغـــــال]

قولـه في باب الاشتغال في بعض النُّسَخِ بعد قوله : (لـــو سلّط عليه) (١) : (أو مُناسِبُهُ) (٢) ،لِيَدْخل فيه الاسمُ الذى بعـــد ه فعلٌ مُشْتَغِـل عنه بضميره أو مُتَعلِّقِـه لو سُلِّط عليه لم ينصِبْهُ ،لكن لـــو سُلِّطَ عليه مُناسِبُه لنَصَبه ،نحوُ : زيدا حُبِسْتُ عليه ،فإنّ " حُبِستُ " لا ينصبُه ؛ لعدم اقتضائـه النصبَ،ولكنّ مناسبَه وهو : " لابَسْتُ " ينصبُه ،فلو لـــم يقل : (مُناسِبُه) لَخَرَج عنه وهو منه .

حاشية عند تعليل قوله : (يُنصَبُ بفعلٍ يفسره ما بعده) (٣).

قيل : معنى قوله : (مع معموله الخاصِّ) (٤) : إنّ الهاءَ التي في : مررتُ به عبارةٌ عن " زيد " ،وهي معمولةٌ لـ " مررتُ " بواسطة حرف الجر ،وهي في الخصوص لـ " زيد " ،إذ هي هو .

ومعنى قوله : (فمعناه مع معموله العـامِّ) (٥) : أنّ الفعـــلَ المفسِّرَ يشْتَغِلُ بمتعلّق الضمير ،أعني " الغلام " ،وهو شيءٌ عامٌ غيـــرُ مُخْتَصٍّ بواحدٍ، بخلاف الضمير في المثال المذكور . وإنّما كان شيئًا عامًا ؛ لأنَّ تعيينَه بالإضافـة (٦)، فيجوز أن تكونَ هي لفظيةً فلا تُفيـــــدُ تخصيصا ،وفي هذا نظرٌ ،فإنَّ كونَ المعمول خاصا أوعاما / لا تأثير له في اقتضاء المُقَدَّر ، ولأنّ المضافَ الإضافةَ المعنويةَ لا يُحْكَمُ عليـــه بالعموم ،لاحتمال تبدُّلِ إضافته بلفظية . ١/٤٠

---

(١) ، (٢) ، (٣) الكافية : ٩٧ .

(٤) ، (٥) الشرح : ٣٥ .

(٦) يقصد أن المفرد المضاف يَعُمّ.

والتحقيقُ أن قولَه : (العام) و (الخاص) صفةٌ للمعنى لا للمعمول ،وهذا هو المناسبُ ؛ فإنه إذا تعذر المماثلُ فالأَولى تقديرُ القريبِ إليه وهو ما يشتمل على معناه الخاص به ، فإن تعذَّر المماثلُ والخاصُّ به قُدِّرَ البعيدُ ،وهو ما يشتمل على معناه العامّ ، فإن تعذَّر البعيدُ قُدِّرَ الأبعدُ وهو ما يشتمل على مُطلق الملابسة بين ذلك بالتأملِ ، فإنّه كلما صدقت المجاوزةُ صَدَقَ المرورُ ولا ينعكس،والمقدَّرُ " جاوزت " ، فالمقدَّرُ الخاصُّ ،وكلما صَدَقَ ضربُ غلام الرجل صدقَ إهانتُه ، ولا ينعكس ، والمقدر " أهنت " فالمقدَّرُ العام ،والمقدر مع " حُبِستُ " الأعمّ من ذلك كلِّه وهو " لابَسْتُ ".

حاشية على قوله : (أو عند وجودِ أقوى منها كـ " أمّا " و " إذا ".)(١)

ليس " أمّا " و " إذا " المذكورتان سواء(٢) ،لأنّ " أمّا " لا تأثيرَ لها إلا قطعَ العطفِ على الجملة الفعلية(٣) ، وحكمُ الاسم بعد دخولها كحُكْمِهِ قبلَه في اختيار النَّصب والرفع ،وأما " إذا "(٤) فلا يليها إلا المبتدأ ، فلا يجُوزُ فيها الأمران.

وقوله : (بعد حرفِ الاستفهامِ والنفي و " إذا " الشرطيةِ.)(٥)

مذهبُ سيبويه أن النصبَ بعد " إذا " الشرطيةِ مختارٌ لا واجبٌ ، قال في الكتاب :(٦) ومِمّا يقبحُ بعده ابتداءُ الأسماءِ ،ويكون الاسمُ

---

(١) الكافية : ٩٧ ونصها : (... كـ " أمّا " مع غير الطلب ...).

(٢) ينظر : شرح ابن جماعة : ١٣٨.

(٣) في الأصل : " الاسمية " ،والتصويب من : شرح ابن جماعة : ١٣٨.

(٤) يقصد " إذا الفجائية " ،وينظر الكتاب : ١٠٧/١ ، المقتضب : ١٧٨/٣.

(٥) الكافية : ٩٧.

(٦) ١٠٦/١ - ١٠٧.

بعدَهُ إذا أوقعتَ / الفعلَ على شيء من سَبَبِهِ نصبا في القياس : ٤٠/ب
"إذا" و "حيثُ" ، لأنهما يكونان في معنى حروف المُجازاة .

وخالفه المبرِّدُ (١) وقال : وأمّا "إذا" فابتداءُ الاسم بعدها مُحالٌ ، لأنك لا تقولُ : اجلسْ إذا عبدُ اللهِ جالسٌ . قال : وقد نَقَضَ سيبويه (٢) ما (٣) قال بقوله : إذا كانت ظروفُ الزمان في معنى الماضي فإضافتُها إلى الفعلِ ، إن شئتَ وإن شئتَ إلى المبتدأ والخبر : لأنها في معنى "إذ" و "إذ" تضاف إلى ما ذكرت ، وإذا كانت في معنى "إذا" (٤) فلا تُضِفْها إلا إلى الفعل ، لأنّ "إذا" لا تُضافُ إلا إليه .

وجوَّزَ الأخفشُ (٥) وقوعَ الاسم بعدها .

حاشية : لا يكون الاسمُ إذا وقع كذلك بعد أسماءِ الاستفهام (٦) و "هل" إلا منصوبا ، كقولك : متى زيدًا لَقيتَه؟ وهل زيدًا ضَرَبْتَهُ؟

---

(١) قال في المقتضب : ٢/ ٧٤ - ٧٥ (وكذلك "إذا" لأنها لاتقع إلا على فعل ، تقول : إذا زيدا لقيتَه فأكرمْه... ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأ ، لأنّ هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال) . وينظر كلام المبرد الذى نقله الشارح في الانتصار بحاشية المقتضب : ٢/ ٧٥ .

(٢) الكتاب ٣/ ١١٩ .

(٣) في الأصل : "مما" .

(٤) في الأصل : "إذ" وما أثبته من الكتاب .

(٥) شرح الكافية الشافية : ٩٤٤ ، الجنى الداني : ٣٦٨ ، المغني : ١٢٧ .

(٦) ينظر شرح الكافية الشافية : ٦١٨ ، وفي شرح الرضي على الكافية : ١/ ٤٥٩ : (والأسماء المتضمنة للاستفهام مثل "هل" تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ، ويقبح نحو : متى زيدا ضربت ؟ ومتى زيدٌ خرج ؟ فالرفع في : متى زيدٌ ضربتَه ؟ أقبحُ القبيحين) .

أمَّا أسماءُ الاستفهام فإنّها غيرُ لازمة للاستفهام ، إذ يجوزُ استعمالُها في الشرط، فلم تَتَصَرَّفْ، فيقعُ بعدها الفعلُ والفاعلُ والمبتدأُ والخبرُ ، فالتُزِمَ الفعلُ، لأنّه مُقتضى الاستفهامِ ، فَوَجَبَ النصبُ لذلك.

وأما " هَلْ " فإنّها أيضا غيرُ لازمة للاستفهام ، إذ تَخْرُجُ عنه فتكونُ بمعنى " قَدْ " كقوله تعالى : * هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ * (١) ، وتدخُلُ عليها همزةُ الاستفهام كقوله :

* أَهَلْ رأونا بسَفْحِ القاع ذى الأَكَم * (٢)

ولو كانت للاستفهام لما دخلت عليها همزةُ الاستفهام. وهي أيضا غيرُ عامةٍ للاستعمال في مواضع الاستفهام ، / فلا تقعُ " أمْ " معادِلةً لها ، ولا تقع قبلَ الفاءِ ، والواوِ ، و " ثُمَّ " كما كانت الهمزةُ كذلك ؛ ١٤/أ
فلم يكن لها من التصرف أن تُسْتَعْمَلَ في بابين ، فاقتُصِر بها على الفعل ؛

----

(١) سورة الدهر : من الآية : ١.
وينظر : معاني القرّاء : ٢١٣/٣ ، البحر المحيط : ٣٩٣/٨.

(٢) البيت لزيد الخيل في ديوانه : ١٠٠ ، وصدره :
* سائل فوارسَ يَرْبوعٍ بِشَدَّتنا *
وينظر : المقتضب : ٢٩١/٣ ، ١٨٢/١ ، الخصائص : ٤٦٣/٢ النكت : ٨١١ ، الأمالي الشجرية : ١٠٨/١ ، ٣٣٤/٢ ، شرح المفصل : ١٥٢/٨ ، الجنى الداني : ٣٤٤ ، المغنى : ٤٦٠ ، الخزانة : ٢٦٣/١١.
ويربوع : أبو حيٍّ من تميم ، شدتنا ، بالفتح : حملتنا ، وبالجر : قوتنا . الأكم : جمع أكمة وهي التل .
والمعنى : سائل هذه القبيلة عن حال شدتنا أكانت قوية جلبت لنا العز والفخار ، أم كانت دون ذلك فجلبت علينا الذل والهوان . ويروى : " أم هل " ، وعليها يفوت الاستشهاد .

فَلَزِم النصبُ . ولذلك جَعَل سيبويه [١] : هل زيدا رأيتَ ؟ غيرَ جائز إلا في ضرورة الشعر ، لأنّ تقديمَ المعمول بعدها مُؤْذِنٌ بتصرفها ، ولذلك قال في : هل زيدٌ خَرَجَ ؟ : إنه فاعلُ فعلٍ محذوف ، لا مبتدأ [٢] كما يقولُه غيرُه ، بخلاف : أزيدٌ خَرَجَ ؟ فإنّه يجوزُ فيه الأمرين . [٣]

ويُشْتَرَطُ في جواز الرفع بعد حرف النفي ألا يكون مُختصا بالفعل ، فإنْ كان وَجَبَ النصبُ ، نحو : لَمْ أو لمّا زيدًا ضربتُه .

ويُشْتَرَطُ في الأمر ألّا يكونَ بأسماء الأفعال ، فإن كان بها نحو : زيدٌ تراكِه ، وجب الرفعُ ، وكذلك إذا كان الفعلُ خبرا مقصودا به الأمرُ ، نحو : الصلواتُ يُقيمهنّ الناسُ . [٤]

---

(١) الكتاب : ١/٩٩ .

(٢) لم أقف على هذا النقل عن سيبويه في كتابه المطبوع والذى فيه : ١/٩٩ (فإن قلت : هل زيدا رأيت ؟ وهل زيد ذهب ؟ قبح ولم يجز إلا في الشعر) وينظر كذلك : ٣/١١٥ ، وفي شرح الرضي على الكافية ٤/٤٤٧ : (لا يقال : هل زيد خرج ؟ لا على كون زيد مبتدأ ، ولا على كونه فاعلاً لفعل مقدر) .

(٣) في شرح التسهيل : ١/٧٤٢ (وذكر السيرافي أن الفاعلية في نحو : أزيدٌ قام ؟ راجحة على الابتداء عند الأخفش مرجوحة عند الجرمي . وفي قول سيبويه احتمال ، كذا زعم السيرافي وليس كما زعم بل صرح برجحان الفاعلية فإنه قال : وتقول : أعبد الله ضرب أخوه زيدا ؟ لا يكون إلا الرفع ، لأنّ الذى من سبب عبد الله فاعل ، والذى ليس من سببه مفعول ، فيرتفع إذا ارتفع الذى من سببه كما ينتصب إذا انتصب ، ويكون المضمر ما يُرْفع كما أضمرت في الأول ما يَنْصب ، فانما جُعل هذا المُظهر بيان ما هو مثله ، هذا نصّه ، فبان به خلاف ما زعم السيرافي) ، وينظر كلام سيبويه في الكتاب : ١/١٠٢ - ١٠٣ .

(٤) ينظر: شرح ابن جماعة : ١٣٩ .

قوله : (ويستوى الأمران في مثل : زيدٌ قام وعمراً أكرمتُه.)(١)

قيل : النصبُ في: زيدٌ قامَ وعمرا أكرمتُه، أولى ، لأنه بالعطف على أقرب الجملتين إلى المعطوف .

وقيل : الرفعُ أولى ، لأنه لا يستلزم حذفا والنصبُ يستلزمه.

وعلى هذا يتعارضان فيكونان متساويَيْن .(٢)

واعتُرض فقيل(٣) : لا يجوز العطف على الجملة الصغرى ، لأنها خبرٌ وكلُّ ما عُطِف على الخبر يَصْلُح أن يكونَ خبرا ، إذ المعطوفُ في حكم المعطوف عليه، لكن لا يصح أن يكون المعطوفُ هنا خبرا لخلوِّه من الضمير الذى في المعطوف عليه.

بل لو جُعل في المعطوف ما / يعودُ على «زيد» جاز ذلك نحوُ : ٤١/ب

زيدٌ قام(٤) وعمراً أكرمتُه عنده أو في داره . وقال السِّيرافيُّ(٥) : ظنِّي أن سيبويه(٦) أراد ذلك إلا أنّه لم يلتفتْ إلى تصحيح المثال.(٧)

---

(١) الكافية : ٩٨.

(٢) ينظر الكتاب : ١/ ٩١ ، شرح المفصل : ٢/ ٣٣ ، شرح الرضي على الكافية : ١/ ٤٦٦.

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٢/ ٣٣ ، شرح الرضي على الكافية : ١/ ٤٦٧ ، البسيط : ٦٤٩ .

(٤) في الأصل : "قائم".

(٥) شرح كتاب سيبويه (رسالة) : ٢/ ٥٠٠.

(٦) المثال الذى أورده سيبويه : عمرو لقيتُه وزيدا كلمتُه ، الكتاب : ١/ ٩١ .

(٧) في شرح الرضي على الكافية : ١/ ٤٦٧ : (وإنما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع أنه لا بد للخبر إذا كان جملة من ضمير ، فيُصحِّحُ المثالَ إذا أراد).

وقال الأخفش (١) : "قامَ" في : زيدٌ قام، له موضعٌ من الإعراب ، فلا يجوزُ عطفُ : عمراً أكرمتُه ، عليه ، لأنه لا موضعَ له من الإعراب .

قال أبو علي (٢) : لمّا لم يكن إعرابُ "قام" في : "زيدٌ قامَ" ظاهرا في اللفظ صار بمنزلة ما لا موضعَ له من الإعراب ، فلم يمتنع أن يُعْطَفَ عليه ما لا موضعَ له من الإعراب .

قوله : (وليس مثل : أزيدٌ ذُهِبَ به؟ منه فالرّفعُ .) (٣)

أجاز السيرافي (٤) : أزيدًا ذُهِبَ به؟ بالنصب، قال : على إقامة المصدر مُقامَ الفاعل، فيكون الجار والمجرور في موضع نصب ، فالتقدير : أزيدٌ ذُهِبَ الذّهابُ به ؟ وإذا كان في موضع نصب نصبتَ زيدًا، لاتصال كنايته بمنصوب، فصار كقولك : أزيدًا ضَرَبْتَ أخاه ؟

وهذا ليس بشيءٍ ، لأنّ مجردَ اتصالِ الكناية بالمنصوب غيرُ كافٍ في كونه من هذا الباب ، بل المعتبرُ كونه لو سُلِّط عليه لنَصَبه ، وهذا ليس كذلك سواء أقيم مُقام الفاعل المجرورُ أو المصدرُ ، فلم يكن لإقامة المصدر مَزيّةٌ على إقامة المجرور . ولو سُلِّم أن الرفعَ والنصبَ في هذا الباب مانعان لرَفْع الضمير ونصبه ، فلا يُسلَّمُ جوازُ إقامة المصدر مُقامَ الفاعل مطلقا ، بل إذا كان ملفوظا به أمّا إذا لم يُلفَظْ به فلا . / ٤٢/أ

---

(١) المحتسب : ٢/ ٣٠٢ ، شرح التسهيل : ١/ ٧٣٨ ، شرح الرضي على الكافية : ١/ ٤٦٦ .

(٢) البسيط : ٦٥٠ ، شرح الرضي على الكافية : ١/ ٤٦٦ .

(٣) الكافية : ٩٨ .

(٤) شرح الكتاب (رسالة) : ٢/ ٥٤٨ .

حاشية عند تعليل قوله : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾.(١)

قَسَّم بعضُهم(٢) الأمر في باب : " ما أُضْمِر عامله على شريطة التفسير " إلى ثلاثة أقسام :

قسم يُخْتار فيه الرفع وهو : كلُّ أمرٍ مرادٍ به العموم ، كقوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾(٣) و ﴿ السَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا ﴾.(٤)

وقسم يُخْتار فيه النصبُ وهو : ما يُراد به الخصوص ، مثل : زيدًا اضربْه.

وقسمٌ يجب فيه الرفع وهو : كل ما وقع فيه الأمرُ بأسماء الأفعال .

وفي هذا التقسيم نظر، أما الأولُ فيَبْطُلُ بمثل : كلُّ رجلٍ يأتيكَ فاضْرِبْه ، فإنّه للعموم والمختارُ فيه النصبُ، نصّ على ذلك سيبويه.(٥)

---

(١) سورة النور : من الآية : ٢.
ويُنظر الشرح : ٣٦.

(٢) ينظر : إصلاح الخلل : ١٣١ - ١٣٢.

(٣) سورة النور : من الآية : ٢.

(٤) سورة المائدة : من الآية : ٣٨.
و " السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ " و " الزَّانِيَةُ والزَّانِي " عند سيبويه رفعٌ بالابتداء والخبر محذوف والتقدير : فيما يُتلى عليكم حكمُ السارق والسارقة وكذا الزانية والزاني ، ينظر : الكتاب : ١/ ١٤٢-١٤٣.
وقال المبرِّدُ في الكامل : ٨٢٢ : (.. والرفع الوجه لأنّ معناه الجزاء لقوله " الزانية " أي : التي تزني ، فإنما وجب القطع للسَّرَق والجَلْدُ للزنا فهذا مجازاة).

(٥) لم أقفْ على نصه هذا في الكتاب ، والذي فيه : ١/ ١٣٦ (وتقول : كل رجل يأتيك فاضرب ، نصبٌ ، لأنّ يأتيك ههنا صفة، فكأنك قلت : كل رجل صالح اضرب).

وأمّا أسماءُ الأفعال : فمن أعطَاها فيما قبلها (١) أوجَب النصبَ فيه إن لم تَشْتَغِلْ بالضمير، نحو :

يا أيُّها المائحُ دَلْوِي دُونكا (٢)

وإن اشتغلَتْ بالضمير، نحو : دَلْوِي دُونَكَه، اختار النصبَ بعامل مضمَر يفسره ما بعده، لئلا يقعَ الأمرُ خبرا . ومَنْ لَمْ يُعطِها فيما قبلها (٣) يُوافقُه في هذا الوجه لهذه العلّة .

---

(١) هم الكوفيون ، ينظر الإنصاف : ٢٢٨.

(٢) هذا البيت لراجز جاهلي من بني أُسَيِّد بن عمرو بن تميم .
وبعده : إني رأيتُ الناسَ يحمدونكا
ينظر : معاني القرآن للفراء : ١/ ٢٦٠ ، ٣٢٣ ، العقد الفريد : ٥/ ٢١١ ، أمالي الزجاجي : ٢٣٧ ، أمالي القالي ٢/ ٢٤٤ ، التبصرة : ٢٥٠ ، الإنصاف : ٢٢٨ ، شرح المفصل : ١/ ١١٧ ، المقرب : ١٥١ ، شرح الكافية الشافية : ١٣٩٤ ، المغني : ٧٩٤ ، ٨٠٤ ، الخزانة : ٦/ ٢٠٠ .
والمائحُ هو الرجل يكون في جوف البئر يملأ الدلاء .
والشاهد في قوله : " دلوي دونكا " ف" دلوي " عند الكوفيين -إلا الفراء- مفعول لـ" دونك " والبصريون يجعلون " دلوي " مفعولا لفعل محذوف يفسره اسم الفعل ، أو مبتدأً خبرُه الجملةُ بعده.

(٣) هم البصريون والفراء من الكوفيين . معاني القرآن للفراء : ١/ ٢٦٠ ، ٣٢٣ ، الإنصاف : ٢٢٨ ، شرح الرضي على الكافية : ٣/ ٨٨.

[التحذيـــــــر]

قولُه في التّحذير : (أو ذُكر المُحذّرُ منه مُكَرَّراً) (١) لا يجوزُ أن يكونَ معطوفاً على قوله : (تحذيرا ممّا بعده) (٢) ، ولا يجوزُ أيضا أن يكونَ معطوفا على قوله : (معمولٌ) ؛ (٣) لامتناع عطف الفعل على الاسم فيهما ، ولا ثالثَ غيرَهما يصح عطفُه عليه ، فإذن العبارةُ الصحيحةُ أن يقالَ : أو معمولٌ بتقدير " اتّقِ " والمُحَذَّر منه مُكَرَّرٌ .

حاشية عند قوله في الشرح : (وقالوا إيّاكَ أن تحذفَ ، ولم يقولوا : إيّاك الأسدَ .) (٤)

أجاز السيرافي (٥) : إيّاك الأسدَ / على تقدير فعل ينصب المفعولَيْن أى : جنِّبْ نفسَك الأسدَ ، وقال : إن معنى إياك والأسدَ : جنِّب نفسَك الأسدَ ، فالأسدُ في موضع المفعول الثاني ، قال : ودخلَت الواوُ لتدل على معنى الجمع ، وهو غريب ؛ إذ لم يُعْهد توسّطُ الواو بين المفعولين في الأفعالِ المُتَعَدِّيَةِ إليهما . ٤٢/ب

---

(١)، (٢) ، (٣) الكافية : ٩٩ .

(٤) الشرح : ٣٧ .

(٥) لم أقف على رأيه هذا في شرح الكتاب ، والذى فيه يدل على أنه لا يجيز حذف الواو . ينظر : شرح كتاب سيبويه (رسالة) : ٣/٢٧-٢٨ .
وفي سيبويه : ١/٢٧٩ (وزعموا أن ابن أبي اسحاق أجاز هذا البيت في شعرٍ : إياك إياك المراء فانه إلى الشر دعّاء وللشر جالب
كأنه قال : إياك ، ثم أضمر بعد إياك فعلا آخر ، فقال : اتق المراء) .

[المفعول فيه]

حاشية عند قوله في المفعول فيه : (وشرطُ نصبِه تقديرُ " في ") (١)
شرطُ نصبِه تقدير " في " ؛ لأنّها إذا كانت ملفوظا بها كان مجرورا ، فلو نُصِب حينئذ لَزِم أن يكون منصوبا مجرورا ، ولا يكونُ بذلك مُتضمِّنا معنى الحرف فيجبُ بناؤُه ؛ لأنه لو كان متضمِّنا معناه لم يجز إظهارُه ، كما لم يجز إظهارُ الهمزة مع " أين " و " كيف " . فضابطُهُ : أنّ الحرفَ إن جازَ ظهورُه كان مقدَّرا ، وإن لم يَجُزْ ظهورُه كان متضمَّنا ، وإذا ظَهَرَتْ " في " لم يُسَمَّ ظرفا في الاصطلاح ، ولكن : جارا ومجرورا ، فإن سُمِّي ظرفا فعلى المجاز ، وكذلك إذا لم يتضمَّن معنى " في " . فإذن لا بُدَّ من اعتبارين : أن يكون مُقدَّرا بـ " في " وألا يكون ملفوظا بها ، فإن فُقدا أو أحدُهُما لم يكن ظرفا .

ولو قال : شرطُ نصبِه إرادةُ معنى " في " كان أجودَ ؛ لأنّها لا تُقدَّر في " عند " و " لَدَى " لكن يُراد معناها (٢) ، ولئلا يلزم بناء " عند " ؛ لأنّ " في " إذا لم يجز إظهارُها معها كانت متضمِّنةً معناها .

وقوله : (وظروفُ الزمان كلُّها تقبل ذلك) (٣) ينتقض بـ " مُذْ " و " مُنْذُ " إذا كانتا ظرفين ، فإنهما لا يُفيدان ذلك (٤) . / ٤٣/أ

---

(١) الكافية : ١٠٠.
(٢) ينظر: شرح ابن جماعة : ١٤٦.
(٣) الكافية : ١٠٠.
(٤) ينظر شرح ابن جماعة : ١٤٦.

حاشية عند قوله في الشرح : (فقال الأكثرون المُبْهَمُ ما كان للجهات الست والمعيَّنُ ما سواه . . . إلى آخرِ كلامه.) (١)

غيرُ القياسيِّ عند الأولين ثلاثة أقسام : قسم موقوف على مجرَّد السماع ، وقسم حُمِل على القياسيِّ لشَبَهِه به في الإبهام ، وقسم حُمِل عليه ، لأنه كَثُر مثله . فالأول مثل : هو مني مَنْزِلَةَ (٢) الشَّغَاف (٣) ، ومَقْعَدَ القابلة ، ومَزْجَرَ الكلب ، ومَعْقِدَ الإزار ، ومَنَاط (٤) الثُّرَيَّا ، ومَقْعَدَ الضَّرَباء (٥) . والثاني : عِنْدَ ، ولَدَى ، وبَيْنَ ، ودُون ، ووَسْطَ ، وشبهُ ذلك . والثالث : مثل لفظ " مكان " وما يقع بعد " دَخَلْتُ " إذا جُعِل لازماً . (٦)

وأما الظروفُ الباقيةُ مما يدخل تحت الضَّابطِ عند الأكثرين وليس من الجهات ولا مما حُمِل عليها فنحوُ : سطحُ الدار ، ومَرْبِطُ الفرس ، وباحةُ الجبل ، وعُرْضُ الطريق ، وغيرُ ذلك مما له اسمٌ بأمرٍ لا يَدْخُلُ في مُسَمَّاه ، وكذلك المِيلُ ، والفَرْسَخُ ، والبريدُ ، ونحوُ ذلك من الأمكنة المحدودة .

---

(١) الشرح : ٣٨ .

(٢) في الأصل : " بمنزلة " .

(٣) الشغاف : غلاف القلب ، وهو جلدة دونه كالحجاب

(٤) انتاط أي بَعُدَ وفلان مني مناط الثريا أي في البعد .

(٥) تنظر هذه الأمثلة في : الكتاب : ١/ ٤١٢ - ٤١٤ ، وقال سيبويه : ١/ ٤١٤ (فاستعمل من هذا ما استعملت العرب وأجز منه ما أجازوا) .

(٦) ينظر : الكتاب : ١/ ٣٥ ، وذهب المبرد الى أن " البيت " في : دخلت البيت ، مفعول به ، وعنده أن " دخل " يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى ، المقتضب ٤/ ٣٣٧ . ونُسب هذا الرأي أيضا إلى الأخفش والجرمي ، ينظر : الأمالي الشجرية : ١/ ٣٦٧ ، توضيح المقاصد : ٢/ ٩١ .

[المفعـــول لــــه]

وقوله : (المفعول له...)(١)

المفعولُ له علةٌ للفعل ، وتلك قد تكونُ مقصودةً ومرادةً ، نحــوُ : زرتُه إكراما ، وقد لا تكون نحو : قعدتُ عن الحرب جُبْناً ، إذ الجبنُ لا يكون مقصودا وغرضا ، فكونُه علةً أعمُّ من أن يكون غرضا مقصودا ومن ألاّ يكونَ .

ثم هذه العلةُ قد تكونُ معلولا ومسبِّباً لعلةٍ أخرى إلى أن تنتهيَ إلى سبب لا مُسَبِّبَ له دفعا للتشكيك ، كقوله تعالى : / ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَـٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾(٢) فـ ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ سببٌ للخوف من الصواعق ، والخوفُ من الصواعق سببٌ لجعل أصابعهم في آذانهم. ٤٣/ب

وإنما عَمِل فيه الفعلُ - وإن كان لازما - ، لاقتضائه إيّاه بكونه معلولا له فلمّا اقتضاه نَصَبه.

وقولُهم في شرط جواز حذف اللام : أن يكون فعلا لفاعل الفعل المعلّل [....].(٣)

وأُجيب بمنع كونه ليس من فعله ، فإن الفعلَ أعمُّ من أن يكونَ بالحواس الظاهرة أو الباطنة ، والجُبْنُ فعلُه بالحواس الباطنة ، فقد دخل تحت عموم الفعل .

---

(١) الكافية : ١٠١ .
(٢) سورة البقرة : من الآيـة : ١٩ .
(٣) هنا سقط ، ويمكن أن يُملأ بمثل : " يرد عليه نحو : قعدت عن الحرب جبنا ، فإن الجبن ليس فعلا لفاعل القعود ".

ويُشترط أيضا في جواز حذف اللام أن يكونَ من أفعال القلوب دون أفعالِ الجوارح كالقتل والأكل وغيرهما ،لأنه غايةٌ وغرضٌ، والأغراض قُصودٌ وميولٌ نفسانيَّة . فأمَّا : ضربتُه تأديبا ، فعلى تأويل : ضربتُه إرادةَ التأديبِ ، وقد أخلَّ المُصنِّفُ بهذا الشرطِ .

ثم إنه إذا كانت لامُ التعليل ظاهرةً وجب كونُه معرَّفا بلام التعريف أو الإضافة ، فلا يقال : ضربتُه لتأديبٍ ،ولا جئتُه لإكرامٍ ، بل للتأديبِ أولتأديبِه ،لأنه حالَ التنكير يُشبِه الحالَ والتمييزَ بما فيه من البيان، فيجبُ فيه الانتصابُ وجوبَه فيهما ،ومتى انتصب امتنع من الجر، وهو الذى رأى الجُزولي.(١)

وقال غيره(٢) : [إن](٣) كان فعلا لفاعل الفعل المعلَّل ومقارِنا [له](٤) اختلفَ في ذلك حالُه في التنكير والتعريف باللام والإضافةِ ، فإن كان نكرةً رَجَحَ حذفُها ،وإن كان مُعرَّفا باللام رَجَحَ إثباتُها ، وإن كان مضافا استوىالأمران. ٤٤/أ

وقوله : (فإنه عنده مصدرٌ.)(٥)

الأولى مفعولٌ مطلقٌ ،والا فالمصدريَّةُ شرطٌ في الجميع ،لوجوب كونه فعلا لفاعل الفعل المُعلَّل .

---

(١) المقدمة الجزولية : لوحة : ٦١ ،وفي المساعد : ٤٨٧/١ ؛ (فنصب ما تجرد من " أل " والإضافة أكثر من جره . . . ويجوز الجر . . . ومنع الجزولي ذلك. قال الشلوبين : إنه غيرُ صحيح ، ولا أعرف له سلفا) .

(٢) ينظر التسهيل : ٩٠ .

(٣) تتمة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) تتمة من الكافية وشرحها لابن الحاجب ،وبها يستقيم الكلام.

(٥) الكافية : ١٠١ .

[المفعول معه]

قوله : (المفعولُ معه) .(١)

اختُلف في عامل المفعول معه ،فقال سيبويه :(٢) الفعلُ بواسطة الواو ،لأنّه إما أن يكون الواوُ وحدَها،أو الفعلُ وحدَه،أو شيءٌ ثالثٌ ،أو المجموعُ المركب . الأول باطلٌ،لعدم اختصاص الواو ،والثاني باطل أيضا،لكونه لازما ، والثالث كذلك ،لانتفائه وتوقفِ المعنى عليه فتعيَّنَ الأولُ .(٣)

وقال غيرُه:(٤) مُقدَّرٌ ،أي : استوَى ولا بس الخَشَبةَ ،وهو ضعيفٌ ،لأنّ نصبَه بعامل مُقدَّرٍ لا يُحتاجُ إليه وليس مُناسبا لمعناه.

وقال الكوفيون :(٥) انتصَبَ على الخِلاف ،ومعناه : أنه إذا قال : استوى الماءُ والخشبةَ ،لم يَحسُن تكريرُ الفعل ،فيقال : استوى الخشبةَ ،لأنها لم تكن مُعوَجّةً فتَستوى ،فلما لم يَجُزْ تكريرُ الفعل فيه كما حَسُنَ في قولك : جاء زيدٌ وعمرو ،وخالف الثاني الأولَ انتصب(٦) على الخلاف ،وهذا ضعيف ، لأنّ كونَ الشيء مخالِفًا لشيءٍ آخرَ لا يقتضى نصبَه.

ولا يجوزُ تقديمُ المفعول معه على العاملِ فلا يقال :والطَّيالِسَةَ جاء البردُ ،وأمّا : جاءَ والطَّيالِسَةَ البردُ / فقد أجازه ابنُ جنى ،(٧) ٤٤/ب

---

(١) الكافية : ٢٠١ .

(٢) الكتاب : ٢٩٧/١ .

(٣) يقصد قول سيبويه.

(٤) هو الزجاج ،ينظر الإنصاف : ٢٤٨ ،شرح المفصل : ٤٩/٢ .

(٥) الإنصاف : ٢٤٨ .

(٦) في الأصل : فانتصب.

(٧) الخصائص : ٣٨٣/٢ .

وحَمَل عليه قولَ الشاعر :

جمعتَ وبُخْلاً غيْبَةً ونَميمةً ‍ ‍ ثلاثَ خِصالٍ لستَ عنها بمُرْعوى (١)

وقد ذُكر أنّ المفعولَ معه يقعُ على خمسةِ أوجهٍ : (٢)

الأول : ما يجبُ فيه النصبُ ، وهو ما تعذّر فيه العطفُ ، وكان الناصبُ موجودا ، نحو : استوى الماءُ والخشبةَ ، وقمتُ وزيدا .

الثاني : ما يجبُ فيه الرفعُ وهو ما لم يكن معه ناصبٌ من فعل أو معناه ، نحو : كلُّ رجلٍ وضيعتُه .

الثالث : ما يُختار فيه الرفع مع جواز النصب ، نحو : ماأنت وزيدا ، وكيف أنت وقَصْعَةً من ثَريدٍ .

الرابع : ما يُختار فيه العطفُ مع جواز النصب ، نحو : ماشأنُ زيدٍ وعمروٍ .

الخامس : ما يُختار فيه النصبُ مع جواز العطفِ على وجه آخرَ

---

(١) البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثّقفي من قصيدة له في عتاب ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص .
شعره : ٢٧٧ ، أمالي القالي : ٦٨/١ .
وينظر : الأصول : ٣٢٦/١ ، والمسائل البصريات : ٢٩٢ ، الخصائص : ٣٨٣/٢ ، الأمالي الشجرية : ١٧٧/١ ، ضرائر الشعر : ٢١٠ ، شرح الكافية الشافية : ٦٩٦ ، الخزانة : ١٣١/٣ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٦٨٩ فمابعدها .

نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ (١) أى : على تقدير حذف الفعل (٢) ، مثل :

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وماءً باردا (٣)

ومن شواهد ابنِ جني على جوازِ تقدّمِ المفعولِ معه :

أَكْنِيهِ حين أُنادِيه لأُكْرِمَهُ ولا أُلَقِّبُهُ والسَّوْأَةَ اللَّقَبَا (٤)

---

(١) سورة يونس : من الآية : ٧١ .

(٢) لأن "أجمعوا" لا يتسلط على المعطوف عليه ، فكان لابد من تقدير "فعل" كأنك قلت : أجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم . كما يجوز عطف "شركاءكم" على "أمركم" على حذف مضاف ، أى : وأمر شركائكم ، وقد يكون عطفا على "شركائكم" من غير مراعاة محذوف ، لأنه يقال أيضا : أجمعت شركائي ، معاني الفراء : ٤٧٣/١ ، وينظر : تأويل مشكل القرآن : ٢١٣ ، البحر المحيط : ١٧٩/٥ .

(٣) شطر من الرّجز ، وبعده :

حتى شَتَتْ هَمّالةً عيناها

وقد نُسب إلى ذى الرمة ، وليس في ديوانه المطبوع ، وهو في معاني الفراء : ١٤/١ لبعض بني أسد .

وينظر : تأويل مشكل القرآن : ٢١٣ ، الخصائص : ٤٣١/٢ ، أمالي المرتضى : ٢٥٩/٢ ، الأمالي الشجرية : ٣٢١/٢ ، الإنصاف : ٦١٣ ، شرح المفصل : ٨/٢ ، البحر المحيط : ١٧٩/٥ ، المغني : ٨٢٨ ، الخزانة : ١٣٩/٣ .

والشاهد في قوله : "وماء" فإنه مفعول معه ، ويجوز أن يكون مفعولا به لفعل محذوف تقديره : وسقيتُها ماء ، ويمكن أن يُضمّن "علفتها" معنى "أنلتُها" مثلا فيتسلط على المعطوف والمعطوف عليه جميعا .

(٤) هذا البيت لبعض الفزاريّين كما في الحماسة الطائية : ٥٧٤/١ وينظر الحماسة البصرية : ٧/٢ ، شرح الكافية الشافية : ٦٩٧ ، المقاصد النحوية : ٨٩/٣ ، شرح الأشموني : ١٣٧/٢ ، الخزانة ١٤١/٩ .

===

أى : ولا أُلقِّبُه اللّقبَ مع السوأةِ ،كما لُقِّبَ أبو بكر الصديـــــق -رضي الله عنه - عتيقا لعَتاقة وجهه، فيُفْهم من هذا أنه إنْ لقبــه لا مع السوأة فلا جُناحَ عليه.

قوله : (فإن كان العاملُ لفظيًّا وجاز العطفُ فالوجهان..) (١)

إذا كان العامل لفظيًّا وجازَ العطفُ فلا يخلو من أن يُقْصَدَ مجرد المشاركة من غير تعرُّضٍ / لمعنى المعيّة ،أو أن تُقْصَدَ المعيـــةُ ، ١/٤٥
فإن كان الأولَ كان أَولى الوجهين العطفُ ،وإن كان الثانيَ كان النصبُ أولاهما. (٢)

قوله : (وإنْ كان معنىً وجاز العطفُ تَعَيَّنَ.. إلى آخره) (٣)

لم يتعيَّنْ بل هو أولى،نصَّ عليه سيبويه (٤) ،وقال جارُ الله (٥) : فإذا جئتَ بالظاهر كان الجرُّ الاختيارَ ،كقولك : ما شأنُ عبدِالله وأخيه يشتُمُه ،والنصبُ جائز.

=== والشاهد فيه تقديم المفعول معه (السوأة) على مصحوبه (اللقبا) . والجمهور يمنعون ذلك، وعندهـــــــم الواو للعطـــــف قدمت هي ومعطوفها . ويروى عجز البيت :

ولا ألقبه بالسوأة اللقبا .

وكذلك : ولا ألقبه والسوأةَ اللقــبُ .

وعليهما يفوت الاستشهاد .

(١) الكافية : ١٠٢.

(٢) ينظر : شرحُ ابن جماعة : ١٥٠.

(٣) الكافية : ١٠٢.

(٤) الكتاب : ٣٠٣/١ ، ٣٠٩/١.

(٥) المفصل : ٥٨.

قوله : (وإلا تعيّنَ النّصبُ .) (١)

لم يَتعيَّنْ ، فإنّ الأخفشَ (٢) أجاز العطفَ في مثل : ماشأنُك وعمروٍ ، وكقوله :

* فحَسْبُكَ والضّحّاكِ سيفٌ مُهَنّدُ * (٣)

فيمن رواه مجرورا .

---

(١) الكافية : ١٠٢ .

(٢) الأصول : ٢/٣٧ .

(٣) هذا عجز بيت وصدره :

* إذا كانتِ الهيجاءُ وانشقّتِ العصا *

وقد نسب في ذيل الأمالي : ١٤٠ إلى جرير ، وليس في ديوانه المطبوع . وينظر معاني الفراء : ١/٤١٧ ، الأصول : ٢/٣٧ ، التكملة ٣٢٤ ، التبصرة : ٢٦٣ ، شرح المفصل : ٢/٤٨ ، ٥١ ، المغني : ٧٣١ ، شرح شواهده : ٩٠٠ .

ويروى " الضحاك " بالرفع على أنه مبتدأ ، والنصب على أنه مفعول معه ، والجر على أن الواو واو قسم ، أو عطفا على الكاف في " حسبك " وعلى هذا استشهد به الشارحُ .

[الحـــال]

قوله : (الحالُ : ما بَيّن هيئةَ الفاعل أو المفعول ... إلى آخره .) (١)

قولُه : (الفاعل أو المفعول احترازٌ من الصفة .) (٢)

يريد : احترازٌ من الصفة في مثل : جاءني زيدٌ الراكبُ ، فإنه قد يُتَوَهَّمُ أنّها بينت الهيئةَ باعتبار كونه فاعلا وليس كذلك ، فإنّها تُبيّنُ الهيئةَ عند عدم الفاعلية في مثل : زيدٌ الراكبُ موجودٌ ، فلو كان بيانُها للهيئة مشروطا بفاعليةٍ أو مفعوليةٍ لم تتبين الهيئةُ إلا عند وجود أحدهما كالحال .

وقيل على قوله : (ما بَيَّنَ هيئةَ الفاعل أو المفعول) : مقتضاهُ ألا تكونَ مُبينةً إلا لهيئة أحدهما على انفراده ، فينتقضُ الحدُّ حينئذ بمثل : لقيتُه راكبَيْنِ ، فإنها مبينةٌ لهيئاتِهما جميعا فلا يتناوله الحد ، فلا يكون جامعا .

وجوابه : أن مانعةَ الخلوّ لا يمنع الجمعَ ، فيتناولُه الحد ، فيكونُ جامعا حينئذ .

وقيل على كونه غيرَ جامع (٣) : / إن الحال قد تكون من غير الفاعل والمفعول كالمضاف إليه في قوله تعالى : ٤٥/ب

---

(١) الكافية : ١٠٣ .

(٢) الشرح : ٣٩ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٨/٢ .

* مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً * (١) وقوله تعالى : * أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ *. (٢)

وقيل في جواب [ذلك] (٣) : إن المضافَ إليه في الآيتين [مفعولٌ به] (٤) من حيثُ المعنى ، أما الأولى فبكونها بمعنى : اتبعوا إبراهيم ،لأنَّ اتباع ملَّةِ النبي اتباعٌ له ،وأمّا الثانيةُ فمعناها : أنهم مُعذَّبون مُصبِحين ،لأنْ قَطْعَ دابرهم عذابٌ لهم.

ومنع بعضُهم (٥) جوازَ : ضربتُ زيداً قائماً ،وقال : لا يُدْرَى أهو حالٌ من الفاعل أو من المفعول ،والوجهُ في أمثالها أن يُقال : ضربتُ زيداً أقومُ ،إن كانت من الفاعل ،وضربتُ زيداً يَقومُ،إن كانت من المفعول ، فيتعيَّنُ بقرينة حرفِ المُضارَعة.

وأُورِدَ على كونه غيرَ جامعٍ (٦) أيضا : الجملةُ الاسميةُ إذا وقعت

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ١٣٥،سورة آل عمران : من الآية: ٩٥، سورة النساء : من الآية : ١٢٥ ،سورة الأنعام : من الآية : ١٦١ ،سورة النحل : من الآية : ١٢٣.

(٢) سورة الحجر من الآية : ٦٦.

(٣) ، (٤) تتمة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) في أصول ابن السراج ١/ ٢١٤ : (واعلم أن الحال يجوز أن تكون من المفعول كما تكون من الفاعل ،تقول : ضربت زيدا قائما ، فتجعل "قائما" لـ" زيد" ،ويجوز أن تكون الحالُ من التاء في " ضربت "، إلا أنك إذا أزلت الحال عن صاحبها ، فلم تلاصقه،لم يجز ذلك إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه أنت ،فإن كان غيرَ معلوم لم يجز).

(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٨.

حالا في مثل : جئتُك والشمسُ طالعةٌ، فقيل : طلوعُ الشمس ليس بهيئة لفاعل ولا مفعول ، أما الثاني فظاهرٌ، وأما الأول فلأنَّ طلوعَ الشمسِ هيئةٌ لها فلا يكونُ هيئةً لغيرها .

قوله : (وعاملها الفعلُ أو معناه أو شِبْهُهُ .) (١)

يُريدُ بشبه الفعل : اسمَ الفاعل ، واسمَ المفعول ، والصفةَ المشبهةَ ، وبمعناه : التنبيهَ ، واسمَ الإشارةِ ، والظرفَ ، والجارَّ والمجرور ، والتَّمني ، والتَّرجيَ ، والتشبيهَ ، وحرفَ النداء .

واستَقْبَحَ المازنيُّ (٢) الحالَ من المنادى ، وأجازه المبردُ . (٣)

وفي / العبارة تسامحٌ في قوله : (أو معناه) ، لأنَّ العاملَ ٤٦/أ هو اللفظُ المُتضمِّنُ معنى الفعل ، لا المعنى المُجرَّدَ ، فإذا قلتَ : كأنَّ زيدًا أسدٌ (٤) راكبا ، فالعاملُ إنما هو " كأنَّ " المُتضمِّنةُ معنى " أُشَبِّهُ " .

حاشية : للحال شَبَهٌ بالخبر ، ولصاحبه شَبَهٌ بالمبتدأ ، فمن ثَمَّ لم يكن صاحبُه نكرةً إلا بمُسَوِّغٍ كما كان المبتدأ كذلك ، فمن مُسَوِّغات تنكيرِ ذي الحالِ :

تخصيصُه بوصفٍ ، كقراءة بعضهم : * وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقًا * (٥) ، أو بإضافةٍ ، كقوله تعالى : * فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ

---

(١) الكافية : ١٠٣ ونصها : " وعاملها الفعل أو شبهه أو معناه " .

(٢) ، (٣) الأصول : ١/٣٧٠ ، الإنصاف : ٣٢٩ ، شرح الرضي على الكافية : ١/٢٤٧ ، الخزانة : ٢/١٣٠-١٣٢ .

(٤) في الأصل (أسدا) .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ٨٩ .

و (مصدقا) قراءة أبي ، وابن مسعود ، وابن أبي عبلة ، شواذ القراءات لابن خالويه ، البحر المحيط : ١/٣٠٣ ، الدر المصون : ١/٥٠٤ .

حكيمٍ . أمراً من عندنا * (١) ، و * في أربعةِ أيامٍ سواءً للسائلين * (٢).

أو بتقديم الحال عليه ، كقوله :

وما لام نفسي مثلَها ليَ لائمٌ ولا سدَّ فقرى مثلُ ما ملكَتْ يدى (٣)

وكذلك اعتمادُه على نفي ، مثل قوله تعالى : * وما أهلكنا من قريةٍ إلاّ ولها كتابٌ معلومٌ * (٤) ، أو نهى ، كقول قطرىّ بن الفجاءة :

لا يركنَنْ أحدٌ إلى الإحجام يوم الوغى متخوّفاً لحِمام (٥)

وقد تجيء نكرة خالية من جميع ما ذكر ، قال سيبويه : (٦)

ومثال ذلك : عليه مائةٌ بيضاً . (٧)

وأجاز الأخفشُ (٨) تقديمها على العامل المعنوى .

---

(١) سورة الدخان : الآية ٤ ومن الآية : ٥.

(٢) سورة فصلت : من الآية : ١٠.

(٣) البيت لمُويف القوافي الفزارى في حماسة البحترى : ١٠٧ ، وينظر : شعره : ١٤٥ . (ضمن شعراء أمويون).
وهو من شواهد : شرح الكافية الشافية : ٧٣٨ ، المساعد : ١٩/٢ ، شفاء العليل : ٥٢٧ ، المقاصد النحوية : ٢١٣/٣.

(٤) سورة الحجر : الآية : ٤.

(٥) البيت ضمن أبيات له في الحماسة الطائية : ٨٧/١ ، وينظر أمالي القالي ١٩٠/٢ ، شعر الخوارج : ١١٢.
وهو من شواهد : شرح الكافية الشافية : ٧٣٩ ، شرح ابن الناظم : ٣٢٠ ، المساعد : ١٨ ، المقاصد النحوية : ١٥٠/٣ ، الخزانة : ١٦٠/١٠.

(٦) الكتاب : ١١٢/٢.

(٧) في الأصل : «بيضاء».

(٨) تعدد رأى الأخفش في الحال المتقدمة على عاملها المعنوى

===

وجاء تقديمُها على المجرور في قول الشاعر :

غافلاً تَعْرِضُ المنيةُ للمر ءِ فيدعُو ولاتَ حينَ دُعاءِ (١)

ووجهُهُ في القياس أن العملَ للفعل ، وهو عاملٌ متصرِّفٌ ، والجارُ والمجرور مفعولٌ ، فكما يجوز تقديمُها على المفعول فكذلك على الجار والمجرور ، ولأنَّ قائلَ البيت جوَّزها / قبل الفعل فبَعْدَه أولى . ٤٦/ب

حاشية : ينبغي أن تُرفَع " معرفةٌ " في قوله : (وصاحبُها معرفةٌ غالبا) (٢) على أن يكونَ الكلامُ عطفَ جملة على جملة (٣) ، لأنَّ كونَ صاحبها

=== إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا . فقد أجاز - في أحد قوليه - تقديمَها على الجملة بشرط تقدم الخبر فمنده أن " فداءً " من قولهم ، فداءً لك أبي وأمي ، حالٌ والعامل فيه " لك " . شرح الأشموني ٢/ ١٨٢ ، ويعارضُ هذا ما نقله عنه ابنُ السراج في الأصول : ١/ ٢٢٠ من قوله : " ألا ترى أنك لو قلت قائمين في الدار أخواك ، لم يجز ، لأنَّ في الدار ليس بفعل " .
ويشترط الأخفشُ - في قول آخر - تقدم المبتدأ على الحال ، نحو : سعيدٌ مستقرا في هَجَرَ .
ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٢٤ ، الفوائد الضيائية : ١/ ٣٨٨ ، شرح الأشموني : ٢/ ١٨١ .

(١) ورد البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٧٤٦ ، شرح ابن الناظم : ٣٢٤ ، شفاء العليل : ٣٣٢ ، ٥٢٩ ، المقاصد النحوية : ٣/ ١٦١ ، شرح الأشموني : ٢/ ١٧٧ .
والشاهد في قوله " غافلا " فهو حال من " المرء " تقدم عليه مع كونه مجرورا .

(٢) الكافية : ١٠٣ .

(٣) أي عطف جملة " وصاحبُها معرفةٌ غالبا " على جملة " وشرطُها أن تكون نكرة " .

معرفةً ليس شرطا لها ، وإلا لَمَا تخلّف عنها؛لامتناع تخلف الشرط عن المشروط ،وقد تخلّف كما جاء في الحديث : " فجاء فَرَسٌ له سابقا" (١)
وكذلك قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾ (٢) ، وكذلك في كل نكرة قَرُبَتْ من المعرفة بوصف ،أو إضافة ، أو بطروّ نفي على الكلام مع الاستثناء ،مثل : ما جاء ني رجلٌ إلا راكباً ، أو بطروّ (٣) استفهام نحو : هل أتاك فقيرٌ سائلاً .

وذكر بعضُهم للحال ثمانيةَ شروط وهي : أن تكون نكـــرةً ، وصفا ، مشتقا ،من معرفـة ، بعدَ تمام الكلام ،مُنْتَقِلَة ،مُقدَّرة بـ " في " ، جوابا لـ " كيف " . ويُرِيدُ بالمُنْتَقِلَةِ ما يمكن انفكاكُها باعتبار " لا " خلافَ المؤكدة احترازا من مثل : لستُ النارَ حارةً ،فإنها لا تُفيد ، إذ النـار لا تَنْفكُّ عن كونها حارةً .

حاشية : استشهدوا على وجوب تقديم الحال إذا كان صاحبُها نكرةً بقوله :

لِعزةَ موحشًا طَلَلٌ قديـــمُ   عَفاه كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَديـــمِ (٤)

---

(١) أخرجه الحافظ الدمياطي في كتاب " فضل الخيل " بلفظ : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجرى الخيل يوما فجاء فرسٌ له أدهمُ سابقا) . ينظر : السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي : ٢٢٣.

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٢٥٩.

(٣) في الأصل : "وبطرو".

(٤) ينسب هذا البيت إلى كثيرعزة ،وهو ضمن الأبيات المنسوبة له في ديوانه : ٥٣٦ . وقيل لذى الرُّمّة وليس في ديوانـــه المطبوع ولا ملحقاته .

===

واعتُرِض (١) عليه فقيل : " طَلَلٌ " : مبتدأ ، فيكون العامل فيه الابتداء ، و" موحشا " حالٌ ، والعاملُ فيه معنى الفعل وهو " لِعَزَّةَ " فيكون العامل في الحالِ وصاحِبِها مختلفا ، لكنه / تقرَّر من مذهب النحويين ١/٤٧ أنّ العاملَ فيهما يجب أن يكونَ واحدا .

وأُجيب عن ذلك فقيل : أمّا على مذهب الأخفش (٢) فإن " طَلَلٌ " فاعلُ " لِعَزَّةَ " ، فيكون العاملُ فيهما واحدا .

وأما على مذهب سيبويه (٣) فصاحبُ الحال الضميرُ المستترُ في معنى الفعل و" طَلَلٌ " مبتدأٌ ، تقديره : طللٌ قديم حَصَل لعزّةَ

=== وهو من شواهد : التبصرة : ٢٩٩ ، شرح المفصل : ٦٤/٢ ، سفر السعادة : ٧٢٤ ، الخزانة : ٢٠٩/٣ ، شرح أبيات المغني : ١٨٤/٢ ، ٢٢/٨ .
والطلل : ما شخص من آثار الدار ، والأسحم : الأسود ، والمراد هنا السحاب ، ومستديم : ممطر مطر الدِّيمة ، والديمة مطرة أقلها ثلث النهار أو ثلث الليل .

(١) ينظر : سفر السعادة : ٧٢٤ - ٧٢٥ .

(٢) ، (٣) مذهب الأخفش والكوفيين أن الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور يرتفع بهما كما يرتفع بالفعل ، ويخلوان عن ضمير لعَمَلِهما في الظاهر .
ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أنه إذا لم يعتمد الظرفُ وحرفُ الجر على شيءٍ قبله لم يعمل في الاسم الذى بعده ، بل يكون الاسم مبتدأً والظرف خبرا مقدما ، وفيه ضمير كما لو كان مؤخرا في اللفظ . ينظر : الكتاب : ٨٨/٢ ، الإنصاف : ٥١ فما بعدها ، التبيين : ٢٣٣ فما بعدها .

موحشا ، فلما حُذف الفعل أُقيم الظرفُ مُقامَــه ، وانتقل الضميرُ إليه ،وإذا كان كذلك كان العاملُ فيهما واحدا وهو معنى الفعل .

لكن يَلْزمُ على هذا ألّا يكون الاستشهادُ مُطابِقا ،لكون صاحب الحال حينئذٍ معرفـةً ،إلا أن يقالَ : إن الضمير العائدَ إلى النكرة يكون نكرةً ،وهو خلافُ المشهورِ ،مع أنه ليس بمطابقٍ للحكم المذكور،لعدم تقدُّم الحالِ على صاحبها .

حاشية عند قوله : (فإن كان صاحبُها نكرةً وجَبَ تقديمُها).(١)

منع الكوفيون (٢) تقديمَ حال المنصوب ،فلم يُجيزوا : أبصـرتُ راكباً زيداً ،(٣) قالوا : لأنه يُوهم أنَّ "راكبا" مفعولٌ و"زيدا" بدلٌ ، فلو كان موضعَ "راكبا" "يركبُ" لم يمتنعْ عند بعضِهم لزوال الوُهمِ .(٤)

ولم يلتفت البصريون (٥) إلى ذلك الوُهم لبعده .

ومنعوا أيضا تقديمَ حالِ المرفوع إذا كان ظاهرا (٦)، نحو: جاء زيدٌ راكباً ، مع أنهم يوافقون البصريين في جواز التقديم إذا كان مضمَرا ،كقوله تعالى : ﴿ خَاشِعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ / الْأَجْدَاثِ ﴾ (٧) ٤٧/ب

---

(١) الكافية : ١٠٤.

(٢) التسهيل : ١١٠ ،الهمع ٤/ ٢٦.

(٣) في الأصل : "أبصرت زيدا راكبا".

(٤) ينظر : الأصول : ١/ ٢١٩.

(٥) ، (٦) شرح الكافية الشافية : ٧٤٧، ٧٤٨ ، التسهيل : ١١٠.

(٧) سورة القمر : من الآيــة : ٧.

و"خاشعا" قراءة ابن عباس ،معاني الفراء ٣/ ١٠٥. وبها قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ،السبعة : ٦١٨ ، الكشف : ٢/ ٢٩٧.

وزعم بعضُ النَّقلةِ (١) أنهم إنما يمنعون تقديمَ حالِ المرفوع إذا تأخر هو ورافعُه، نحو : راكبا جاء زيدٌ ، أما جاء راكبا زيدٌ ، فلا يمنعونه .

حاشية : إذا كان العاملُ في الحال لفظيًّا جاز تقديمُها إلا إذا كان صلةً للألف واللام أو مَصْدرًا ، مثل : زيد القائمُ ضاحكا ، وأعجبني قيامُك مبتسما ، لكون الحال من تَمام الصِّلة ولا يتقدمُ ما في الصلة على الموصول. وإلا إذا كان صفةً مشبَّهة ، مثل : زيدٌ حَسَنٌ ضاحكا ، لضعفها . وإلا إذا كان اسمَ فِعْلٍ ، نحو : دُونَكَ زيدا قائما ، لانحطاط رُتبته (٢) عن سائر العوامل اللفظية .

وخالف الفراءُ (٣) في جواز تقديمها على العامل اللفظي مُستدلا بلزوم الإضمار قبل الذكر ، ويبطلُ مذهبُه بقوله تعالى : ﴿ خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ ﴾. (٤)

قوله : (بخلاف الظرفِ .) (٥)

يحتمل أن يكون مرادُه أن الظرفَ يتقدمُ على العامل المعنويِّ كقولهم : " أكلَّ يومٍ لك ثوبٌ " ، لاتساعهم في الظرف ما لم يتَّسِعُوه في غيره ، (٦) ولم يَجُزْ في الحال ، وإن شابَهَتْ الظرفَ ، لعدم وجوب التسوية بين الشيء وشَبَهِهِ.

---

(١) شرح الكافية الشافية : ٧٤٩ ، شرح الرضي على الكافية : ٢/٤٩ ، الهمع ٤/٢٦.

(٢) في الأصل : « رتبتها ».

(٣) أسرار العربية : ١٩٢.

(٤) سورة القمر من الآية : ٧ . وانظر هامش : ٧ من الصفحة السابقة.

(٥) الكافية : ١٠٤.

(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢/٢٧-٢٨.

ويحتمل أنْ يشيرَ بذلك إلى أن العامل المعنوىّ إذا كان ظرفا جاز تقديمُ الحال عليه ،لكونه نائبا عن الفعل بخلاف ما عداه من العوامل المعنوية / وهو مذهبُ بعضهم ،(١) واستدل هؤلاء على مذهبهم بقول ابنِ هَرْمَةَ : ٤٨/أ

* ... واقفا بالباب *(٢)

وبقول الفرزدق :

أبَنُو كُلَيْبٍ مثلُ آلِ مُجاشِعٍ أم هل أبوك مُدَعْدِعا كعِقالِ(٣)

وأجاب المانعون بأنّ الرواية : " هذا ابنُ هرمة " ، " ومُدَعْدِعٌ " ، بالرفع على أنّه اسمُ أبيه .(٤)

واحتجّ من أجاز تقديمَ الحال على صاحبها المجرور(٥) بقوله تعالى : * وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاّ كَافَّةً لِلنَّاسِ *(٦) فقال : صاحبُ الحال

---

(١) ينظر هامش (٨) من صفحة (١٥٥) فيما سبق .
(٢) تقدم ص : ٧٥.
(٣) ديوان الفرزدق : ١٦٢.

(٤) وعلى ذلك فلا شاهد في البيتين.
(٥) هم الفارسي وابنُ كيسان وابنُ بَرْهان.
ينظر : شرح اللمع لابن بَرْهان : ١٣٧-١٣٨ ، الأمالي الشجرية : ٢٨٠/٢ ، المرتجل : ١٦٧ ،وتابعهم ابن مالك حيث قال في الخلاصة :
وسبقُ حال ما بحرفٍ جُرّ قَدْ أبَوْا ،ولا أمنعُه فقد وَرَدْ
(٦) سورة سبأ : من الآية : ٢٨.

إما ضميرُ المفعول في * أَرْسَلْنَاكَ * أو * النَّاسِ *؛ إذ لا ثالثَ .
والأولُ باطل ؛لكونها بتاء التأنيث ، فتعيَّنَ الثاني .

وأُجيبَ (١) : بأنه حالٌ من الضمير، والتاءُ للمُبالغة لا لمحْضِ التأنيث.
واحتجّوا أيضا بقوله :

لَئِنْ كان بردُ الماء حرّانَ صادِيًا إليَّ حبيبًا إنّها لَحَبِيبُ (٢)

فـ " حَرّانَ صادِيا " حال من الضمير المجرور في " إليَّ " ،وبقوله :

إذا المرءُ أعيتهُ السِّيادةُ ناشِئا فمطلبُها كَهْلاً عليه شَديدُ (٣)

فـ " كهلا " حالٌ من الهاء في " عليه " ،ولا يجوز أن يكون حالا من فاعل
المصدر ؛لأنه لا يُضمَر فيه.

----

(١) ينظر : الأمالي الشجرية : ٢/ ٢٨١.
(٢) يُنسب هذا البيت إلى عروة بن حزام وكثير عزة وغيرهما ،وصحّح البغدادى نسبته الى عروة ،وهو في ديوانه :
وفي قسم الشعر المنسوب إلى كثير في ديوانه : ٥٢٢ . وينظر : الكامل : ٧٨٩ ، شرح الكافية الشافية : ٧٤٥ ، شرح ابن الناظم : ٣٢٤ ،المقاصد النحوية : ٣/ ١٥٦ ،الخزانة : ٣/ ٢١٢ .
(٣) البيت للمخبل السعدى في ملحق شعره : ١٣٤.
ولرجل من بني قُريع في الحماسة الطائية : ١/ ٥٧٦.
وينظر : شرح الكافية الشافية : ٧٤٦ ،الجامع الصغير في النحو : ١٢١ ،شرح الأشموني : ٢/ ١٧٨ ،الخزانة : ٣/ ٢١٩.

وأُجيبَ : بأنّ ذلكَ في ضَرورة الشعر ، وكلامنا في سَعة الكلام.

حاشية عند قوله في الشرح (فذهبَ قومٌ إلى أنّ عاملَه اسمُ الإشارة) .(١)

لو كان العاملُ في الحال اسمَ الإشارة لكان مُقيَّداً بالحال ، وإذا كان / مُقيَّداً بالحال لم يكن الخبرُ مقيَّداً ، إذ لو كان مقيّدا بها لم ٤٨/ب
يجزْ أن يقالَ : هذا زيدٌ قائما ، وإلا لَزِمَ ألاّ يكونَ " زيدٌ " حالا من غير " قائم " وأنه مُحال ، لكن الخبر مقيدٌ بالحال فلم يكن(٢) اسمُ الإشارة مُقيداً بها ، وإذا لم يكن مقيدا بها لم يكن عاملا فيها .

حاشية : يجوز وقوعُ المضاف إليه صاحبَ الحال إذا كان المضافُ عاملا فيها ، أوبعضا للمضاف إليه ، أو مُنَزّلا مَنْزلةَ بعضه ، كقوله تعالى : * النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَا *(٣) ف * النَّارُ * مبتدأ و * مَثْوَاكُمْ * مبتدأ ثان . و * خَٰلِدِينَ * حالٌ من المضاف إليه ، وعاملُها المضافُ ، و * فِيهَا * خبرُ المبتدإ الثاني ، والمبتدأُ الثاني وخبرُه خبرُ الأول .
وكقوله تعالى : * وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا *(٤) وكقوله تعالى : * مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً *(٥) فإن لم يكن المضافُ من المضاف إليه كذلك ،

---

(١) الشرح : ٤٠ ، وهو يشير إلى مثل : هذا بُسْرا أطيبُ منه رُطَبا ، والمذهب الذى أشار إليه هو مذهب الفارسي . ينظر : المسائل الحلبيات : ١٧٨ ، شرح المفصل : ٦٠/٢.

(٢) في الأصل : "يمكن".

(٣) سورة الأنعام : من الآية : ١٢٨.

(٤) سورة الحجر : من الآية : ٤٧.

(٥) سورة البقرة من الآية : ١٣٥ ، سورة آل عمران : من الآية : ٩٥ سورة النساء : من الآية : ١٢٥ ، سورة الأنعام : من الآية ١٦١ ، سورة النحل من الآية : ١٢٣.

لم يَجُزْ أن يكون المضافُ إليه صاحبَ حالٍ .

حاشية : الكثيرُ في الحال أن تدل على معنى مُنْتَقِل ، وقد تدل على ما لا يَنْتَقِلُ ، كقوله تعالى : ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ (١) وقولهم : " خلق اللهُ الزَّرافةَ يدَيْها أطولَ من رجلَيْها " (٢) ، إذا لم يُجْعل بدل البعض .

وأن تكون مشتقّةً ، ويَعْرِضُ جمودُها في سبعة أبواب :

الأول : إذا بُيِّن بها سِعْرٌ ، نحو : بِعِ اللحمَ رِطْلاً بدرهم ، وجاء البُرُّ قفيزَيْن وصاعَيْن ، أى : بدرهم .

الثاني : أن يُبَيَّنَ بها تشبيهٌ ، نحو : بَدَتِ الجاريةُ قمراً ، واتَّقَدَ غضبُه نارا .

الثالث : / أن تدلَّ على تفاعل ، مثل : بِعتُه يدا بيد ، وكلَّمتُهُ فماً لفمٍ . ٤٩/أ

الرابع : أن تدلَّ على التقسيم ، نحو : اقتَسَموا المالَ أثلاثا وأخماسا .

الخامس : أن تُفيدَ الترتيبَ ، نحو : بَيَّنْتُ له حسابَهُ بابا بابا ، وجاء القومُ رجلا رجلا .

السادس : أن تكون دالة على النوع ، نحو : هذا خاتَمُك فضةً ، وزكا ثَمَرُنا عِنَبا وعُنْجُداً (٣) ، وحَبَّذا المالُ ذهبا .

---

(١) سورة آل عمران : من الآية : ١٨ .

(٢) الكتاب : ١/١٥٥ .

(٣) المنجد : حب العنب ، وقيل : حب الزبيب .

السابع : أن تقع بينها وبين حال أخرى أفعلُ التفضيل إمّا من واحد ، نحو : هذا بُسْرًا (١) أطيبُ منه رُطَبًا ، وإما من اثنين ، نحو : أحمدُ طِفْلاً أجلُّ من عليٍّ كَهْلاً .

قوله : (فالاسميّةُ بالواو والضمير ، أو بالواو ، أو بالضمير على ضَعْفٍ.) (٢)

كما منع بعضُهم (٣) كونَ الاسمية بالضمير وحدَه.

وليس ضعيفا ؛ لورود القرآن به في مواضعَ منه قولُه تعالى : * وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ * (٤) والرؤية هنا رؤية البصر ، وقولُه تعالى : * نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * (٥) وقولُه تعالى : * وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ * (٦) وقولُه تعالى : * أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ * (٧) على أحد التأويلين وهو : ألا يُجْعَلَ * الملائكةُ * فاعلَ * جاء * ولكن مبتدأ ، خبرُه * معه * ، ومن هذا القبيل قولُه :

---

(١) البُسْرُ : التمر قبل أن يُرطب لغضاضته ، واحدته بُسْرة .

(٢) الكافية : ١٠٥ .

(٣) هما الفراء والزمخشري . ينظر : المفصل : ٦٤ ، توضيح المقاصد : ١٦٧/٢ ، الهمع : ٤٧/٣ .

(٤) سورة الزمر : من الآية : ٦٠ .
وينظر التبيان : ١١١٢ .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ١٠١ .

(٦) سورة الرعد : من الآية : ٤١ .

(٧) سورة الزخرف : من الآية : ٥٣ .
وينظر إعراب القرآن للنحاس : ١١٤/٤ .

نَصَفَ النهارُ الماءُ غامِرُه ... ورَفيقُه بالغَيْبِ لا يَــدْرِي (١)

قوله : (ولا بدَّ في الماضي المُثْبَتَ من " قدْ " ظاهرةً أو مقدرةً) . (٢)

أجاز الكوفيون والأخفشُ (٣) وقوعَ الماضي / المثبت حالا ٤٩/ب
بغير " قدْ " ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (٤)
وبقول (٥) الشاعر :

وَطَعْنٍ كَفَمِ الــزِّقِّ ... غَـذا والزِّقُّ مَــلآنْ (٦)

---

(١) نسبه البغدادي في الخزانة : ٢٣٦/٣ للأعشى ميمون من قصيدة مدح بها قيس بن معديكرب ، وقد وجدها الأستاذ الميمني في نسخة ديوان الأعشى ببلد رامبور كما أشار إلى ذلك الأستاذ عبد السلام هارون . وقد نسبه بعض من استشهد به للمُسَيَّب ابن عَلَس الضبعي خال الأعشى .
وهو من شواهد : أدب الكاتب : ٣٥٩ ، الاقتضاب ٢٢٠/٣ ، سر الصناعة : ٦٤٢ ، الأمالي الشجرية : ١٩٠/٢ ، ٢٧٨ ، شرح المفصل : ٦٥/٢ ، اللسان (نصف) ، المغني : ٦٥٦ ، ٨٣٣ .
والشاهد في قوله : " الماءُ غامِرُه " فهي جملة اسمية في موقع الحال ، وقد خلت من الواو .

(٢) الكافية : ٥٠١ .

(٣) معاني الأخفش : ٢٤٤ ، المقتضب ١٢٣/٤ ، الإنصاف : ٢٥٢ ، التبيين : ٣٨٦ ، شرح المفصل : ٦٧/٢ .

(٤) سورة النساء : من الآية : ٩٠ .

(٥) في الأصل : " وكقول " .

(٦) البيت للفِنْدِ الزِّمَّاني ، واسمه شُهْل بن شيبان بن ربيعة من قصيدة له في حرب البسوس أوردها أبو تمام في الحماسة : ٦٠/١ .

===

وأُجيبَ عنه (١) بأنه ثبَت بالدليل امتناعُ وقوعِ الماضي حالا بغير " قَدْ " للمنافاة بينهما ، فوَجَبَتْ أو تقديرُها ،لئلا يُلْزِمَ التَّـرْكُ بالدليل .

واستدلوا أيضا بأنَّ الماضيَ يقع صفةً للنكرة بغير " قَدْ " وكل ما جاز أن يقع صفةً للنكرة جاز وقوعُه حالا من المعرفة . (٢)

وأُجيبَ بالنّقض بالفعل المستقبل فإنه يقعُ صفةً للنكرة ،نحو: جاءني رجلٌ سيَضْرِبُ ،ولا يجوز أن يقع حالا من المعرفة ، فالحقُّ أنَّ كلَّ ما جاز أن يقع حالا من المعرفة جاز أن يقع صفةً للنكرة ولا عَكْسُه .

وشرطُ [حذفِ عاملِ] (٣) المؤكِّدة : أن تكون مؤكِّدةً لمضمونِ جملة اسمية ،فإن كانت مؤكِّدةً للعامل لم يجُزْ حذفُه ،كقوله تعالى : * وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ * (٤) وقوله :

إذا كنتَ ربًّا للقَلُوص فلا تَدَعْ رفيقَك يمشي خلفَها غيرَ راكبِ (٥)

=== وينظر أمالي القالي : ١/ ٢٦٠ ، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٣٤٨ ، معجم مقاييس اللغة ٤/ ٤١٦ ،شرح المفصل : ٢/ ٦٧ ، شرح التسهيل : ٢/ ٦٣٠ ،الخزانة : ٣/ ٤٣٢ .
وغذا : سال .
والشاهد فيه مجيء الفعل الماضي (غذا) حالا بدون " قَدْ "

(١) الإنصاف : ٢٥٤.

(٢) نفسه : ٢٥٣.

(٣) في الأصل : " وشرط المعرفة المؤكدة . "

(٤) سورة التوبة : من الآية : ٢٥.

(٥) البيت لحاتم الطائي في ديوانه : ٢٠٥،
وينظر : الصداقة والصديق : ١٥٥ ، الحماسة البصرية : ٢/ ٣٨، الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي (رسالة) : ٥٠٣، حرز الأوابد وقيد الفوائد لابن النحويه : لوحة ٤ .
والقلوص : الناقة الشابة .

وقد تكون الحال مُوطِّئةً، ومعناه : أن تأتيَ المشتقةُ بعـــــد الجامدة، كقوله تعالى : ﴿ فُصِّلَتْ آياتُهُ قرآناً عَرَبِيًّا ﴾.(١)

ومن أمثلةِ المؤكِّدةِ لعاملها قولُه تعالى : ﴿ وَلا تَعْثَـــوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾(٢) و ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً ﴾.(٣)

حاشية عند قوله قبل هذا : (والمضارعُ المثبتُ بالضمير وحدَه.(٤))

أجاز بعضُهم(٥) الواوَ مع / المضارع المثبت، مثل : جاء زيدٌ ويضْحكُ. ١/٥٠

وأجازه بعضُهم بغير ضمير مثل : جاء زيدٌ يضْحكُ عمروٌ.

ومنع بعضُهم(٦) دخولَ الواو في المضارع المنفيّ.

---

(١) سورة فصلت : من الآية : ٣.

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٦٠، سورة الأعراف : من الآية : ٧٤، سورة هود : من الآية : ٨٥، سورة الشعراء : من الآية : ١٨٣، سورة العنكبوت : من الآية : ٣٦.

(٣) سورة النمل : من الآية : ١٩.

(٤) الكافية : ١٠٥.

(٥) هو ابن مالك، التسهيل : ١١٣.

(٦) في شرح الكافية الشافية : ٧٦٣ و "والمضارع المنفي بـ" لا " بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه " غير " فأُجري مُجراه في الاستغناء عن الواو".

وتكون الحالُ مقدَّرةً في الماضي ، مثل : (١) مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدا به أمس ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ﴾ (٢) على إرادة : أرسلناه إذ قال لقومه ، وفي المستقبل ، مثل : صائدا به غدا ، لأنَّ الاسمَ أصلٌ في باب الحال ، فيجوزُ فيه من التَّصرُّفِ ما لا يجوز في غيره.

---

(١) في الأصل : "والمستقبل" بدلا من "مثل" وهي مقحمة لا معنى لها هنا ، وستأتي في موضعها.

(٢) سورة الأعراف : من الآية : ٨٠ ، سورة النمل : من الآية : ٥٤ ، سورة العنكبوت ، من الآية : ٢٨.

[التمييـــز]

قوله : (التَّمييزُ : ما يرْفَعُ .. إلى آخرِه .) (١)

التمييز مشتق من المَيْزْ وهو : فَصْل الشيء عن غيره ، وهو مصـدر نُقل إلى إزالة الإبهام في جملة أو مفرد ، وأُطْلِق على الاسم المنصوب ، لأنّ المُبيِّنَ قد يُسمى بيانا ، ويقال له أيضا : التفسير والتَّبْيين .

وبقوله : (المُستقِرّ) يَخْرُج مطلقُ الصفـة سواءٌ كانت تابعـةً لمُشْتَرَك كما مَثّـل (٢) أو غيره ، لأنّ " الطويلَ " في قولك : جاءَ نـي زيدٌ الطويلُ ، رَفَع بإفادته التوضيحَ إبهاما لم يكن في أصل الوضـع ؛ لأنّ واضعَ العَلَم إنما وضعه على واحد بعينه لا يَتناولُ غيرَه ، وإنمـا حَصَل الإبهامُ عند المخاطَب ، لِصلاحية إطلاقه على كل واحد من الأُمَّـة المُسَمَّاة به ، ومن ثَمّ جازت إضافتُه ، وإدخالُ اللاّم عليه .

حاشية عند قوله : (إن كان بتنوينٍ أو نونِ التثنية جازت / إضافتُه وإلا فلا) . (٣) ٥٠/ب

لا ينتصبُ التمييزُ عن مفرد إلا بعد تمامه ، وتمامُه بأحدِ سبعةِ أشياءَ : التنوينُ ، نحو : رطلٌ زيتاً ، وتقديرُ التنوين ، نحو : خمسةَ عشـرَ درهما ، وزيدٌ أفضلُ منك أباً ، وكم درهما عندك ؟ ونونُ التثنية نحو : قفيزان بُراً ، وتقديرُ نون التثنية ، مثل : اثنا عشرَ درهما ، ونونُ الجمع نحو : ﴿ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَـالاً ﴾ (٤) ، وشبهُ نون الجمع ، مثل : عشرون رجلا . والإضافةُ ، نحو : على التّمرة مثلُها زُبداً .

---

(١) الكافية : ١٠٧ .

(٢) مَثّل في الشرح ص ٤٢ بقوله : " أبصرتُ عيناً جاريةً " .

(٣) الكافية : ١٣٦ ونصها : " إن كان بالتنوين ... جازت الإضافة ... " .

(٤) سورة الكهف : من الآية : ١٠٣ .

فإن كان التامُّ التنوينَ أو نونَ التثنية جازت الإضافةُ، وتُمْنَعُ في الخمسة البواقي .

أمّا في تقدير التنوين في : خمسةَ عشرَ، فلئلا يصيرَ ثلاثة أشياء كشيءٍ واحدٍ .

وفي : أفضل منك أبا، لئلا يتغيَّرَ المعنى، إذ معناه بالنصب : ابنُ مُفضَّلُ الأب، وبالجر : مُفَضَّلٌ . وضابطُ ما يُقَرِّبُ به بين المعنيين : أنّه إذا تقدم قبل التمييز مبتدأٌ لفظُه كلفظه فالجر، نحو : وجهُك أحسنُ وجه، لأنه إذا نُصِبَ لَزِم أن يكون للوجه وجه (١)، وإن لم يكن لفظُه كلفظه فالنصبُ، نحو : عبدُك أحسنُ وجها، لأنه إذا جرَّ لَزِم أن يكون العبدُ نفسُه وجهًا، وهو مبني على أنّ أفعلَ التفضيل لا يضافُ إلاّ إلى ما هو بعضٌ له . (٢)

وفي : كَمْ رجلا، لئلا تلتبسَ بالخبرية .

وأما في تقدير نون التثنية، فلئلا يخرجَ عن أخواته من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ .

وأما في نون الجمع في مثل : ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ (٣) فلِما ذكرنا / في : أفضل منك أبا، لأنه جَمْعُ أفعلِ التفضيل . فإن كانت نونُ الجمع في غيره، فقد أجاز بعضُهم الإضافةَ، مثل : حَسَنُونَ وجهاً، وحَسَنو وجهٍ، فلو قال : إن كان بتنوينٍ، أو نونِ التثنية، أو نونِ الجمع خلافا لبعضِهم، لكان أجودَ . (٤) ٥١/أ

---

(١) في الأصل : " وجها " .
(٢) ينظر : المقتضب : ٣٨/٣ .
(٣) سورة الكهف : من الآية : ١٠٣ .
(٤) قال ابن الحاجب في شرح المفصل : ٣٥٤/١ - بعد أن ساق اعتراضا كالذى ذكره الشارح - : (والجوابُ عن ذلك أن هذا

===

وأمّا شبهُ نونِ الجمع فلوجودها أمّا مع بقاءِ النون ، فلأنهـا شبيهةٌ بنون الجمع ، وأما مع حذفها ، فلأنها أصليّةٌ .

وأما الإضافةُ فللتّعذر أيضا أما مع بقاء النون ، فلامتناع إضافة الضمير ، وأما مع حذفه ، فلفساد المعنى .

وإذا كان تمييزُ أفعل التفضيل فاعلا في المعنى وجب نصبُه ، نحو : زيدٌ أحسنُ غلاما ، وأطيبُ دارا ، وإذا كان غيرَه جاز جرُّه بالإضافة و " مِنْ " مثل : زيدٌ أحسنُ رجل ، وأحسنُ من عمرو .

[يجوز](١) في كل مميِّزٍ أن يُجَرَّ بـ " مِنْ " إلا الفاعلَ في المعنى ، نحو : طاب زيدٌ نفسا ، وإلا مميِّزَ العدد ، نحو : عشرون درهما .

=== ليس من تمييز المفرد في شيء ، وإنما ذلك من تمييز ما يضاهي الجمل) وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٦٣ .

(١) تتمة يلتئم بها الكلام ، وهي من شرح ابن جماعة : ١٧٠ .

[المستثنى]

قوله : (المستثنى : متصلٌ ومنقطعٌ ،فالمتصل : المُخْرَجُ من مُتَعَدِّدٍ لفظا أو تقديرا .) (١)

قوله : (لفظا أو تقديرا) يَحْتَمل أن يكون تفصيلا للمُتَعَدِّد على معنيين :

أَحدُهما : أن يُراد بالمتعدِّد لفظا ، مثل : قام الرجالُ إلا زيدًا ،أو تقديرا ،مثل : قام القومُ إلا زيدا ،لأنَّ الأوَّل متعددٌ لفظا ، إذ هو جمعُ "رجلٍ" ،والثاني ليس بمتعدد لفظا ،إذ ليس جمعا لمفرد ، ولكنه متعددٌ معنى ،لِصِدْقه على كثيرين.

الثاني : أن يُراد بالمتعدد لفظا / : المستثنى منه المذكورُ في اللفظ ، وبالمتعدد معنى : المستثنى منه في غير المذكور في اللفظ ، مثل : ما قام إلا زيدٌ. (٢) ٥١/ب

ويَحْتَمِل أن يكون تفصيلا للمستثنى بعدَه ، ويكونُ نصبُ (لفظا أو معنى) بـ "المُخْرَجِ" لا بـ "المتعدِّد" ،فالمُخْرَجُ لفظا مثلُ : قام القومُ إلا زيدا ،والمُخْرَج معنى مثل : قام زيدٌ ليسَ إلاّ ،وليس غيرُ.

وقال بعضُهم (٣) : يمكن حدُّ (٤) المستثنى المتصلِ والمنقطع بحد واحد باعتبار المعنى ،وهو أن يقالَ : المستثنى : بعضُ ما تَناولَه

---

(١) الكافية : ١٠٩.

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٧٦.

(٣) لم أقف عليه في ما تيسر لي من المصادر .

(٤) كررت في الأصل كلمة "حد" .

اللفظ وَضْعا ، ومُصاحِبٌ له غالبا ، مُخْرَجا عن حُكم الأول بـ " إلّا " وأخواتها ؛ فإنّ المستثنى المنقطعَ ، وإن لم يكن بعضًا ما تناوله لفظُ المستثنى منه وَضْعا ، فلا بدّ وأن يكون مُصاحِبا له في الغالب ، فلا يُسْتثنى من الألفاظِ الموضوعة للعقلاء إلا ما هو مألوفٌ ومصاحِب لهم في الغالب كالوَتِدِ والحمار والكلب ، فلو قيل : ما بالدار أحدٌ إلا حيّةٌ ، أو ما أشبَهَها لم يَجُزْ عندهم .

وأُورِدَ على ما حُدَّ به المستثنى المتصلُ والمنقطعُ قولُهم : جاء رجالٌ إلا زيدٌ ، فقيل : يلزمُ منه نقضُ أحدِ الجزأين ؛ لأنّ " زيدًا " في مثله لا يخلو من أن يكون مُخْرَجا أو لم يكنْ ، فإن كان مُخْرَجا لَزِمَ أن يكونَ مستثنى متصلا ، وليس كذلك بالإجماع (١) ، وإن لم يكن مُخْرَجًا لَزِمَ أن يكون منقطِعا ؛ لكونه مذكورا بعد " إلّا " غيرَ مُخْرَج ، لكنه ليس بمستثنى عندَهم ، وإذا كان كذلك لَزِم نقضُ أحد الجزأين ، فإذن لو زاد فيه قيدًا آخرَ فقال : / والمنقطعُ : المذكور بعد " إلّا " غيرَ الصفة ، لكان أجودَ . ٥٢/أ

قوله : (وهو منصوبٌ إذا كان بعد " إلا " غير الصفة في كلامٍ مُوجبٍ ، أو مُقَدَّمًا ... إلى آخره .) (٢)

---

(١) في قوله : (بالإجماع) نظر ، فإن هذه المسألة مختلف فيها ومن أجازها ابن السراج قال في الأصول : ١/ ٢٨٤ : (ولا يجوز أن تستثنى النكرة من النكرات في الموجب ، لا تقول : جاءني قوم إلا رجلا ، لأنّ هذا لا فائدة في استثنائه ، فإن نعته أو خصصته جاز ، وهذا امتناعه من جهة الفائدة ، فمتى وقعت الفائدة جاز) . وتنظر تفاصيل المسألة في : الاستغناء : ٣٧٣ فمابعدها .

(٢) الكافية : ١٠٩ .

يُريدُ بالموجب : ما لا يكون نهيا ولا نفيا ولا استفهاما.

وأما التَّحضيضُ فحكمُهُ حكمُ الإيجاب ،فلا يجوزُ البدلُ في مثل : هلاّ قامَ القومُ إلا زيداً ، ولا يكونُ إلاّ منصوبا ،وإنما لم يَجُز البدلُ لفساد المعنى ، إذ المبدلُ منه يجب أن يكونَ في حكم الساقطِ وإذا سَقَطَ فَسَدَ المعنى ، لانّ معنى : هلاّ قام القومُ إلا زيداً :استبطاءُ قيامِ القومِ وحثّهم عليه و" زيد " خارجٌ من هذا الحكم فلو أُبدِل من " القوم " لتناوله هذا الحكمُ، بل (١) صار مقصودا به وهو غيرُ المطلوب من معنى الكلام.

وهذه العلّةُ هي التي مَنَعَتْ من جواز الإبدال في الموجب في مثل : جاءني القومُ إلا زيداً ، لأنه إذا أُسْقِطَ المُبْدَلُ منه بقي:جاءني إلا زيدٌ ،وهو مُحال ،لأنّ معناه : أنّ جميعَ الناسِ جاؤوني إلا زيداً.

وأجاز الزجاج (٢) البدلَ في التَّحضيض وقال : إنّه كالاستفهام.

---

(١) في الأصل : "وبل".

(٢) قال في : معاني القرآن وإعرابه : ٣/٣٣ - ٣٥ عند إعراب قوله تعالى : * فلولا كانت قريةٌ آمنت فنفعها إيمانُها إلا قومَ يونس * : فهلا كانت قرية ...... ويجوز الرفع على أن يكون على معنى : فهلا كانت قرية آمنت غير قوم يونس فيكون : * إلا قوم يونس * صفة ،ويجوز أن يكون بدلا من الأول ،لأنّ معنى * إلا قوم يونس * محمول على معنى: هلا كان قوم قرية أو قوم نبيّ آمنوا إلا قوم يونس ،ولا أعلم أحدا قرأ بالرفع ،وفي الرفع وجه آخر وهو البدل ،وان لم يكن الثاني من جنس الأول كما قال الشاعر :

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ).

ولو قال : في كلام موجبٍ أو ما في حكمه ،لكانَ أجودَ ،ليتناولَ ما أكل أحدٌ إلا الخبزَ إلا زيدًا ، لأنه يجب فيه النصبُ وإن لم يكن مُستثنى من كلام موجب ،ولكنه في حكم الموجب .

حاشية : وَجَبَ نصبُ المستثنى المُقدَّمِ ،لأنه لو رُفع لكان إمّا بدلا أو صفةً ، وكلٌّ واحد / منهما غيرُ جائز ،لامتناع تقدُّمِ البدل ٥٢/ب على المُبْدَل منه والصفةِ على الموصوف . أما البدلُ فلأنه مُوَرِّدٌ للتَّوطئة والتوكيد فلو قُدِّم على المُبْدَل منه انتقَضَ هذا الغرضُ ،وأما الصفةُ فلأنها مبيِّنة للموصوف، وتقدُّمُ المبيِّنِ على المبيَّنِ خارج عن القياس ، فلما امتنع البدلُ والوصفُ تعيّن النصبُ على أصل الباب .

وحكى سيبويه (١) عن يونسَ عن العرب :" مالي إلا أبوك ناصرٌ"، ومنه قولُ حسّانَ -رضي الله عنه-:

* إذا لَمْ يكنْ إلّا النبيون شافعُ * (٢)

وهو مذهبُ الكوفيين. (٣)

---

(١) الكتاب ٣٣٧/٢ ،والذي فيه :" مالي إلا أبوك أحد ".

(٢) ديوانه : ٢٤١ ،والرواية فيه "إلا النبيين " وعليها يفوت الاستشهاد ،وصدر البيت :

* فإنَّهم يَرْجُونَ منه شفاعةً *

وهو من شواهد : شرح الكافية الشافية : ٧٠٥ ،شرح ابن الناظم : ٢٩٨ ،المقاصد النحوية : ١١٤/٣ ،شرح التصريح : ٣٥٥/١ ، الهمع : ٢٥٧/٣ .

والشاهد في قوله : " إلا النبيون " حيث رفع المستثنى مع تقديمه على المستثنى منه ،والكلام منفي .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٧٠٤ .

حاشية : استدلّ من أبْدَلَ (١) في مثل : ماجاءني أحدٌ إلا حمارٌ ، بقول الشاعر :

و بلدةٍ ليس بها أنيسُ   إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ (٢)

وأُجيبَ عنه (٣) بأنه لما كان " اليعافير " و " العيس " مجاورَيْن لهذا المكان صارا أنيسَيْن له ،فكان الأنيسُ متناوِلا لهما ،فلم يكن منقطعا .

و بنو تميم (٤) يقولون : ما بالدارأحدٌ إلا فرسٌ ، بالرفع .

---

(١) جواز الإبدال في مثله لغة بني تميم ،الكتاب : ٣١٩/٢ ، ٣٢٣ .

(٢) الرجز لجران العَوْد النميرى في ديوانه : ٥٢ ، والرواية فيه :

قد ندع المنزلَ يا لميسُ   بَسابِسًا ليس به أنيسُ
إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ   وبقرٌ مُلمَّعٌ كُنُوسُ

وينظر : الكتاب : ٢٦٣/١ ، ٣٢٢/٢ ،مجاز القرآن : ١٣٧/١ معاني الفراء : ٤٧٩/١ ،المقتضب : ٣١٨/٢ ، ٣٤٦ ، ٤١٤/٤ ، النكت : ٦٢٥ ،الإنصاف : ٢٧١ ،شرح المفصل : ٨٠/٢ ، ١١٧ ، ٢١/٧ ، ٥٢/٨ ،الخزانة : ١٥/١٠ .

واليعافير : جمع يَعْفور وهو ولد الظبي ،والعِيس : يقصد به بقر الوحش وأصله للإبل .

والشاهد فيه : رفع " اليعافير " و " العيس " بدلا من الأنيس على الاتساع والمجاز إذ جعلهما أنيسا .

(٣) ينظر : الاستغناء : ٥١٦ .

(٤) ينظر هامش (١) أعلاه .

ووجهُهُ أنهم أرادوا : ما بالدار شيءٌ ثم أقاموا اللفظَ الخاصَ مُقامَ العامِّ ، فأبدلوا "فرسا" من "أحد" على هذا التأويل .

والتحقيقُ : أن المستثنى المنقطعَ لا يخلو أن يكون بحيث يصح نسبةُ العامل إليه أو لا يكونُ كذلك . فإن كان الأولَ مثل : ما فيها أحدٌ إلا ثوبًا ، صح أن يعملَ فيه ؛لأنْ نسبةَ الاستقرار إلى الثوب صحيحةٌ ،وإن كان الثانيَ نحو : / ماجاءني أحدٌ إلا ثوبًا ،لم يصحَّ أن يعملَ فيه ؛لأنْ نسبةَ المجيء إليه غيرُ صحيحةٍ . ١/٥٣

وأجاز الأخفشْ (١) الجرَّ بـ"ما عدا" و"ماخلا" على أن تكونَ "ما" زائدةً .

حاشية : اختُلِف في العامل في المستثنى على خمسةِ أقوالٍ :

الأول : أن العاملَ "إلا" نفسُها على معنى : استَثْنى . (٢)

ورُدَّ بأنه لو كان كذلك لوجب ألا ينفكَّ المستثنى عن النصبِ .

---

(١) الفوائد الضيائية : ٤١٨/١ ،وهو أيضا مذهب الجرمي ،والربَعي ، والكسائي والفارسي . ينظر : كتاب الشعر : ٢٥ - ٢٦ ،توضيح المقاصد : ١٢٣/٢-١٢٤ ،المغني : ١٧٩-١٨٩ .

(٢) هذا مذهب أبي إسحاق الزجاج ،وطائفةٍ من الكوفيين ،الإنصاف : ٤٦١ ،شرح المفصل : ٧٦/٢ ،شرح الرضي على الكافية : ٨٠/٢ ، ونُسب كذلك الى أبي العباس المبرد ، ينظر الخصائص : ٢٧٦/٢ ، المصادر السابقة. والذى في المقتضب : ٣٩٠/٤ (وذلك لأنك لما قلت جاءني القومُ ،وقع عند السامع أن زيدا فيهم ،فلما قلت : إلا زيدا ،كانت "إلا" بدلا من قولك : أعني زيدا ، وأستثنى فيمن جاءني زيدا ،فكانت بدلا من الفعل) . وينظر : حاشية الشيخ عضيمة.

الثاني : أن العاملَ إذا نُصِبَ " إنَّ " وإذا رُفِعَ " لا ".(١)
ورُدَّ بأنه لا يستقيمُ لا لفظا ولا معنى ، أما اللفظُ فلأنك لو صَرَّحْتَ به لم يستَقِمْ ، وأما المعنى فعلى خلاف ذلك ، لأنْ ما يجوز فيه الرفعُ والنصبُ من المستثنى يَلْزَمُ فيه أن يكونَ إذا نُصِبَ مُثْبَتاً باعتبار " إنَّ " وإذا رُفِعَ مَنْفِياً باعتبار " لا " والمعنى في الاستثناء واحدٌ ، فيؤدي إلى أن يكونَ مُثبَتا مَنْفِياً في حالةٍ واحدةٍ .

الثالث : أن العامل " إنَّ " بعد " إلاّ ".(٢) ورُدَّ بأنّ " إنَّ " لا تُضمَر ، وبأنه كان يَلْزَمُ نصبُه دائما .

الرابع : أن العاملَ الفعلُ بواسطة " إلاّ "(٣) ، لأنك إذا قلت : قام القومُ إلا زيدًا ، فقد توصلتَ إليه في معنى الإخراج من قولك :

---

(١) هو مذهب الفراء ، ومن تابعه من الكوفيين وهو المشهور من مذهبهم و " إلا " عند الفراء مركبة من " إنّ " و " لا " العاطفة ثم خففت " إنَّ " وأدغمت في " لا " .
ينظر : الأصول : ١/ ٣٠٠- ٣٠١ ونسبه - نقلا عن المبرد - إلى البغداديين ، الإنصاف : ٢٦١ ، شرح المفصل : ٢/ ٧٦ ، شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٨٠ .

(٢) ذهب إلى ذلك الكسائي ، الإنصاف : ٢٦١ ، شرح المفصل : ٢/ ٧٧ ، شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٨٠ .

(٣) هذا مذهب سيبويه والبصريين قال في الكتاب : ٢/ ٣١٠ : (والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله ، عاملا فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت : عشرون درهما) وينظر كذلك : ٢/ ٣١٩ ، ٣٣٠ .
الإنصاف : ٢٦١ ، شرح المفصل : ٢/ ٧٦ ، شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٨٠ .

جاء القوم ، بـ " إلاّ " ، فقد صار لقولك (١) : جاء القومُ ، بواسطة " إلاّ " في " زيد " معنى به يقوم المعنى المقتضى لإعرابه ، وهو كونُه مستثنى ، وهذا هو معنى العاملِ . وَرُدَّ بأن ثَمَّ مسائلَ ليس فيها فِعْلٌ ، مثل : القومُ / إلا زيدًا (٢) إخوتُك ونحوُها ، فلو كان الفعلُ هو العاملُ بقيتْ هذه المسائلُ بلا عاملٍ . ٥٣/ب

الخامس (٣) : أن العاملَ الاسمُ المتعددُ الذى تناول المستثنى ، إذ هو الذى اقتضى صحةَ الاخراج ، فهو في المعنى العاملُ بواسطة " إلا " . وهذا يشملُ المواضعَ كلَّها وُجِدَ الفعلُ أو لم يُوجدْ (٤) ، فالتَّمَسُّكُ به أَولى .

وهذا كلُّه في المستثنى المتصلِ ، أما المنقطعُ فالعاملُ فيه نفسُ " إلاّ " (٥) ، لأنها تعملُ عملَ " لكنَّ " ، ولها (٦) خبرٌ مقدرٌ على حسب المعنى المرادِ .

---

(١) في الأصل : "جاز كقولك" ، والتصحيح من الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٣٦٢.

(٢) في الأصل : " زيد " بالرفع والتصويب من الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٣٦٣.

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٣٦٣ ، شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٨١.

(٤) في الأصل : "ولم يوجد" .

(٥) مذهب سيبويه أنه منتصب بما قبل " إلا " من الكلام كانتصاب المتصل ، الكتاب : ٢/ ٣١٩ ، وما ذكره الشارح مذهب المتأخرين . ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٨٢.

(٦) في الأصل : " وهو " ، وما أثبته من الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٣٦٣ . وبه يستقيم الكلام.

وقد اختُلِفَ (١) في جواز إظهار ذلك الخبر، فمنهم من أجازه ، ومنهم من يجعله كلاما مُسْتَأنفاً .

حاشية عند قوله في الشرح : (والأكثرُ البدل ،لأنه أظهرُ في قياس عوامل العربية) . (٢)

إنما كان أظهرَ ،لأنَّ البدلَ يَجْرِي في تعلُّقِ العامل به مَجْراه لو وَلِيَ العاملَ ،والنصبُ على الاستثناء للتشبيه بالمفعول ،فلما كان البدلُ أقوى في حكم العامل من الاستثناء كان البدلُ هو المختارَ ،أو لأنَّ النصبَ على الاستثناء في عقليَّةِ العامل فيه إشكالٌ ،فإذا أمكنَ غيرُه من الواضح كان أولى . (٣)

ونظيرُ ذلك المفعولُ معه ،فإنه إذا كان العاملُ معنويا وأمكن غيرُ النصب تعيّن ذلك الغيرُ ، مثل : يا لَزيدٍ وعمروٍ ، فإذا تعذّر العطفُ رُجِعَ إليه .

ثم البدلُ في بابِ الاستثناء مُخالِفٌ لسائر الأبدالِ في / ٥٤/أ
شيئين :

أحدُهما : أن البدلَ والمُبْدَلَ منه متوافقان في الإيجاب والنفي في سائر الأبدالِ ،وهاهنا ليس كذلك.

والثاني : أن في البدل ضميرا يعود على المُبْدَلِ منه إذا كان بدلَ البعض من الكل ، مثل : ضربتُ زيدا رأسَهُ ،وهاهنا ليس كذلك.

---

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٣٦٣ ،شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٨٢ ،الهمع : ٣/ ٢٤٩-٢٥٠.
(٢) الشرح : ٤٥.
(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٣٦٦ ،شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٧٦.

قوله : (وهو في غيرِ الموجب ِليفيدَ . . . إلا أنْ يستقيمَ المعنى .) (١)

يريد باستقامة المعنى : أن يكونَ موجبا في معنى نفي ،كقوله تعالى : ﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلا أَن يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ (٢) ،لانّ المعنى : لا يفعلُ إلا أنْ يتمّ نوره ،وكذلك : قرأتُ إلاّ يومَ كذا ،معناه : ما تركتُ القراءةَ إلاّ يومَ كذا.

وأجاز يونسُ : ما زال زيدٌ إلا عالماً. (٣)

حاشية عند قوله : (واعرابُ " غير " كإعراب المستثنى بـ " إلا " على التفصيل .) (٤)

إنما انتصَبَ بالفعلِ اللازمِ الاسمُ الواقعُ بعد " إلا " ،لانّــه قَوِىَ بواسطتها ،وأما " غير " فنصبَها لِشَبَهِها بالظرف من حيث الإبهام ، فلما أشبهَتْهُ نصبَها الفعلُ اللازمُ بغير واسطةٍ كما ينتصبُ الظرفُ .

حاشيـة عند قوله : (وحُمِلَتْ " إلا " عليها في الصفةِ إذا كانت تابعةً لجمع منكور غير محصور . . . إلى آخره) . (٥)

مثال كونه محصورا قولهم : عليَّ عشرةٌ إلا درهما ،فالعشرةُ وإن كانت منكورةً لكنها محصورةٌ فلا يَتعذَّر الاستثناءُ.

---

(١) الكافية : ١١١.
(٢) سورة التوبة : من الآيـة : ٣٢.
(٣) شرح ابن جماعة : ١٧٤.
(٤)، (٥) الكافية : ١١٢.

وقد تكون " إلاّ " صفةً لمفردٍ ،مثلُ : له ألفُ درهم إلا مائةً ،أى : غيرُ مائةٍ.

حاشية : الذى / يدل على ظرفية " سُوى " و " سَواء"(١) ٥٤/ب
وقوعُهُما صلةً للموصول ، نحو : جاءني الذى سُواك .

---

(١) مذهب سيبويه والبصريين لزوم " سوى " للظرفية وعدم خروجها عنها إلا في ضرورة الشعر. وجوّز ذلك الكوفيون.
ينظر : الكتاب : ١/٤٠٧ - ٤٠٩ ،المقتضب : ٢/٢٧٢، ٣٤٩/٤ ، الأصول : ٢٧٨/١ ،الإنصاف ٢٩٤ ،التبيين : ٤١٩.

[خبر " كان " وأخواتها]

قوله في خبر " كان " : (ويتقدَّمُ معرفةً). (١)

ليس كلّ موضعٍ يكون فيه معرفةً يجوز تقديمُه فيه ؛ فإنّ نحوَ : كان موسى عيسى ، الخبرُ فيه معرفةٌ ،ولا يجوز التقديمُ ،لحصول اللَّبْس .

وقولُه : (ويتقدم معرفةً) مُشْعِر بأنه لا يخالفُه إلا في هذا الحكم ،لكنه يخالفه في أحكامٍ أُخَر.

منها : أن خبرَ المبتدأ يجوز أن يكون فعلا ماضيا،وهذا ليس كذلك،(٢) أما في " كان " فلدلالتها على الماضي فلا تَحْصُلُ به فائدةٌ ،فإن دخلتْ عليها أو على خبرها " قَدْ " جاز ذلك ،لتقريبها إيّاه من الحال ،نحو : ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ ﴾ (٣) ،وكان زيدٌ قد خَرَجَ . وأما في باقي أخواتها فللتناقض ،لأنّ مدلولَ خبرها

---

(١) الكافية : ١١٣ ونصها : (ويتقدم على اسمها معرفة).

(٢) الصحيح أنه لا يشترط كونُ الخبر غيرَ ماضٍ إلا في " صار " وما بمعناها ،و" دام " ،و" زال " وأخواتها وأما بقية أفعال الباب فيجوز عند البصريين دخولها على ما خبره ماض ،وقد جاء في القرآن ،قال تعالى : ﴿ إن كان قميصُه قُدَّ ﴾ و ﴿ إن كنتُ قلتُهُ ﴾ وغيرها. وأما اشتراط " قَدْ " فهو مذهب الكوفيين . وجعلوها مقدرة في مثل هذه الآيات.

ينظر : شرح التسهيل : ١/٤٦٧-٤٦٨ ،شرح الرضي على الكافية : ١٤٢ فما بعدها ،المساعد : ١/٢٥٥-٢٥٦، الهمع : ٢/٧٣ .

(٣) سورة الأحزاب : من الآية : ١٥.

واجبُ الثبوتِ أو والسلب في الحال ، فلو اجتمعا (١) لَزِم اجتماعُ النقيضين.

ومنها : أن خبرَ المبتدأ يجوز أن يكون مشتملا على ما له صدرُ الكلام ، وهذا ليس كذلك . أما ما في أوله " ما " النافيةُ فإن لم يتقدم الخبرُ عليه ، نحوُ : ما زال أين زيدٌ ، لَزِم عملُ ما قبل الاستفهام فيما بعده ، وإن تقدم ، نحو : أين ما زال زيدٌ ، لَزِم أن يتقدم ما في حيِّز (٢) النفي عليه ، فيخرجُ عن أنَّ له صدر الكلام ، وكذلك " ليس " (٣) . وفي " ما دام " لئلا يتقدَّمَ ما في حيِّز (٤) الصلة على الموصول ، / وإذا امتنع في هذه امتنع في البواقي (٥) ، ليكونَ البابُ واحدا. ٥٥/أ

ومنها : أن خبرَ المبتدأ يكونُ جملةً طلبيةً ، ولا يجوزُ ذلك في خبر " كان " (٦) .

قوله : (ويُحْذَفُ عاملُه في : " الناسُ مَجْزِيُّون ... إلى آخرِه ") (٧) .

يجوز حذفُ العامل والاسم ، كقولك : شاعرا ، لمن قال : ما كان زيدٌ ؟ ، والعاملِ والخبرِ ، كقولك : زيدٌ ، لمن قال : من كان صديقك ؟ والعاملِ والاسمِ والخبرِ كقولك : نعم ، لمن قال : هل كان زيدٌ عالما ؟

---

(١) في الأصل : "والسلب".
(٢) في الأصل : "خبره".
(٣) تقديم خبر " ليس " عليها جائز عند جمهور البصريين ، وقال الكوفيون وبعض البصريين لا يجوز . ينظر : الإنصاف : ١٦٠ ، التبيين : ٣١٥ .
(٤) في الأصل : "خبره".
(٥) بل يجوز في المنفي بغير " ما " ، وغير المنفي ، ينظر : التسهيل : ٥٢ ، المساعد : ١/٢٥٢ .
(٦) يقصد جميع الباب .
(٧) الكافية : ١١٣ ونصها : " وقد يحذف عامله .. " وينظر : الكتاب : ١/٢٥٨ .

حاشية عند قوله : (ويجب الحذفُ في مثل : "أمّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ ".)(١)

من المواضع الواجبُ(٢) فيها الحذفُ : * انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ *(٣) عند مَنْ جعلَه خبرا لا مفعولا .(٤)

ومنها : كيف أنت وقَصْعَةً من ثَرِيد ،(٥) اذا نصبتَ "قصعةً" على المفعول معه. ويجوز في هذا أن تكون "كان" المقدرةُ تامة وناقصة ،فإذا كانت تامة كان موضعُ المفعول معه نصبا على الحال ، وإذا كانت ناقصةً كان موضعُه نصبا على خبرها ،ويجوز أن يكون خبرُها " كيف " مُقدَّما عليها عند من يجيزه في غير ما في أوله "ما"،(٦) والمفعولُ في موضع نصب على الحال .

---

(١) الكافية : ١١٣ ،وينظر : الكتاب : ١/ ٢٩٣، ٣/ ١٤٩، ٣٣٢.

(٢) في الأصل : "الجائز" ،وينظر الكتاب : ١/ ٢٨٢.

(٣) سورة النساء : من الآيـة : ١٧١.

(٤) نسب المصنف هذا الرأى في ص : ١٠٧ الى الكسائي ، وينظر : هامش ٥ في تلك الصفحة.

(٥) ينظر:الكتاب : ١/ ٢٩٩.

(٦) ينظر:التسهيل : ٥٤.

[اسم " لا " النافية للجنس]

قوله : (المنصوبُ بـ " لا " لنفي الجنس . . . إلى آخره .) (١)

قد تكون " لا " المشبَّهةُ بـ " ليس " نافيةً للجنس ، كقوله :

مَنْ صَدَّ عن نيرانها فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ (٢)

فيصدقُ على خبرها أنه منصوبٌ بـ " لا " التي لنفي الجنس ، فلو قال : المشبَّهة بـ " إنَّ " لم يتناولْهُ . / ٥٥/ب

ويمكن أن يُريدَ بقوله : (" لا " التي لنفي الجنس) أي : التي لا تكون إلا له ، فلا يتناول المنصوبَ بالمشبَّهةِ بـ " ليس " فإنَّها قد تكونُ غيرَ نافيةٍ للجنس .

قوله : (فإن كان مفردا فهو مبنيٌّ على ما يُنْصَبُ به .) (٣)

ذهب الزجاجُ والسيرافيُّ (٤) إلى أنه ليس بمبنيٍّ ، وأن الفتحةَ

---

(١) الكافية : ١١٥ .

(٢) البيت من قصيدة لسعد بن مالك بن ضُبَيعة بن قيس بن ثَعْلَبة أوردها أبو تمام في الحماسة ١/ ٢٦٥ .
وهو من شواهد سيبويه : ١/ ٥٨ ، ٢/ ٢٩٦ ، ٣٠٤ ، المقتضب : ٤/ ٣٦٠ ، الأصول : ١/ ٩٦ ، جمل الزجاجي : ٢٣٨ ، التبصرة : ٣٩١ ، الأمالي الشجرية : ١/ ٢٨٢ ، ٢/ ٢٢٤ ، الإنصاف : ٣٦٧ ، الخزانة : ١/ ٤٦٧ ، ٤/ ٣٩ .
لا براح : أي ليس لي براحٌ عن موقفي في الحرب .

(٣) الكافية : ١١٥ .

(٤) شرح السيرافي (رسالة) : ٤/ ٦ ، شرح المفصل : ١/ ١٠٦ ، التسهيل : ٦٧ ، شرح الرضي على الكافية : ٢/ ١٥٥ .

فيه فتحة إعراب ،وأنّ " لا " هذه تعملُ عملَ "إنَّ" بغير تنوين ؛ لانحطاط الفرع عن الأصل . وهو ضعيفٌ ؛ لأنّ التنوينَ لا يَرْجعُ ثبوتُه وحذفُه إلى العامل ، بل يرجعُ إلى المعمول المستَحِقّ له كما في سائر أبواب العربية ،وإذا كان كذلك لم يَجُزْ حذفُه من المذكور بعد " لا " على تقدير كونه مُعْرَبا منصوبا .

وذهب أبو العباس [(١)] إلى أنّ المثني في نحو : لا رَجُلَيْن ، معربٌ منصوبٌ ، وكذلك الجمعُ في نحو : لا مُسْلِمين ،واستدلّ بأنّ النونَ فيهما بمثابة التنوين في المفرد [(٢)] ،فكما أنه لا بناءَ مع التنوين فكذلك لا بناءَ مع النون .

نُقِضَتْ [(٣)] هذه العلةُ بقولهم في النداء : يا رجلُ ، ويا رجلانِ ،ويا مسلمونَ ؛فإنه مبنيٌ مع النون التي بمنزلة التنوين ؛لقيام العلة الموجبة للبناء في المفرد .

حاشية : يجوز إظهار "مِنْ " المقدَّرة لإفادة الاستغراق مع " لا " التي لنفي الجنس في الضرورة ،كقوله :

فقام يَذُودُ الناسَ عنها بسيفه ... وقال ألا لا مِنْ سَبيلٍ إلى هندٍ [(٤)]

---

(١) المقتضب : ٣٦٦/٤.

(٢) في الأصل : " العدد " ،وهو تحريف .

(٣) ينظر هذا النقض في شرح الرضي على الكافية :١٥٧/٢.

(٤) لم ينسبه أحد ممن استشهد به الى قائل معين ،وهو من شواهد شرح الكافية الشافية : ٥٢٢ ،شرح التسهيل : ٦١٨/١، شرح ابن جماعة : ١٨٥ ،المقاصد النحوية : ٣٣٢/٢ ،الهمع: ١٩٩/٢ ،الدرر : ٢٢١/٢.

وقوله : (وإنْ كان معرفـةً .) (١)

أى : وإن كان ما تدخل عليه " لا " هذه معرفـةً ، وإلا / ٥٦/أ

فالمعرفـةُ لا تكون اسمَ النافية للجنس .

حاشية عند قوله : (وفي مثل : لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله ، خمسةُ أوجهٍ .) (٢)

رفعُهما يحتمل وجوهاً :

الأول : أن يكون كلُّ واحد منهما مرفوعا بالابتداء ، ويُقَدَّرُ لكل واحد منهما خبرٌ ، حتى كأنه قيل : لا حولٌ [إلا بالله] (٣) ولا قوةٌ إلا بالله .

الثاني : أن يكون الأولُ مرفوعا بالابتداء ، والثاني : معطوفٌ عليه عطفَ مفرد على مفرد ، ولهما خبرٌ واحدٌ .

الثالث : أن يكون الأول مرفوعا على أنّ " لا " بمعنى " ليس " ، والثاني : معطوفٌ على الأول عطفَ مفرد على مفرد ، ولهما خبرٌ واحد أيضا ، و " لا " الثانية مُلْغاةٌ .

الرابع : أن يُرفع الأولُ على أنّ " لا " بمعنى " ليس " ، وخبرُها محذوفٌ ، أى : موجودٌ ، أو هو مُقدَّرٌ بعد " إلا " و " لا " الثانية زائدةٌ ، والثاني مرفوعٌ بأنه مبتدأ محذوفُ الخبر ، حتى كأنَّ التقديرَ : ليس حولٌ إلا موجودٌ بالله وقوةٌ موجودةٌ به .

---

(١) الكافية : ١١٥ .

(٢) الكافية : ١١٦ .

(٣) تتمة يومئ إليها قوله : " ويقدر لكل واحد منهما خبر حتى كأنه قيل " .

الخامس : عكسُ هذا .

السادس : أن يكون كلّ واحد منهما مرفوعا على أنّ " لا " بمعنى " ليس ".

حاشية عند قوله : (ومعناها : الاستفهام ،والعَرْضُ ،والتمنّي .)(١)

في كلامه دليلٌ على أن العرضَ يكون في الأسماء ، وهو خلافُ المشهور ،لأنّ المشهورَ أن العَرْضَ لا يقع إلا في الأفعال ،وأنّ " ألاَ " إذا كانت عرضا كانت من الأدوات المختصة بالأفعال ، وأنها إذا وقع بعدها اسمٌ كان منصوبا بإضمار فِعْلٍ.(٢)

واعلمْ أن " ألاَ " إذا كانت لمجرد / الاستفهام كان حكمُها ٥٦/ب
حكمَ " لا "(٣) من بناءِ ما كان مبنيا ،ونصبِ ما كان منصوبا ،وجوازِ الإلغاء والتكريرِ عند الفَصْل والتّعريف ، والعطفِ على لفظ اسمها بالنصب مُنوّنـًا وعلى موضعها مع اسمها بالرفع منونا ،وكذا في خبرِها ، ووصفِ اسمها على اللفظ مُنوّنًا وغيرَ مُنوّنٍ وعلى الموضع مُنوّنًا.

وأما إذا لم يكنْ لمجرد الاستفهام بل يَشوبُها معنى التمني ، فإنّ جملةَ الأحكامِ تبقى إلا الوصفَ على الموضع ، والعطفَ عليه بالرفع عند الخليل وسيبويه(٤) ،لأنه بدخول التمني زال عن الكلام حكمُ الابتداء فلم يبقَ هناك موضعٌ مخالفٌ للفظ حتى يُحملَ عليه.

---

(١) الكافية : ١١٧.

(٢) ينظر الكتاب : ٣٠٨/٢ ،شرح الرضي على الكافية : ١٧١/٢.

(٣) ينظر الكتاب : ٣٠٦/٢ - ٣٠٧ ، المقتضب : ٣٨٢/٤.

(٤) الكتاب : ٣٠٧/٢ - ٣٠٩.

وأجازهما المازنيُّ والمبرِّدُ (١) ،نحو : ألا مالَ كثيرٌ أُنفقُـه ، والا (٢) ماءَ وخمرٌ أشربُهما.

فإن كان مرادُه لم يتغيّر العملَ ،أى : من كل وجهٍ ، فيكون ذلك على مذهب المازني والمبرد ،وإن كان مرادُه من وجه دون وجـه كان على مذهبِ الخليل وسيبويه .

وقد تكون للتقرير ،كقوله :

أَلا طِعانَ ألا فُرسانَ عادِيَةً ... إلا تَجَشُّؤُكُم حَوْلَ التَّنانِيرِ (٣)

أى : إنّهم كذلك .

ولمعنى [الاستفهامِ عن النفي] (٤) كقوله :

---

(١) الكتاب : ٢/٣٠٩ ،هامش (٢) ،المقتضب : ٤/٣٨٢-٣٨٣، هامش رقم (١) من الصفحة نفسها.

(٢) في الأصل : "ولا".

(٣) نسب البيت إلى حسان بن ثابت -رضي الله عنه- وليس في طبعة ديوانه التي رجعت إليها ،وقد أورده محققه في هامش صفحة ١٧٩ وقال : لم يرد في المخطوطات ،وانّ ابن السيرافي والزمخشري روياه من قصيدة لخداش بن زهير يخاطب بها بعض بني تيم الادّرم. والبيت في شعر خداش : ٧٥ .
وهو من شواهد : سيبويه : ٢/٣٠٦ على أن "لا" إذا تقدمها همزةُ الاستفهام تعمل كعملها مجردة ،وينظر : جمل الزجاجي ٢٤٠ ،التبصرة : ٣٩٢ ،شرح التسهيل : ١/٦٤١، ٢/٢٦٤، المغني : ٩٦، ٤٥٧ ،الخزانة : ٤/٦٩.
ويروى : ولا فرسان .

(٤) تتمة يلتئم بها الكلام .

أَلاَ اصْطِبارَ لسلمى أَمْ لهاجَلَدٌ   إذا أُلاقِي الذي لاقاه أَمْثالِـــي (١)

حاشية : قوله :

ألا رجلاً جزاه اللهُ خيـــرا   يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبِيـــتُ (٢) و

وبعده :

تُرَجِّلُ لِمَّتِي وتَقُمُّ بيتـــي   وأُعطيها الإتاوةَ إن رضيـــتُ / ٥٧ أ

يروى " رجلا " بالجر ، على إرادة : ألا مِنْ رجل . المُحَصِّلَـــة ، بكسر الصاد : المُغَرْبِلة التي تُحَصِّلُ ترابَ المَعْدِن (٣) . ومعنى تبيت أي : تبيت تفعل ذلك . الإتاوة : مصدر قولك : أَتَوْتُـه آتوه أَتواً وإِتاوةً : إذا أَدَّيتَ إليه الخَرَاج ، (٤) ويريد هنا : الأُجرة . قال :

ففي كل أسواقِ العراق إِتاوةٌ   وفي كل ما باع امرؤٌ مَكْسُ دِرْهَـمِ (٥)

---

(١) البيت لقيس بن المُلَوَّح في ديوانه : ١٧٨ برواية " ليلى " وينظر : شرح التسهيل : ٦٤١/١ ، المغنى : ٢١ ، ٩٧ ، شرح أبياته : ٤٧/١ ، المقاصد النحوية : ٣٥٨/٢ ، الهمع : ٢٢٩/٢ وهو في كل هذه المصادر برواية : (لاقاه أمثالي) . وكَنَّى الشاعر بعجز البيت عن الموت .

(٢) هو عمرو بن قِعَاس أو قِنَّاس المُرادي المَذْحِجي .
وقد استشهد به سيبويه : ٣٠٨/٢ على نصب " رجل " وتنوينه لأنّ " ألاَ " حرف تحضيض يحسن إضمار الفعل بعده ، أي ألا تروني ، وهو قول الخليل . وينظر : نوادر أبي زيد : ٥٦ ، الأُصول : ٣٩٨/١ ، شرح المفصل : ١٠١/٢ ، شرح الكافيـــة لابن الحاجب : ٤٩ ، المغني : ٩٧ ، ٣٣٦ ، ٧٨٣ ، الخزانة : ٥١/٣ ، ٨٩/٤ ، ١٩٥/٤ ، ١٩٣/١١ .

(٣) الصحاح : (حصل) .

(٤) الصحاح : (أتى) .

(٥) هو جابر بن حُنَيّ التَّغْلَبِيّ ، من أبيات له في المفضليات : ٢٠٨ ===

حاشية : (والعطفُ على اللفظ وعلى المحلِّ جائزٌ .) (١)

هذا في كل موضع إلّا في موضع واحد وهو : أن يَدْخُلَ عليها (٢) همزةُ الاستفهام لغرض التمني ، نحو : ألا مالَ أُنفقُه ، فإن المعطوفَ على نكرتها لا يجوزُ فيه إلّا النصبُ على اللفظ فقط ، نحو : ألا مالَ أنفقُه وأمناً ، ولا يجوز الرفعُ عطفا على الموضع كغيرها ، (٣) لأنها إذا كانت للتمني كانت بمعنى "ليت" فلا يكون لمابعدها جهتا لفظٍ و محلٍّ كما كان ذلك في " ليت " .

=== والبيت في الحيوان : ٣٢٧/١ ، مقاييس اللغة ٣٤٦/٥ ، اللسان : (أتى - مكس) .

والمكس : دراهم كانت تُؤخذ من بائعي السلع في الأسواق الجاهلية .

(١) الكافية : ١١٧ .

(٢) في الأصل : "على" ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) أجاز ذلك المازني والمبرد ، ينظر ص ١٩١ فيما سبق .

[خبر " ما " و " لا " المُشَبَّهَتَيْنِ بـ " ليس "]

حاشية عند قوله : (أو انتقض النفى بـ " إلا " بَطَلَ العملُ .)(١)

قولُه تعالى : ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةً ﴾ (٢) فيمن قرأ بالنصب،(٣)

هو منصوبٌ على الظرف ،أى : مرةً واحدةً .

وبعضُ العرب(٤) يُعمِلُ " ما " مع انتقاض النفى ، وحَمَلَ عليه

بعضُ النحويين قولَ الشاعر :

وما الدَّهرُ إلا مَنْجَنُونًا بأهلِهِ   وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعَذَّبًا(٥)

---

(١) الكافية : ١٢٠.

(٢) سورة القمر : من الآية : ٥٠.

(٣) في معاني الفراء : ٣/ ١١١ (وقد روى ﴿ وما أمرنا الا واحدةً ﴾ بالنصب وكأنه أضمر فعلا ينصب به الواحدة كما تقول للرجل : ما أنت الا ثيابك ودابتك مرة ورأسك مرة ،أى : تتعاهد ذاك) وينظر : إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٣٠١ .

(٤) في شرح الرضي على الكافية : ٢/ ١٨٧ : (نُقل عن يونسَ أنه يجوِّز إعمالها مع انتقاض نفيها بـ " إلاّ ") .

(٥) هو بعض بني سعد كما ذكر السيوطي نقلا عن ابن جني . والبيت بهذه الرواية في : المقرب : ١١٣ ،أوضح المسالك : ١/ ٢٧٦ ،الخزانة : ٤/ ١٣٠ . وهو برواية : " أرى الدهر " في المحتسب : ١/ ٣٢٨ ،شرح المفصل : ٨/ ٧٥ ،ضرائر الشعر ٧٥ ، شرح شواهد المغني : ٢٢٠.
والمنجنون : الدولاب الذى يُستقى به .

وقال بعضهم (١) : هو نصبٌ على المصدر كأنه قال : إلا يَدُورُ دَوَرَاناً .

وردَّهُ بعضُ النحويين (٢) بأن المنجنونَ ليس بمصدر ،وقال : إنما قاله على لغة من يُعْمِل مع (٣) انتقاض النفي .

وإذا تقدّم / الخبرُ امتنع دخولُ الباء عليه عند الأكثرين، (٤) ٥٧/ب

فلا يقال : ما بقائم زيدٌ ،لأنْ الباءَ إنما تدخلُ على لغة من يَنْصبُه ، لا على لغة من يرفعُه . (٥)

وأجازه بعضُهم (٦) ،وأَنْشَدَ قولَه :

---

(١) قال ابنُ عصفور في المقرب ١١٣ : (يتخرّج على أن يكـــــون " معذب " مصدرا كـ" مُمَزَّق " ،وكذلك " منجنون " ، التقدير : وما الدهرُ إلا تعذيبا ،فيكون من باب ما أنت إلا سَيْراً) .

(٢) في حواشي المفصل : ٢٩٧ (الأظهر فيه أن يكون نَصْبُ الخبر بعد "إلا" شاذا) .

(٣) أى يعمل " ما " .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٨٩/٢ .

(٥) بل تدخل الباء على لغة من يرفعه أيضا على الصحيح ، ينظر : الكتاب : ٣١٦/٢ ، شرح المفصل : ١١٦/٢ ، شرح الكافية الشافية : ٤٣٦ ،شرح الرضي على الكافية : ١٨٨/٢ ،الخزانة : ١٤١/٤ .

(٦) أجاز الرَّبعي دخول الباء على خبر " ما " المتقدم ، ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٨٩/٢ .

لو أنكَ يا عليُّ خُلِقْتَ حُرًّا   وما بالحُرِّ أنتَ ولا الخليـــق (١)

فإن زيدت " إنْ " مع " ما " جاز دخولُ الباء ،نحو قوله :

لَعَمْرُكَ ما إن أبو مالـــكٍ   بواهٍ ولا بضعيفٍ قُـــواهُ (٢)

وزاد بعضُهم (٣) مما يُبْطِل العملَ تقدمَ معمول الخبر إذا لم يكن ظرفا ولا جارا و مجرورا ،نحو : ما طعامَك زيدٌ آكلٌ ،فإن كـــان ظرفا نحو : ما يومَ الجمعة زيدٌ منطلقا ،أو جارا و مجرورا ،نحـــو : ما بك زيدٌ مارًّا ،جاز النصبُ عنده .

---

(١) هذا البيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به إلى قائل معين. وهو من شواهد : معاني الفراء : ١٩٢/٣ ،كتاب الشعر : ٤٤٣ ، الإنصاف : ٢٠٠ ،شرح التسهيل : ٥١٠/١ ،الجنى الداني : ٢٢٢ ،المغني : ٥٠ ،الخزانة : ١٤٠/٤.

ويروى عدة روايات منها روايةُ صدره :

أما والله أن لو كنتَ حُرا

وبـ " العتيق " مكان " الخليق ".

والشاهد في قوله : " وما بالحر " حيث دخلت الباء في خبـــر " ما " المتقدم .

(٢) البيت للمُتنخِّل الهُذَليّ في ديوان الهذليين : ٢٩/٢. وينظر : الشعر والشعراء : ٦٦٠ ،أمالي المرتضى ٣٠٦/١ ، شرح الكافية الشافية : ٤٣٧ ،الهمع : ١٢٧/٢ ، شرح الأشموني : ٢٥٢/١ ،الخزانة : ٩٤٦/٤ وأبو مالك هو أبو الشاعر واسمه : عُويمر.

(٣) في سيبويه : ٧١/١ (ولا يجوز أن تقول : ما زيدا عبدُ اللـــه ضاربا ،وما زيدا أنا قاتلا ، لأنه لا يستقيم كما يستقيم فـــي " كان " و" ليس " أن تُقدم ما يعمل فيه الآخر) وينظر : الأصـــول : ٩٣/١ ،شرح الرضي على الكافيـة : ١٨٩/٢.

[المجـــرورات]

قوله : (المجروراتُ : ما اشتمل على عَلَمِ المُضافِ إليه .) (١)

يريد بعَلَمِ المضاف إليه : الجرَّ ، حيث قال : (والجرُّ علَـــمُ الإضافة.) (٢) وحينئذٍ يلزمُ الدورُ ، إذ فيه تعريفُ المجرور بالجر ، والجرُّ يُعْرَفُ بالمجرور فيدورُ ، وقد وَرَدَ مثلُه على حد المرفوعات والمنصوبات.

وجوابُه : أن المجرور (٣) إن توقفت معرفتُه على معرفة الجر لَزِم الدور ، لكن معرفةَ الجر لا تتوقف على معرفة المجرور ، لاحتمال أن يُعرفَ بأمر آخرَ ، أو يُرادَ الحَدُّ لغةً ، وأنه غيرُ متوقف على معرفةِ المجرور اصطلاحا .

[الإضافـــة]

وقال في حدّ المضاف إليه : (ما نُسِبَ إليه شيءٌ) (٤) ولم يقل : نُسِبَ إليه اسم ، ليَدْخُلَ فيه نحو : مررتُ بزيدٍ ، / فإن " زيدا " مضافٌ إليه ولم يُنسَبْ إليه اسمٌ ، ولكن نُسبَ إليه شيء لا بواسطة حرف جر ، إذ لم يُؤْتَ بالحرفِ لغرض النسبة بواسطته ، وإنما جيء به لأجل التأكيد ، ومع ذلك فهو مُضافٌ إليه وإلا لم ينجرَّ . ٥٨/أ

وجوابُه : أنه لا نسلِّم أنه لم يُؤْتَ به لغرض النسبة .

فإن قيل : النسبةُ مستقرةٌ قبل الإتيانِ به فلم يكنْ لأجلها .

قلنا : النسبةُ المستقرةُ قبل الإتيان به نسبةٌ غيرُ مؤكَّدَة ، وهذه نسبة مؤكَّدة أُتِيَ به لأجلها .

---

(١) الكافية : ١٢١.

(٢) الكافية : ٦١.

(٣) في الأصل : "المجرورات".

(٤) الكافية : ١٢١ ونصها : (كل اسم نسب إليه شيء).

فإن قيل : التأكيدُ مُستفادٌ من الحرف نفسه.

قلنا : نعم عند المخاطَب ولكنه ثابتُ النسبة بقصد المتكلِّم، وأتىَ بالحرف ليتوسطَ بين المنسوب المؤكَّد بقصد المتكلم و بين الاسم المنسوب اليه لإعلام المُخاطَب بتوكيد النسبة.

وأوردَ الأفعالُ المضافُ إليها أسماءُ الزمان في مثل قوله تعالى : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (١) فإنّها نُسبَ إليها شيء لا بواسطة [حرف] (٢) جرٍّ لا لفظاً ولا تقديراً مع أنها ليست بأسماء .

وجوابُه : لا نُسلِّم أنه نُسبَ إليها شيءٌ لا بواسطة حرفٍ تقديرا ، وذلك لأنّ المعنى على جَعْلِ اليوم للنفع مُبالغةً كجعل [.......] (٣) لفرض المبالغة .

وقولُهم : مع أنها ليست بأسماءٍ ، جوابُه : أن المرادَ من كون المضاف إليه اسما : كونه اسما في اللفظ أو في التقدير ، فإذا أُطلق الأعمّ منهما تناولَهما ، وهو هنا اسمٌ في التقدير ، إذ تقديرُه : هذا يومُ نَفْعِ الصادقين / صدقُهم . ٥٨/ب

وقوله : (مُجَرَّداً تنوينَه لأَجْلِها .) (٤)

---

(١) سورة المائدة : من الآية : ١١٩.

(٢) تتمة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) كلمتان لم أتبينهما ، ولعلهما " الحزور للأذهان " أو " الجزور للأدّهان"

(٤) الكافية : ١٢١.

أى : في المُعْرَبات ،وإِلّا ورد : "عِنْد" و"لَدُن" وشبههما ، إذ لا يَدْخلُهُما تنوين ، ولا تجريدَ فيهما .

قوله : (وشرطُها : تجريدُ المضافِ من التَّعريف .) (١)

المضافُ والمضافُ إليه إمّا ألاّ يَدْخلَ على واحد منهما لامُ التعريف ، وإما أن يدخلَ عليهما ،وإما أن يدخلَ على المضاف دون المضاف إليه ، أو بالعكس . (٢)

أما القسم الرابعُ والأولُ فمُتَّفَقٌ على جوازهما ، نحو : غلامُ زيدٍ ، وغلامُ الرجلِ .

وأما القسمُ الثاني فهو على ضربَيْن : ضربٌ مُتَّفَقٌ على جوازه ، مثل : الحسنُ الوجهِ ،والضاربُ الرجلِ ،وضرب مُختلَفٌ فيه ،مثلُ : الثلاثةُ الأثوابِ . (٣)

والقسم الثالث أيضا كذلك مُتَّفَقٌ على جوازه ، مثلُ : الضاربا زيدٍ ،والضاربو زيدٍ ،والضاربُكَ ،ومُختلَف فيه،مثلُ : الضاربُ زيدٍ . (٤)

---

(١) الكافية : ١٢٣ .

(٢) ينظر في هذه القسمة البسيط : ١٠٩٢ - ١٠٩٤ .

(٣) الذى يُجوِّزه هم الكوفيون ، الأصول : ٢/ ١٤ .
وقد أغفل الشارح الضربَ المتفق على منعه مثل :الولدُ الرجلِ .

(٤) الذى يجيزه هو الفراء ،كما صرَّح به في المتن ،ينظر : الأصول : ٢/ ١٤ .
وقد أغفل الشارح الضرب المتفق على منعه مثل : الولدُ رجلٍ .

قوله : (واللفظيةُ أن تكونَ صفةً.)(١)

فسَّر بعضُهم(٢) الإضافةَ اللفظيةَ : بأن يكون المضافُ إليه مجرورا في اللفظ وهو مرفوعٌ أو منصوب في المعنى ، نحو : هندٌ جائِلةُ(٣) الوشاحِ ، وهذا ضاربٌ زيدٍ ، والإضافةَ المعنويةَ : بأن يكونَ المضافُ إليه مجرورا في اللفظ والمعنى(٤) ، مثل : غلامُ زيدٍ .

وعلى هذا التفسيرِ تكونُ إضافةُ المصدر إلى معموله ، وإضافةُ أفعلِ التفضيل إلى ما هو بعضٌ منه لفظيةً ، وهو خلافُ ما يقوله النحويون في المصدر .(٥)

وأما أفعلُ التفضيل فاختُلف فيه :

١/٥٩ فقال الكوفيون(٦) : إذا أُضيفَ / بمعنى "مِنْ" كان نكرةً ، نحو : زيدٌ أفضلُ الناسِ ، لأن الاضافة بمعنى الانفصال ، والتقدير : أفضلُ من الناس . وإذا أُضيفَ بمعنى اللام كان معرفةً ، نحوُ : نُصَيْبٌ أشعرُ أهلِ جِلْدَتِهِ .

---

(١) الكافية : ١٢٣.

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ٢/١١٩ (الإضافة اللفظية أن تضيفَ إسما الى اسم لفظا والمعنى على غير ذلك) .

(٣) في الأصل : "حاطه" ، والتصحيح من شرح المفصل ، وفي اللسان (جول) : وِشاح جائل وبِطان جائل وهو السَّلِس .

(٤) في شرح المفصل : ٢/١١٨ (وأما الإضافة المعنوية فأن تجمع في الاسم مع الإضافة اللفظية إضافةً معنوية ... وتُسمَّى المحضة أى الخالصة لكونِ المعنى فيها موافقا للفظ) .

(٥) ينظر التسهيل : ١٥٦ ، شرح الرضي على الكافية : ٢/٢٢٤.

(٦) الاُصول : ٢/٨.

وقال البصريون (١) : "متى أُضيف إلى معرفةٍ فهو معرفة على الاطلاق في كل حال ، ومتى أُضيف إلى نكرة فهو نكرة."

وتعريفُ الشارح (٢) الإضافةَ اللفظيةَ بأن يكون المضافُ (٣) (صفةً مضافةً إلى معمولها) (٤) يقتضي أن تكونَ إضافةُ المصدر وأفعل التفضيل معنويةً ،لأنَّ الصفةَ إنما تُطلقُ على اسم الفاعل واسم المفعول والصفةِ المشبهةِ بهما ،وهو اختيارُ جميعِ النحويين (٥) في المصدر ، واختيارُ البصريين في أفعلِ التفضيل .

وقوله : (ولا تفيدُ إلاّ تخفيفا في اللفظِ .) (٦)

وقد تُفيد التّخصيصَ ،لأنَّ نحوَ : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه ، أخصُّ من : رجلٍ حسنٍ .

حاشية : ينبغي ألاّ يكونَ :

* الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها * (٧)

---

(١) الأصول : ٢/ ٨٠

(٢) أي ابن الحاجب .

(٣) في الأصل : "المضاف إليه."

(٤) الكافية : ١٢٣٠

(٥) ذهب ابنُ بَرْهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى معموله غيرُ محضة . التسهيل : ١٥٦ ،شرح الأشموني : ٢/ ٢٤١ ،وينظر ابن الطراوة النحوى : ١٩٦٠

(٦) الكافية : ١٢٣٠

(٧) هذا صدر بيت للأعشى ميمون بن قيس من قصيدة يمدح بها عمرو بن معديكرب ، الديوان : ٧٩ وروايته (عبدَها) بالنصب وعليها يفوت الاستشهاد ،وتمام البيت :

* عوذا تُزَجّي بينها أطفالَها *

===

ضعيفا ؛ لأن " عبدِها " مضافٌ إلى ضميرِ ما فيه الألفُ واللامُ ، ولو قيل : الواهبُ عبدِ المائة ،لكان جائزا كما يجوزُ : الواهبُ المائةِ ، إذ المضافُ إلى ضمير ما فيه الألفُ واللام حكمُهُ كحكمِه.

حاشيــة عند قول الشارح في هذا الباب : (وكلا الأمرين غيرُ مستقيمٍ ،أما الأولُ فلأنّ الألفَ واللامَ هي السابقةُ . . إلى آخره.) (١)

إنما كانت اللامُ سابقةً على الإضافة ،لأنَّ الاسمَ ما لم يَتَحَقَّقْ معناه وأحوالُه ،لم يُطلب فيه تخفيفٌ ،وتَحقّقُ / معناه إنما هو بدخول اللام ، إذ النكرةُ لم تَثْبُتْ لها حقيقةٌ ، فلما دخلت اللام لغرض إثبات حقيقتِه وتعيينها بالتعريف حُذف التنوينُ لأجلها ،فتَحَصَّلُ الخِفَّةَ قبل هذه الإضافةِ لا يُثْبِتُ حقيقةً ،لأنها لا تُفيدُ تعريفا . ٥٩/ب

فإن قيل في تقويةِ مذهبِ الفراء : إنه لا يُعْتَبَرُ في هذه الإضافةِ خِفّةٌ (٢) ، كما في : الضاربك ،والضاربِ الرجل.

=== وقد استشهد به سيبويه : ١/١٨٣ على عطف (عبدها) على (المائة) . واعتُرِض عليه بأنه ليس مثل : الضاربِ الرجلِ وعبدِ الله ، لأنْ (عبدها) ليس أجنبيا ،لأنه بمثابة (عبد المائة) لأنْ الضمير فيه عائد إلى المائة ، وأما الضاربِ الرجل وعبدِ الله فإن المعطوف ليس فيه ضمير الأول فهو أجنبي .

وينظر : المقتضب : ٤/١٦٣ ،الأصول : ١/١٣٤ ، ٢/٣٠٨، التبصرة ١٤٣ ،المقرب : ١٤٠ ،الخزانة : ٤/٢٥٦ ، ٥/١٣١، ٦/٤٩٨.

والهجان : البيض ،وهي كرام الإبل . وعوذا جمع عائذ وهي الناقة إذا وَضعت وبعدما تضع أياما حتى يَقْوى ولدُها.

وتزجي : تسوق .

(١) الشرح : ٥٢.

(٢) في الأصل : " صفة " .

قيل : قد بُيِّن أن هذه الإضافةَ لا تُفيد تعريفا ولاتخصيصا ، فإذا لم تُفِدْ تخفيفا [١] لم يكن فيها فائدةٌ،فكانت عبثا ،وأما القيـاسُ على : الضاربكَ ، والضارب الرجلِ ، فلا يستقيمُ ،لأنّ الإضافة فيهمـا إنما كانت لغَرَضٍ خاص من معنى مقصود [٢] ، وهوغيرُ موجود [في] [٣] مثل : الضارب زيدٍ ، فلم يكن مثلَهُما .

حاشية : أجاز سيبويه [٤] : الضاربُ الرجلِ زيدٍ ،على أنه عطفُ بيان ، قاسه على العطف بالحرف في مثل :

* الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها * [٥]

لأنهما تابعان ،لأنّ"الضارب" غيرُ مباشرٍ لـ" زيد " ، فاغتُفِر فيه كما اغتفر في : يا زيدُ والحارثُ ،ولو قيل : يا الحارثُ ،من أول الأمر لم يجزْ ، فاحتُمِل في التابع ما لم يُحْتَمَلْ في المتبوع .

حاشية : "الرجل" في : الضاربُ الرجلِ ،مفعول ،و"الوجه" في : الحسنُ الوجهِ ، فاعل ،فلما شُبِّهَ "الوجه" بـ"الرجل" ونُصِبَ مع أنه فاعل في المعنى حملاً عليه ، شُبِّهَ "الرجل" بـ"الوجه" ،وإنْ

---

(١) في الأصل : "تخصيصا".
(٢) في الأصل : "مفقود".
(٣) تتمة يلتئم بمثلها الكلام.
(٤) لم أعثر على نص المثال في كتاب سيبويه المطبوع ،والذى فيه استشهاده بقول الشاعر :

* أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بِشْرٍ *

ينظر : الكتاب : ١/١٨٢.
(٥) تقدم قريبا.

كان مفعولا ، فجُرَّ بالإضافة / حَمْلاً عليه.(١) ٦٠/أ

حاشية عند قوله في الشرح : (وأمّا امتناعُ إضافةِ الصفةِ إلى موصوفها فالكلامُ فيه كالكلامِ في الأول ، وزيادةٌ .)(٢)

لا يكونُ الكلامُ فيه كالكلام في الأول [إلاّ](٣) باعتبار وجه واحد ، وهو الثالثُ ، أما في الأول والثاني فلا ، والعلةُ الشاملةُ لهما أن الصفة والموصوفَ كالشيء الواحد فكما لا يجوز إضافةُ الشيء إلى نفسه لا تجوزُ إضافةُ أحدهما إلى الآخَر .

ويحتمل أن يُريدَ بقوله : كما في الأول ، أنه يلزَمُ فيه الجمعُ بين النقيضَيْنِ كما في الأول . بيانُه في الأول : أنه يكون تبَعا غير تابعٍ ، وبيانُه في هذا : أنه يكون مُتأخِرا لكونه صفةً مُتقدّما لكونه مضافا ، فيؤدي إلى أن يكونَ مُتقدّما مُتأخِّرا ، وهو جمعٌ بين النقيضين ، بدليل دخولِ الفاء في خبر الموصوف بالموصول ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إنّ المَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فإنَّهُ مُلَٰقِيكُمْ ﴾(٤) فلولا أن الصفةَ والموصوفَ كالشيء الواحد لما دَخلَت الفاءُ في خبرِ الموصوفِ بالموصول ، كما تَدْخُلُ في خبر الموصول نفسه إذا كانتْ صلتُه فعلا أو ظرفا .

حاشية : من بابِ مسجدِ الجامع : أسماءُ الأيامِ ، وأسماءُ الشهور إذا أُضيفت الأيامُ والشهورُ إليها ، مثلُ : يوم الخميسِ وشهر رمضانَ ومعناه : يومُ الزمن المُسمّى بالخميس ، وشهر الزمن المسمى برمضانَ.

---

(١) ينظر : شرح ابن جماعة : ٢٠٣ .
(٢) الشرح : ٥٣ .
(٣) تتمة يقتضيها السياق .
(٤) سورة الجمعة : من الآية : ٨ .

حاشية عند تعليل قوله : / (فإن كان آخره ألفا ثبتت.)(١) ٦٠/ب

ألف " حُبْلَى " لا أصلَ لها (٢) ، لأنها زيدت للتأنيث كما زيدت ألفُ التثنية لأجل التثنية، ومع ذلك فإنها تُقْلَبُ على لغتهم ؛ فيقولون : " حُبْلَيَّ ".

وأما التباسُ المرفوعِ بغيره ، فلو كان الحكمُ دائرا عليه لم يَقْلِبُوا واوَ الجمعِ ياءً مع ياء المتكلم في مثل : " مُسْلِمِيَّ " ، لأنه يؤدي إلى ذلك .

حاشية : أهْمل الشيخُ من مُهِمّات مسائلِ الإضافة ثمانيَ مسائلَ ؛

الأولى : أن الشيء يُضافُ إلى غيره بأدنى مُلابسةٍ بينهما ، كقول أحدِ حاملَي الخشبةِ لصاحبه : خذ طرَفَك ، وكقوله :

إذا كوكبُ الخَرْقاءِ لاح بِسُحْرَةٍ سُهَيلٌ أذاعتْ غَزْلَها في القَرائِبِ (٣)

---

(١) الكافية : ١٢٦.

(٢) الشارح هنا يرد على ابن الحاجب في تعليله قلب ألف المقصور ياءً في لغة هذيل ، ينظر : الشرح : ٥٥.

(٣) ورد البيت بدون نسبة في : المحتسب : ٢/٢٢٨ ، شرح المفصل : ٣/٨ ، المُقرّب : ٢٣٥ ، شرح التسهيل : ٢/٥٥٦ ، الخزانة ٣/١١٢.

والخرقاء : المرأة التي لا تحسن عملا.

والشاهد فيه : إضافة الكوكب إلى الخرقاء بملابسة أنها لما فرّطت في غزلها في الصيف ، ولم تستعد للشتاء استغزلت قرائبَها عند طلوع سهيل سَحَرًا، وهو زمان مجيء البرد .

الثانية : أنّ أسماءَ الزمان تُضافُ إلى الفعل وإلى الجملة الابتدائية ،كقوله تعالى : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (١)، وقولهم : " أتيتُكَ زمنَ الحجاجُ أميرٌ " . ويجرى مَجْرى اسمِ الزمان في إضافته الى الفعل : " آيةُ " لقرب معناها من معنى الوقت ،كقوله :

بآيةِ تُقْدِمُونَ الخيلَ شُعْثاً كأنّ على سَنَابِكِها مُدَامَا (٢)

وأنّ أسماءَ المكان تُضاف إليهما أيضا ،كقولك : جلستُ حيثُ جلسَ زيدٌ ، وحيثُ زيدٌ جالسٌ .

الثالثة : أنه يجوز الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر ،كقوله :

لَمّا رَأَتْ ساتِيْدَ ما اسْتَعْبَرَتْ لِلّهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لامَهَا (٣)

---

(١) سورة النساء : من الآية : ١١٩ .

(٢) ورد البيت في سيبويه ٣/ ١١٨ منسوبا إلى الأعشى ،وليس في ديوانه المطبوع . قال البغدادى في الخزانة : ٦/ ٥١٤ : (لم أره منسوبا إلى الأعشى إلا في كتاب سيبويه) ونسبه الزجاجي في الإيضاح : ١١٣ الى ابن الصَّعِق : يزيد بن عمرو الكلابي .

وهو من شواهد : الكامل : ١٣٥٤ والنكت ٧٦٢ ،شرح المفصل : ٣/ ١٨ ،شرح الكافية الشافية : ٩٤٧ ،المغني : ٥٤٩ ، ٨٣٦ .
وشعثا : متغيرة من السفر والجهد ،وشَبَّهَ ما يسيل من عرقها ممتزجا بالدماء على سنابكها بالخمر .

والشاهد فيه : إضافة "آية" إلى الفعل .

(٣) البيت لعمرو بن قميئة في ديوانه : ١٨٢ من أبيات ثلاثة قالها في خروجه مع امرىء القيس إلى ملك الروم .

وهو من شواهد سيبويه : ١/ ١٧٨ ،المقتضب : ٤/ ٣٧٧ ===

وأمّا بغير الظرف / عند سيبويه فقد جاء كقوله : ٦١/أ

فزججتُها بمَزَجَّـــةٍ زَجَّ القلوصَ أبي مَزَادَهْ (١)

=== مجالس ثعلب : ١٢٥ ،الأصول : ٢/٢٢٧ ،التبصرة : ٢٨٨ ، الخزانة : ٤/٤٠٦ .

وساتيدما : جبل متصل من بحر الروم إلى بحر الهند . معجم ما استعجم : ٧١١ ،واستعبرت : بكت من وحشة الغربة ، والمقصود : ابنة الشاعر .

والشاهد فيه : إضافة "دَرُّ" الى "مَنْ" والفصل بينهما بالظرف.

(١) ورد البيت في بعض زيادات الكتاب : ١/١٧٦ . قال السيرافي : "لم يثبته أحد من أهل الرواية وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش." الخزانة : ٤/٤١٦. وقال الزمخشري : "وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله : فزججتها ... البيت ،فسيبويه بريء من عُهْدته" ،المفصل : ١٠١.

وينظر معاني الفراء : ١/٣٥٨ ،مجالس ثعلب : ١٢٥ ،الخصائص : ٢/٤٠٦ ،الإنصاف : ٤٢٧ ،شرح المفصل : ٣/١٩ ، المقرب : ٥٦.

فزججتها ،يعني الناقة : أى طعنتها ،والمزجة : موضع الزُجّ : وهي الحديدة التي في أسفل الرمح . أبو مزاده : كنية رجل . والقلوص : الناقة الفتية.

والشاهد فيه : الفصل بين المضاف "زج" والمضاف إليه "أبى" بالمفعول وهو "القلوص" وذلك مما يجوّزه الكوفيون ويمنعه البصريون .

ويروى : * زجَّ الصِّعابِ أبو مزاده *
ولا شاهدَ فيه حينئذ .

وقرأ ابنُ عامر (١) : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ (٢).

الرابعة : أنه يجوز حذفُ المضاف إليه إذا دلّ عليه دليلٌ بغير عوَضٍ ، كقوله :

يا مَنْ رأى عارضًا أرِقْتُ له (٣) بين ذراعَيْ وجَبْهَةِ الأسدِ (٤)

وبعِوَضٍ ، كقولك : مررتُ بكلٍّ قائمًا ، وقوله تعالى : ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَـٰتٍ ﴾ (٥).

---

(١) السبعة : ٢٧٠ ، الكشف : ١/ ٤٥٣ ، الإقناع : ٦٤٤ .

(٢) سورة الأنعام : من الآية : ١٣٧ .

(٣) في الأصل : " سرت " ، ولا وجه له ، ولعلها تحرفت على الناسخ من " أسر ".

(٤) نسب البيت إلى الفرزدق ، وليس في طبعة ديوانه التي رجعت إليها . وينظر : الكتاب : ١/ ١٨٠ ، معاني الفراء : ٢/ ٣٢٢ ، المقتضب ٤/ ٢٢٩ ، إعراب القرآن للنحاس : ٣/ ٢٩٣ ، الخصائص : ٢/ ٤٠٧ ، التبصرة : ١٥٢ ، شرح الكافية الشافية : ٣٢٨ ، المغني : ٤٩٨ ، ٨٠٩ ، الخزانة : ٢/ ٣١٩ ، ٤/ ٤٠٤ .

والعارض : السحاب الذى يعترض الأفق . والذراعان والجبهة : من منازل القمر .

والشاهد فيه : حذف المضاف إليه ، وأصله : بين ذراعي الأسدِ وجبهة الأسدِ .

ويروى : أسر به ، وأكفكفه .

(٥) سورة الزخرف : من الآية : ٣٢ .

الخامسة : أنه يجوزُ حذفُ المضافِ ، إمّا مع إقامة المضاف إليه مُقامَه حيثُ لا لَبْس ،كقوله تعالى : ﴿ وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (١) ، وجاء اللّبْسُ في الشعر كقوله :

عَشِيَّةَ فرَّ الحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا ... قَضَى نَحْبَهُ في مُلْتَقَى القومِ هَوْبَرُ (٢)

أى : ابن هوبر . وإما مع تركِ المضافِ إليه على إعرابه ،كقول أبي دُؤاد :

أكلَّ امرئٍ تَحْسبين امْرأً ... ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارا (٣)

السادسة : أن المضافَ يكتسي من المضاف إليه ثمانيةَ أحكام : التعريفَ ، مثل : غلامُ زيدٍ ، والتخصيصَ ،مثل : غلامُ رجل ، والتأنيثَ ،مثل : ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ (٤) ،

---

(١) سورة يوسف : من الآية : : ٨٢.

(٢) البيت لذى الرُّمة في ديوانه : ٦٤٧ .
وينظر : مجاز القرآن : ٢/ ١٣٦ ،تأويل مشكل القرآن : ١٥٥ كتاب الشعر : ٣٥٠ ،شرح المفصل : ٣/ ٢٣ ، المقرب : ٢٣٥ ، ٥٦٥ ،ضرائر الشعر : ١٦٧ ،الخزانة : ٤/ ٣٧١.
والشاهد فيه : حذف المضاف وهو " ابن " الذى من حقه أن يتقدم على " هوبر " في الكلام مع أن حذفه يوقع في اللبس ، لأنه يريد : يزيد بن هوبر الحارثي .

(٣) من أبيات له في الأصمعيات : ٦٦ ،وينظر شعر أبي دؤاد : ٣٥٣ ،ونسب كذلك الى عدى بن زيد ، ينظر ما نسب إليه وإلى غيره في الديوان : ١٩٩.
وهو من شواهد سيبويه : ١/ ٦٦ ،الكامل : ٣٧٦ ، ١٠٠٢ الأمالي الشجرية : ١/ ٢٩٦ ،الإنصاف : ٤٧٣ ، المقرب : ٢٥٩ ،الخزانة : ٤/ ٤١٧.
والشاهد فيه أنه حذف المضاف وترك المضاف إليه باعرابه ، والتقدير : وكل نار .

(٤) سورة يوسف : من الآية : ١٠. ===

والاستفهامَ ، مثل : غلامُ مَنْ عندكَ ؟ والشرطَ مثل : غلامَ مَنْ تضرب أضرب ، والجنسيّةَ ، مثل : نِعْمَ غلامُ الرجل زيدٌ ، والظرفيةَ ، مثل : سرت أيَّ وقتٍ ، والمصدرَ ، مثل : ضربتُــه كلَّ الضرب .

السابعة : " أيّ " إذا أُضيفَ إلى المعرفة أضيف / إلى اثنين ٦١/ب فصاعدا نحو : أيّ الرجلين ، وأيُّ الرجال ، ليُمكنَ تبعيضُ المعرفــة بالتثنية والجمع ، لأنْ " أيًّا " إنما تقعُ على شيء هي بعضُه ، وإذا أُضيفتْ إلى النكرة أُضيفتْ إلى الواحد والاثنين والجماعة ، مثل : أيّ رجلٍ ، وأيّ رجلين ، وأيّ رجالٍ ، لإمكان تبعيض النكرة مُفردةً من حيث إنها نوعٌ تَعُمُّ أشخاصَ ذلك النوع . وأما قوله :

فأيّي مــا وأيُّكَ كان شـــرًّا فَقِيدَ إلى المَقامة لا يَراهــــا (١)

فالمعنى (٢) على إضافتها إلى المتعدِّد ، وإنما كُرِّرت " أيّ " لأمر لفظي ، وهو التزامُهم ألاّ يَعْطِفوا على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، فالتقدير : أيُّنا كان شرا .

=== و (تلتقطه) قراءة الحسن البصري و مجاهد وقتادة وأبي رجاء ، معاني الفراء : ٢/ ٣٩ ، البحر المحيط : ٥/ ٢٨٤ .

(١) البيت للعباس بن مرداس - رضي الله عنه - يدعو على خُفاف بن ندبه لأمر شجر بينهما . الديوان : ١٤٨ .
وهو من شواهد الكتاب ٢/ ٤٠٢ ، مجاز القرآن : ٢/ ٨١ ، كتاب الشعر : ٢٩٤ ، شرح المفصل : ٢/ ١٣١ ، المقرب : ٢٣٣ ، البحر المحيط : ٤/ ٢٢٦ ، الخزانة : ٤/ ٣٦٧ .
والمقامة : المجلس ، والجماعة من الناس ، يقول : من كان منا شرا أعماه الله في الدنيا فلا يبصر حتى يُقادَ إلى مجلسه .

(٢) في الأصل : " والمعنى ".

الثامنة : أنّ ما تُضاف إليه " كِلا " يجبُ أن يكونَ معرفــــة ومُثنّىً أو ما في معناه .

أما التعريفُ فلأن كلَّ لفظ مضافٍ يُؤكَّدُ به من جهة المعنى يكون مضافا إلى ضمير ذلك المؤكَّد ، ليُعلَمَ أنه له ومقرّرٌ لمعناه [نحو] [١] : جاء زيدٌ نفسُه ، الضميرُ معرفةٌ فلا يؤدي مؤدّاه إلاّ المعرفةُ ، إذ معنى : جاءني كِلا الرجلين : جاءني الرجلان كلاهما .

وأما كونُه مثنى فلأنه لا يؤكَّدُ بها إلا ما هذه سبيلُه.

وأما ما في معناه فكقوله :

إنّ للخيرِ وللشرِ مَدَىً ... وكلا ذلك وَجْهٌ وقَبَــــلْ [٢]

ومثله : ﴿ عَوانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ [٣]

حاشية عند قوله في الشرح في لغات فَمٍ : (ومنهم من يكسرها ، لأنهم لَمَّا عوّضوا عنها الميمَ صار كتعويض الياء) [٤].

---

(١) في الأصل بياض بمقدار هذه الكلمة.

(٢) البيت لعبد الله بن الزِّبَعْرَى من أبيات له قالها في وقعة أحد قبل إسلامه ، سيرة ابن هشام : ١٤٣/٣ وينظر شعره : ٤١ ، وهو من شواهد : شرح المفصل : ٢/٣ ، المقرب : ٢٣٣ ، شرح الكافية الشافية : ٩٣٠ ، البحر المحيط : ٢٥١/١٠ ، المغني : ٢٦٨ ، شرح أبياته : ٢٥١/٤ .
والشاهد فيه : إضافة " كلا " إلى " ذلك " وهو مفرد لكن أريد به التثنية.

(٣) سورة البقرة : من الآيـة : ٦٨ . وينظر معاني الفراء : ٤٥/١ ، الدر المصون : ٤٢٢/١ .

(٤) الشرح : ٥٦ .

إنما صار / كتعويض الياء إذا كسَرُوا ،لأنّهم عَوَّضوا منهـا ٦٢/أ
الميمَ في الموضع الذى يُعوَّض منها فيه الياءُ بقلبها إليه ،فيقال : "فِيّ" ؛
فأجروا الميمَ مُجْرى الياء لذلك فكسَروا ما قبلها .

وأما التعويضُ من العين واللام إذا شدَّدُوا فالعينُ : الواوُ،
واللامُ : الهاءُ (١) ؛ اذ أصلُه : "فَوْهٌ" ،مثلُ : سَوْطٍ ، أو : "فَوَهٌ"
بالتحريك ،مثل : "جَمَلٍ".

ودليلُ القولين الجمعُ على "أفْعال" . والأوَّلُ قولُ سيبويه (٢).

---

(١) في الأصل : " بالعين والواو واللام والهاء ".
(٢) الكتاب : ٣/ ٢٦٤.

[التـــوا بـــع]

قوله : (التوابع : كل ثانٍ بإعراب سابقهِ من جهةٍ واحدةٍ) (١)

أُورِدَ على قوله : (من جهة واحدة) المعطوفُ بالحرف في مثل : جاءني زيدٌ وعمروٌ ، فإنّه وإن كان ثانيا بإعراب السابق إلا أنّه ليس من جهة واحدة ، لأنّ العاملَ عَمِل في المعطوف بواسطة الواو ، وفي المعطوف عليه لا بواسطتها ، فقد عَمِل في المعطوف من جهـــة ، وفي المعطوف عليه من جهة أُخرى مع أنه تابعٌ .

وجوابُهُ : أن المرادَ من الجهة الواحدة : اقتضاءُ العامـــــل الفاعليـةَ أو المفعوليـةَ أو الإضافـةَ ، أو إسنادُه ، أو الإسنادُ إليه ، فإذا عَمِل في الأول من جهة كونهِ فاعلا عَمِل في الثاني من هذه الجهـــــة بعينها ، وكذلك في المفعولية ، والإضافة [و] (٢) في كونه مُسنَـدا ومُسنَدا إليه ، وهو في المعطوف بالحرف كذلك ، فلا فرقَ بين أن يكون بغير واسطة فيهما أو بواسطة ، أو بواسطة في الأول دون الثاني / أو عكسُه . ٦٢/ب

وأُورِدَ النقضُ بالتوابعِ المحمولةِ على مَحَلِّ المتبوعات ، مثل :

* . . . . . . يا عمرَ الجوادا * (٣)

---

(١) الكافية : ١٢٨ .

(٢) تتمة يقتضيها السياق .

(٣) قطعة من عجز بيت لجرير يمدح بها عمر بن عبد العزيز ، ديوانه : ١٣٥ ، وتمامه :

فما كعبُ بن مامة وابنُ سُعْدى بأجودَ منك يا عمرَ الجـــوادا

===

لأنها ليست بإعراب السابق .

وأُجيبَ بمنع أنها ليست بإعراب السابق ، لأنَّ المرادَ من الإعراب؛ الأعمّ من كونه بحَسَب اللفظ أو بحَسَب المحلّ .

وأُورِدَ النقض بمثل : يا أيُّها الرجلُ ، فإنه تابعٌ لـ " أيّ " لا بإعراب السابقِ لفظا ولا بإعرابه محلا . أما لفظا فلأنه مبنيّ ، وأما محلا فلأنه في محل النصب لا الرفع .

وأجيب بأن المرادَ من الإعراب ما هو إعرابٌ حقيقيٌّ ، وما هو شبيه به ، وهو هنا شبيه بالحقيقي ، لأنَّ حركة المنادى تُشْبِه حركةَ المعرب من حيث إنها عارضة مثلُها .

وأورد : " بينتُ له حسابَه بابًا بابًا " ، إذ هو ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة وليس بتابع ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما حالٌ .

وأُجيب بمنع كونِه ليس بتابع ، وبمنع كونِه حالا بأنه توكيد لفظي للأول . وفيه نظرٌ ، لأنه لو كان توكيدا لجازَ الإتيانُ بالمؤكَد وبه كما في سائر المؤكَّدات .

ولو زادَ في حدّ التوابع : لفظا أو محلا ، اندفع أكثرُ هذه الشكوكِ .

=== وهو من شواهد : المقتضب : ٢٠٨/٤ ، الكامل : ٣٠١ ، الأصول : ٣٦٩/١ ، جمل الزجاجي : ١٥٤ ، الأمالي الشجرية : ٣٠٧/١ ، المغني : ٢٨ ، شرح أبياته : ٦٣/١.
وكعب : هو كعب بن مامة الإيادي ، وكان أحدَ أجواد العرب ، وهو الذي آثر رفيق سفره بالماء فمات حتى ضُرِب به المثل فقيل : أجود من كعب . وأما ابن سعدى فهو أوس بن حارثة ابن لأم الطائي وكان سيدا مقدما . ينظر : الكامل : ٣٠٠ ، فما بعدها ، الخزانة : ٣٩٩/٩ - ٤٠٢.

[النعـــــــــت]

قوله : (النعت : تابعٌ يدل على معنىً في متبوعِه ..)(١)

[...](٢) وليس بنعتٍ .

ويرد النقض أيضا بمثل : جاءني هذا الرجلُ ، فإنه نعت وليس دالا على معنى في متبوعه إلا أن يقالَ : إن الرجلَ / أتيَ به ٦٣/أ لِيَدلَ على معنى هو الرّجولية(٣) في المشار إليه ، وهو بعيدٌ ، لأنَّ أسماءَ الأجناس المُعَرَّفَــة باللام إنما أُتِيَ بها صفاتٍ لأسماءِ الإشارة ، لكونها لا تدل على حقائقِ الذوات ، فأُتِيَ بها دالةً على حقيقــةِ الذات ، لا على معنــى فيها .

وأُورِدَ : لو كان النعتُ يدل على معنى في متبــوعه ومتبوعــه غيرُه ، لكان دالا على معنى في غيره ، فيكونُ حرفا .

وجوابه : أن معنى قولهم في الحرف : يدل على معنى في غيره : أنه غيرُ مستقل بالمفهومية ، لأنَّ معناه مظروفٌ لغيره ، وإلا كان معنــى " ما " النافية إذا قلتَ : ما زيدٌ قائما ، في الجملة التي بعدها ، فتكون الجملةُ نافيةً ، ولا قائلَ به ، وكذلك في سائر الحروف ، وإنما مرادُهم من ذلك : أنه يدل على معنــى باعتبار غيرِه ، أي : أنَّ معناه لا يُتَبَيَّنَ

---

(١) الكافية : ١٢٩ .

(٢) هنا سقط في الأصل يبدو أنه ناشيء عن سبق نظر فــي القراءة ، ويمكن أن يُملأ بمثل : " يرد عليه : " كلهم " في قولك : جاء القوم كلهم ، فإنه يدل على معنى في متبوعه " ينظر : شرح ابن جماعة : ٢١٠ .

(٣) في الأصل " الدخولية " .

إلاّ بشرط ضَميمة إلى ذلك الغير ، لا ان ذلك الغيرَ ظرفٌ لمعناه ، والنعتُ ليس كذلك ، لأنه يدل على معناه لا باعتبار ضَميمة إلى غيره ، فلم يَلْزَمْ أن يكون حرفا .

حاشيةٌ : اختُلف في عامل التوابع . (١)

فمنهم من قال : ينسحبُ حكمُ العامل على القبيلَيْن جميعا .

و منهم من قال : يُقدَّر عاملٌ مثلُه في التوابع كلِّها .

ومنهم من قال : هو في البدل ، والمعطوف بالحرف : مقدّرٌ ، وفي غيرهما : ينسحبُ ، لأنَّ البدلَ في حكم تكرير العامل ، والمعطوفَ بالحرف فيه ما يقومُ مَقامَ العامل / فكأنه موجودٌ . ٦٣/ب

والصحيحُ الأولُ ، لأنه به يَتقوَّمُ المعنى المقتضى ، فلا حاجة إلى التقدير ، ولأنه لو قُدِّر فَسَد في مثل : اشتريتُ الجاريةَ نصفَها .

حاشية على قوله : (والتوضيحُ في المعارف .) (٢)

النعت على ستة أقسام :

الأول : أن يكونَ حِلْيةً كالطويل والقصير .

الثاني : أن يكون فِعْلا للمنعوت ، أولِمَا هو مِنْ سَبَبِه كالضارب والذاهب .

---

(١) تنظر تفاصيل هذا الاختلاف في : الكتاب : ١/ ٤٢١ فما بعدها ، المقتضب : ٤/ ٢٩٥ ، ٣١٥ ، شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٢٧٨ فمابعدها ، توضيح المقاصد : ٣/ ١٣٢ .
وسيفصل الشارح أحكامها قريبا .

(٢) الشرح : ٥٦ .

الثالث : أن يكون مما عُرِفَ بالنظر المتعلّق بالقلب، كالعالِم والجاهل .

الرابع : أن يكون نِسْبَةً كهاشميّ وبصريّ .

الخامس : " ذو " بمعنى صاحِب .

السادس : الموصول وهو مما وُصِفَ به عموما .

حاشية : عند قوله : (وتُوصَفُ النكرةُ بالجُمل الخبريّة.)(١)

اذا اجتمع لموصوف صفتان : مفردٌ وجملةٌ ، جاز تقديمُ المفرد على الجملة ، كقوله تعالى : ﴿ وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ ﴾(٢).

ويجوز تقديمُ الجملة على المفرد (٣)، كقوله تعالى : ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ ﴾(٤).

والوصفُ بالجملة الفعلية أولى من الاسمية (٥)، وبالماضية أولى من المستقبلية لتحقيقِ الماضي ، وكونِ المستقبل مشكوكاً فيه.

قوله : (ويُوصف بحال الموصوف وحالِ متعلّقه .)(٦)

---

(١) الكافية : ١٣٠.

(٢) سورة الأنبياء من الآية : ٥٠.

(٣) قال ابن مالك في التسهيل ١٦٩ : (وإذا نُعت بمفرد وظرف وجملة قُدِّم المفرد وأُخِّرت الجملةُ غالبا) . ومنع ابنُ عصفور غيرَ هذا الترتيبِ إلا في ضرورة، أو في نادر الكلام . المقرب ٣٤٨ ، وينظر: المساعد : ٢/٤١٨.

(٤) سورة الأنعام : من الآية : ١٥٥.

(٥) هذا رأى ابن الأثير. البديع (مخطوط) : لوحة : ١٠٣، وينظر : الارتشاف : ٢/٥٩٥ ، الهمع : ٥/١٨٨.

(٦) الكافية : ١٣٠.

يريد بحال مُتعلّقه : ما كانت بينه وبينه عُلْقَةٌ ،وهي قد تكون قريبةً ،مثل : مررتُ برجلٍ قائمٍ غلامُه ،وقد تكون بعيدةً ،مثل : مررتُ برجلٍ قائمٍ غلامُ أبي غلامِ أبيه . فالأول يتبعُه في العشرة / ١/٦٤
المذكورة(١) ،إلا إذا كان المذكر والمؤنث يستويان فيه ،وهو أربعة أمثلة : "فَعُول" و "مِفْعال" و "مِفْعِيل" و "فَعِيل" بمعنى : مفعول ،نحو : "ضَروب" و "مِشْكاك" و "مِنْطِيق" و "قَتِيل" أو كان صفةً مؤنثةً تَجْرِي على المذكر ، نحوُ : "عَلّامَةٌ" و "نَسَّابَةٌ".

قوله : (والمضمرُ لا يُوصَف ...)(٢)

العَلَمُ مثلُ المضمرِ في أنه لا يُوصَفُ به(٣) ،لأنه أخصُّ من بقيةِ المعارف .(٤)

والأسماءُ(٥) باعتبار الوصفِ وعدمِه أربعةُ أقسام :

قسم لا يُوصف ولا يُوصف به ،وهو المُضمَرُ(٦) . وقسمٌ يُوصف

---

(١) يقصد العشرة المذكورة في قولهم : إن النعت الحقيقي يتبع منعوته في أربعةٍ منها.

(٢) الكافية : ١٣١.

(٣) ينظر : الكتاب : ١٢/٢.

(٤) يقصد بقية المعارف بخلاف المضمر.

(٥) في الأصل : "بالأسماء" ،ولا معنى له.

(٦) أجاز الكسائي نعت ضمير الغيبة واحتج بقولهم : "اللهم صلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ". ويقول الشاعر :

* فلا تَلُمْهُ أن ينامَ البائسا *

وخرّجه غيرُه على البدلية ، أو منصوبا بأعنى .

معاني الفراء : ٤٧١/١ ، شرح التسهيل : ٦٨٤/٢ ،شرح الرضي على الكافية : ٣١٠/٢ .

ولا يُوصَفُ به ، وهو العَلَم . وقسم يوصف به ولا يوصف، وهو الصفات المشتقة.[1] وقسم يوصف ويوصف به، وهو على ثلاثةِ أَقْسام : المعرَّف باللام ، واسم الإشارة ،[2] والمضاف .

حاشية : قوله : (ولا يليق بالقياس أن يُجْعلَ المقصودُ دونَ غيرِ المقصود في الدّلالة على الذات .)[3] يَرِدُ[4] عليه عطفُ البيان ؛ لأنه قد يكونُ أخصَّ من المتبوع مع أن المتبوعَ هو المقصودُ .

ويَرِدُ البدلُ أيضا ، لأنه يكون نكرةً من معرفةٍ مع كونه مقصودا بالنسبة دونَ الأول .

فإن قيل : لكن يُلتَزَمُ وصفُ النكرة ، قيل : النكرةُ لا تَبلُغُ بالوصف درجةَ المعرفة في الوضوح .

قوله : (والموصوفُ أخصُّ أو مساوٍ .)[5]

---

(١) هذه مسألة خلافية والصحيح أنها توصف، فقد أجاز سيبويه في قولهم : " يا زيدُ الطويلُ ذو الجمة " ، أن يكون " ذو الجمة " نعتا لـ " الطويل " ، الكتاب : ٢/١٩٣ ، وينظر المقتضب : ٤/٢١٩ وما اختاره الشارح من منع نعت الصفات المشتقة هو رأي ابن جني ، ينظر : نتائج الفكر ٢٠٨ ، والارتشاف : ٢/٥٩٧ ، الهمع : ٥/١٧٩ .

(٢) اسم الإشارة عند الكوفيين لا ينعت ولا ينعت به ، وتابعهم الزجاج والسهيلي . ينظر : الارتشاف : ٢/٥٩٧ ، المساعد : ٢/٤١٩ .

(٣) الشرح : ٥٨ .

(٤) في الأصل : " ويرد " .

(٥) الكافية : ١٣١ .

يريد بالأخصّ والمساوى : لا ما هو المُصْطَلَحُ عليه ، بل ما هو أقْعَدُ في التعريف أو مساوٍ / له فيه ، وإلا وَرَدَ النقض بمثل : ٦٤/ب الحيوان الناطق .

ويمكن أن يريدَ بهما : ما هو المُصطلحُ عليه ويَقْصِدَ (١) الخصوصَ والمساواةَ بما هو أعمّ من الخصوص والمساواة الخارجتَيْن ليتناول العمومَ والخصوصَ والمساواةَ من حيثُ المفهوم ، وحينئذ لا يَرِدُ النقض بذلك ؛ لكون الناطقِ أعمَّ من (٢) الحيوان من حيثُ المفهوم ؛ لأنّ معناه : شيءٌ ما له النطق ، وهو أعمُّ من كونه حيوانا أو غيرَه .

حاشية عند قوله : (ومن ثَمَّ ضَعُفَ : " مررتُ بهذا الأبيضِ ") (٣)

يجوز جمعُ الموصوفِ وتفريقُ الصفة (٤) ، نحو : مررت بالزَّيْدَيْنَ القائمِ والقاعدِ والعالم ، وتفريقُ الموصوف وجمعُ الصفة (٥) ، نحو : مررت بزيدٍ وعمرٍو وخالدٍ العلماءِ .

وإن كان أحدُهما مبهمًا لم يجزْ ذلك (٦) ، فلا يقالُ : مررتُ بهذين العالمِ والفاضلِ ، ولا بالزَّيْدَيْن هذا وهذا ؛ لأنّ المبهمَ ووصفه (٧) كالشيء الواحد .

---

(١) في الأصل : " ويفسد " .
(٢) في الأصل : " من أن " .
(٣) الكافية : ١٣١ .
(٤) الكتاب : ١/ ٤٣١ .
(٥) الكتاب : ١/ ٤٣٤ .
(٦) الكتاب : ٢/ ٨ ، الأصول : ٢/ ٣٣ .
(٧) في الأصل : " في وضعه " ، ولعل الصواب ما أُثْبِتُّ ، ونظيره في الأصول : ٢/ ٣٣ ، التبصرة : ١٧٣ .

ويجوزُ وصفُ المضاف إليه وإرادةُ وصفِ المضاف للمجاورة، مثل: "جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ".(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ ﴾.(٢)

ويجوزُ الفصلُ بين الصفة والموصوف بمعمول الصفة إذا كان الموصوفُ مذكورا، كقوله تعالى: ﴿ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴾(٣) فإن لم يكن الموصوفُ مذكورا لم يَجُزْ ذلك، لا يقال: نِعْمَ طعامَك آكلا زيدٌ.

ويجوز حذفُ الموصوف وإقامةُ الصفةِ مقامه،(٤) كقوله: / ٦٥/أ

وعليهما مَسْرودَتانِ قَضاهُما ... داودُ أو صَنَعُ السّوابغ تُبَّعُ(٥)

ويجوز: عندي عشرون رجلا فضلاءُ، بالرفع صفةً لعشرون، وبالنصب صفةً لـ "رجلا"، حملا على كون معناه جمعا.

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٣٦.

(٢) سورة الشعراء: من الآية: ٤.
وينظر توجيه تذكير (خاضعين) في: معاني الفراء: ٢/ ٢٧٦-٢٧٧، معاني الأخفش: ٤٢٤-٤٢٦، المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٩٢، البحر المحيط: ٧/ ٥-٧.

(٣) سورة ق: من الآية: ٤٤.

(٤) الكتاب: ٢/ ٣٤٥-٣٤٦.

(٥) تقدم ص: ٦٨.

وإذا تكرر المنعوتُ جاز جمعُ النعت إن لم يتكرر العاملُ إجماعا ، نحو : جاء زيدٌ وعمروٌ الفاضلانِ ، وإن تكرر العاملُ ، نحو : جاء زيدٌ وجاء عمروٌ الفاضلان ، فقد أجازه بعضُهم (١) ومنعه البعضُ ، لاستقلال كل واحد من الموصوفين بعامله .

---

(١) جواز هذه الصورة التي ذكرها الشارح هو مذهبُ جمهور النحويين ، شرح الرضي على الكافية : ٣١٨/٢ ، الارتشاف ٢/ ٥٩١ ، الهمع : ١٨١/٥ .
ومنع ابن السراج العطفَ في هذه الصورة إن قُدِّر الثاني عاملا ، الأصول : ٤٢/٢ ، وينظر المصادر السابقة .
وتفاصيل هذه المسألة : ما يجوز من صورها وما يمتنع في : الكتاب : ٥٧/١ - ٦٠ ، ١٥٠ - ١٥١ ، المقتضب : ٣١٤/٤ - ٣١٦ ، الأصول : ٤٠/٢ - ٤٢ ، شرح التسهيل : ٦٧٨/٢ - ٦٧٩ ، شرح الرضي على الكافية : ٣١٨/٢ - ٣٢٠ .

[العطـــف]

قوله : (العطفُ : تابعٌ مقصودٌ بالنسبة) .(١)

المرادُ بالعطف : المعطوفُ نفسُه ، كقولهم : " درهمٌ ضَرْبُ الأمير " ، و" ثوبٌ نَسْجُ اليمن ".(٢)

واختُصّ هذا التابعُ بالحرف دون ما عداه من التوابع لإيجابه بين المعطوف والمعطوف عليه بخلاف سائر التوابع ، لأنّ التابع في ما عداه إمّا عينُ المتبوع أو بعضُه أو من سَبَبِه.

حاشية : أُورِدَ على حدِّ العطف النقضُ بمثل : جاءني زيدٌ لا عمرو ، فإن " عمرا " ليس مقصودا بالنسبة مع متبوعه .

وأُجيب : بأنه مقصودٌ بالنسبة ، لأنّ عدمَ المجيء مسندٌ إليه ، فيكونُ مقصودا به ، والنسبةُ أعمُّ من أن تكون إيجابيةً أو سلبيةً . وفيه نظرٌ ، لأنه يريدُ بالنسبة : النسبةَ المقصودَ بها المعطوفُ عليه ، كما في قولك : جاءني زيدٌ وعمروٌ ، فاللام في النسبة للعَهْد ، يدل على ذلك قوله / في حد البدل : (مقصودا بما نُسب إلى(٣) المتبوع)(٤) ٦٥/ب ثم قال : (دونَه)(٥) ليُخْرِج العطفَ ، فدلّ على أنه يريد أن العطفَ مقصودٌ بما نُسب إلى المتبوع لا بنسبةٍ ما أيِّ نسبةٍ كانت .

---

(١) الكافية : ١٣٢.

(٢) الكتاب : ٤/ ٤٣.

(٣) في الأصل : " اليه ".

(٤) ، (٥) الكافية : ١٣٢.

فإن قيل : هو مقصودٌ بما نُسِب إلى المتبوع ،لأنْ ما قصد به الثاني هو ما قُصدَ به الأولُ . ولكنه ازداد قيدَ السلب ، مُنع ذلك ، لأنْ ما قُصد به الثاني هو النسبةُ السَّلْبية ،وما قُصد به الأولُ هو النسبةُ الإيجابيةُ ، فلو كان ما قُصد به الثاني هو ما قُصد به الأولُ مع صدق قولنا : النسبةُ الإيجابية غيرُ النسبةِ السَّلْبية لَزم اجتماعُ النقيضين .

وأُورِدَ النقضُ أيضا بمثل : جاءني زيدٌ بل عمروٌ ، فإنّ " عمرا " ليس مقصودا بالنسبة مع متبوعه؛فلم يكنْ عطفا .

وأُجيبَ بأنه مقصودٌ بالنسبة مع متبوعه ولكن في وقتَيْن على معنى : أنه نُسِبَ المجيءُ إلى زيد ، ثم بعد ذلك نُسب إلى عمرو ، وليس بلازم أن يكونا مقصودَيْنِ بالنسبة في وقت واحد .

وفيه نظر ، لأنْ المرادَ من كونه مقصودا بالنسبة مع المتبوع : أن يكونا معا مقصودَيْنِ بالمنسوب في وقت واحد ،وإلا لم يستقم معنى المَعِيَّة ، لأنْ أحدَ المُتصاحِبَيْن لا يكون مع الآخَر في وقت آخَرَ حالة كونه معه في ذلك الوقت وإلا لَزِم أن يكون مُصاحِبا له غيرَ / مصاحِبٍ له في وقت واحد ، وهو مُحال . ٦٦/أ

ويَرِدُ على هذا الحدِّ أيضا عطفُ الجملة على الجملة في مثل : زيدٌ قائمٌ وعمروٌ ذاهبٌ .

ويمكن أن يُجابَ عنه بالتزام كونه تابعا ، إذ هو مقصودٌ بما قُصدَ به الأولُ ،وهو الجمعُ بين مضمونَي الجملةِ في الحُصول .

حاشية عند تعليل قوله : (يتوسَّطُ بينه وبين متبوعِه أحدُ الحروف العشرة .) (١)

---

(١) الكافية : ١٣٢. وينظر تعليله في الشرح : ٥٨.

ولأنّ الحروفَ قد تتوسطُ أيضا بين الصفة والموصوف ، (١) كقوله تعالى : ﴿ الٓمٓرۚ تِلْكَ آياتُ الْكِتَـٰبِ وَالَّذِى أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ الْحَقُّ ﴾ (٢)، وفيه دليلٌ على جواز [دُخول] (٣) الحرف على الصفة قبل تكررها .

حاشية : إذا عُطف على المنصوب منصوبٌ آخر ، لا يصح أن يكونَ معمولا لعامل المعطوف عليه ولا مفعولا معه ، وجبَ تقديرُ عامل ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَـٰنَ ﴾ (٤) أى : واعتَقَدُوا الإيمان ، لأنّ التَبَوّءَ لا يُستعملُ إلا في المكان خاصةً ، ومثلُه :

﴿ فزَجَّجْنَ الحواجبَ والعُيونا ﴾ (٥)

أى : وكَحَّلْن ، لأنّ العيون لا تُزَجّج ، أى : تُدَقّق ، ومنه قولُ الآخر :

فَعَلَفْتُها تِبْنا وماءً بـــاردا (٦)

أى : وسَقيتُها .

---

(١) أجاز الزمخشرى وقوعَ الجملة المقرونة بالواو صفةً . ينظر : الكشاف ١/١٣٥ ، ٢/٣٤٨ .

(٢) سورة الرعد : من الآيـة : ١ .

(٣) تتمة يلتئم بمثلها الكلام .

(٤) سورة الحشر : من الآية : ٩ ، وينظر البحر المحيط : ٨/٢٤٧ .

(٥) عجز بيت للراعي النُّميرى في شعره : ١٥٦ ، وصدره :

﴿ إذا ما الفانياتُ بَرَزْنَ يوماً ﴾

وهو من شواهد : معاني الفراء : ٣/١٢٣ ، ١٩١ ، تأويل مشكل القرآن : ٢١٣ ، الخصائص : ٢/٤٣٢ ، الإنصاف : ٦١٠ ، شرح الكافية الشافية : ٦٩٨ ، المغنى : ٤٦٦ ، الخزانـــة : ٩/١٤١ .

(٦) تقدم ص : ١٤٩ .

حاشية عند قوله : (وإذا عُطِفَ على المتصلِ المرفوع أُكِّدَ بمنفصل .) (١)

لا يجوز أن يكون : (وَزَوْجُكَ) في قوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ﴾ (٢) ، و " زيدٌ " في : قُمْ أنت وزيدٌ ، عطفا / ٦٦/ب للظاهر على المُضمر ، لأنّ شرطَ المعطوف أن يكونَ صالحا لأنْ يعملَ فيه ما عَمل في المعطوف عليه ، ولا يستقيم هاهنا ، إذ لا يصح أن يقال : اسكنْ زوجُك ، وقُمْ زيدٌ ، فبطَلَ كونُه معطوفا ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ لا تُضارَّ والِدَةٌ بِوَلَدِها ولا مولودٌ ﴾ (٣) لا يصح أن يكون ﴿ مَولودٌ ﴾ معطوفا على ﴿ وَالِدَةٌ ﴾ ؛ لأجل تاءِ المضارعة . والواجبُ في ذلك كلِّه أن يكون مرفوعا بمُقَدَّرٍ من جنس المذكور دلّ المذكورُ عليه ، أي : ولْيسكنْ زوجُك ، ولْيقُمْ زيدٌ ، ولا يُضارَّ مولودٌ له . (٤)

قوله : (وإذا عُطِفَ على المُضمر المجرور أُعيد الخافضُ .) (٥)

أجاز الكوفيون (٦) العطفَ على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ،

---

(١) الكافية : ١٣٢.

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٣٥ ، وسورة الأعراف : من الآية : ١٩.

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٢٣٣.

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٢/٧٥٨ - ٧٥٩ ، الدر المصون : ١/٢٧٩ ، ٤٦٩ .

(٥) الكافية : ١٣٢.

(٦) الإنصاف : ٤٦٣ ، ووافق الكوفيين في هذه المسألة : يونس والأخفش وقطرب ، والشلوبين ، وابن مالك ، ينظر معاني الأخفش : ٢٢٤ ، حواشي المفصل : ٤١٣ ، شرح التسهيل : ٢/٧٦٣ ، ٧٦٥ ، الخزانة : ٥/١٢٤.

وتمسّكوا ببيت الكتاب الذى عجزه :

* فاذهَبْ فما بِكَ والأيامِ من عَجَبٍ *(١)

وبقراءةِ حمزة(٢) : * وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ *(٣).

وأُجيب عنهما باحتمال كونِ الواو فيهما للقسم(٤)، أمّا في البيت فكما أقسمَ : * وَالضُّحَىٰ . وَاللَّيْلِ *(٥) وأمّا في الآية فعلى تقدير : وربِّ الأرحامِ، ثم حُذِفَ المضافُ، وجوابُ القسم : الجملةُ المؤكَّدةُ بـ " إنَّ " بعده.(٦)

وأجاز الجرمي(٧) تَرْكَ إعادةِ الخافض بشرط توكيده بظاهر

---

(١) وصدر البيت: * فاليوم قَرَّبْتَ تهجُونا وتشتِمُنا *
وهو مما لم ينسب إلى قائل معين .
ينظر : الكتاب : ٣٨٣/٢، الكامل : ٩٣١، الأصول : ١١٩/٢، لمع ابن جني : ١٥٧، التبصرة : ١٤١، حجة القراءات : ١٩٠، الإنصاف : ٤٦٤، شرح المفصل : ٧٨/٣، المقرب : ٢٥٦، الخزانة : ١٢٣/٥.

(٢) السبعة : ٢٢٦، الكشف : ٣٧٥/١، الإقناع : ٦٢٧، وهي كذلك قراءة ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي ويحيى بن وثاب والأعمش وأبي رزين . معاني الفراء : ٢٥٢/١، إعراب القرآن للنحاس : ٤٣١/١، البحر المحيط: ١٤٧/٢، ١٥٧/٣.

(٣) سورة النساء : من الآية : ١.

(٤) ينظر الإنصاف : ٤٦٧، ٤٧٢.

(٥) سورة الضحى : الآية : ١، ومن الآية : ٢.

(٦) قوله تعالى : * إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا *

(٧) شرح الرضي على الكافية : ٣٣٦/٢.

نحو : مررتُ بكَ نفسِك وزيدٍ ، كما جاز العطفُ على المرفوع المتصل إذا أُكِّدَ بمنفصل .

حاشية : قوله : إن (المعطوف في / حكمِ المعطوف ٦٧/أ
عليه) [١] ينتقض بمثل : زيدٌ قامَ وعمرا أكرمتُه ، لأنْ : عمرا أكرمتُه ، معطوفٌ على خبر المبتدأ ، وليس فيه ضميرٌ يعود على المبتدأ .

حاشية على قوله : (وإذا عُطِفَ على عامِلَيْنِ .) [٢]

يريد بقوله : على [معمولي] [٣] عامِلَيْن مختلفَيْن ، فحَذَفَ المضافَ والصفةَ وفيه إخلال . [٤]

حاشية هنا أيضا : مذهب الخليل وسيبويه [٥] أن العاملَ في المعطوف هو العاملُ في المعطوف عليه .

ومذهبُ أبي علي وأبي الفتح [٦] أن العاملَ مقدَّرٌ بعد حرف العطف . وهذا لا ينفكُّ عن ضعفٍ ، لأنه يقتضي ألا يصِحَّ العطفُ إلا حيثُ يصحُّ تقديرُ عامل ، وليس كذلك ؛ للاتفاق على جواز : جاء زيدٌ وجاء عمرو ، ولا عاملَ يصح تقديرُه [٧] بعد حرف العطف .

---

(١) الكافية : ١٣٣ .

(٢) الكافية : ١٣٤ والذى فيها وفي الشرح : ٥٩ (وإذا عطف على عاملين مختلفين .)

(٣) تتمة يقتضيها السياق .

(٤) لا إخلال في مثل هذا التعبيرِ فهو تعبير القدماء ، ينظر : الأصول : ٦٩/٢ ، التبصرة : ١٤٤ .

(٥) الكتاب : ٤٣٧/١ - ٤٣٩ .

(٦) في شرح الرضي على الكافية : ٢٨١/١ : (وقال الفارسي في الإيضاح الشعرى ، وابن جني في سر الصناعة : إن العامل في الثاني مقدر من جنس الأول ، لقولك : يا زيدُ وعمرُو) وينظر : سر الصناعة : ٦٣٨ ، ولم أهتد إلى موضعه في كتاب الشعر .

(٧) أى في هذا المثال وما شابهه .

وذهبَ ابنُ السراج (١) إلى أن العاملَ الحرفُ، وهو ضعيف؛ لأنَّ العاملَ يختص بما يعملُ فيه، وحرفُ العطف لا اختصاصَ له بقبيلٍ واحد، لأنَّ عمله يختلفُ، والعاملُ ليس كذلك.

وذهب قومٌ (٢) إلى أن العاملَ الحرفُ بطريق النيابة عن عامل مقدَّر، وهو أيضا ضعيفٌ، إذ لو كان كذلك لما جاز (٣) ظهوره مع كراهةَ الجمع بين المنوب والمنوب عنه ونظائرُه كثيرة. (٤)

فلا يصحُّ حينئذٍ ما ذكره الشيخ (٥) من التعليل في عدم العطف على عاملين إلا على مذهب هؤلاء، وقد بُيِّنَ / ضعفُه. ٦٧/ب

وفَصَّل قومٌ (٦) فقالوا: العاملُ في البدلِ والمعطوفِ بالحرف مقدَّر بعد الحرف، كما هو مذهبُ أبي علي وأبي الفتح في الجميع، وفي غيرهما ينسحبُ عليه حكمُ العامل الأولِ، قالوا: والفرقُ أن البدلَ في حكم تكرير العامل، والمعطوفُ فيه ما يقوم مَقامَ العامل وهو حرفُ العطف بخلاف غيرهما.

---

(١) في الأصول: ٦٩/٢ (اعلم أن العطف على عاملين لا يجوز من قِبَلِ أن حرفَ العطف إنما وُضعَ لينوب عن العامل ويُغْنِي عن إعادته، فإن قلت: قام زيد وعمرو، فالواو أغنت عن إعادة "قام" فقد صارت ترفع كما يرفع "قام").

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٨١/٢، الهمع: ١٦٧/٥.

(٣) في الأصل: "لجاز".

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر: ٣٠٧/١.

(٥) الشرح: ٥٩.

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٥٥/١.

والصحيحُ مذهبُ الخليل وسيبويه ، لأنه به يَتقــــوَّمُ المعنى المقتضى للإعراب ،ولأنْ المعنى عليه بدليل : اشتريـــتُ الجاريـةَ نصفَها ، وجاءني غلامُ زيدٍ وعمروٍ ،ولو قُدِّر الأولُ فَسَد المعنى ، وفسادُ غيرِ البدل والمعطوفِ أظهرُ،وبه يظهرُ فسادُ قولِ المُفَصِّلين.

وصَحَّحَ أبوعلي وأبوالفتح ما ذهبا [إليه](١) بمثـــل : أعجبني قيامُ زيدٍ وعمروٍ. وقيامُ زيدٍ لا يُنْسبُ إلى عمرو رُدَّ بأن القيامَ لم يُنْسَبْ إلى عمرو بعد نسبته إلى زيد ،وإنما نُسب من أول الأمر إليهما معا ،مثل : قام الزيدان ،وإذا صحَّ هذا من غير تقدير صح الآخَرُ.(٢)

والأَولى أن يُعَلّلَ عدمُ جواز العطف على عاملين على مذهـب سيبويه بأنه تقرّرَ(٣) في العطف انسحابُ حكمِ العامل الأول علـى القبيلين ،والانسحابُ إنما يَتأتّى حيثُ لا يَلْزَمُ الفصلُ بين المعطوف والمعطوفِ عليه ، لكنّه لازمٌ في مثل : في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمروٌ ، وغيرِه من جميعِ العطف على عاملين ، إذ قد فُصِل بين / "الدار" و"الحجرة" بـ"زيد" ،وبين "زيد" و"عمرو" بـ"الحجـرة" ؛ فكان الفصلُ مانعا من تَأَتّي الانسحابِ. ٦٨/أ

----

(١) تتمة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٥٦١.

(٣) في الأصل : "تغيير" ،ولا معنى لها،ولعل الصواب ماأثبت.

[التّوكيـــــد]

قوله : (التوكيدُ : تابعٌ يقرِّر أمرَ المتبوع .. إلى آخره .)(١)

يَردُ النقضُ عليه بـ " أجمعين " في قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ المَلَـٰئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾(٢)؛ فإنّه لم يقرِّرْ أمرَ المتبوع في النسبة ولا في الشّمول ،أمّا في النسبة فظاهرٌ ،وأمّا في الشُّمول فلأن ﴿ كُلُّهُمْ ﴾ قد قرَّرَهُ فيه .

وجوابُه : لا نسلِّم أنّ " أجمعين " لم يقرِّر أمر المتبوع في الشمول وإن قرَّرَهُ ﴿ كُلُّهُمْ ﴾ ،وذلك لأنْ جهةَ الشمول متعددةٌ فـ ﴿ كُلُّهُمْ ﴾ قَرَّرَ أمرَ المتبوعِ في الشمول باعتبار الاستيعابِ ،و ﴿ أَجْمَعُونَ ﴾ قرره في ذلك باعتبار الاجتماع .(٣)

حاشية : يَتوجَّهُ النَّقضُ بمثل : مررتُ بقومِك أولِهم وآخرِهم وصغيرِهم وكبيرهم ؛ فإنه تابعٌ يقرر أمر المتبوعِ في الشمول ،وليس بتأكيد ولكنه بدلٌ .(٤)

وجوابه : لا نسلِّم أن مجموعَ " أولهم وآخرهم " تابعٌ ،ولكنه تابعان أحدُهما بدلٌ والآخر معطوفٌ ، والشمول إنما استُفيد من مجموعهما،و مجموعُهما لايَصدُقُ عليه أنه تابعٌ ، فصار مثل : لم يبقَ منهم أحدٌ ، في إفادته الشّمولَ مع أنّه ليس بتابع .

---

(١) الكافية : ١٣٥.

(٢) سورة الحجر : الآية : ٣٠ ، سورة (ص) : الآية : ٧٣.

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢/٣٧٧.

(٤) ينظر : شرح ابن جماعة : ٢١٩.

[البـــــدل]

قوله : (البدلُ : تابع مقصودٌ بما نُسِبَ إلى المتبوع دونه.)(١)

أُورِدَ على حدِّ البدل النَّقضُ بمثل : ما قام أحدٌ إلا زيدٌ ، فإن "زيدا" بدل من "أحد" مع أنّه ليس بمقصود بما نُسب إلى المتبوع ، لأنَّ ما نُسب إلى / المتبوع عدمُ القيام ، وهو مقصودٌ بالقيام . ٦٨/ب

وأُجيبَ بأن المرادَ من النسبة الأعمُّ من كونها وُجوديّةً أو عَدميّةً كما هو اصطلاحُ النحاة.

وفيه نظرٌ من وجهين :

الأولُ : أنه لم يقلْ : مقصودٌ بالنسبة ، ليُوجَدَ الأعمُّ من كونها إيجابية أو سَلْبية ، ولكنه قال : (بما نُسب) ، فجعَلَهُ مقصودا بالمنسوب نفسِه ، والمنسوبُ إلى الأول عدمُ القيام ، وإلى الثاني القيامُ ، وهو غيرُه ، فقد قُصِدَ الثاني بغير ما قُصِد به الأولُ ، وقد قال : يكون مقصودا به ، فوَرَدَ قطعا .

الثاني : أنه على تقدير أن يكونَ مقصودا بما نُسب إلى الأول ، فقد قال : (دونه) أي : دون الأولِ ، وظاهرٌ أنه ها هنا ليس كذلك ؛ فإن "أحدٌ" في : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ ، مقصودٌ بما نُسب إليه ، وليس المعنى على أنَّ النسبةَ لـ "زيد" دون "أحد" ولو كان الأمر كذلك لما صحَّ الاستثناءُ ، لأنه لا إخراجَ حينئذ .

حاشية عند قوله : (وهو ينقسمُ باعتبار دَلالته ودَلالة متبوعه أربعةَ أقسام : بدلَ الكل من الكل .. إلى آخرها .)(٢)

---

(١) الكافية : ١٣٧.

(٢) الشرح : ٦٢.

ليست القسمةُ ها هنا منحصرةً فيما ذَكَرَ من الأقسام الأربعة بحَسَب القسمة العقلية ؛ لأنَّ الأقسامَ بحَسَبِها ستةٌ ، وذلك : أنه إما أن يُبدلَ الكلُّ من الكل ، أو البعضُ من البعض ، أو البعضُ من الكل ، أو الكلُّ من البعض ، فهذه أربعةُ أقسام ، مع الاشتمال / ٦٩/أ
والغلطِ ، فصارت ستةً ، سَقَطَ منها البعضُ من البعض والكلُّ من البعض .

وأثبت بعضُهم (١) بدلَ الكل من البعض ، وجعل الأبدالَ خمسةً وتمسك بأنه يجوزُ أن يقالَ : نظرتُ إلى القمرِ فَلَكِهِ ، وبقول الشاعر :

رَحِمَ اللهُ أعظُماً دفنوها ... بسجِسْتانَ طلحةَ الطَّلَحَاتِ (٢)

وأُجيبَ عن الأول بمنع جوازه ؛ لأنه ليس من كلام العرب ، وبمنع كون الفَلَك كُلّاً للقمر ؛ إذ ليس جزءاً منه ، بل هو مركوز [فيه] (٣) كالفَصِّ في الخاتَم ، وباحتمال كونه من بدل الاشتمال ؛ لاشتمال الفَلَك على القمر ، وهو الظاهرُ فيه .

---

(١) في الهمع : ٥/ ٢١٦ (والمختارُ خلافا للجمهور إثباتُ بدل الكل من البعض لوروده في الفصيح نحو قوله تعالى : ﴿ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئاً . جَنَّـٰتِ عَدْنٍ ﴾ ف ﴿ جَنَّـٰتِ ﴾ أُعربت بدلا من ﴿ الجَنَّةَ ﴾ وهو بدل كل من بعض ، وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة) وينظر: البيان : ٢/ ١٢٨ ، البسيط : ٣٩٢ ، الارتشاف : ٢/ ٦٢٥ ، الخزانة : ٨/ ١٥ .

(٢) البيت لعُبيد الله بن قيس الرُّقيّات من قصيدة يرثي بها طلحة بن عبد الله بن خلف الخُزاعي . الديوان : ٢٠ ، والرواية فيه بجر " طلحة " وكذا في شرح التسهيل : ٢/ ٦٠٧ ، البسيط: ٨٨١ ، وعليها يفوت الاستشهاد .

وهو برواية الشارح في المقتضب : ٢/ ١٨٦ ، التبصرة : ٦٣٩ ،

===

وأما البيتُ فالروايةُ بجرِّ " طلحة " على حذف المضـاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه ، أي : أعظمَ طَلْحة ،ولو سُلِّم كونُ الرواية بنصب " طلحة " كان على حذف المضاف أيضا ،ولكن أُقيم المضاف إليه مُقامَه وأُعرب إعرابَه.

وجعل بعضُهم (١) الأبدال خمسةً بزيادة بدل البَدَاء وسمّاه بدلَ الإضراب ،وحقيقتُه : أن يُذْكَرَ شيءٌ بالقصد إليه ، بخلاف الغَلَط فإنه لم يُقْصَدْ .

وجعل بعضُهم (٢) الأبدالَ ثلاثةً بإسقاط بدلِ البعض من الكل ،قال : لأنه من أقسامِ بدلِ الاشتمال،فلا يُجعلُ قسيما له ،لاستحالة كونِ الشيء الواحد قِسْما من شيء وقَسيما له.

=== الإنصاف : ٤١ ، شرح المفصل : ٤٧/١ ،الهمع : ٢١٦/٥ ، الخزانة : ١٠/٨.

والشاهد فيه : إبدال " طلحة " من " أعظما ".

(٣) تتمة يقتضيها السياق.

(١) في سيبويه : ١٦/٢ (وأما المعرفة التي تكون بدلا من المعرفة فهو كقولك : مررت بعبدِالله زيدٍ ،إما غلطتَ فتداركتَ ،وإما بدا لك أن تضربَ عن مرورك بالأول وتجعله للآخر).

وينظر : شرح الكافية الشافية : ١٢٧٧-١٢٧٨.

(٢) لم أقف على صاحب هذا القول فيما رجعت إليه من المصادر. وقد رجع السهيليُّ بدلَ البعض من الكل وبدل الاشتمال إلى بدل الشيء من الشيء . نتائج الفكر : ٣٠٧ ،وينظر : توضيح المقاصد : ٢٤٩/٣ ،الهمع : ٢١٢/٥.

ورُدّ بأنه ليس من أقسامه ،لأنّ بدلَ الاشتمال شرطُه

الملابسةُ بغير البعضيّةِ / والكليّةِ ، فلم يتناولْ بدلَ البعض ٦٩/ب

ولم يكنْ من أقسامه .

ومن أمثلة بدلِ البَداء : قوله عليه أفضلُ الصلاة والسلام :

" إن الرجلَ ليصلي الصلاةَ ما كُتِب له نصفُها ثلثُها ربعُها إلى العشر ".(١)

وبعضُهم(٢) مَنَع من دخول الألف واللام على الكُلِّ والبَعْضِ ، قال : لأنهما مَعْرِفتان بتقدير الإضافة ، والذى يدلُ على تعريفهما انتصابُ الحالِ عنهما مثل : مررتُ بكلٍّ قائما .

والاختيار جوازُه ، لأنهما قد يُستعملان نكرتَيْن حَمْلا لـ" كلّ " على " جَميع " ولـ" بعض " على " جُزْء " . وروى الأخفشُ عن العرب : " جاء قومُك كُلاًّ "(٣) منصوبا على الحال ، ومنه القراءةُ : ﴿ قَالُوا إِنَّا كُلاًّ فِيهَا ﴾،(٤) ويُحْتَملُ أن تكونَ في الآية توكيدا للضمير

---

(١) أخرجه أبوداود (١/ ٢١١) من حديث عمار بن ياسر ،كتاب الصلاة ، باب : ما جاء في نقصان الصلاة برقم : ٧٩٦ ولفظه : "إن الرجل لينصرف وما كتب له إلا عشر صلاته تسعها ثمنها سبعها سدسها خمسها ربعها ثلثها نصفها ."

(٢) ينظر جمل الزجاجي : ٢٤ - ٢٥ ،شرح التسهيل : ٢/ ٥٦٧ ، اللسان (بعض ـ كلل) .

(٣) شرح التسهيل : ٢/ ٥٦٧.

(٤) سورة غافر : من الآية : ٤٨. و" كلا " بالنصب قراءة ابن السميفع وعيسى بن عمر . البحر المحيط ٧/ ٤٦٩.

===

المنصوب بـ " إنَّ "(١) ، فيَسْقُطُ الاحتجاجُ به .

ويمكن أن يقالَ أيضا : إن " كُلًّا " و" بَعْضًا " إنما تكونان نكرتين في الموضع الذي يصح تقديرُ الإضافة فيهما ، وليسا كذلك في كلِّ موضع[و](٢) ظاهرٌ أنهما ليسا في تقدير الإضافة هنا ؛فحسُنَ إدخالُ اللام عليهما .

حاشية عند تعليل قوله : (ولا يُبدَل ظاهرٌ من مضمر بدلَ الكل إلاّ من الغائب .)(٣)

ينبغي أن يَجُوْزَ : (ضَرَبْتَني أخاك)(٤) ؛لأنه ليس من بدل الكل ؛ إذ شرطُه أن يكون مدلولُ الأول فيه مدلولَ الثاني ،ومدلولُ الضمير المنصوب ليس مدلولَ الأخ ،بل بينه وبينه ملا بَسَةٌ بغير البعضيّة / والكليّة ،فهو بدلُ اشتمالٍ ،وذلك جائزٌ فيه . ٧٠/أ

=== وفي الكشاف : ٤٣٠/٣ (فإن قلت هل يجوز أن يكون " كلا " حالا قد عمل فيها " فيها "؟ قلت : لا ؛ لأنّ الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الظرف متقدما) . وينظر :معاني الفراء : ١٠/٣ ،إعراب القرآن للنحاس : ٣٦/٤ .

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٦٧/٢ .

(٢) تتمة يقتضيها السياق .

(٣) الكافية : ١٣٩ . وينظر التعليل في الشرح : ٦٣ .

(٤) في الأصل : " ضربتك أخاك " ،والتصويب من الشرح : ٦٣ .

وكذلك ينبغي أيضا أنه يجوزُ : (ضربتُك زيدًا) ؛ لأنه يتعيّنُ أن يكونَ من بدل الغلط ؛ لأنّ مدلولَ " زيد " ليس مدلولَ الضمير ولا بعضَه ولا مُشتملا عليه ، ولأنك لا تقولُ : ضربتُ زيدًا ، لِمَنْ تخاطبه فلو أبدلتَ " زيدا " من الضمير المنصوب غيرَ بدل الغلط لصار التقديرُ : ضربتُ زيدا ، و" زيدٌ " هو المخاطَب ، وذلك غير جائز .

حاشية : إن قيل : جوّزتم إبدال النكرة من المعرفة فكيف منعتم إبدالَ المعرفة من معرفةٍ هي أعرفُ منها ، وهو إبدالُ الظاهر من المضمر المُتكلّم والمخاطَب ؟

فجوابُه : إنما لم نجوّزْ إبدالَ النكرة من المعرفة إلا بعد وصفها ، فتُشْعِرُ حينئذ بما لم يُشْعِر به المُبْدَلُ منه .

فإن قيلَ : فليُجَوَّزْ إبدالُ الظاهر من أحدهما بشرط الصفة .

فجوابه : أنه لا يجوزُ ذلك ؛ لأنه يؤدي إلى وصفيّةِ المضمر ؛ لأنّ المبدلَ هو المبدلُ منه في المعنى إذا كان بدلَ الكل ، فلو وُصف البدلُ لكان بمثابة أنه وصفُ المضمر .

فإن قيلَ : فقد أُبدِلَ " مَنْ " الذى هو للغائب من ضمير المخاطَب (١) في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ ﴾ (٢).

---

(١) الكشاف : ٣ / ٢٥٦ ، البحر المحيط : ٧ / ٢٢٢ .

(٢) سورة الأحزاب : من الآية : ٢١ .

فالجوابُ : أن الخطابَ في الآيـة لمّا كان ليس لقوم بأعْيانِهـم تَنَزّلَ منزلةَ الغائب ،والمعنى : لقد كان للناس ،أو يقالُ : هـو بدلُ البعضِ من الكل.

وأجاز الأخفشُ (١) إبدالَ / الظاهر من ضمير المخاطَب ، ٧٠/ب

واستشهدَ بقوله تعالى : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوٓا أَنفُسَهُمْ ﴾ (٢) على أنّ ﴿ الَّذِينَ خَسِرُوا ﴾ بدلٌ من ضمير المفعول في ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾ .

وأجازه بعضُهم (٣) بشرط إفادته توكيداً وإحاطةً ،كقولهم : " جئتم الصغيرُ والكبيرُ " ،وكذلك من ضمير المتكلم ،كقول عُبيدةَ بن الحارث (٤) ، رضي الله عنه،

فما برِحَتْ أقدامُنا في مَقامِنا ثلاثتِنا حتّى أُزيروا المَنائيـا (٥)

---

(١) معاني الأخفش : ٢٦٩ ، وينظر : شرح المفصل : ٧٠/٣.

(٢) سورة الأنعام : من الآية : ١٢.

(٣) هو ابن مالك ، ينظر: شرح التسهيل : ٧٠٣/٢.

(٤) عُبيدة بن الحارث بن المطلب بن عبد مناف (٦٢ ق.هـ - ٢هـ) من أبطال قريش في الجاهلية والإسلام . أسلم قبل دخول النبي صلى الله عليه وسلم دار الأرقم ، شهد بدرا وقُتِل فيها. أخباره في : نسب قريش : ٩٣- ٩٤ ، الاشتقاق : ٨٣-٨٤ ، الإصابة : ٢٠٩/٤ - ٢١٠.

(٥) البيت من قصيدة قالها يوم بدر في مبارزته هو وحمزة وعلي ، ينظر: السيرة لابن هشام : ٢٤/٣ - ٢٥. وهو من شواهد : شرح التسهيل : ٧٠٣/٢ ،شواهد التوضيح : ٢٠٧ ،شرح ابن جماعة : ٢٢٤ ،المقاصد النحوية : ١٨٨/٤ ، ٥٧٢ ،شرح الأشموني : ١٢٩/٣.

[عطف البيـــان]

قولُه في عطف البيان : (واشتراطُ بعضِهم أن يكونَ عطـــفُ البيان أوضحَ من متبوعه غيرُ لازمٍ .)(1)

قال سيبويه(2) في "يا هذا ذا الجُمّةِ" : إنّ "ذا الجُمّة" عطفُ بيان ، واسمُ الإشارة أعرفُ منه .

---

(1) الشرح : ٦٣ ، واشتراط كون عطف البيان أوضح من متبوعه هو مذهب الجرجاني والزمخشري ، ينظر الجمل : ٣٣ ، المفصل : ١٢٣ .

(2) الكتاب : ٢/١٨٩ - ١٩٠ .

[المبنـــــــــي]

قولُه : (المبني ...) (١) .

أُورِد على حدّ المبني أن تعريفَه بمبنى الأصل تعريفٌ للشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة ، أو بما هو أخفى منه ؛ لأنّ معرفة مبنى الأصل موقوفةٌ على معرفة المبني ؛ ضرورةَ توقفِ معرفة الكل على معرفةِ الجزء (٢) .

وجوابُه أن يقالَ : المرادُ من المبنى الأصل : فعلُ الأمر للمخاطَب والفعلُ الماضي والحروف ، وإذا كان كذلك كان حاصلُ الحدِّ : المبنيّ : ما ناسب أمرَ المخاطب أو الماضي أو الحروف .

لكنّه يَرِدُ النَّقضُ بـ " ضاربُ " في : زيدٌ ضاربُ عمروٍ أمسِ ؛ فإنه يناسبُ " ضَرَبَ " ؛ لأنه بمعناه وليس بمبنيٍّ .

وجوابُه : أن المرادَ : المناسبةُ في عدم التَّمكّن / لا المناسبةُ مطلقا ، فترِدُ المناسبةُ في اللفظ وكونه جاريا عليه في الحركات والسَّكَنات ، أو كونُه ليس كذلك ، بل المرادُ المناسبةُ الخاصةُ التي ذكرناها . ٧١/أ

---

(١) الكافية : ١٤٢ .
(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢/٣٩٨ .

[الضمائـــــــــــر]

حاشية عند قوله في الشرح في باب الضمائر : (وحكمُ الغائب حكمُ المخاطَب في النُّصُوصيّة والاشتراك كقولكَ : ضَرَبَ (١) ، ضَرَبَتْ ، ضَرَبا ، ضَرَبُوا .. إلى آخره .) (٢)

لقائل أن يقولَ : تثنيةُ المؤنث في الغائب مُتميِّزةٌ عن تثنيـــة المذكر في اللفظ ، إذ يقالُ في المذكر "ضَرَبا" ، وفي المؤنــث : "ضَرَبَتا" ، وإذا كان كذلك كانت الألفاظُ ستةً كالمعاني .

وجوابُه : أن الضميرَ في "ضَرَبَتا" ليس إلا الألفَ، مثلهــا في "ضَرَبا"، فيكونُ لفظُ الضمير فيهما واحدا. (٣)

ولقائل أن يعودَ ويقولَ : وإنْ كان الضميرُ في "ضَرَبَتا" ليس الا الألفَ كما في "ضَرَبا" ، لكن تلك ليست إلّا مع التاء بدليـــل أنهم لا يستعملون الألفَ وحدَها للمثنى المؤنث ، وإذا كان كذلـــك كان ضميرُ تثنيةِ المذكر الألفَ وحدَها ، وضميرُ تثنية المؤنث الألفَ مع التاء ، فافترقَ الحالُ بينهما في اللفظ .

والذى يقوِّى ذلك : أن الضميرَ في : "أنتَ" و"أنـــتِ" و "أنتُما" و"أنتم" و"أنتنّ" ليس إلا "أنْ" ، لكن يقـــال : إنها ألفاظٌ متعددةٌ باعتبار افتراقِ الأمور الخارجة .

---

(١) في الأصل : "ضربت" ، وقد مر التمثيل للمخاطب قبل ذلك في الشرح .

(٢) الشرح : ٦٥.

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٤١٤.

حاشية / هنا أيضا : الضمير في " أَنْتَ " إلى " أَنْتُنَّ " ٧١/ب
وفي " هو " إلى " هُنَّ " : [أَنْ] (١) ، والهاءُ ، وما بعد ذلك
حروفٌ أُلحقتْ لتدل على مَنْ هو له (٢) .

واختلفوا في " إِيَّايَ " و " إِيَّاكَ " و " إِيَّاهُ " ... إلى آخرها ،
فقال الزجاج (٣) : هو اسمٌ ظاهرٌ أُضيفَ إلى المضمر ، واستدلَّ على

---

(١) تتمة يقتضيها السياق .

(٢) مذهب البصريين أن الضمير في " أنت " وفروعه هو " أَنْ " والتاء حرف خطاب ، وذهب الكوفيون - وقيل الفراء - الى أنها بكمالها الضمير .
وذهب ابن كيسان الى أن التاء وما بعدها هي الضمير ، وهي التاء التي في " فَعَلْتُ " وكُثِّرَتْ بـ " أَنْ " .
وأما " هو " و " هي " فهو بتمامه الضمير عند البصريين ، والهاء وحدها عند الكوفيين . وقال أبو علي : " هِيَ " و " هُم " و " هُنَّ " ضمائرُ بجملتها . وقيل : هذه زوائد على أصل الضمير الذى هو " هو " .
ينظر : الكتاب : ٣/ ٣٣٢ ، ٤/ ٢١٨ ، الأصول : ٢/ ١١٧ ، الإنصاف : ٦٧٧ ، شرح المفصل : ٣/ ٩٣ ، ٩٦ ، شرح الرضى على الكافية : ٢/ ٤١٧ - ٤١٨ ، الارتشاف : ١/ ٤٧٣ - ٤٧٤ ، توضيح المقاصد : ١/ ١٣٦ ، شرح الأشموني : ١/ ١١٤ .

(٣) في معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٤٨ : (و " إِيّا " اسم للمضمر المنصوب إلا أنه يضاف إلى سائر المضمرات) ، وينظر : سر الصناعة : ٣١٤ ، الإنصاف : ٦٩٥ ، شرح المفصل : ٣/ ١٠٠ ، شرح الرضى على الكافية : ٢/ ٤٢٥ .

أنه ظاهرٌ بالاشتقاق ،لأنه مشتقٌ من أَوَى يأوى ،وأصله عنده : "إِوْيا" (١) على وزن "فِعْلى" ، فقلبت الواوُ ياءً لانكسار ما قبلها ، وأُدغمت لسكونها.

وردّ بمنع الاشتقاق في المضمرات لعدم النّظير (٢) ،وبأن الاسمَ الظاهرَ لا يُقتصرُ فيه على نوع واحد من الإعراب إلا الظرفَ والمصدرَ وهذا ليس بواحد منهما. (٣)

وقال الخليل (٤) : هو مضمرٌ أُضيفَ إلى مضمر ،وحَكَى أنه سَمِع أعرابيا يقول : " إذا بَلَغَ الرجلُ الستين فإيّاهُ وإيّا الشّوابِّ" ،قال : وفيه دلالتان : جوازُ إضافة " إيّا " ،وأنّ ما بعده في موضع جر.

ورُدّ بأن المضمرَ لا تجوز إضافتُه (٥) ،لأنّ الغرضَ من الإضافة التعريفُ أو التخصيصُ ،وهو في غاية التعريف والاختصاص فلا حاجةَ إلى إضافته ،وأمّا " وإيّا الشّوابِّ" فلا يعارِضُ الأُصولَ لشذوذه وعدم نظائره في كلامهم. (٦)

وقال الكوفيون (٧) : " إيّا "عِماد ،وما يأتي بعدها من الياء والكاف ،والهاء ،هي (٨) الضمائرُ ،ولكن عُمِّدَتْ بـ" إيّا " لكونها / لا تَسْتَقِلّ بأنفسها. ٧٢/أ

---

(١) ينظر الخلاف في اشتقاق " إيّا " في المحتسب : ٣٩/١ ،الارتشاف : ٤٧٤/١.

(٢) ينظر : سر الصناعة : ٦٥٦.

(٣) المصدر نفسه : ٣١٦ - ٣١٧.

(٤) الكتاب : ٢٧٩/١.

(٥) سر الصناعة : ٣١٤ ،شرح التسهيل : ١٩٧/١-١٩٨ ، شرح الرضي على الكافية : ٤٢٥/٢.

(٦) ينظر : الإنصاف : ٦٩٧.

(٧) وهو كذلك مذهب أبي الحسن بن كيسان ،مشكل إعراب القرآن : ١٠/١ ،الإنصاف : ٦٩٥ ،شرح الرضي على الكافية : ٤٢٥/٢.

(٨) في الأصل : "من ".

وُرِدّ بأنه لو كان كذلك لم يكن للمنصوب منفصلٌ ، وقد اعترفوا به.

وقال بعضُهم (١) : " إيّاكَ " بكماله هو الاسمُ .

وُرِدّ بأنه لا يُعْرفُ اسمٌ على هذا النحو يجيء آخرُه بحروف مختلفة. (٢)

وقال ابنُ دَرَسْتَوَيْه (٣) ، هو متوسطٌ بين الظاهر والمضمر ، كمذهب ابن بابشاذ (٤) في أسماءِ الإشارة .

والصحيحُ أنّ " إيّا " اسمٌ مضمر ، وما يقع بعده حروفٌ دالة على أحوال الرجوع إليه ، وهو مذهبُ سيبويه والأخفش وأبي علي وجميع المتأخرين (٥) ، كما كان التنوينُ علامةً للأخف والأمكن ، والتاءُ علامة للتأنيث ، والياءُ علامةً للنسب ، فكما أن هذه الحروفَ لا موضعَ لها من الإعراب فكذلك هذه ، يدل على ذلك أنها لا تخلو من أن تكونَ في موضع رفع أو نصب أو جر ، والكل باطل ، لأنه لا رافعَ ولا ناصبَ ولا جارّ. (٦)

---

(١) أي بعض الكوفيين ، إعراب القرآن للنحاس : ١/ ١٧٣ ، مشكل إعراب القرآن : ١/ ١١ ، الإنصاف : ٦٩٥ ، شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٤٢٥.

(٢) ينظر : سر الصناعة : ٣١٥.

(٣) الهمع : ١/ ٢١٢.

(٤) شرح المقدمة المُحْسِبة : ١٦١.

(٥) الكتاب : ٢/ ٣٥٥ ، المسائل العضديات : ٣٨ ، سر الصناعة : ٣١٣ ، ٣١٤ ، المفصل : ١٢٧ ، شرح المفصل : ٣/ ٩٨ .

وفي قوله : جميع المتأخرين ، نظر فابن مالك - على سبيل المثال - خالف سيبويه في ذلك وجعل الكاف ضميرا مضافا إليه .

ينظر : التسهيل : ٢٦.

(٦) المسائل البغداديات : ١١١-١١٢ ، شرح المفصل : ٣/ ٩٩.

قوله : (ولا يَسُوغُ المنفصلُ إلا لتعذُّرِ المتّصل). (١)

يرد النقض بمثل : أعطيتُكَهُ ، لأنه يسوغ الانفصالُ مع أنَّ الاتصالَ غيرُ متعذِّرٍ. (٢)

ويمكن أن يجابَ عنه بأن المرادَ من الاتصال : الاتصالُ بالعامل وهذا ليس كذلك. وفيه نظرٌ ، لأنه يَلْزَمُ منه ألاّ يكون متصلا .

والفصلُ لغرضٍ يكون بثلاثةٍ : " إلاّ " و " إنّما " واللامِ الفارقة ، نحو : ما ضَرَبك إلا أنا ، وإنّما ضَرَبَك أنا ، و " إنْ يَزِينُكَ لَنفسُكَ وإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ ". (٣)

حاشية عند قوله : (ومنه قوله تعالى : * قُل لَّوْ أنتُـــمْ تَمْلِكُونَ * (٤) / [قوله] أو يكون العاملُ معنويا ، كالمبتدأ والخبر ... إلى آخره). (٥) ٧٢/ب

من المواضع التي يجب فيها كونُ الضمير منفصلا أن يضافَ المصدرُ إلى المفعول ويكون فاعلُه مضمرا ، نحو : عجبتُ من ضَرْبِي أنت ، ومن ضربِ زيدٍ أنا (٦) ، لأنَّ اتصالَه بالعامل مع وجود الفصل متعذرٌ ، وكذلك استتارُه ، لأنَّ الضميرَ لا يستترُ في المصدر. (٧)

---

(١) الكافية : ١٤٥.

(٢) ينظر : شرح ابن جماعة : ٢٣٣.

(٣) الأصول : ١/ ٢٦ ، شرح التسهيل : ١/ ٥٩٤ .

(٤) سورة الاسراء : من الآية : ١٠٠.

(٥) الشرح : ٦٧ ، وما بين المعقوفين منه ، وبه يستقيم الكلام .

(٦) الكتاب : ٢/٣٥٩ .

(٧) الكتاب : ١/١٨٩.

ومنها أن يكونَ المصدرُ المسندُ إليه مُعرَّفًا باللام ،نحو :
عجبتُ من الضَّربِ أنت زيدًا ، لتعذر إضافةِ ما فيه اللام.

ويمكن أن يقالَ في الأول : إنه راجعٌ إلى الفصل بينه وبين عامله .

لكن يُردُّ بأن شرطَ الفصل أن يكون لغَرَضٍ،وليس ها هنا كذلك ،لأنه لا فرقَ بين : عجبتُ من ضربِ زيدٍ أنت ،ومن ضَرْبِك زيدًا .

والعدولُ إلى المنفصلِ إذا أُسندَ إلى المُضمر صفةٌ جاريةٌ على غير من هي له ، هو مذهبُ البصريين مطلقا ،والكوفيون يجعلونه مُتَّصِلا عند عدمِ اللبس (١) ،كقوله :

قومي ذُرى المجدِ بانوها وقد عَلِمَتْ
بِكُنْهِ ذَاك قَحْطانٌ وعَدْنانُ (٢)

وكذلك : هندٌ زيدٌ ضاربتُه ،وقُرِئ شاذا ﴿ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ ﴾ (٣)
بكسر ﴿غَيْرِ﴾ (٤) .

---

(١) الإنصاف : ٥٧ ،التبيين : ٢٥٩ ،شرح التسهيل : ٤١٨/١ .

(٢) ورد البيت بدون نسبة في : شرح التسهيل : ٤١٨/١ ،تخليص الشواهد : ١٨٦ ، شفاء العليل : ٢٨٨ ، شرح التصريح : ١٦٢/١ ،الهمع : ١٢/٢ .
والشاهد فيه : جواز استتار الضمير المرفوع بالوصف الجارى على غير من هو له إذا أمن اللبس عند الكوفيين ، أى بانوها هم .

(٣) سورة الأحزاب : من الآية : ٥٣ .

(٤) هي قراءة ابن أبي عبلة ،الكشاف : ٢٧١/٣ ،البحر المحيط : ٢٤٦/٧ ،وينظر : البيان : ٢٧٢/٢ ، التبيان : ١٠٦٠ .

حاشية عند قوله : (أَعْطَيْتُكَهُ ، وضَرْبيكَ ... إلى آخره.) (١)

إنما جاز : ضَرْبي (٢) إيّاكَ ، ولم يجز : ضَرَبتُ إيّاك ، مع أن الضميرَ الأولَ في كل واحد منهما فاعلٌ والضميرَ الثانيَ مفعولٌ ، لأنّ اتصالَ الفاعل بالفعل أشدُّ من اتصاله بالمصدر ، لأنّ فاعل المصدر يُحذف / كقوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ﴾ (٣)، وفاعلُ الفعل لا يُحذف بوجه وإذا كان اتصالُ الفاعل بالفعل أشدَّ ، وجب اتصالُ المفعول به لجواز جعلهما بمثابةِ كلمة واحدة ، وإذا لم يكن اتصالُ فاعلِ المصدر قويا لم يجب اتصالُ المفعول به. ٧٣/أ

حاشية عند قوله : (وإنْ كان أحدُهما أعرفَ وقدَّمْتَه فلَكَ الخيارُ ... إلى آخره.) (٤)

لا يَشْتَرِطُ المبردُ (٥) تقديمَ الأعرف ، بل يجعلُ المتكلِّمَ والمخاطَبَ والغائبَ في التقديم والتأخير على السواء ، ويجوِّز: أعْطاهُوكَ وأَعْطاهُونِي .

---

(١) الكافية : ١٤٥.

(٢) في الأصل : " ضربيك ".

(٣) سورة البلد : الآية : ١٤ ، ومن الآية : ١٥.

(٤) الكافية : ١٤٥.

(٥) لم أقف عليه في كتابيه " المقتضب " و " الكامل " وفي الأصول ٢/١٢٠ : (فإن بدأ بالغائب قال : أعطاهوني ، وقال سيبويه : هو قبيح لا تكلم به العرب ، وقال أبو العباس : هذا كلام جيد ليس بقبيح).

مذهبُ سيبويه (١) أن الاتصالَ في نحو : أعْطيتكهُ ،واجبٌ ،
ومنه قوله تعالى : ﴿ أنلزِمكُمُوهَا ﴾.(٢)

وذهبَ غيرُه (٣) إلى جواز الانفصال ،ومنه قوله عليه السلام :
" ملّكَكُم إياهم ولو يشاء ملّكَهُم إياكُم ".(٤)

حاشية عند قوله : (والاختيارُ في خبر " كان " وأخواتـه الانفصالُ .) (٥)

من الاتصال قولُه صلى الله عليه وسلم في حديث ابن صياد :
" إن يَكُنْهُ فلن تُسلَّطَ عليه ،وإلاّ يكُنْهُ فلا خيرَ لك في قَتْله " (٦) ،وكذلك قولُه لعائشةَ حين كُشِفَتْ له وقعةُ الجمل : " إيّاكِ ياحميراءُ أنْ تكونيها ". (٧)

---

(١) الكتاب : ٣٦٤/٢.

(٢) سورة هود : من الآيـة : ٢٨.

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ٢٠٧/١.

(٤) هذه قطعة من حديث ذكره الذهبي في الكبائر: ٢٤٧ ولم يعز إخراجه ، وقال محقق الكبائر : " روى الإمام أحمد والطبراني نحوه " وينظر مسند أحمد : ٢٩٠/٦ ،وليس فيه النص موضع الاستشهاد .

(٥) الكافية : ١٤٦ ،ونصها " والمختار في باب خبر " كان " الانفصال"، والانفصال مذهب سيبويه وجمهور النحويين .
ينظر : الكتاب : ٣٥٨/٢ ،الأصول : ٩١/١ ، شـرح التسهيل : ٢٠٩/١ ،توضيح المقاصد : ١٤٤/١.

(٦) رواه البخاري في صحيحه : ٤٥٤ كتاب الجنائز ،باب: إذا أسلم الصبي فمات هل يُصلّى عليه وهل يُعْرض على الصبي الإسلام ،برقم : ١٢٨٩ ،وفي غيره من المواضع .
ورواه مسلم في صحيحه : ٢٢٤٤ ،كتاب الفتن ، باب : ذكر ابن صياد ،برقم : ٢٩٣٠.

(٧) قطعة من حديث أخرجه الحاكم في المستدرك :١١٩/٣ من طريق عبد الجبار بن الورد ،ولفظه " انظرى ياحميراء ألا تكوني أنت ". وقال الحاكم ـ وقد ذكر حديثين غيره ـ هذه الأحاديث الثلاثة كلها صحيحة على شرط الشيخين ،ولم يخرجاه .وقد تعقبه الذهبي في حديثنا فقال :

وجعله بعضُهم (١) راجحا على الانفصال ،لكثرة ما جاء منه في سَعَة الكلام ،ولأنّ الانفصالَ أكثرُ مجيئه في ضرورة الشعر .

حاشية عند تعليله مذهبَ سيبويه (٢) ،والأخفش (٣) في قوله :

(وجاء : لولاكَ ، وعساكَ إلى آخرها) (٤) / ٧٣/ب

أُورِدَ على سيبويه أن " لَوْلا " لو كان حرفَ جر لَزِمَ أنْ يوجدَ ثَمَّ فعلٌ أو شبهه ليتعلق به لكنه ليس كذلك.

وأُجيبَ بأنّ ذلك ليس بلازم ،فإنه قد يقعُ ابتداءً من غير مُتعلَّق ، (٥) نحو : بحسبك زيدٌ ،وهل من أحدٍ في الدار ؟

ورُدَّ هذا الجوابُ بأن الجار زائدٌ فيما ذكرتم،فلا يَحْتاجُ إلى مُتعلَّق ، وليس " لولا " كذلك .(٦)

---

(١) منهم الرماني وابن الطراوة وابن مالك ،شرح التسهيل : ٢٠٩/١ ، توضيح المقاصد : ١٤٤/١ ،وينظر: ابن الطراوة النحوى : ١٥٦ فمابعدها .

(٢) ، (٣) مذهب سيبويه أن الكاف وأخواتها بعد " لولا " في موضع جر، وأن الكاف وأخواتها في " عساك " في موضع نصب على معنى " لعلك " .

وعند الأخفش أن المضمرات بعد البابين في محل الرفع على ما كان عليه في اللغة الأخرى إلا انه استُعير لفظُ المجرور المتصل للمرفوع المنفصل ولفظ المنصوب المتصل للمرفوع المتصل.

ينظر: الكتاب : ٣٧٣/٢ - ٣٧٥ ،المقتضب : ٧٣/٣ ،الكامل : ١٢٧٧-١٢٧٨.

(٤) الكافية : ١٤٦ ، وينظر التعليل في الشرح : ٦٨-٦٩.

(٥) ينظر : النكت : ٦٦٥ ،الإنصاف : ٦٨٩ ،شرح المفصل : ١٢١/٣.

(٦) الانصاف : ٦٩٠ ،شرح الرضي على الكافية : ٤٤٥/٢.

ويُمكن أن يقال في رد هذا الجواب : إنه يمكن جعل " لولا " حرفا شبيها بالزائد ك" لعل " على لغة من يجر بها ،فلا تحتاج حينئذ إلى متعلق .

وأُورد عليه أيضا أنّ حَمْل " عسى " على " لَعَلّ " على خلاف القياس ، لأنّ العادةَ جرتْ بأن الحرف يُشَبَّهُ بالفعل في باب العمل ، وأما عكسُه فبعيدٌ .

وأجيب عنه بأن هذا الفعلَ أشبهَ شيء بالحرف (١) ، لعدم دَلالته على الحَدَث وجموده ، فجازَ تشبيهُهُ بالحرف .

وقال المبرِّدُ (٢) : فاعل " عسى " مُضمرٌ فيه ، والضميرُ المنصوبُ خبرُها .

وأُورِدَ عليه : عَسَاك أن تقومَ ، وأنه لا يجوز أن يُجعلَ خبر " عساك " اسما صريحا . (٣)

و يحتمل أن يكونَ الضميرُ بعد " لولا " مجرورا على تقدير حذف المضاف أى : لولا وجودُكَ ، إلا أنه حُذِفَ المضافُ ولم يُغيَّر المضافُ إليه عن حالِه .

---

(١) ذهب ثعلب وابن السراج الى أن " عسى " حرفٌ مطلقا ، المغني : ٢٠١ ، ونسبه الرضي في شرح الكافية : ٤/ ٢١٤ إلى الزجاج .

(٢) المقتضب : ٣/ ٧٢ .

(٣) ينظر : شرح الرضى على الكافية : ٢/ ٤٤٧ .

[نون الوقايــــة]

قوله : (ونونُ الوقاية مع الياء لازمةٌ . . . إلى آخره) (١)

كان من الواجب أن يقول : لازمةٌ في الماضي عَرِيًّا عن نـــون الجمع ،لأنه إذا كان معها لم يجب ثبوتُ النون ،وجاز حذفها لكن في الشعر ، كقول عمرو بن مَعْدِيكَرِب :

تَراه كالثَّغَام يُعَلُّ مِسْكـا   يسوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْنِـي (٢)

والمحذوفُ هاهنا / الثانية (٣) ،لئلا يبقى الفعلُ بلا فاعل. ٧٤/أ

وكان قياسُ هذه النونِ ألا تَلْحقَ بالماضي المُعتل (٤) ،فلا يقال : دعاني ،ولا رماني ،لأنها إنما لَحقَتْ صونا للفعل من الكسر (٥) ،ولا كسرَ هاهنا.

---

(١) الكافية : ١٤٧.

(٢) شعره : ١٦٩.
وهو من شواهد : سيبويه : ٥٢٠/٣ ،معاني الفراء : ٩٠/٢ ، مجاز القرآن : ٣٥٢/١ ،التبصرة : ٤٢٨ ،شرح اللمع : ٣٨٦ ، شرح التسهيل : ١٨٨/١ ،الخزانة : ٣٧١/٥.
والضمير في " تراه " للشيب . والثغام : نبت له نَوْر أبيض يشبه به الشيب . يُعَلُّ : يُطَيَّب شيئا بعد شيء. الفالية : التي تُخْرِج القمل من الشعر .

(٣) هو مذهب قوم كالأعلم والجزولي ينظر: النكت : ٩٦٤ ، شرح الرضي على الكافية : ٤٥٠/٢ ،الخزانة : ٣٧٢/٥ .
قال ابن هشام : (هذا هوالصحيح ،وفي البسيط أنه مجمع عليه ،لأنّ نون الفاعل لا يليق بها الحذف) المغني : ٨٠٨.

(٤) في الأصل :" المعتل " ،والأصوب ما أثبت لأنّها لازمة مع المعتل غير المعل كـ" لقيني" .

(٥) الكتاب : ٣٦٩/٢.

وجوابه أنّ الكسرَ مقدرٌ في الألف ، والمقدّرُ في حكم المُحَقّق .

فإن عُلِّلَ وجوبُ لحوقها بأنها لَحقتْ ليسلم لكل واحد من الماضي والمضارع ما هو عليه من حركة أو سكون ، اندفع هذا الشّكّ من أصله.

وهي أيضا لازمةٌ في الأمر ، بل هي أحقُّ ، إذ المحظور من كسر الفعل موجودٌ فيه ، ويزداد اللبسُ بأمر المخاطَبة ، ولم يَذْكرْه.

حاشية عند قوله في هذا الباب : (فالصحيحُ أن المحذوفَ نونُ الوقاية لا نونُ الإعراب.) (١)

رجّح بعضهم (٢) أن يكون المحذوفُ نونَ الإعراب ، فإنها حُذفت في مواضعَ تقتضيها من غير مقتض لِحَذْفها ، نحو :

أَبيتُ أَسْرِي وتَبيتي تَدْلُكي (٣)

ومنه الحديث : " ولا تؤمنوا حتى تَحابُّوا " (٤) ، فقد عُهِدَ حذفُها مع مقتضيها ، ونونُ الوقاية لم يُعْهَدْ حذفُها مع مقتضٍ فإذا اجتمعا فحذفُ ما عُهِد به أولى .

----

(١) الشرح : ٦٩.

(٢) هذا مذهب سيبويه واختاره ابن مالك ، الكتاب : ٣/ ٥١٩- ٥٢٠ ، شرح التسهيل : ١/ ٥٧.

(٣) شطر من الرجز ، وبعده :

وجهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذّكي

وقد ورد غير منسوب في : الخصائص : ١/ ٣٨٨ ، ضرائر الشعر : ١١٠ ، شرح التسهيل : ١/ ٥٨ ، اللسان : (دلك - ردم) ، البحر المحيط : ٦/ ٦٣ ، الهمع : ١/ ١٧٦ ، الخزانة : ٨/ ٣٣٩.

(٤) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه : ٧٤ من حديث أبي هريرة

===

[ضمير الفصــــــل]

حاشية عند قوله : (لِيَفْصِلَ بين كونه نعتا وخبرا .) (١)

قوله تعالى : ﴿ كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ (٢) لا يلتبسُ فيـه الخبرُ بالصفة لامتناع وصفِ المضمر .

وجوابُه : أنه لما حَصَل اللَّبسُ في المظهر حُمل عليه المضمر، لأنه كنايةٌ عنه /. ٧٤/ب

=== رضي الله عنه ،كتاب الإيمان ،باب : بيان أنه لا يدخل الجنة الا المؤمنون ،وأن محبة المؤمنين من الإيمان ، وأن إنشاء السلام سبب لحصولها . برقم : ٩٣.

(١) الكافية : ١٤٨.

(٢) سورة المائدة : من الآية : ١١٧.

[ضمير الشـــأن]

حاشية عند قوله في ضمير الشأن : (والتزَموا تفسيرَه بالجملة ... إلى آخرِه .) (١)

ومن تفسير ضمير الشأن بالمفرد قوله :

وما هو إلا أنْ أَراها فُجاءةً فأَبْهَتُ حتى لا أكادُ أُجيـــبُ (٢)

وفي الحديث عن عمر : " فما هو إلا أن رأيتُ اللهَ قد شَرح صدرَ أبي بكر لشيء فعرفتُ أنه الحقُّ ". (٣) ففسّره بـ " أنْ " الخفيفةِ ، وهي وما دخلت عليه بتأويل مُفرد . (٤)

---

(١) الشرح : ٧٠ .

(٢) نسب هذا البيت إلى أكثر من شاعر فهو لعروة بن حزام فـــي ديوانه : ، ولمجنون ليلى في ديوانه : ٤٩ ، ولكثير عزة في ملحق ديوانه : ٥٢٢ ، وللأحوص في ملحـــق ديوانه : ٢١٣ .
وينظر : الكتاب : ٣/ ٥٤ ، الشعر والشعراء : ٦٢٢ ، سمـط اللآلئ : ٤٠٠ ، شرح المفصل : ٧/ ٣٨ ، الخزانة : ٨/ ٥٦٠
ورواية البيت في المصادر السابقة " ما أكاد " والفجاءة : البغتة.

(٣) رواه الإمام البخاري في صحيحه : ٥٠٧ ، كتاب الزكاة ، باب : وجوب الزكاة ، رقم ١٣٣٥ .
والإمام مسلم في صحيحه : ٥١ ، كتاب الإيمان ، باب الأمـــر بقتال الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله محمد رسول الله ... ، رقم : ٣٢ .

(٤) ينظر : شرح ابن جماعة : ٢٥٠ . وفي الخزانة : ٨/ ٥٦١ : (وليس في هذا البيت ضميرُ الشأن والحديث كما زعمه شارح

===

حاشية : أجاز الفرّاءُ(١) تفسيرَه بالمفرد ،فيجوزُ عنده : كان قائما زيدٌ ،وكان قائما الزيدانِ ، فيجعلُ اسم "كان" ضميرَ الشأن ، و" قائما " خبرُه ،وما بعد ذلك مرتفعٌ بأنه فاعلٌ .

ويجوّز : ما هو ذاهبٌ أخواك ،على أنّ "هو" ضميرُ الشأن ، و"ذاهبٌ" مفسِّرٌ له وإن كان مفردا ؛ لكون "ذاهب" مع الفاعل سادًّا مَسَدَّ خبرِه ومخبرٌ عنه ،فكان بمنزلة الجملة .

ولضمير الشأنِ عشرُ خواصّ وهي :

ألاّ يجوزُ إظهارُ الأمر والشأن عِوَضَ الضمير ،لأنه ينافي الإبهامَ .

وأن يكونَ غائبا ،لا يقال : أنا وأنت زيدٌ قائم ،لأنه يعود إلى ما بعده من حيث المعنى،فوجبَ أن يكونَ غائبا .

وأن الجملةَ التي تفسرُه ،وتقعُ خبرا عنه لا يكون فيها ضميرٌ يعودُ إليه ،لأنه هو الجملةُ في المعنى .

وأنه لا يُعطفُ عليه ،ولا يُؤكّدُ ،ولا يُبْدَلُ منه ،لأنه ليس بمستقلّ ولا تامّ ، والتوابعُ من تتِمّات الكَلِم المستقلة .

=== أبيات المفصل ،لأنّ ضمير الشأن لا بد أن يفسر بجملة ،ولا جملة هنا ،وأما "أن أراها "ففي تأويل المفرد كما صرّح به سيبويه ،لأنّ "أنْ" هي الناصبة للمضارع ،وليست مخفّفة من الثقيلة .)

(١) شرح الرضي على الكافية : ٢/٤٦٥ .

وأنه إذا وقعَ مبتدأً لا يجوز حذفُه / كبقيـة المبتـــدآت ؛ ٧٥/أ
لأنّ حذفَه ينافي ما قُصِد به من التعظيم.

وألا يجوزَ حذفُ الخبر إذا كان هو مبتدأً ، فلا يقالُ : هو، ويرادُ : زيدٌ قائمٌ ،لأنه مُخِلٌّ بالتفسير .

وأن مفسِّرَه له محلٌ من الإعراب ،وليس في العربية مفسِّرٌ له محلٌ من الإعراب في غير باب : " ما أُضمِرَ عاملُه على شريطة التفسير ".

وأنه لا يجوزُ تثنيتُه ولا جمعُه .

وأنه يستمرّ(١) حذفُه مع " أنْ " المفتوحة.

وأنه لا يُخبرُ عنه بـ" الذى " ولا يتقدمُ عليه خبرُه.

---

(١) كذا في الأصل ،ولعله يقصد : " يطرد ".

[أسماء الإشـــارة]

حاشية عند قوله : (أسماءُ الإشارة : ما وُضع لمشارٍ إليه . . . إلى آخره .)(١)

في " ذا " ثلاثةُ أقوال :

الأول : قولُ الأخفش (٢) وهو أنه مُضاعفُ البناء، يعني أنّ أصلَه " ذَيٌّ " ، لأنّ الإمالةَ محكيةٌ فيه ، وإذا كانت عينُه ياءً كانت لامُه ياءً ، لأنه لم يوجدْ في كلامهم ما عينُه ياءٌ ولامُه واوٌ ، ثم حُذفت اللامُ تخفيفا ، فبقي " ذَيْ " مثل " كَيْ " ، فقُلبت الياءُ ألفا ، لتَخْرُجَ عن صورة الحرف ، أو بقيَ " ذَيَ " ، فقلبت الياءُ ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها .

الثالث(٣): قولُ الكوفيين (٤) وهو أن الاسمَ الذّالُ وحدَها ، والألفُ زائدةٌ للتكثير .

---

(١) الكافية : ١٥٠ .

(٢) الإنصاف : ٦٦٩ ، شرح المفصل : ٣/ ١٢٦ ، شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٤٧٣ .

(٣) لم يذكر الشارح القولَ الثاني ، وفي الإنصاف : ٦٧٠ (وذهب بعضهم - أي البصريين - إلى أن الأصل في " ذا " : " ذَوَيٌ " ، لأنّ باب : " شويت " أكثر من باب : " حييت " ، فحُذفت اللام تأكيدا للإبهام ، وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها) .

(٤) الإنصاف : ٦٦٩ ، شرح المفصل : ٣/ ١٢٧ ، شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٤٧٤ ، وقد وافق الكوفيين في هذا الإمامُ السهيلي ، نتائج الفكر : ٢٢٧ ، وينظر : توضيح المقاصد : ١/ ١٨٨ .

وردَّ هذا القولُ بأن المبهمَ ظاهرٌ، وليس في الأسماء الظاهرةِ ما هو على حرفٍ واحد.(١)

واختُلف فيه إذا ثُني هل هو مُعربٌ أو مبني؟:

فاختارَ قوم(٢) أنّه معربٌ متمسّكين بانقلاب ألفه ياءً جرا ونصبا، كانقلاب ألف التثنية، فكان مُعربا قياسا على سائر المثنى.

وقال قومٌ(٣): هو مبني ٧٥/ لوجود علة البناء فيه كما في المفرد والجمع. وأجابوا عما ذَكَره الأولون بأن انقلابَ ألفه ياءً خفضا ونصبا ليس بدليل على كونه معربا، لجواز أن تكونَ الصيغتان موضوعتَيْن للمثنى، واتّفقَ استعمالُ إحداهما للرفع والأخرى للنصب والخفض. وكذلك في "تَانِ" و"تَيْنِ". ٧٥/ب

---

(١) الإنصاف: ٦٧٢.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٧٤، توضيح المقاصد: ١/ ١٨٩-١٩٠.

(٣) في معاني الفراء: ٢/ ١٨٤: (والوجه الآخر أن تقول: وُجدت الألف من "هذا" دعامة، وليست بلام "فَعَل" فلما ثَنَّيْتَ زدتَ عليها نونا، ثم تركتَ الألف ثابتة على حالها لا تزول على كل حال).
وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٧٤، واختار الإمام ابن تيميّة البناءَ واحتج له، ينظر رسالته في قوله تعالى: * ان هذان لساحران * المنشورة في مجلة البحث العلمي والتراث الاسلامي بجامعة الملك عبد العزيز - كلية الشريعة والدراسات الاسلامية - مكة المكرمة العدد الثاني عام ١٣٩٩ - ١٩٧٩م.

وفي المؤنث عشر لغات (١) : خمسةٌ مع الذال : " ذِى " ، " ذَات " ، " ذِهْ " ، " ذِهِ " ، " ذِهي " . وخمسةٌ مع التاء : " تا " ، " تِى " ، " تِهْ " ، " تِهِ " ، " تِهِي " .

ولا يُثنَّى من لغاته إلا " تا " و " تِى " (٢) ، وتُحذفُ الألفُ من " تا " والياءُ من " تِى " ؛ (٣) لأنه قياسُ حرفِ العلة ، إذ لو ثبت لحُرِّك ، وهو لا يَتَصَرَّفُ فيه بالحركة ، وقد خُولف الأصل في " فَتَيان " و " رَحَيان " وشبههما ، وإلا التبس المثنى بالمفرد عند الإضافة ، وهذا مأمونٌ في أسماء الإشارة ، لأنها لا تُضافُ .

حاشية عند قوله : (وما يتصل بأسماءِ الإشارة من الكاف وأخواتها حروفٌ للخطاب .) (٤)

الكثير في حرف الخطاب هنا أن يَتَصَرَّفَ مع المخاطَب في أحواله من التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، وقد يُستعملُ الواحد المذكر في موضع الجميع فيقال للكل : " ذلكَ " ، بفتح الكاف (٥) ، كقوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَن كَانَ مِنكُمْ ﴾ (٦) ، وقوله تعالى :

---

(١) شرح التسهيل : ١/٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٢) في شرح المفصل : ٣/١٣٣ (وأما " تا " و " تى " و " تِه " فلا مانع من تثنيتها .)

(٣) في الكتاب : ٣/٤١١ (وإنما حذفت الياء والألف لتفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة) ، وينظر : شرح التسهيل : ١/٣٣٠ .

(٤) الشرح : ٧١ .

(٥) المقتضب : ٣/٢٧٦ ، الأصول : ٢/١٢٩ .

(٦) سورة البقرة : من الآية : ٢٣٢ .

* يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ * (١) . وهذا مما يدل على حرفيته (٢) ، وأنه ليس باسم.

حاشية عند قوله : / (و " تِلْكَ " و " ذَانِّكَ " و " تَانِّكَ " مُشَدَّدَتَيْنِ و[أُولَا لِكَ] مثل " ذلكَ " .) (٣) ٧٦/أ

قد تستعمل " ذَانِّ " و " تَانِّ " المشددتان للقريب ،كقوله تعالى : * إِنْ هَٰذَانِّ * (٤) فيمن قرأ بالتشديد (٥) ،وهو للقريب قطعا ، وعلّته : أنه لما ثُنيَّ كان قياسه " ذَيَان " و " تَيَان " ، فلما حَذَفوا ،ولم يَقْلِبُوا ،عوّضوا التشديد عن المحذوف (٦) ، كما قالوا : " اللَّتَانِّ " ،بالتشديد ليكون عِوَضا عن الياء في " اللتيان " على ما كان قياسه.

وقد يستعمل " هنا " للزمان (٧) ، ومنه قوله تعالى : * هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ * (٨) و * هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ *. (٩)

---

(١) سورة الأحزاب : من الآية : ٣٠.

(٢) ينظر : الأصول : ١٢٧/١ ،شرح المفصل : ٩٩/٣ ، ١٣٤، شرح الرضي على الكافية : ٤٦١/٢.

(٣) الكافية : ١٥٠ - ١٥١ ،وما بين المعقوفين تتمة منها .

(٤) سورة طه : من الآية : ٦٣.

(٥) هي قراءة ابن كثير ،السبعة : ٤١٩ ،التبصرة : ٢٦٠ ،الكشف : ٩٩/٢.

(٦) ينظر : شرح التسهيل : ٢٦٢/١ ، ٣٣٠.

(٧) في التسهيل : ٤١ (وقد يراد بـ " هناك " و " هنالك " و " هنا " الزمان.)

(٨) سورة يونس : من الآية : ٣٠. وينظر إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ٢٥٢/٢.

(٩) سورة الأحزاب : من الآية : ١١.

[الموصـــــول]

قولُه : (الموصولُ : ما لا يَتمُّ جزءًا إلا بصلةٍ وعائدٍ .) (١)

إنما قال : (وعائدٍ) ولم يَقْتصرْ على قوله : (ما لا يَتِـــمُّ جُزءًا إلا بصلة) ؛ ليَخْرُجَ عنه مثلُ : " إذْ " و " إذا " ؛ لأنه لا يتمُّ جزءًا من الجملة إلا مع الصلة. (٢)

ولو قال : وصلتُه جملةٌ خبرية ، أو ما في معناها كان أجــودَ ؛ ليَدْخُلَ فيه صلةُ الألف واللام ؛ فإنها اسمُ فاعل أو مفعول ، وهمـــــا وإن لم يكونا جملةً لكنْ في معناها. (٣)

ولم يَقْصِدْ بهذا التعريف من الموصولات إلا ما هو اســـمٌ ، فلا تدخلُ فيه الحروفُ الموصولةُ من نحو : " أَنْ " و " ما " وإن كانت لا تتم جزءًا من الكلام إلاّ بصلة ، لكن لا عائدَ في الصلة فيها ، فالفـــرقُ إذنْ بين الموصولِ الذى هو حرفٌ والموصولِ الذى هو اسمٌ لا يظهرُ إلاّ بعَوْدِ الضمير وعدمِ عوْدِه .

والموصولُ ثلاثةُ أقســام : قسم اتُّفِقَ على اسميته ، وقســـم اتُّفِـــقَ على حرفيــــته / وهو " أَنْ " و " أَنَّ " و " كَيْ " فيمن ٧٦/ب

----

(١) الكافية : ١٥٢ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٦/٣ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٢٥٦/١ ، شرح ابن جماعة : ٢٥٧ .

(٣) في الأصل : " معناهما ".

جعلها مصدرية.(١) وقسم اختُلف في اسميته وهو : "ما" المصدرية، والألفُ واللام .

أما "ما" المصدرية فمن أوجب عَوْدَ الضمير عليها جعلها اسما ،(٢) ومَنْ لم يُوجِبْ جعَلَها حرفا.(٣)

---

(١) نُسبإلى الأخفش القولُ بأن "كَيْ" جارةدائما - ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤/٤٨ ،الجنى الداني : ٢٦٤ ، المغنى : ٢٤٢.
والذى في معاني الأخفش : ١٢٠ (وقد تكون "كَيْ" بمنزلة "أَنْ" هي الناصبة وذلك قوله : ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ فأوقع عليها اللامَ ، ولو لم تكن "كَيْ" ومابعدها اسما لم تقع عليها اللام). ولعل ما نُسِب اليه رأى ورد فيما لم نقف عليه من كتبه.
و"كي" عند الكوفيين ناصبة دائما ،وهي عند البصريين ناصبة تارة وجارة تارة أخرى . ينظر المصادر السابقة.

(٢) ذهب الى اسمية "ما" المصدرية كل من الأخفش والمازني وابن السراج والسهيلي . ينظر : معاني الأخفش : ٣٣٩ ،الأصول : ١/١٦١ ،نتائج الفكر : ١٨٦، شرح الرضي على الكافية : ٣/٢٤ ،الجنى الداني : ٣٣٢ وزاد نسبته إلى جماعة من الكوفيين ،توضيح المقاصد : ١/٢٠٤ ، الهمع : ١/٢٨١.
ونُسب هذا الرأىكذلك إلى المبرد في بعض المصادر السابقة لكنه يقول في المقتضب : ٣/٢٠٠ بعد أن ساق خلاف سيبويه والأخفش في "ما" (والقياسُ والصواب قولُ سيبويه).

(٣) هذا مذهب سيبويه قال في الكتاب : ٢/٣٢٦ (ومثل ذلك أيضا من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب : ما زاد إلا ما نقص ، وما نفع إلا ما ضر ، فـ"ما" مع الفعل بمنزلة اسم نحو النّقصان والضرر) ،وينظر المقتضب : ٣/٢٠٠.

وأما الألفُ واللامُ فمن قال : إنها حرفٌ - وهو المازني - (١) جَعَل الضميرَ عائدا على الموصوف المحذوف ، ومن قال : إنه اسمٌ (٢)، (٣) جعل الضميرَ عائدا على [الموصولِ] (٤) نفسه.

وتعريفُ الموصولات بصلاتها ، فإن قيل : كيف تكون الصلةُ معرِّفةً وهي نكرةٌ ، لكونها جملةً ، وإذا كانت [نكرةً] (٥) في نفسها فكيف تكون معرِّفةً لغيرها ؟!

فجوابُه (٦) : أنّه يحتمل أن يكونَ شأنُ كل واحد منهما نكرةً وحدَه ، ويحصلُ من مجموعهما تعريفٌ لتقيُّدِ كل واحد منهما بالآخَر . أو نقولُ : إن الصلةَ يجب أن تكونَ معلومةً للمخاطَب ، وإن لم تكنْ معرِّفَةً ، وإذا كانت كذلك جاز أن تُوضِّحَ المبهمَ بسبب كونها [معلومةً] (٧) .

---

(١) الكامل : ٥٢ ، ٥٧ ، وهو كذلك اختيار الشلوبين وابن يعيش ، ينظر : حواشي المفصل : ٤٧٦ . شرح المفصل : ٣/ ١٤٣ ، التسهيل : ٣٤ ، شرح الرضي على الكافية : ٣/ ١١ ، توضيح المقاصد : ١/ ٢٢٥ ، ٢٢٧ .

(٢) كذا بالأصل والأولى " إنها " لتقدم قوله " فمن قال : إنها " .

(٣) هذا مذهب الجمهور ، ينظر : الأصول : ٢/ ٢٦٥ ، التبصرة : ٥٢٥ ، شرح الرضي على الكافية : ٣/ ١١ ، ١٣ ، الجنى الداني : ٢٠٢ ، توضيح المقاصد : ١/ ٢٢٥ ، الهمع : ١/ ٢٩١ .

(٤) ، (٥) تتمة يقتضيها السياق .

(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣/ ٨-٩ .

(٧) بياض في الأصل بمقدار كلمة .

وللصلة خواصُّ وهي :

ألا تتقدمَ ولا جزوءُ ها على الموصول ،لكونها جزءًا أخيرا ، واستحالةِ تقدُّمِ الجزء الأخير على الأول ،ولا معمولُها أيضا ،لامتناع وقوعِ المعمول إلا حيث يصحُّ وقوعُ العامل.

ولا يُفصَلُ بينها وبين الموصول،لكونهما[(١)] بمنزلة كلمة واحدة.

ولا يُخبرُ بكل واحد منهما ،ولا عن كل واحد منهما على انفراده.

وكذلك أيضا لا يُوصفُ،ولا يُعطفُ،ولا [يعطَفُ][(٢)] عليه ، ولا يُؤكَّد ، / ولا يُبدلُ ، ولا يُبْدلُ منه،ولا يُستثنى،ولا يُستثنى منه ، ١/٧٧ على انفراده .

ولا يقعُ كلٌّ واحد منهما فاعلا ولا مفعولا ولا منادى ،لكون كل واحد منهما بمنزلة جزء الاسم ،وامتناع جَرْيِ ما ذكرناه في جزء الاسم.

قوله : (وصلةُ الألفِ واللام : اسمُ فاعلٍ أو مفعولٍ .)[(٣)]

لصلة الألف واللام أربعُ شرائطَ : كونُها جملةً فعليةً[(٤)] ،وكونُ فعلها متصرفا ،وكونُه غيرَ منفي ، فلا يجوز : الما ضاربٌ زيدٌ ،وكونُ معمولها غيرَ متقدم ، فلا يصح : الزيدًا ضاربٌ .

---

(١) في الأصل : "لكونها".

(٢) تتمة يقتضيها السياق بدليل ما بعدها.

(٣) الكافية : ١٥٢.

(٤) في الأصول : ٢٦٥/٢ (والألف واللام تُستعمل في موضع "الذى" في الوصف، ولكنها لا تدخل إلا على اسم ،فلما كان

===

حاشية عند قوله في الشرح : (و " ذُو " بمعنى " الذى " في لغة طيّء) (١)

حكى الأزهريّ (٢) : أن من العرب من يستعملُ " ذو " الطائية للمفرد والمذكر والمؤنث وتثنيتهما وجمعهما بلفظ واحد ، فيقول : رأيت ذُو فَعَلَ ، وذُو فعلتْ ، وذُو فَعَلا ، وذُو فَعَلَتا ، وذُو فَعَلُوا ، وذُو فعلْنَ ،

ومنه في المذكر :

* ذاكَ خليلى وذُو يُواصلني * (٣)

وفي المؤنث :

* وبئرى ذُو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ * (٤)

=== ذلك من شأنها وأرادوا أن يصلوها بالفعل نَقلوا الفعلَ إلى اسم الفاعل ، والفعلَ يريدون فيقولون في موضع " الذى قام " : " القائم " ، فالألف واللام قد صار اسما وزال المعنى الذى كان له ، واسم الفاعل ها هنا فِعْل ، وذاك يُراد به ..) وينظر: شرح الرضي على الكافية : ٣/ ١٣ - ١٤.

(١) الشرح : ٧٣.

(٢) تهذيب اللغة : ١٥/ ٤٥.

(٣) صدر بيت لبجير بن عنمة الطائي وعجزه : * يرمى ورائي بامسهم وامسلمه * ويروى بغير هذه الرواية ، وقد تقدم ص ١٦.

(٤) عجز بيت لسِنان بن الفَحْل الطائيّ من أبيات له أوردهـا الطائي في الحماسة : ١/ ٣٠٢ وصدره :

* فإن الماء ماءُ أبي وجدى *

وينظر : الأزهية : ٢٩٥ ، الأمالي الشجرية : ٢/ ٣٠٦ ، الإنصاف : ٣٨٤ ، شرح المفصل : ٣/ ١٤٧ ، ٨/ ٤٥ ، شرح التسهيل : ١/ ٢٧٢ ، البسيط : ٢٩١ ، الخزانة : ٦/ ٣٤.

ومنهم مَنْ يغيِّرها على حَسَب المذكور في صلتها،فيقول : ذو أكْرَمَكَ ،وذاتُ أكرَمَتْكَ ،وذوا [(١)] أكرَمَاك،وذووا أكْرَمُوك .

وروى عن العرب : " أما الفضلُ فذُو فضَّلكم الله بِهِ ، وأما الكرامةُ فذاتُ أكرمَكُمُ اللّه بَهْ "،[(٢)] أصله : "بِها" ،حُذفت الألفُ ،ونُقلت حركةُ الهاء إلى الباء فَفُتِحتْ.

وحكى ابنُ جني في "المُحْتَسَب" [(٣)] أنّ منهم مَنْ يُعْرِبُها ،

ومنه قوله : / ٧٧/ب

فإمّا كرامٌ موسرون أتيتُهم فَحَسْبِى مِن ذِى عندَهم ماكَفَانيا [(٤)]

قوله : (والعائدُ المفعولُ يجوزُ حذفُه .) [(٥)]

الضميرُ العائد على الموصول إن كان منصوبا بـ " إنّ " أو إحدى أخواتها لم يجُزْ حذفُه ،نحو : عرفتُ الذى كأنَّه أسدٌ .

---

(١) في الأصل : " ذو ".

(٢) رواه الفراء . تهذيب اللغة : ١٥/ ١٤ ،الأمالي الشجرية : ٢/ ٣٥٠ ، المقرب : ٦٢ .

(٣) ١/ ١٤٢.

(٤) البيت لمنظور بن سُحيم الأسدى الفَقْعَسيّ من أبيات له أوردها أبو تمام في الحماسة : ١/ ٥٨٤ والرواية فيه " ذو " ،وكذا في شرح المفصل : ٣/ ١٤٨ ،الهمع : ١/ ٢٨٩ ، شرح الأشموني : ١/ ١٥٧ وعليها يفوت الاستشهاد .
والبيت برواية الشارح في : المقرب : ٦٢ ،شرح التسهيل : ١/ ٢٧٢ ، ٢/ ١٠٧٤ ،المغني : ٥٣٥ ،شرح أبياته : ٦/ ٢٥٠، المقاصد النحوية : ١/ ١٢٧ ، ٤٣٦ ،شرح الأشموني : ١/ ١٥٨.

(٥) الكافية : ١٥٣.

وإنْ كان منصوبًا بفعلٍ أو صفةٍ وكان منفصلا لم يجُزْ حذفُه أيضا ، نحو : عرفتُ الذى إيّاه أكرمتَ ، والذى أنتَ إيّاه مُكْرِمٌ.(١)

وإن كان منصوبا بفعلٍ أو صفةٍ ، وكان متصلا جاز حذفُه وإبقاؤُه ، مثالُ الفعل حذفا وإبقاءً قوله تعالى : * وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ *(٢) ، وقرأ شُعْبةُ :(٣) * وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ * ، ومثال الصفة : * فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ *(٤) ، * وتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ *.(٥)

وجاءت الصّلةُ(٦) محذوفةً بكمالِها في قوله :

نحنُ الأُلى فَاجْمَعْ جُمُوْ ... عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا(٧)

---

(١) في الأصل : " أكرمت " والصواب ما أثبت ، وهو كذلك في شرح الكافية الشافية : ٢٩٠.

(٢) سورة يس : من الآية : ٣٥.

(٣) وهي كذلك قراءة حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر. السبعة : ٥٤٠ ، التبصرة : ٣٠٧ ، ووافقهم خلف وطلحة وعيسى ، البحر المحيط : ٧/٣٣٥ ، النشر : ٢/٣٥٣ ، الإتحاف : ٢/٤٠٠.

(٤) سورة : طه من الآية : ٧٢.

(٥) سورة الأحزاب : من الآية : ٣٧.

(٦) في الأصل " الصفة ".

(٧) البيت لعَبيد بن الأبرص في ديوانه : ١٣٧.
وهو من شواهد : كتاب الشعر : ٤٢٢ ، الأمالي الشجرية : ٢٩/١ ، ١٧٩/٢ ، ٣٠٨ ، شرح الكافية الشافية : ٣١٢ ، المغني : ١١٩ ، ٨١٦ ، شرح أبياته : ١٩٣/٢ ، ٣١٠/٧.
والشاهد فيه حذف صلة " الأُلى " والتقدير : الأُلى عُرِفوا ، أو عرَفتَهم .

وقوله :

فإن أَدَعِ اللّواتي من أُناسٍ أضاعوهُنّ لا أَدَعِ الّذينـا (١)

وحكى أبو علي في " الشيرازيات " (٢) عن يونسَ وقوعَ " الذى " مصدريةً ، قال : ومنه قوله تعالى : ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوا ﴾ (٣) ، أى : كخوضهم.

وجاءت أيضا موصوفةً غيرَ موصولةٍ ؛ أنشد الأصمعيّ :

حتى إذا كانا هما اللّذَيْـــن

مثْلَ الجَديلَيْنِ المُحَلْجَيْـــن (٤)

ومنه : جاءني الذى أبوكَ ، ومررت بالذى أخيكَ.

---

(١) البيت للكُميت بن زيد الأسدى في شعره : ٢/١٣٠.
وهو من شواهد : الأصول : ٢/٣٥٦ ، كتاب الشعر : ٤٣٢ ، فصل المقال : ٣٧١ ، الخزانة : ٦/١٥٧.
والشاهد فيه : حذف صلة " الذين " والمعنى : إن أدع ذكر النساء فلا أدع الذين ، يريد الرجال ، أى انى إن تركت شتمَ النساء فلا أتركُ شتمَ الرجال.

(٢) المسائل الشيرازيات (رسالة) : ٤٢٢.

(٣) سورة التوبة : من الآيـة : ٦٩.

(٤) ورد البيتان من غير نسبة في : كتاب الشعر : ٤٢٥ ، سر الصناعة : ٣٦٥ ، شرح المفصل : ٣/١٥٣ ، شرح الكافية الشافية : ٢٦٧ ، شرح التسهيل : ١/٣٠٠ ، الهمع : ١/٢٩٧.
والجديل : الزمام ، والمحلج : المحكم الفتل .

ولا يجوز الفصلُ بين الصلةِ والموصولِ بغير المنادى (١) ، وهو

إمّا مُسْتَحْسَنٌ بأن يكونَ في الصلة ضميرُ المنادى / ، كقوله : ٧٨/أ

وأنتَ الذى يا سَعْدُ أُبْتَ بِمَشْهَدٍ كريمٍ وأثوابَ المكارمِ والحمدِ (٢)

أو غيرُ مستحسن ، وهو بخلافه ، كقوله :

* نكنْ مثلَ مَنْ يا ذئبُ يَصْطَحِبانِ * (٣)

حاشية عند قوله : (ولا عن الضمير المستحقّ لغيرها في مثل قولك : زيدٌ ضربتُه .) (٤)

لا يجوز الإخبارُ أيضا عن الظروفِ المُلازمة للظرفيةِ (٥) ، نحو : ذاتَ مرةٍ ، لامتناع جعلِها خبرا .

ولا عن المضافِ ولا المضاف إليه إذا كانا بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ (٦) ،

---

(١) المقتضب : ٢٩٤/٢ ، ١٩٣/٣ .

(٢) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه : ١١٤ .
وينظر : شرح التسهيل : ٣١٩/١ ، الهمع ، ٣٠٣/١ ، الدرر : ٢٨٩/١ .

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه : ٣٢٩/٢ ، وصدره :
* تعشَ فإن واثقتني لا تخونني *
وهو من شواهد : الكتاب : ٤١٦/١ ، المقتضب : ٢٩٤/٢ ، ٢٥٣/٣ ، الأصول : ٣٩٧/٢ ، جمل الزجاجي : ٣٦٦ ، التبصرة : ٥٢١ ، شرح المفصل : ١٣٢/٢ ، المغني : ٥٢٩ ، شرح أبياته : ٢٣٧/٦ .

(٤) الشرح : ٧٤ .

(٥) المقتضب : ٩٢/٣ ، ١٠٣ ، ٣٥٣/٤ .

(٦) الأصول : ٣٠٣/٢ .

مثل : عبدُ الله . أما عن الأول فلأنه لو أُخبر عنه لَوُضع الضميرُ موضعَه، فيؤدي إلى أن يكونَ الضميرُ مضافا . وأما عن الثاني فلأنه لو أُخبر عنه لأُخِّرَ خبرا ، ولا يجوزُ ذلك، لكون المضافِ إليه كبعض الاسم، وامتناع فصل بعض الاسم عنه.

وكذلك إذا لم يكونا بمنزلة اسم واحد (١) ، نحو : دارُ زيد . أما عن الأول فللعلة المذكورة. وأما عن الثاني فلا يجوزُ : الذي في داره زيدٌ، لامتناع جعلِ الصلة جزءًا واحدا.

واختُلف في البدل والمُبْدَلِ منه، (٢) فمنهم من لا يجوِّز (٣) الإخبارَ عن المبدل منه إلا مع البدل ؛ لكون المبدل منه ليس بمقصود بالنسبة، ومنهم من يجوِّز الإخبارَ عنه لا مع البدل، فتقول في : مررت برجلٍ أخيك ، على المذهب الأول : الذي مررتُ به رجلٌ أخوكَ ، وعلى المذهب الثاني : الذي مررتُ به أخيكَ رجلٌ / ٧٨/ب

----

(١) في الأصول : ٢/ ٣٠٣ (وضرب ثان من الإضافة وهي التي يراد بها المِلْك نحو : دار عبد الله ، وغلام زيد ، فهذان منفصلان جَمَع بينهما المِلك ، ومتى زال الملك زالت الإضافة، فهذا الضرب الذي يجوز أن تخبر عن المضاف إليه ، أما المضاف الأول فلا يجوز أن تخبر عنه البتة أعنى : غلاما ودارا ، إذا قلت : غلام زيد، ودار عمرو) .

(٢) ينظر: الأصول : ٢/ ٣٠٤ ، شرح الرضي على الكافية : ٣/ ٣٤ .

(٣) في الأصل : " يمنع " والصواب ما أثبت، وهو كذلك في الأصول .

وتقول في : ضربتُ زيدا وعمرا ، إذا أخبرتَ عن " زيد " :
الذى ضربتُه وعمرًا زيدٌ ،وعن عمرو : الذى ضربتُ زيدا وإيّاه عمروٌ.

حاشية : من شواهد " مَنْ " الموصوفةِ قولُ الشاعر :

رُبَّ مَنْ أنضجتُ غيظا قلبَهُ قَدْ تمنَّى لِيَ موتا لم يُطَع (١)

وزاد الكوفيون (٢) لـ " مَنْ " قسما خامسا ،فجعلوها زائدةً.

ويَمنعُ من ذلك البصريون ،بناءً على أنها اسمٌ والأسماء لا تُزادُ عندهم .

وتمسّكَ الكوفيون بقول الشاعر :

آلُ الزُّبيْرِ سَنامُ المجدِ قد عَلمَتْ
كلُّ القبائلِ والأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدا (٣)

---

(١) البيت من قصيدة لسُوَيد بن أبي كاهل اليَشْكُرىّ في المفضليات : ١٩٨.
وهو من شواهد : الكشاف : ٢/ ٥٢٦ والأمالي الشجرية : ٢/ ١٦٩ شرح المفصل : ٤/ ١١ ،شرح التسهيل ٢/ ٤٥١ ،المغني : ٤٣٢ ،الخزانة : ٦/ ١٢٣، ٤٦٧.

(٢) الأزهية : ١٠٢ ،الأمالي الشجرية : ٢/ ٣١٢ ، شرح المفصل : ٤/ ١٢ ،شرح الرضي على الكافية : ٣/ ٥٥ ،توضيح المقاصد : ١/ ٢٢٣ ،الهمع : ١/ ٣١٨.

(٣) البيت لم ينسب إلى قائل معين ،قال عنه البغدادى : (لا يُعرف له قائل ولا تتمة).
وهو من شواهد : الأزهية : ١٠٣ ،إصلاح الخلل : ٣٦٣ ، الأمالي الشجرية : ٢/ ٣١٢ ، المغني : ٤٣٤ ،الهمع : ١/ ٣١٨ الخزانة : ٦/ ١٢٨ ورواية البيت في المصادر السابقة بـ " ذاك " مكان " كلّ ".

وبقول عنترةَ :

يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حلَّتْ لَهُ   حَرُمَتْ عليّ وليتها لم تَحْرُمِ (١)

وردَّ البصريّون البيتَ الأولَ بأنه يَحْتمل أن تكون " مَنْ " فيه موصوفةً موضعُها نصبٌ على التمييز ،والتقديرُ : والأثرون من يُعَدُّ عددا ،ثم حُذِفَ الفعل الذى هو صفتُها ،لدلالة المصدر عليه ،(٢) والبيتَ الثاني بأن الرواية : " ياشاةَ ما قَنَصٍ ".(٣)

ومنهم مَنْ يجعلُ " ما " في : اضْرِبْهُ ضَرْبًا ما ، غيرَ صفةٍ ، بل زائدةً ،(٤) ومنهم من يجعلُها عِوضًا عن الصفة ،وهي حرفٌ على هذا وليست باسم ، بل هي كالواقعةِ بعد " حيثُ " عِوضًا عن المضاف إليه ،(٥)

---

(١) البيت من معلقته المشهورة . الديوان : ٢١٣ ،والرواية فيه " ما" بدل " من " وهي كذلك في : الأزهية : ٧٩ ،الكشاف : ٣٦٩/٣ ،وقال البغدادى : (وهي رواية شراح المعلقات . ولم يرو أحد منهم الرواية الأولى) وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد .
والبيت برواية الشارح في : الأزهية : ١٠٣ ،الضرائر : ٨١ ، شرح التسهيل : ٢٩٧/١ ، المغني : ٤٣٤ ،شرح أبياته : ٣٤١/٥ ،الخزانة : ١٣٠/٦ .
والشاة هنا كناية عن المرأة ،والمعنى : أنها لما كانت في أعدائي لم أصلْ إليها ،وامتنعتْ منّي .

(٢) ينظر الأمالي الشجرية : ٣١٢/٢ ،شرح الرضي على الكافية ٥٥/٣ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ٢٩٧/١ ،شرح الرضي على الكافية : ٥٥/٣ ،الخزانة : ١٣٠/٦ .

(٤) ينظر : معاني الأخفش : ٥٣/١ عند تفسير قوله تعالى : * مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً * ،وقال الزجاج : ١٠٤/١ ،عند إعراب الآية : (والاختيارُ عند جميع البصريين أن يكون " ما " لغوا) .

(٥) ينظر : شرح التسهيل : ٢٩٧/١ .

لأنّ " حيثُ " كانت تعملُ الجر في ما أُضيفتْ إليه كغيرها ،فلما أُريـــــدَ إعمالُها الجزمَ حُذفَ منها المضافُ / إليه ، وعُوِّضَ عنه " ما ". ٧٩/أ

وقد تكون " ما " بمعنى " رُبَّ " ،كقولهم : إني ما أفعلُ كذا ، أي : رُبَّما أفعلُه (١).

حاشية عند قوله : (و " أيٌّ " و " أيّةٌ " كـ " مَنْ " ... إلى آخره .) (٢)

ترك من أقسام " أيّ " قسمين ،وهما : أن تكون صفةً ، (٣) مثل : مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ ،وأن تكون مُبتدأً بها ليمكنَ التَّعجبُ ،مثل : أيُّ رجلٍ أنتَ ،وتكون أيضا حالا إذا وقعتْ بعد المعرفة ، (٤) مثل : لِلّـــه زيدٌ أيَّ رجل ،ومنه :

فأومأتُ إيماءً خفيًّا لِحَبْتَرٍ فلله عَيْنا حَبْتَرٍ أيَّما فتـــى (٥)

---

(١) الجنى الداني : ٣٤٠ ،وفي سيبويه :١٥٦/٣ (وإن شئتَ قلت : إنني مما أفعل ،فتكون " ما " مع " مِنْ " بمنزلة كلمـــة واحدة ،نحو : " رُبّما ").

(٢) الكافية : ١٥٥.

(٣) الكتاب : ٢٥/٢ ،شرح الرضي على الكافية : ٥٩/٣.

(٤) الكتاب :١٨٠/٢ ، شرح التسهيل : ٣٠٤/١.

(٥) البيت للراعي النّميرى في : شعره : ١٧٧.
وينظر : الكتاب : ١٨٠/٢ والرواية فيه " أيُّما " وكذا في الكامل ١٤٠٧ وشرح اللمع : ٢٠٦ والخزانة : ٣٧٠/٩ ، وعليها يفوت الاستشهاد .
وهو برواية الشارح في : معاني الفراء : ٣٩٥/١ ،الكامـــل : ١٤٠٧ ، شرح التسهيل : ٣٠٤/١ ، ٦٧٦/٢ ،المقاصد النحوية : ٤٢٣/٣ ،الهمع : ٣١٩/١ ،شرح الأشموني : ١٦٨/١.
وحبتر هو ابن أخي الشاعر.

حاشية على قوله : (إلا إذا حُذِفَ صدرُ صلتها .)(١)

قال الخليلُ والكوفيون(٢) : " أيٌّ " معربةٌ حُذفَ صدرُ صلتها أو لم يُحذفْ ، واستدلوا بقراءة النصب(٣) في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾(٤) قالوا لما ظهر [النصبُ](٥) في هذه القراءة دل على أن الضمةَ في القراءة المشهورة ضمةُ إعراب ، فهي مرفوعةٌ بالابتداء على أنها استفهاميةٌ ، والجارُ والمجرورُ قبلها معمولٌ لـ ﴿ نَنزِعَنَّ ﴾ ، كما يقال : أكلتُ من كلِّ طعامٍ ، فلما عَمِل في الجار والمجرور اكتفى بذلك.

وبابُ المبنى إذا أُضيفَ أُعرب ، نحو : " قبلُ " و " بعدُ " فكانت الإضافةُ مما يوجبُ الإعرابَ للمبني ، و " أيٌّ " إذا كانت مفردة كانت معربة ،(٦)

---

(١) الكافية : ١٥٥ .

(٢) وهو كذلك مذهب يونسَ وابنِ السراج ، ينظر : الكتاب : ٣٩٩/٢ ، الأصول : ٣٢٤/٢ - ٣٢٥ ، الأمالي الشجرية : ٢٩٧/٢ - ٢٩٨ ، الإنصاف : ٧٠٩ ، شرح الرضي على الكافية : ٦٢/٣ .

(٣) هي قراءة هارون بن موسى الأعور ، وطلحة بن مُصَرِّف ، ومعاذ ابن مسلم الهراء ، وزائدة عن الأعمش .
شواذ ابن خالويه : ٨٦ ، البحر المحيط : ٢٠٩/٦ .

(٤) سورة مريم الآية : ٦٩ .
وينظر : الكتاب : ٣٩٩/٢ وإعراب القرآن للنحاس : ٢٣/٣ - ٢٥ ، مشكل إعراب القرآن : ٦٠/٢ - ٦٢ .

(٥) تتمة يلتئم بها الكلام.

(٦) في الأصل : "مبنية".

فاذا أُضيفت وجب إِعرابُها، وإِلا لَزِم نقضُ الأُصول المعلومة.(١)

واجيبَ عن الأُول(٢) بأن جَعْلَ / الجار والمجرور في ٧٩/ب
موضع النصب خلافُ الظاهر، لأنَّ * لَنَنْزِعَنَّ * فعلٌ يطلب مفعولا به،
و * أَيُّهُمْ * صالح لذلك.

وعن الثاني(٣) بمنع أن تكونَ الأُصولُ المعلومة تقتضي
أن الإِضافةَ ترد الاسم إلى الإِعراب إِذا استَحقَّ البناءَ مطلقا، وإِنما
يكون ذلك إِذا زال مُوجب البناء حالَ الإِضافة، أما إِذا استمر موجبُ
البناء حالَ الإِفرادِ والإِضافة فلا.

---

(١)(٢)(٣) ينظر الانصاف : ٧١٢، ٧١٤، ٧١٦.